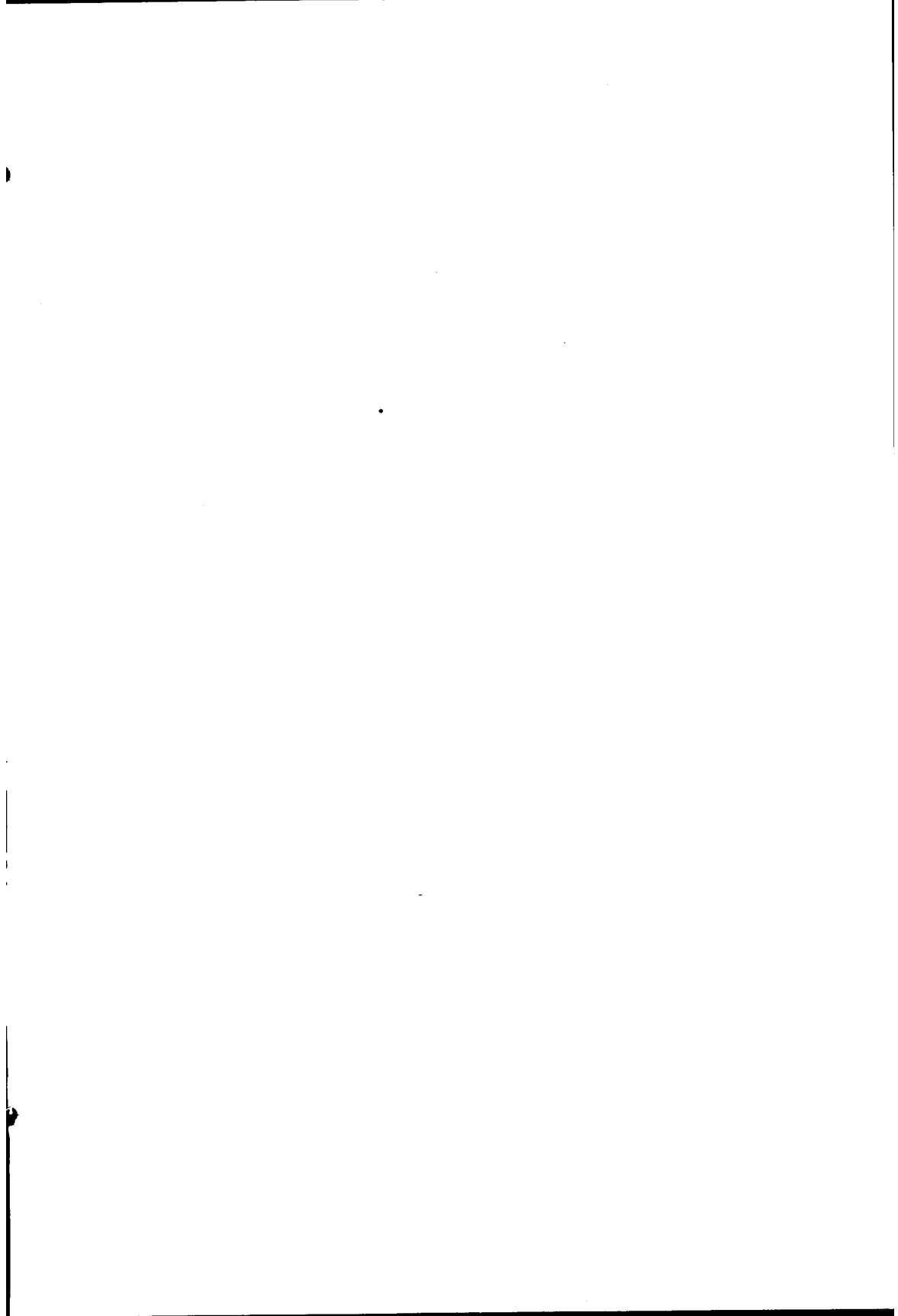


الدكتور علي أبوالمكارم

تقويم الفكر النحوي

دار الشقافة
بيروت - لبنان



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توفرت الدواعي على أن تجعل من «تقويم الفكر النحوي» موضوعا يتصف بالحيوية الدائمة ، والخصوصية البالغة ، والضرورة الملحة .

ومرد هذه الحيوية الى ان هذا الموضوع - في جوهره - تقويم جديد وشامل معا لعلم من أعظم العلوم العربية أصالة ، وأوسعها مادة ، وأعزرها تراثا ، وهو علم النحو العربي ، من خلال تحليل أصوله الفكرية الرئيسة التي قام عليها بنيانه الكلي . وفي الحق أن الحاجة الى تقويم هذا العلم ليست وليدة عصرنا وحده ، اذ تضرب في أعماق التاريخ الى مدى بعيد ، وتتخذ صوراً مختلفة وأشكالا متعددة ، وتتفاوت هذه الصور والأشكال في مدى وفائها بتلبية هذه الحاجة من الموقف الفج الذي يقوم على أساس من رفض بعض الظواهر ، أو يركز على دعامة من إلغاء بعض التقسيمات ، أو يكتفي بتغيير بعض المصطلحات ، الى مواقف قد تكون معقولة لكونها أكثر نضجا ولكنها غير مقبولة لارتباطها المطلق بالفكر المنطقي الشكلي ، أو تسليمها الكامل بالفصل المرحلي التاريخي . وعلى الرغم من قدم هذه الحاجة فإنها لم تكن في أي مرحلة من المراحل مشكلة تاريخية فحسب ، ولم يكن البحث فيها انصرافا عن معاناة الواقع

وتوقعاً في إطار التاريخ ، بل كانت دائماً مشكلة حية تفرض حيويتها على كافة المجتمعات الفكرية على امتدادها زمانياً ومع اختلافها مكانياً ، وعلى الرغم من تعدد قضاياها الثقافية وتنوع اهتماماتها الحضارية • وسر هذه الحيوية - في الحقيقة - يعود الى الاتصال الوثيق بين النحو واللغة ، فقد كانت الحاجة الى نقل التراث اللغوي نقلاً دقيقاً الى الاجيال الجديدة دائماً مصدر هذه الحيوية في البحوث النحوية ، ومرد الاهتمام بتبسيط أساليب البحث النحوي من ناحية ، ودعم أصوله الفكرية العامة من ناحية أخرى • وكان نقل التراث اللغوي يصدر عن المفكرين العرب - ومن بينهم النحاة - عن موقف عقدي وحضاري معاً ، اذ يمثل في يقين هؤلاء وأولئك جميعاً نوعاً من الاعتزاز بدور اللغة العربية في التعبير عن الحضارة الاسلامية ، والايمان بالنمط الحضاري المتكامل الذي قدمه العالم الإسلامي للحضارة الانسانية تحت راية القرآن •

وتمتد خصوبة هذا الموضوع الى أن تناوله يحتاج الى رؤية دقيقة للتراث النحوي ، وهو تراث بالغ السعة ، عظيم الثراء ، رائع التنوع ، تتمثل فيه كافة الاتجاهات الفكرية التي عاشت في المراحل التاريخية المختلفة التي أثمرته ، حتى إنه يمكن القول - دون تجوز - انه تتجسد فيه آثار التغيرات الاجتماعية وما صاحبها من تطورات فكرية تمتد منها وتعبّر عنها ، ويتطلب أيضاً احاطة بالحقائق الاساسية في التراث اللغوي ، وهو خضم يزخر بالاتجاهات والآراء والقضايا والمشكلات ، ثم انه يكاد - بالرغم من كل ما بذل فيه من جهود - يكون مجهول الأبعاد والخصائص ، ذلك أن الفواصل الحاسمة بين مستويات التحليل اللغوي لم تكن قائمة في تصور النحاة ، أو لم تكن قادرة على أن تعزل تناولهم لمستوى التركيب عن غيره من مستويات التحليل اللغوي •• وهكذا اختلط البحث في الاصوات والصيغ والدلالات مع البحث في النحو في تراث النحاة ، بل اختلطت

أيضا دراسة النشاط اللغوي بمستوياته المختلفة من حيث الصحة والخطأ بدراسته من حيث الجمال والقبح . ثم انه يحتاج - فوق هذا كله - الى الاتصال المباشر بالاتجاهات المختلفة التي سادت النتاج الثقافي للحضارة الاسلامية ، وهو نتاج تبلغ رحابته حدا مذهلا حقا ، اذ يمتد من المادة - بصورها المختلفة - الى الفكر النظري المجرد من كل مادة ، ويشمل بذلك كافة القضايا التي يحياها الانسان ويعانيها المجتمع معا ، ويسهم في تقديم حلول لها لا يريد منها أن تقتصر على زمن ، أو تنحصر في مكان ، أو تحتكر في طبقة . ثم ان من هذا النتاج ما هو أصيل يعدّ إضافة عربية اسلامية حقيقية للحضارة الانسانية ، كما أن منه ما يرجع الى أصول غير عربية : هندية ، أو فارسية ، أو افريقية ، أو مصرية ، أو حبشية ، ولكنه - مع ذلك - يمثل موقفا أصيلا للفكر الاسلامي في إفادته من الثقافات المختلفة ، التي هي ملك مشترك للبشرية بأسرها ، دون أن يصده عن الإفادة منها وتطورها تعصب من جنس أو عقيدة .

وحيوية هذا الموضوع المتجددة ، وغناه العظيم ، ليسا وحدهما مرد الضرورة التي تفرض بالحاح أكثر من أي وقت مضى حتمية التصدي له ومعالجة مشكلاته ، فإن الى جوار هذين السببين الدائمين سببا مباشرا يمتد عن موقفنا الفكري في عالمنا المعاصر . فنحن في وطننا العربي نعيد صياغة حياتنا الانسانية من جديد ، ولا سبيل الى تطوير الحياة بغير استكشاف عناصر القوة في الطبيعة والمقومات الجوهرية للانسان الحي في اطارها . واذا كان استكشاف عناصر الطبيعة يمكن أن يتم بواسطة خبرات وافدة ، فانه يستحيل اكتشاف المقومات الانسانية الحقيقية لشعب دون الإحساس بالانتماء الى هذا الشعب ، ومن غير تعاطف عظيم مع تراثه الحضاري ، وحب صادق لمواقفه الانسانية ، اذ هي جميعا بعض مفاتيح رؤية مقوماته من الداخل ، ومعرفة القوى المحركة لها . وبها جميعا يصبح

تحليل التراث لتأكيد الخصائص الأصيلة فيه ، وتحديد الاتجاهات العارضة به ضرورة تفرض نفسها بالحاح على كل المثقفين الحقيقيين المخلصين من أبنائه . أولئك الذين لا يجترون الكلمات ، ولا تقودهم الشعارات ، وانما يتوفرون على بلورة الخصائص الذاتية في تراث أمتهم الحضاري ، والفكري منه بخاصة ، إذ إن هذه الخصائص هي الحقيقة الكلية التي تحدد - أو ينبغي أن تحدد - مسار التاريخ لكل جيل ، وتصل الإضافة التي تقدمها الأجيال المتتابعة لتشكيل النمط الحضاري الخاص ، وإثراء الحضارة الانسانية بأسرها .

وكما تضافرت كل هذه الاسباب على أن تجعل من « تقويم الفكر النحوي » موضوعاً يتصف بالحيوية والخصوصية والضرورة ، تعددت الصعوبات التي تفرض في دراسته بذل الجهد في سقاء ، واحتمال العناء عن رضى ، وتقبل العذاب دون ضجر . وأبسط دوافع هذا الجهد تعود الى ضخامة هذا الموضوع وتعدد الآثار المتصلة به وتنوع الدراسات المختلفة فيه ، إذ إن هذه الضخامة والرحابة والتنوع لا تحتاج لغير جهد كثير ليس فيه الا عناء عقلي قليل . ومن ثم تترد أعظم أسباب المشقة العقلية الى سبب أكثر عمقاً وأبعد خطورة من مجرد الامتداد التاريخي الزماني والمكاني للقضايا المتصلة بهذا الموضوع والمشكلات المتعلقة به ، والآثار المثلة له . . . ذلك السبب أن « تقويم الفكر النحوي » في جوهره، دراسة في علم المناهج ، والبحث في المناهج - بوجه عام - يتطلب دراسة تحليلية وتركيبية معا ، وهي تستلزم بالضرورة يقظة ذهنية بالغة الحدة حتى لا يخلط بين مستويي التحليل والتركيب ، وتستوجب لذلك نوعاً من التكامل بين التخصص الدقيق والثقافة الشاملة . والبحث في المناهج يتطلب - أيضاً - بصورة أكثر إلحاحاً من أي بحث في الظواهر التطبيقية التزام الموضوعية في تقرير الحقائق التي يسفر عنها التحليل العلمي وتحديد

دلالاتها ، وهي تحتاج الى شجاعة نفسية نادرة لتقرير الحقائق لا الأمنيات دون الخضوع لمعطيات التقليد ، ومن غير تأثر بادعاءات الثورة عليها ، وبذلك وحده تصبح الموضوعية موقفاً علمياً وأخلاقياً معاً .

ثم ان هذه الدراسة تتناول - بطبيعتها - جانباً نظرياً من التراث العلمي العربي ، وتحليل المناهج النظرية في التراث العربي يضيف الى ذلك العناية العقلية الذي أشرنا اليه عناء نفسياً بالغ الحدة ، هو نتيجة لا بد منها لما يسلم اليه تحليل هذه المناهج من ادراك للانقسام فيها بين ما يمكن أن يصطلح عليه بالبحوث الانسانية والبحوث التجريبية . ففي الوقت الذي تطور فيه الفكر العربي في ضوء النظرية الاسلامية القائلة بالتلاحم بين المنهج والمادة ، أو الشكل والمضمون ، حتى أثمر المنهج التجريبي ، ذلك المنهج الذي يعد في الحقيقة أهم الاضافات العملية التي قدمتها الحضارة الاسلامية للعلم . . في هذا الوقت نفسه كان الجانب النظري في الفكر العربي ينحدر تحت الحاح الافكار المنطقية الاغريقية بأبعادها الميتافيزيقية ومضمونها الخالي من كل مضمون الى مواقف فردية ذاتية تعبر عن القدرات العقلية ، والذكاء الفردي ، وحدة التفكير المجرد ، حتى لتصبح مجرد صدى للتفوق الذهني غير الاخلاقي . وبذلك ينفلت الجانب النظري للفكر العربي من كل قيد موضوعي ويخضع للمنهج الذاتي . او بتعبير أكثر دقة للمواقف الذاتية ، في مجالاته كلها . . أليس وجود «علم الحيل» و « أدب المناسبات » و « النقد الانطباعي » دليلاً على سيادة الذاتية في مجالات « التشريع » و « الادب » و « النقد » ؟! ثم ألا يؤكد ذلك انتشار المواقف غير العلمية وغير الاخلاقية في الوجدان والواقع معاً ؟! وتلوينها روح الفنان وضمير القاضي جميعاً ؟!

وثمة - آخر الامر - صعوبات تتحملها هذه الدراسة في محاولتها التصدي لتقويم الفكر النحوي في امتداده الزماني والمكاني ، دون التقيد

بشخصية أو الاقتصاد على موضوع أو الارتباط بتجمع أو التركيز على اتجاهه انها دراسة تتحمل أعباء الريادة كلها، ولعل أبسط ما يمكن التمثيل به لهذه الأعباء اننا كنا نضطر الى البحث في آلاف الصفحات ما بين مخطوطة ومطبوعة حتى يمكن العثور على بعض النصوص التي استند اليها النحاة او مثلوا بها ، ولم يكن ذلك سوى الهداية فحسب ، اذ ان الامتداد الزمني والمكاني للتراث النحوي بما صحبه من تطور فكري قد أسلم دائما الى رغبة في تفسير النصوص بما يتفق مع ما يجد من أفكار . على هذا النحو - مثلا - كان النص الذي ينسب الى الخليل بن أحمد في كتاب سيبويه يحمل مضمونا يختلف عن المفهوم الذي يقدمه السيرافي له في شرحه للكتاب أو يحدده ابن جني ، أو يتصوره الاسفراييني أو الدماميني أو أبو حيان ، فقد كان كل واحد من النحاة يتناول أي نص من نصوص الاقدمين من خلال ما استقر في فكره من قواعد وما ثبت عنده من أصول ، دون وعي أحيانا بتغير القواعد واختلاف الاصول ، وبذلك كان النص لا يعبر في الحقيقة عما قصد إليه قائله بقدر ما يعبر عما فهمه منه شارحه . ومن ثم كان الاتصال المباشر بأفكار النحاة دون واسطة من الشراح ضرورة تفرضها موضوعية الاحكام ، وفي الوقت نفسه كان الوقوف على الشروح المختلفة للنص الواحد ضرورة أيضاً يحتملها التحليل العلمي لمسار التطور التاريخي للفكر النحوي .

وليس من شك في أن هذا الفهم للموضوع ، وهذا الإدراك لصعوباته ، كان له - آخر الأمر - أثره في صياغة منهجه ، إذ وقعت هذه الدراسة له في باين ، حاول أولهما تقديم تقويم شامل للفكر النحوي من الناحية التاريخية ، بغية إدراك أصالة هذا الفكر ، ومن ثم قصد الى دراسة المصادر الاساسية للأفكار الرئيسية للأصول النحوية . وقد استعين في هذا المجال بما لا بد منه من تحليل للأفكار في نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها ، بغية

اكتشاف العلاقات التي تربطها بغيرها أخذاً وعطاء • وقد أثبت هذا التحليل أن الأصول النحوية قد استمدت مقوماتها من عناصر اسلامية خالصة طوال فترة تاريخية طويلة قبل تأثير هذه الاصول بمؤثرات أخرى غير إسلامية في أخريات القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع •

ومن ثم وقع هذا الباب في فصول ثلاثة :

في الفصل الاول حاولنا الوقوف على مدى أصالة الفكر العربي ، باعتبار ذلك مدخلا لا بديل له لدراسة مدى أصالة الفكر النحوي العربي •

في الفصل الثاني حاولنا الوقوف على مدى أصالة الفكر النحوي نفسه • معتمدين في ذلك على تحليل العوامل الموضوعية التي بلورت في الفكر مقوماته ومنحته خصائصه •

في الفصل الثالث حاولنا أن ندرس العوامل الطارئة التي كان لها تأثيرها في الفكر بعد الترجمة ، وحددنا - بصورة مباشرة - صور التأثير الاغريقي فيه •

وأما الباب الثاني فقد قصدنا به دراسة مدى صلاحية الفكر النحوي، أو بتعبير آخر ، قيمة العناصر الجوهرية في هذا الفكر ومدى سلامتها أو قصورها وانحرافها • وأردنا من وراء ذلك أن تتضافر الدراسة التحليلية مع الدراسة التاريخية على تحديد موقف دقيق أمام الباحثين المعاصرين في تناولهم للفكر النحوي ومشكلاته • وقد تطلبت الدراسة التحليلية بالضرورة تحديد المقياس العلمي الذي يتم القياس اليه ، ومن ثم لم يكن

بد من وقفة سريعة أمام المناهج اللغوية المعاصرة لمعرفة مدى قدرتها على تقديم هذا المقياس . وقد كشفت هذه الوقفة عن وجود اختلاف موضوعي واضح بين أساليبها والخصائص الذاتية ، التي توشك أن تكون موضوعية ، للعربية الفصحى ، وهي خصائص تمنع أو يجب أن تمنع من الالتزام الكامل بتطبيق هذه الأساليب على اللغة العربية ، وتجعل كل محاولة لهذا الالتزام عملاً غير علمي ، لمجافاته للظروف الموضوعية ، التي تفرض - من بين ما تفرض - اختيار ما يتلاءم مع الخصائص الجوهرية الأصيلة في الفكر والراسخة في المجتمع جميعاً . وقد انتهينا من هذه الوقفة الى ضرورة تقديم بديل لا سبيل الى الاستغناء عنه ، وقد ارتضينا - في هذا المجال - منهجاً سبق أن حددنا معالمه وطبقنا خصائصه في دراستنا عن « الحذف والتقدير في النحو العربي » وهو منهج يحقق أقصى قدر ممكن من الافادة من التطور العلمي في الوقت الذي يراعى فيه الخصائص الذاتية المميزة للعربية . . وبذلك يجعل المناهج المختلفة في خدمة الفصحى ودراساتها ، دون أن يضع الفصحى بحيث تكون مجرد مجال لتطبيق هذه المناهج بكل شرائطها .

ولقد كنا على وعي ونحن نتخذ هذا الموقف بأن ثمة خطراً كبيراً في فتح الباب أمام الاجتهاد الفردي لقبول بعض هذه المناهج ورفض بعضها ، ولكننا كنا على يقين أيضاً بأن من التعتن إغلاق المجال أمام الاجتهاد الفردي اذا كان مستنداً الى منهج علمي ، اذ أن وجود هذا المنهج كفيل بقياس مدى أصالة الباحث والتزامه العلمي والاخلاقي معاً . بحيث يمكن أن يفرق بين من يتخذ موقفاً إصلاحياً من المناهج المتبعة في الدراسات اللغوية المعاصرة ، تحت شعار « الوسطية » الساذج ، ليحميه من المواجهة الموضوعية من ناحية ، وليفلسف هروبه من تحليل طرائق هذه المناهج واكتشاف ما بينها من تفاضل أو تكامل من ناحية أخرى ، وبين من لا

يتردى في مثل هذا الموقف ، بل يتصدى لحل المتناقضات ، متسلحاً وجدانياً وفكرياً بما يضمن للبحث العلمي أن يكون ما يحاوله إضافة جادة إليه ، وهي : اليقظة الذهنية والخبرة الغنية ، تشد أزرهما ثقافة عميقة رحبة الآفاق وإدراك واع شديد الحساسية ، وإرادة صلبة تشحذها الشجاعة .

من هنا لم يكن ثمة سبيل الى البدء في الدراسة التحليلية التي قصد إليها في هذا الباب قبل التمهيد لذلك بدراسة « مقياس السلامة » الذي تقاس إليه كل ما في التراث النحوي من أفكار واتجاهات . ولذلك رأينا أن نقدم بين يدي هذا الباب مدخلا كان هذا موضوعه ، ثم انتقلنا منه الى دراسة الجوانب السلبية في الفكر النحوي في ضوء المقياس الذي حددناه . وقد لاحظنا من خلاله أن في الفكر النحوي أخطاء ثلاثة أساسية هي :

أولاً : الخلط بين مستويات الأداء اللغوي ، وتصور النحاة أن اللغة واللهجات تنتمي الى مستوى واحد ، وإن اللغة ليست شيئاً غير مجموع اللهجات القبلية .

وثانياً : التناول الجزئي للظواهر اللغوية ثم طرد الأحكام الصادرة عنها بدلاً من ربط الحكم النحوي بمقوماته من النصوص .

وثالثاً : تداخل المناهج المختلفة في منهج البحث النحوي ، وتصور النحاة أن كل منهج من المناهج قادر على أن يمنح الباحث قدرة على تقنين الظواهر وتعليلها أيضاً .

وقد آثرنا أن ندرس كل خطأ من هذه الأخطاء في فصل مستقل ، حددنا فيه مقومات الخطأ من التراث النحوي ، وما كان له فيه من آثار .

وبعد ،

فإني لعلّ يقين بأن هذه الدراسة ، شأنها شأن ما قدمت قبل من دراسات ، ليست سوى محاولات ، أرجو مخلصاً أن تكون على الطريق الصحيح لإعادة صياغة الفكر النحوي على نحو موضوعي ، يستطيع فيه هذا الفكر أن يجمع بين أمرين لا مفر من الجمع بينهما ولا مجال للاستغناء عنهما أو عن أحدهما ، وهما : الأصالة والتجديد جميعاً .

علي أبو المكارم

تَقْوِيمُ الْفِكْرِ الْخَوِيِّ

•

•

•

•

•

البَابُ الْأَوَّلُ
أَصَالَةُ الْفِكْرِ الْبُخَوِيِّ

•

•

—

—

الفصل الأول

أصالة الفكر العربي

تتصل أصالة المناهج النحوية بقضية أوسع دائرة وأخطر أثرا وأعظم دلالة، وهي أصالة الفكر العربي بأسره، بحيث يمكن أن تعطي دراسة الأصالة في هذا الجزء المحدود بالمناهج النحوية صورة للابعد المباشرة لتلك القضية الكلية، كما يستطاع في الوقت نفسه من خلال تحليل المواقف المختلفة وأساليب التناول المتعددة المتباينة للقضية الكلية الوقوف على ما يحيط بفروعها من اتجاهات، وما يحكم هذه الاتجاهات من مفاهيم، عنها تصدر ومنها تمتد. ومن بين هذه الفروع مشكلة الأصالة في البحوث اللغوية على وجه العموم، وفي المناهج التي اتخذها النحويون لدراسة الظواهر التركيبية على نحو خاص.

ثمة اتصال وتشابك لا مجال لإغفاله أذن في دراسة أصالة كل فرع من فروع الفكر العربي، بحيث تعد محاولة فصم العلاقة بين فروع هذا الفكر وتحليل بعضها بغض النظر عن العلاقات المتداخلة بينها - عملا غير علمي. إذ يبدأ من نظرة جزئية ضيقة المدى، قد يلمس بها النتائج ويدرك من خلالها المسببات، دون أن يقف على ما وراءها من أسباب ومقدمات. ومن هنا فإنه لا بد من نقطة بدء علمية، تضع في البعد المباشر لها الظروف الموضوعية التي تجعل من القضية الكلية وفروعها وحدة واحدة، بما بينها من علاقات متشابكة وصلات متداخلة واتساق في الموقف.

، ودراسة قضية الأصالة ، سواء في النحو العربي وحده أو في الفكر العربي كله ، لهذه الظروف ، قضية بالغة الحساسية شديدة التعقيد ، ذلك أنها اتسمت منذ عهد مبكر بنوع من التعصب غير العلمي ، إذ اتصلت أوثق الاتصال ببواعث غير موضوعية . ذلك أن الحاقدين على الاسلام وأهله وجدوها مجالا فسيحا لغمز الدين بالترمت ، وطعن أهله بالقصور ، ثم اسباغ صفة الأمانة العلمية على هذا الموقف الذي يمليه حقد القلوب والعقول معاً . وفي مقابل ذلك لم يجد العلماء المسلمون بداً من التصدي لهذا الهجوم القائم على أساس من التهجم وان اتخذ العلم شعاراً والموضوعية ستاراً ، ولكن وقع بعضهم فيما وقع فيه أعداؤهم من التعصب في الدفاع عن الفكر العربي تعصبا تجاوز كل حد ، إذ أهملوا فيه الكثير من الظواهر وألغوا معه العديد من الحقائق . وهكذا لم تعد القضية بحثاً علمياً محدد الموضوع والطرائق ، وانما مظهر للالتزام الديني عند أولئك وهؤلاء .

والذي يكشف عن هذا الاتصال الوثيق بين قضية الأصالة في الفكر العربي وبين الدين ما استند إليه كل طرف من هذين الطرفين المتناقضين من أدلة وما ارتكز عليه موقفه من أسس . ففي جانب نجد « ابن قتيبة » يسخر من المتصلين بالثقافات المترجمة ، ويراها على هامش الفكر العربي أمشاجاً لا غناء فيها ، وتفاهات لا جدوى منها ، بل فيها ما يضر ، إذ تدفع الى القحة وتدعو الى الكفر ^(١) ، ويقول : « وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب ، وينظر في شيء من القضاء وحد المنطق ، ثم يعترض على كتاب الله بالطعن وهو لا يعرف معناه ، وعلى حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالتكذيب وهو لا يدري من نقله .. ولو أن هذا المعجب بنفسه ، الزاري على الاسلام برأيه ، نظر من جهة

(١) أدب الكاتب ٢ - ٤ .

النظر ، لأحياء الله بنور الهدى وتلج اليقين ، ولكنه طال عليه أن ينظر في علم الكتاب ، وفي أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم - وصحابته وفي علوم العرب ولغاتها وآدابها ، فنصب لذلك وعاداه ، وانحرف عنه إلى علم قد سلّمه له ولأمثاله المسلمون ، وقلّ فيه المتناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم ، فإذا سمع الغمر والحدث الغر قوله : الكون والفساد ، وسمع الكيان ، والأسماء المفردة والكيفية والكيفية ، والزمان ، والدليل ، والأخبار المؤلفة - راعه ما سمع ، وظن أن تحت هذه الألقاب كل فائدة وكل لطيفة ، فإذا طالعهما لم يحل منها بطائل » (٢) .

ثم يقول : « ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام ، في الدين والفقه والفرائض والنحو ، لعد نفسه من البكم

(٢) لا يفوتنا أن نسجل هنا أن هذه الفكرة هي مضمون ما ذكره الغزالي بعد ذلك في تصديره لكتابه «تهافت الفلاسفة» ، وإن اختلف الموقف قليلا ، إذ يقول : « أما بعد : فاني قد رايت طائفة يعتقدون في انفسهم التميز عن الأتراب والنظراء ، بمزيد الفطنة والذكاء ، قد رفضوا وظائف الاسلام من العبادات ، واستحقروا شعائر الدين من وظائف الصلوات ، والتوقي عن المحظورات ، واستهانوا بتعبدات الشرع وحدوده ، ولم يقفوا عند توقيفاته وقبوده ، بل خلعوا بالكلية ربة الدين بفنون من الظنون ، يتبعون فيها رهطا يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا وهم بالآخرة هم كفرون ... وإنما مصدر كفرهم سماعهم أسماء هائلة ، كسقراط ، وبقرات ، وافلاطون ، وأرسططاليس ، وأمثالهم ... وحكايتهم عنهم أنهم - مع رزانة عقولهم ، وغزارة فضلهم - منكرون للشرائع والنحل ، وجاحدون تفاصيل الأديان والمثل ، ومعتقدون انها نواميس مؤلفة ، وحيل مزخرفة . فلما قرع ذلك سمعهم ، ووافق ما حكى من عقائدهم طبعهم ، تجملوا باعتقاد الكفر ، تحيزا إلى غمار الفضلاء بزعمهم ، وانخرطوا في سلوكهم . وترفعوا عن مسابرة الجماهير والدهماء » تهافت الفلاسفة ٥٩ - ٦٠ .

أو يسمع كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصحابته ، لأيقن أن للعرب الحكمة وفصل الخطاب (٣) . ويصل إغفال الحقائق العلمية عند أصحاب هذا الاتجاه الى مداه - بسبب هذا التعصب - بعد نحو قرن ، حين يقرر «ابن فارس» أن العلوم المترجمة ليست في جوهرها سوى علوم عربية ، عن العرب أخذت ثم نسبت - بدافع الحقد - الى غيرهم ، فقد « زعم ناس يتوقف عن قبول أخبارهم !! أن الذين يسمون الفلاسفة قد كان لهم إعراب ومؤلفات نحو . قال أحمد بن فارس : وهذا كلام لا يعرج على مثله ، وانما تشبه القوم آفنا بأهل الاسلام ، فأخذوا من كتب علمائنا وغيروا بعض ألفاظها ، ونسبوا ذلك الى قوم ذوي أسماء منكورة ، بتراجم بشعة ، لا يكاد لسان ذي دين ينطق بها » (٤) .

(٣) ادب الكاتب ٥ .

(٤) الصاحبى ٤٢ . ولا يفوتنا أن نسجل هنا ايضا ملحوظتين : الاولى : أن ثمة فارقا كبيرا بين موقف ابن قتيبة وابن فارس ، فانهما مع تعصبهما للاسلام والعروبة ودفاعهما عنهما يختلفان في تقرير حقيقة العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الاجنبية ، فابن قتيبة يرى انه لا غناء في الثقافات المترجمة ، وان الثقافة العربية القائمة بذاتها المتميزة بخصائصها كافية وحدها . على حين يزعم ابن فارس ان الثقافات المترجمة - هي بعينها - الثقافة العربية ، فكأنه لا يجد بينهما فوارق جوهرية . ولعل السر في هذا التطور انه في عصر ابن قتيبة لم تكن المترجمات قد اثرت في مجالات الفكر العربي الاسلامي . على حين كان هذا التأثير قد وصل الى مداه في عصر ابن فارس - في القرن الرابع - ولذلك لم ينكر مضمون الثقافة الاجنبية وانما انكر نسبتها فحسب . والملاحظة الثانية : ان ابن فارس قد استوحى في موقفه تلك الاشارة التي ذكرها الجاحظ مشككا في الرسائل المترجمة عن الفارسية ، ومتهما المترجمين لها بالتدليس ، اذ يقول : « ونحن لا نستطيع ان نعلم ان الرسائل التي بأيدي الناس للفرس انها صحيحة غير مصنوعة ، وقديمة غير مولدة ، اذ كان مثل ابن المقفع ، وسهل بن هارون ، وابي عبيد الله ، وعبد الحميد ، وغيلان يستطيعون ان يولدوا مثل تلك الرسائل ، ويصنعوا مثل تلك السير » . البيان والتبيين ٣ / ٢٩ .

وفي الجانب الآخر نجد من يقرر أن الفكر الاسلامي بأسره عالية على الثقافات الأجنبية ، وعلى الفكر اليوناني بصفة خاصة ، ويركز أصحاب هذا الاتجاه - في سبيل التدليل على صدق ما يزعمون - على تأثير الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي في الاتجاهات الفكرية المختلفة في العلوم العربية الاسلامية . وفي هذا المجال يؤكدون أن الفلسفة الاسلامية ظلت « طول حياتها فلسفة انتخائية Ekletizismus قوامها الاقتباس مما ترجم من كتب الاغريق ومجرى تاريخها أدنى أن يكون استمدادا من معارف السابقين لا ابتكارا . ولم تتميز عن الفلسفة التي سبقتها بافتتاح أبحاث جديدة، ولا هي انفردت بجديد فيما حاولته من معالجة المسائل القديمة ، فلا نجد لها في عالم الفكر خطوات جديدة تستحق أن نسجلها لها ^(٥) » . ومعنى هذا أن ما يسمى بالفلسفة الاسلامية أو العربية « ليس الا مجرد محاكاة وتقليد لأرسطو ، وضرب من التكرار لآراء وأفكار يونانية كتبت باللغة العربية » كما يقول أرنست رينان ^(٦) . ولو تركنا هذه الاتجاهات الفكرية في الفلسفة ، وقصدنا الى تحليل ما يسمى بالعلوم العربية ، فإنك ستقف على هذا التأثير العميق للفكر اليوناني ، فلو أخذت مثلا علم النحو فستجد الأفكار اليونانية في جزئيات هذا العلم فضلا عن اتجاهاته العامة ، فانك حين « تقرا كتاب سيبويه تجد ترتيبا وتبويبا منطقيا ، يبدأ بتقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف ، ثم يعرف كل قسم ويأتي بأمثله ويذكر أحكامه ، وهكذا . ومن ذلك أن أرسطو قال : ان الزمان والمكان كالوعاء للأشياء اذ لا بد لكل شيء مخلوق أن يكون واقعا في زمان من الأزمنة وفي

(٥) تاريخ الفلسفة في الاسلام لدى بور T. J. Boer ٣٤ .

(٦) انظر : Averroès et L'Averroisme, p. 7-8 وقد نقله بتصريف

الدكتور المذكور في بحثه (الفلسفة الاسلامية) ، ص ١١ .

مكان من الامكنة ، فهما كالوعاء له • وهذا أصل تسمية النحويين للمفعول فيه ظرفا ، أي : وعاء » (٧) •

معنى هذا أن تبعية الفكر العربي بعلومه المختلفة ليست مقصورة على الفلسفة والنحو فحسب ، فإن الفلسفة والنحو ليسا أكثر من أنموذج واضح لهذا التأثير ، أو بتعبير أوضح ، لهذه المتابعة • ومن المسلم به بعد ذلك عند أصحاب هذا الاتجاه أن العرب « لم يصنعوا شيئا أكثر من أنهم تلقوا دائرة المعارف اليونانية في صورتها التي كان العالم مسلما بها في القرنين السابع والثامن » (٨) ، وأن العلوم الاسلامية قد أسست ، منذ بدء نشأتها ، كما يقول « ساتلانا » على علوم اليونان وأفكار اليونان ، وعلى أوهام اليونان أيضا (٩) •

ولم تكن هذه التبعية ظاهرة عند أصحاب هذا الاتجاه فحسب ، بل كانت نتيجة لا بد منها ، وما كان المسلمون يستطيعون أن ينحرفوا عنها ، لأنها لازمة بالضرورة لطبيعة العقل العربي من ناحية ، ثم للتعاليم الدينية الاسلامية من ناحية أخرى • هي لازمة للعقل العربي لأن هذا العقل في تصورهم — كما يقرر ليون جويته L. Gouthier — محدود وقاصر ، ولا طاقة له الا على ادراك الجزئيات والمفردات منفصلا بعضها عن بعض ، أو مجتمعة في غير ما تناسب ولا انسجام ، ولا تناسق ولا ارتباط • فهو عقل مباعدة وتفريق Esprit Separotiste ، وليس عقل مزج وتجميع Esprit Fusionniste (١٠) • وهي حتمية مع التعاليم الدينية الاسلامية

(٧) ضحى الاسلام ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ •

(٨) انظر : في الفلسفة الاسلامية ١٣ • عن L'esprit Sémitique et L'esprit aruyen, p. 66-67.

(٩) التفكير الفلسفي في الاسلام ٢ / ٤٠ •

(١٠) في الفلسفة الاسلامية ١١ •

لأنها في جوهرها تتنافى مع البحث الحر والنظر الطليق ، وهما أساس كل إبداع فكري وركيزة كل ابتكار حضاري ، « وقد ضيق الإسلام من آفاق الفكر للذين اعتنقوه ، وحد من مجالات بحثهم ، ورباهم على احتقار العلم والفلسفة ، ومن ثم لم يقدم للعالم سوى انحلال موغل واستبداد مسرف . على حين كانت المسيحية مهاد الحرية ومنبت النظم النيابية والحضارية » (١١) .

يقول « كوزان » V. Cousin في محاضراته في تاريخ الفلسفة بجامعة باريس ، معبرا عن هذه الروح المسرفة في التجني : « المسيحية - التي هي آخر ما ظهر على الأرض من الأديان - هي أيضا أكملها ، والمسيحية تمام كل دين سابق ، وغاية الثمرات التي تمخضت عنها الحركات الدينية في العالم ، وبها ختمت . الدين المسيحي ناسخ لجميع الأديان كذلك كان الدين المسيحي إنسانيا واجتماعيا الى أقصى الغايات ، ومن أراد دليلا فلي نظر ماذا أخرجت المسيحية وجماعة المسيحيين للناس : أخرجت الحرية الحديثة والحكومات النيابية . ثم لينظر من دون المسيحية ما أخرجت منذ عشرين قرنا سائر الأديان . ماذا أنتج الدين البرهمي والدين الاسلامي وسائر الأديان التي لا تزال قائمة فوق ظهر الأرض ؟ أنتج بعضها انحلالا موعلا ، وبعضها أثمر استبدادا ليس له مدى . أما أوروبا المسيحية فهي - لا سواها - مهد الحرية » (١٢) .

وهكذا نأى التعصب بهذه القضية العلمية عن كل أساس علمي ،

(١١) في الفلسفة الاسلامية ٩ .

(١٢) Cours de l'esprit de l'histoire de la philosophie, p. 48-89.

وترجمه الشيخ مصطفى عبد الرزاق في كتابه : تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ٨ - ٩ .

واتتهى هؤلاء وأولئك الى نتائج وضعوا الوصول اليها هدفا دون مراعاة لما بين أيديهم من مقدمات ، فقرر المتعصبون للإسلام ببساطة غريبة حقا إلغاء كل تأثير أجنبي في الفكر العربي ، بل وإحالة الثقافات المترجمة ذاتها الى أصل خالص العروبة !! ، وقرر المتعصبون ضد الإسلام بقحة مذهلة إلغاء كل أثر خلاق للفكر العربي ، واتمأته بأسره ، في مناهجه وتفصيله ، الى أصل اغريقي ، لأنه اذا كان العرب قد فطروا على ادراك المفردات وحدها فلا قبل لهم باستخلاص قضايا وقوانين ، ولا بالوصول الى فروض ونظريات (١٣) . وهذا الموقف يصدق على فروع الفكر العربي وتفصيلها ، لأنها وان كانت في اطارها الشكلي عربية المادة اسلامية المواضيع ، فان مناهجها التي تعالج بها ليست عربية وغير اسلامية ، اذ محورها الفكر الاغريقي من ناحية ، والأفكار الموروثة أو المنقولة عن الهند وفارس واليونان من ناحية أخرى .

هذه النظرة المتعصبة بشقيها المتقابلين والمتلازمين معا ، هجوما على الإسلام ودفاعا عنه ، هي السبب الرئيسي لحساسية هذا الموضوع ، ولكن هذا الموضوع لا يتسم بالحساسية فحسب ، وانما يتصف بالتعقيد . وأبرز أسباب هذا التعقيد فقد نقطة البدء الصالحة لتناوله ، والخلط بين الاتصال الاجتماعي وما يعقبه من بعض التأثير والتأثر وبين الاتصال الثقافي وما يستلزمه من مستوى فكري ناضج يفيد من هذا الاتصال . ولعله لهذه الأسباب جميعها لم يتصد كثير من الباحثين المنصفين لتقويم طبيعة العلاقة بين الفكر الاجنبي بصفة عامة والفكر الاغريقي بصورة خاصة وبين الفكر العربي ، ولعله لهذه الأسباب أيضا اتخذ الوسطية مذهباً من فرض عليه تناول هذا الموضوع أو الاتصال به ، ليفلسف بها موقفه المتردد ، ويخلص بوساطتها من وصمة التعصب .

لهذا كله ينبغي أن نعيد درس هذه القضية دراسة جادة متأنية ،
بريئة من التعصب والسطحية معا، تنغيًا تجسيد الحقيقة وحدها، وتحرص
لذلك الحرص كله على رصد كل الظواهر ، لتضعها في مكانها ، وتجعل
من شتاتها المبعثر جزئيات متألقة، تتعاون في رسم الصورة الكلية وتحديد
أبعادها وتحلية قسماها •

ونحسب ان نقطة البدء الوحيدة التي تصلح لتحليل مدى أصالة الفكر العربي بصورة عامة ، والنحو العربي على نحو خاص ، هي دراسة العلاقات الحضارية بين العرب وغيرهم من الشعوب قبيل الفترة التي نشأت العلوم العربية فيها وأثناءها . وفي دراسة العلاقات الحضارية لا يُلْتَفَت الى الجانب الاجتماعي وحده على حساب الجانب الثقافي ، كما لا تهمل الصلات الاجتماعية اكتفاء بالرصد المباشر للصلات الثقافية ، وانما يتكامل هذان الجانبان معا لتكوين صورة دقيقة عن طبيعة الاتصال الحضاري بين العرب وغيرهم ، ومداه ، ثم تحليل ما يعقبه بالضرورة من آثار .

ومن الثابت تاريخيا أن الاتصال الاجتماعي بين العرب وغيرهم من الشعوب موجود منذ عصر ما قبل الاسلام ، اذ ألحت عليه وأسهمت فيه وسائل كثيرة وأساليب متنوعة وكان أبرز هذه الوسائل والأساليب ثلاث :

أولاهما : الهجرات :

من الحقائق الثابتة تاريخيا أن موجات كثيرة من الهجرات كانت تندفق من شبه الجزيرة الى ما جاورها من أقاليم العراق والشام ومصر ، وتوغل هذه الهجرات في القدم حتى إنه ليصعب تحديد المراحل الأولى منها اذ تتجاوز الخمسين قرنا (١٤) . وقد ظل شبه الجزيرة فترة طويلة يمد

(١٤) انظر : تاريخ العرب قبل الاسلام لجواد علي ١ ، ٤ ، العرب قبل الاسلام لجرجي زيدان ٥٠ ، بلاد ما بين النهرين ٤٤ وما بعدها ، تاريخ العرب ١٠ وما بعدها ، الوحدة العربية ٢٦ وما بعدها .

المناطق المجاورة له بفروع من الجنس السامي ثم يبطون من القبائل العربية حتى ليظن بعض الدارسين أن هذه الهجرات المتتابعة قد أوجدت نوعا من الوحدة الجنسية التي تمتد بين الرافدين والخليج شرقا الى مصر بل الى تونس غربا ، ومن اليمن والمحيط جنوبا الى آسيا الصغرى والبحر الابيض شمالا (١٥) . ومن الحقائق التاريخية ما يرجح هذا الظن ، فقد هاجر الى الشام من شبه الجزيرة كثير من القبائل في عهود مختلفة ، ومن أشهرها في العهد القديم من عرفوا بالكنعانيين والعموريين والآراميين ، ثم العربيين ، والتموديين ، واللحيانيين ، والقيداريين ، والنبطيين ، والتدمريين ، والعبايد وغيرهم . ومن أشهر من هاجر قبيل الاسلام بطون كثيرة من العلافيين والجهنيين والقضاعيين والضجاعة والتنوخيين والكلايين والطائيين والتغلبيين والبكرين (١٦) . وكذلك هاجر الى العراق في العصور القديمة من عرفوا بأسماء الكلدانيين والاكاديين والعموريين والآشوريين والآراميين ، واستمرت الهجرات اليه حتى قبيل الاسلام حيث هاجر الكثير من أبناء تنوخ وتغلب ولخم وشيبان وأسد وبكر ونزار وكندة ، ومنحج (١٧) . وقريب من هذا ما حدث من هجرة الى مصر أيضا فقد عرفها العرب أو بتعبير أكثر دقة أبناء شبه الجزيرة منذ أقدم العصور ، وهاجروا اليها ، ومن المؤكد عند علماء التاريخ أن الهكسوس الذين حكموا مصر فترة طويلة كانوا بعض القبائل التي هاجرت الى مصر من شبه الجزيرة عابرة برزخ السويس (١٨) . ومن الحقائق التي توصل اليها

(١٥) أنظر : الوحدة العربية ٢٦ وما بعدها .

(١٦) المصدر السابق ٣٠ - ٣١ ، أيضا معجم ما استعجم ١ / ٧٥ ،

تاريخ اللغات السامية ٥ .

(١٧) المصدران السابقان .

(١٨) الاثر الجليل لقدماء وادي النيل ١٢ ، تاريخ العرب قبل الاسلام

٥٠ - ٥١ ، تاريخ مصر من أقدم العصور ١٤١ - ١٤٢ .

علماء الأجناس أن الشعب المصري وليد اختلاط الجنس السامي بالعناصر السوداء (١٩) . ومعنى هذا أن الهجرات الى مصر من شبه الجزيرة - مباشرة أو بواسطة الشام - توغل في القدم الى درجة أعمق مما يدونه التاريخ .

ولم تكن هذه الهجرات تذهب الى أرض خلاء ، وإنما كانت دائما تمتد الى مناطق مأهولة بالسكان ، وكانت تتحرى أن تذهب الى بيئات مباحنة لطبيعة البيئة التي انفلتت من إسارها ، ومجتمعات مغايرة للمجتمع الذي انفكت من عقاله . وفي أحيان كثيرة كانت الناطق التي تقصدها الهجرات العربية لما تتميز به من كفاية وتتمتع به من وفرة - بمثابة مراكز استقطاب تلتقي فيها الأجناس المختلفة . فمصر - على سبيل المثال - لم تكن مقصد القبائل العربية وحدها ، بل ان جماعات من الليبيين والجالا والصومال والبجا كانوا يقدون الى مصر أيضا (٢٠) . وفي بعض الأحيان كانت المناطق التي يهاجر اليها من يهاجر من أبناء الجنس السامي أو العربي محور نزاع في السياسة الدولية آنذاك . ومن ثم تتعدد الأجناس الوافدة اليها بتغير القيادات الحاكمة فيها والدول المسيطرة عليها ، ولعلنا لسنا في حاجة الى أن نشير الى أن مصر والشام مثلا ظلا يتنقلان بين سلطة الفرس والروم فترة كبيرة قبيل ظهور الاسلام، وحتى الفتح الاسلامي أيضا (٢١) .

واذا كان الجوع قد دفع ببعض القبائل التي تقطن شبه الجزيرة الى الهجرة الى خارجها ، فإن الفرار من الخوف والرغبة في النجاة حملت بعض الناس على الهجرة من خارج شبه الجزيرة الى داخلها ، بعد

(١٩) الأثر الجليل ١٢ .

(٢٠) المصدر نفسه ، الوحدة العربية ٣٥ .

(٢١) انظر : فتح العرب لمصر لبتلر ، الفصلان السادس والسابع

ص ٤١ وما بعدها .

أن خرب « بختنصر » بيت المقدس ، وأعمل في يهود فلسطين القتل ، ومن ثم لم يجد هؤلاء بداً من الانتشار في الأرض التماساً للأمن ، وكان من بين البقاع التي قصدوا إليها ثم استقروا فيها شبه الجزيرة فنزلوا في مناطق متفرقة منها ، كخبير ويثرب واليمن وغيرها (٢٢) . وقد استعرب هؤلاء اليهود الذين نزلوا شبه الجزيرة ، وقبلوا في جماعتهم أقواماً من القبائل العربية الخالصة ، ولكنهم ظلوا مع ذلك على علاقة وثيقة مع من بقي من اليهود في فلسطين ، لا عن طريق التشريع الكتابي فحسب ، بل كذلك بما تولد من قوانين الهلاكة . والهجادة (٢٣) .

والى جوار هذين النوعين من الهجرات ثمة نوع ثالث ، لا تتم فيه الهجرة من داخل شبه الجزيرة الى خارجها ، ولا من خارج شبه الجزيرة الى داخلها ، وانما تنتقل فيه القبائل من منطقة الى أخرى دون أن تتجاوز في كثير من الاحيان حدود شبه الجزيرة ، وهي حياة تفرضها طبيعة البيئة نفسها ، اذ لا تسمح بالاستقرار الا لعدد ضئيل من بين أبناء شبه الجزيرة ، أما الغالبية العظمى من القبائل العربية فكانت تقضي حياتها كلها تقطع الجزيرة بحثاً عما يقيم الأود . بل ان ذلك العدد الضئيل المستقر في مكان واحد ، كانت الظروف في بعض الاحيان تدفعه الى أن يعود

(٢٢) تاريخ اليعقوبي ١/٧٣ - ٧٤ ، وايضا : تاريخ التمدن الاسلامي

٥ / ٢٢ .

(٢٣) تاريخ الادب العربي لبروكلمان ١/١٢١ ، والاجادة : **אֲדָמָה**

كلمة عبرية معناها التفسير ، اي تفسير الكتاب السماوي ، واطلقها اليهود على ما استخرجوه من العهد القديم من المواد الاخلاقية والتربوية والتاريخية ، في مقابل الهلاخة : **אֲדָמָה** ومعناها الأصلي المقياس . والتي يراد بها ما استنبطوه من الكتاب من التشريعات الدينية في التلمود ، انظر : المصدر السابق ، دائرة المعارف اليهودية .

تقويم الفكر النحوي - ٢

سيرته الأولى ، كما حدث لأبناء اليمن حين خرب الطوفان سد مأرب
ففرقوا في البلاد « فلحقت الأوس والخزرج ... يئرب ... ولحقت
خزاعة بمكة وما حوالها من أرض تهامة ، ولحقت وادعة ويحمد وخزاع
وجديل ومالك والحري وعتيك بعثان ، وهم أزد عمان ، ولحقت ماسخة
وميدعان ولهب وغامد ويشكر وبارق وعلي بن عثمان وشحران والحجر بن
الهند ودوس بالشرارة - وهو جبل عظيم يقطع بلاد العرب طولا من تكلعاء
اليمن الى أطراف الشام ، ولحق مالك بن عثمان بن أوس بالعراق ، ولحقت
جفنة وآل محرق بن عمرو بن عامر وقضاعة بالشام ^(٢٤) .

الثانية : الحدود :

كانت مناطق الحدود مراكز اتصال مستمر ودائم بالحضارات
المختلفة ، فان القبائل العربية لم تكن تحترم الحدود التي تفصل بين
شبه الجزيرة وبين ما يجاورها من بقاع . وبخاصة تحت ظروف العسر
المادي الذي تفرضه البيئة الصحراوية دائما ، والذي يصل أحيانا الى
درجة القهر البشع حين يجف الماء ويموت الكلاء ، ويصبح على الناس لكي
يعيشوا أن يقاتلوا في تلك البقاع الغنية المترفة المجاورة في العراق والشام
علهم يستخلصون ما يسد الرمق .

وقد كان العراق والشام - وهما الامتداد الطبيعي لشبه الجزيرة
والمطمح المباشر لأهلها - تحت السيطرة الفعلية للدولتين الكبيرتين
اللتين تتنازعا السلطة في العالم القديم ، وهما : الفرس والروم ، وقد
حاولت كل منهما أن تؤمن هذه المناطق على الحدود باصطناع قبائل
عربية تقاتل من أجلها وتدفع عنها شر الجياع . فكانت دولتنا الحيرة
وغسان ، وقد أدت كل منهما دور الكلب الوفي ، الذي يقبع في تخوم

(٢٤) طبقات الأمم ٧٢ .

الساحة أو يربض في مدخل الباحة يقطع الطريق على كل عابر ، فقد نسي ملوكها أصلهم العربي في سبيل الدفاع عن حدود الدولة الكبرى !! ولكن اخلاص الكلب قد يغري به صاحبه • فما لبث الأكاسرة أن فسروا اخلاص عملائهم في الحيرة بأنه نوع من الذل فابتغوا منه المزيد ، فلم يجد قادة الحيرة بدا من تذكر ذلك الأصل المنسي ، فاستنجدوا بالإخوة الجائعين لينقذوهم من عسف الجبارين • ولعل تاريخ الحيرة بالذات نموذج دقيق لهذه العلاقة غير المتكافئة ، ولعل « ذي قار » مثال حي على فشل هذا النمط من العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى حتى في ذلك العهد القديم (٢٥) •

الثالثة : التجارة :

كانت التجارة في الفترة التي ظهر فيها الاسلام أهم وسائل اتصال العرب الحضاري للأمم المختلفة ، فقد انعدمت الهجرات من شبه الجزيرة واليهما ، واستقرت الأوضاع الى حد ما على الحدود خوفا من تلك القوى الهائلة التي حشدتها الصراع بين الدولتين العظيمةتين : الفرس والروم ، ومن ثم انكمشت القبائل العربية فلم تتجاوز الا نادرا حدودها ، ولم تشارك فعليا في أحداث تلك الحروب ، على حين كانت التجارة قد تحددت

(٢٥) في الأسباب المباشرة ليوم «ذي قار» اختلاف في اقوال المؤرخين، لعل ارجحها تلك التي تقول : أن كسرى أبرويز لما غضب على النعمان ملك الحيرة وسجنه حتى مات ، أراد هانيء بن مسعود البكري على أن يعطيه ما كان استودعه عنده النعمان ، فرفض . فأرسل كسرى أحد كبار قادته على رأس حملة تأديبية ، فلما بلغ ذلك هانيئا خرج مع بني بكر بن وائل وبعض حلفائهم ونزلوا ذا قار حيث دارت المعركة التي انتهت بهزيمة الفرس وانتصار العرب . انظر : صبح الأعشى ١ / ٣٩٢ ، العقد الفريد ٥ / ٢١١ ، ٢٦٢ ، معجم البلدان ٧ ، أمثال الميداني ٢ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، أيام العرب في الجاهلية .

مسالكها واستقرت تقاليدھا منذ ھاشم بن عبد مناف وأولاده، حیث كان یمضي الى السلام، علی حین یقصد عبد شمس الجبشة، ویذهب عبید المطلب الى الیمن ونوفل الى فارس^(٢٦). وبذلك أصبحت شبه الجزيرة ھي المعبر الأساسي للتجارة العالمية، اذ تنقل علی أرضھا ثم یتبادلھا علی حدودھا. وھكذا كانت التجارة أبرز وسائل الاتصال الاجتماعي والحضاري فی تلك المرحلة التاريخية، بما یستلزمه نظامھا الدقیق من اتصال حتمي بین العرب، وغیرھم، اذ یسافر من العرب فی التجارة أو للحراسة عدد یتزايد دائما كما یتقر فی قلب شبه الجزيرة کثیر من الأجانب، الذین ینظمون عملية التبادل التجاري ویشرفون علیھ فی الوكالات التجارية المنتشرة فی مكة^(٢٧)، مركز الاشعاع الحضاري فی شبه الجزيرة.



ومن الطبيعي أن یترك هذا الاتصال المباشر بالأمم المختلفة آثاره فی الحياة الاجتماعية والنواحي الفكرية والثقافية جمیعاً. هذا ما یقرره کثیر من الدارسین، ومنھم جویدی الذی یؤكد أن شمال بلاد العرب قد تأثر الى حد کبیر بمدينة البلاد المجاورة، أي بالحضارتین الفارسية والبیزنطیة بمعنی أن عرب الشمال قد أخذوا من الساسانیین فی الشرق والبیزنطیین فی الغرب، ثم تأثرت الیمن بعد ذلك. وبهذا استفاد العرب من الحضارات الیونانية والرومانية والفارسية جمیعاً، وكانوا مدینین لها بکثیر من مظاهر رقیھم الذی سبق حوادث الاسلام الکبری. فقد مرونا قبل

(٢٦) مجمع الأمثال ٢ / ١٢٧.

(٢٧) تاریخ العرب قبل الاسلام ٤ / ١٨٧ - ١٨٨.

الاسلام بقرنين أو ثلاثة على انشاء الممالك ، كما تمرسوا بفنون الحرب والقتال ، فارتقت. بذلك جوانب حياتهم المدنية والعسكرية معا (٢٨) .

وأبرز ما تركه هذا الاتصال من آثار يتضح في الحياة الاجتماعية ، ويتأكد بما لا يدع مجالا للشك في الناحيتين الاقتصادية والدينية .

ففي المجال الاقتصادي نجد اقتصاد شبه الجزيرة يعتمد على ركائز تمتد الى خارج شبه الجزيرة ، بحيث يمكن أن يعد اقتصادها مجرد صدى لعلاقاتها . ذلك أن هذا الاقتصاد يعتمد على دعامين ، كالتأثيرات الى أبعد الحدود بالعلاقات الحضارية بين العرب وغيرهم : أما الدعامة الأولى فهي الانتاج الذاتي ، وهذا الانتاج مع قلته يعتمد على بعض المزروعات التي نقلها اليهود الوافدون بعد أن شردهم بختنصر ملك الكلدانيين (٢٩) . وأما الثانية فهي التجارة الدولية ، وهي في الواقع أهم دعائم الاقتصاد بالنسبة لشبه الجزيرة كلها وليس لأبناء مكة وحدها ، إذ أن التجار السامسة من أبناء قريش لم يجدوا بدا في سبيل صيانة القوافل التجارية والحفاظ عليها من اصطناع القبائل المختلفة التي تمر بها هذه القوافل ، وهو ما اصطُح عليه بالايلاف ، ويعني ما « كان يحمله هاشم لرؤساء القبائل من الربح ، ويجعل لهم متاعا مع متاعه ، ويسوق اليهم مع ابله ليكفيهم مئونة الأسفار ، ويكفي قريشا مئونة الأعداء ، فكان المقيم رابحا والمسافر محظوظا » (٣٠) . وطبيعي - بعد هذا كله - أن تكون العملة ، وهي رمز الاقتصاد ، ليست عربية ، وانما عملات أجنبية تحمل شعار كسرى أو صورة قيصر (٣١) .

-
- (٢٨) انظر : كرد علي : الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٨ عن : جزيرة العرب قبل الاسلام لجويدي : ^١Arabie Anteislamique
- (٢٩) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢٤ .
- (٣٠) الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢١ .
- (٣١) صبح الأعشى ١ / ٤٢٤ .

وفي الناحية الدينية نجد تأثير هذه العلاقات عميقا في أديان شبه الجزيرة بحيث قرر بعض الدارسين أن أديان العرب في تلك الفترة كانت متشعبة بحسب الممالك التي يجاورونها والأرض التي ينتجعونها^(٣٢). وهذا صحيح الى مدى بعيد ، فقد كانت الجزيرة تعج بأديان شتى ، وما من دين من هذه الأديان الا تأثر بالاتصال الاجتماعي والحضاري بين العرب وغيرهم ، فقد تهوّد قوم من الأوس والخزرج بعد خروجهم من اليمن لمجاورتهم خيبر وقريظة والنضير ، وتهود قوم من بني الحارث بن كعب وغسان وجذم . كذلك راجت اليهودية في حدير وفي اليمن على أثر جلاء اليهود من فلسطين الى الحجاز^(٣٣) . وأما المسيحية فقد انتشرت في تغلب وربيعة وغسان وشيبان وقضاة وتميم وطبيء متأثرة بالمبشرين الذين انطلقوا من الحيرة^(٣٤) . وعرف التميميون المجوسية لأن ديارهم كما يقول ابن الأثير - كانت تجاور بلاد الفرس ، والفرس مجوس^(٣٥) . ومن الطبيعي - بعد هذا التنوع في العبادات - ان يكون في العرب من يؤمن بالخالق وينكر البعث ، ومن يعبد الاصنام أو الجن أو الملائكة ، وأن تنتشر الزندقة أيضا في قريش^(٣٦) .

وقد أحدثت هذه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية بعض

-
- (٣٢) محمد كرد علي : الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٢ .
 (٣٣) في علاقة اليهود واليهودية ببلاد العرب قبل الاسلام . انظر : تاريخ اليهود في بلاد العرب لولفنسون ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢١ - ١٢٢ ، الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٢ - ١٢٥ ، فجر الاسلام ٢٧ - ٢٩ ، تاريخ التمدن الاسلامي ٥ / ٢٢ ، تاريخ العرب قبل الاسلام ٦ - ٥٠ .
 (٣٤) انظر : فجر الاسلام ٢٩ - ٣٣ ، الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٧ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢٣ - ١٢٤ .
 (٣٥) اسد الغابة ، العرب قبل الاسلام ٦ - ٨٧ .
 (٣٦) الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٢ .

التأثير في الحياة الفكرية ، وفي النشاط اللغوي المعبر عنها في الوقت نفسه ، ويمكن تحديد هذا التأثير في مجالات ثلاثة ، يتسم فيها بالوضوح والخطر معا ، ويلغي بذلك كل دعوى مغايرة •

المجال الاول : اللغة :

وتأثير هذه العلاقات في اللغة محصور في ذلك السيل الهائل من الكلمات التي نقلتها العربية من غيرها من اللغات نقلا ، أو تناولتها بشيء من التغير يتناسب مع الخصائص الصوتية والمقطعية للغة العربية ، وهو ما يصطلح عليه بالتعريب ، وقد حاول علماء اللغة من قديم تحديد مصادر الكلمات الكثيرة الأعجمية والمعرّبة الموجودة في اللغة العربية ، وعلى الرغم من اضطرابهم في تحديد اللغات الاصلية التي أخذت منها أو عربت عنها ، فمن الثابت علميا أن منها ما ينتمي الى احدى اللغات السامية ، كالآرامية ، والحبشية والسريانية والاكادية والعبرية ، وما ينتسب الى غير الساميات كاليونانية والفارسية والسنسكريتية ايضا (٣٧) •

المجال الثاني : الكتابة :

من الثابت تاريخيا أن الأمية كانت منتشرة بين العرب عدا «حمير» في اليمن وسكان الحيرة في العراق ، ومن المؤكد أن سكان كل من اليمن

(٣٧) انظر : أولا للوقوف على الأسس التي وضعها اللغويون العرب لتحديد عجمة الكلمة : العرب ٤ - ١٢ ، فقه اللغة للثعالبي ١٩٩ ، ارتشاف الضرب ، شفاء القليل للشهاب الخفاجي ٤ وما بعدها ، شرح التسهيل ، حاشية على العرب للمقدسي - مخطوط - ، الزهر للسيوطي ١ / ٢٦٨ ، تهذيب اللغة للأزهري ، المخصص لابن سيدة ج / ١٤ ، وانظر دراسات المعاصرين حول الكلمات الأجنبية في العربية الجاهلية في : الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، اللغة العربية كائن حي ٣٤ - ٣٨ ، تاريخ آداب العرب ١ / ٢٠٢ - ٢١٠ •

والحيرة قد تأثروا في ادراكهم لهذه الوسيلة الثقافية والحضارية معا بالظروف التي أتاحت لهم فرص الاتصال بالحضارة الفارسية المسيطرة على العراق والرومية القريبة في سوريا ثم الموجودة في الحبشة أيضا، ومن المرجح أن الكتابة قد انتقلت الى مكة عن أحد هذين الطريقين أو منهما معا^(٣٨) ، وأن اليهود قد شاركوا بعد ذلك في تمكينها ودعمها في شبه الجزيرة ، اذ عثوا كثيرا بتعلمها كما ساعدوا في تعليمها^(٣٩) .

المجال الثالث :

هو ذلك المستوى الفكري الخصب الذي خلقتة الحضارات المختلفة في الانسان الجاهلي ، والذي اتصل به وتأثر بعض من مارس الكتابة والشعر في عصر ما قبل الاسلام . ومن هنا نجد شعراء «يهودا» يعبرون عن المفاهيم اليهودية باللغة العربية كالسموأل بن عاديأ، وكعب بن الأشرف، والربيع بن ابي الحقيق وشريح ابن عمران وشعبة بن غريص^(٤٠) - وشعراء نصارى يبشرون بأفكارهم المسيحية كأمية بن أبي الصلت وقس ابن ساعدة ، وعدي بن زيد^(٤١) ، وآخرين يعملون في الترجمة في قصور

(٣٨) انظر : الفهرست ٦ - ٧ ، الصاحبى ٧ - ٩ ، الموشح ٧ وما بعدها ، صبح الأعشى ٣ / ٨ - ١٠ ، من اسرار اللغة ١٠٨ - ١١٥ ، الزهر ٢ / ٣٤٦ - ٣٥٠ ، تاريخ التمدن الاسلامي ٣ / ٥٨ - ٥٩ ، الحضارة الاسلامية ١٤٨ - ١٤٩ .

(٣٩) تاريخ اليهود في بلاد العرب لاسرائيل ولفنسون .
(٤٠) انظر : تاريخ الادب العربي لبروكلمان ١ / ١٢١ - ١٢٣ ، الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٥ .

(٤١) انظر : تاريخ الادب العربي لبروكلمان ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، الاسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٦ ، معجم ما استعجم ١ / ٧٢ ، فجر الاسلام ٣٢ .

كسرى كلقيط بن يعمر وعدي بن زيد وزيد بن عدي (٤٢) ، وغيرهم
 يمثلون هذه الافكار المختلفة دون أن يعتنقوا أيا كان منها كالنابغة وزهير
 والأعشى (٤٣) . كذلك نجد تلك الأقاصيص الكثيرة التي كانت محاور
 كثير من الأعمال الأدبية والتي نسجت عن «النعمان بن المنذر» ، ويومي نحسه
 وسعوده ، وسابور ذي الأكتاف وجنوده ، وسنمار وخورنقه ، وتلك
 الاساطير الغدبة عن جذيمة والزباء، والخورنق والسدير وغيرها مما أخصب
 فكر الانسان القبلي في العصر الجاهلي ، ونقله من واقعه المحدود الذي
 يتسم بالبساطة والتكرار الى عالم مركب معقد يفرس الدهشة ويورث
 الرهبة ويبعث على التأمل .

معنى هذا كله أن أهم ما تركته هذه العلاقات المتنوعة : الاجتماعية
 والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية هو أنها أعدت الانسان العربي
 في عصر ما قبل الاسلام إعدادا لا بأس به للانتقال من حياته القبلية ،
 الضيقة الآفاق المحدودة العلاقات ، الى مجتمع آخر تتسع آفاقه وتشابك
 علاقاته . فلم يعد ينقص هذا الانسان في الواقع إلا الانتقال الفعلي
 لهذا المجتمع الجديد بعد أن شغل في فكره به وتطلع في خياله اليه ، ولم
 يعد يعوز هذا المجتمع سوى وجود القوة المادية التي تنظم شتاته
 والقوة الروحية التي تحشد طاقاته . ولقد كان الاسلام هو العقيدة
 التي أتاحت للانسان العربي وللمجتمع العربي هذه النقلة الهائلة المتوقعة
 معا ، من مجتمع بدائي الى مجتمع متحضر ، حين جمع الناس على كلمة
 سواء ، يدينون بها ويدعون اليها ، يتغيرون من أجلها في أنفسهم
 ويغيرون في سبلها مجتمعاتهم .

(٤٢) انظر : الأغاني - ط - الدار - ٢ / ٩٧ ، الخزانة ١ / ١٨٤ ،
 الشعر والشعراء ٦٣ ، الموشح ٧٣ ، معاهد التنصيص ١ / ١٠٥ .
 (٤٣) انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢٧ .

وهذه الحقائق الموضوعية تنتهي بنا الى عدد من النتائج البالغة الأهمية :

أولى هذه النتائج : أن الاتصال بين المجتمع العربي أو مجتمع شبه الجزيرة - على وجه العموم - وبين المجتمعات الأجنبية موجود ، ويتفاوت هذا الاتصال قوة وضعفا تبعاً لمدى قرب المسافة أو بعدها بين المجتمعات القبلية القاطنة في شبه الجزيرة وبين المجتمعات التي تتصل بها . فهو يقوى الى أبعد الغايات مع المناطق المتاخمة للحدود أو القريبة منها في العراق والشام والحبشة ، ويضعف مع المجتمعات البعيدة كالهند وما وراءها ومصر وما جاورها . ولهذا فإن الاتصال مع الشام والعراق والحبشة قد ترك آثاره العميقة في جوانب الحياة المختلفة ، فشمّل النواحي الاجتماعية والدينية الى جوار النظم السياسية والاقتصادية ، كما تناول أيضاً اللغة المعبرة عن هذه المجالات على اختلافها . على حين لم يترك الاتصال بالحضارتين المصرية والهندية سوى أصداء خافتة في بعض الأفكار الدينية وبعض النظريات العلمية وشيء يسير من الكلمات والحكم أيضاً .

والنتيجة الثانية : أن الاتصال بين الفكر العربي والأفكار الأجنبية موجود أيضاً ، ولكنه محدود يمكن أن تدرك آثاره في بعض النظريات العلمية ثم في كثير من الكلمات اللغوية . والنظريات التي أفاد منها العرب تتصل اتصالاً مباشراً بطبيعة البيئة التي يعيشون فيها وما تفرضه من احتياجات ملحة . . فمعظم ما نقلوه من الأفكار يتصل بالفلك والطب والبيطرة . والأمر كذلك في النشاط اللغوي ، فإن تأثيره بالعلاقات الأجنبية محصور في اطار الكلمات التي تحتاج اليها البيئة الصحراوية لتعبر بها عن أوجه النشاط الحضاري الجديد التي لا تجد لها من يمين حصيلتها ما يصلح للتعبير به عنها .

أما ثالثة النتائج فهي أن العلاقة بين الفكر العربي والأفكار الأجنبية
 - في هذه المرحلة - لا تتسم بطابع التبعية من هذا الفكر لتلك الأفكار...
 وانما تتصف بأصالة التناول . ذلك أن الفكر العربي لو كان تابعا ينقل ما
 يعرفه من أفكار غريبة عنه ويحتذي بها لفقد حرية الاختيار فيما يفعل ،
 ولوجدناه في جوهره صدى لكل الأفكار القريبة منه ، أو المتصلة به
 من البعيدة عنه ، بحيث يعود مجرد رد فعل لها وانعكاساً عنها . ولرأيناه
 - تبعا لذلك - يعاني أفكارا لا حاجة به اليها ولا ارتباط بين البيئة
 وبينها . وهذا كله غير صحيح ، فان الفكر العربي لم ينقل كل الأفكار
 المنتشرة في الهند وفارس ومصر وبيزنطة ، وانما استوحى ما يتصل به
 ونقل ما يحتاج اليه . وهذه الأصالة في الاختيار دليل واضح على
 حرية الارادة واستقلالها ، وهو دليل كفيّل بنفي كل تبعية يمكن أن توصف
 بها أو تنسب اليها .



وهذه الأضالة التي تتكشف ملامحها من تحليل العلاقة بين الحياة الفكرية في شبه الجزيرة وبين الأفكار المنتشرة حولها - تتأكد بوضوح بدراسة ما حدث في هذا الفكر من تطور كبير بالاسلام وفيه معا . ولو وقفنا طويلا عند هذه الناحية لأدركنا الظروف الحقيقية التي كانت وراء نشأة العلوم المختلفة من عربية واسلامية في المجتمع العربي .

ذلك أن الاسلام قد أحدث تغييراً هائلاً في جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات القبلية داخل شبه الجزيرة وللمجتمعات التي اتصل بها الاسلام أو اتصلت به خارجها أيضا . وقد استطاع الاسلام أن يحدث هذا التغير حين أراد تطبيق نظريته المتكاملة في تفسير العلاقة بين الانسان والمجتمع ، وبين الوجود والعدم ، أو بين الحرية والسلطة ، وبين الفكر والمادة . وقد اضطره الواقع لتحقيق هذه الغاية الى تقنين هذه النظرية الكلية في تفريعات جزئية تتسم بالشمول والاتساق معا (٤٤) .

معنى هذا أن ما حدث في الاسلام من تغير كفي في العلاقات داخل المجتمعات القبلية الجاهلية يمكن أن يفسر لأول وهلة نظريته التكاملية ، ذلك انه لم يقدم نظرياته مفصلة منذ اللحظة الأولى ، وانما تكاملت التفاصيل في مدى طويل يربو على العشرين عاما، ومن ثم يمكن أن تتصور أن ما تم من تغير جذري في العلاقات الاجتماعية والحياة الفكرية إنما تم على مراحل ثلاث :

(٤٤) انظر بحثنا عن : المنهج الاسلامي - تحت الطبع - .

بدأت المرحلة الاولى منها من الفكر ، أي من النظرة الكلية التي قدمها الاسلام لتفسير الغوامض الفكرية والتعقيدات المادية ، ومن ابرز هذه الغوامض ، كما أشرنا منذ قليل ، العلاقة بين الوجود والعدم التي شغلت الجاهليين كثيرا ، وكان تعدد الآلهة عندهم وتنوع الأديان بينهم محاولتهم الساذجة للإجابة عليها . ومن أوضح تلك التعقيدات طبيعة النظام الجاهلي الذي يجعل من القبيلة وحدة متكاملة مستقلة ويجعل من العلاقات الطبقية داخل القبيلة حقيقة مقررّة ، ثم بين القبائل المختلفة أمرا متبعا . وقد قدم الاسلام نظريته التي كانت فيها المسؤولية الممتدة عن التفاعل المستمر بين الفكر والمادة محورا لحل مشكلة الوجود والعدم ، والمساواة الكاملة بين البشر ركيزته في حل تناقضات الواقع وتعقيداته .

وفي المرحلة الثانية نزل الفكر الى الواقع حين أراد الرسول والمسلمون تطبيق النظرية الكلية لاعادة صياغة العلاقات الاجتماعية ، وقد تطلب ذلك أمرين :

أولهما الاتصال المباشر بهذا الواقع وتحليل ما به من علاقات وما له من خصائص .

وثانيهما تحريك المفاهيم النظرية الكلية لتؤثر فيه ، وما كان ذلك ممكناً بغير صب هذه المفاهيم الكلية في قوانين تفصيلية لتستطيع أن تتصدى لمشكلات الواقع وأن تفي باحتياجات التغيير فيه .

ومن هنا فانه في المرحلة الثالثة ارتد الواقع الى الفكر بغية تحقيق التناسق بين نتائج المرحلتين السابقتين ، بين الواقع بكل ما يتصف به من تناقضات فردية واجتماعية ، وبين الأصول الكلية التي نزلت من السماء ، لتصب في قوالبها هذا الواقع ، فتحقق فيه الاتساق بدل التناقض . ولم يكن ذلك ممكنا بغير وضع اطارات فكرية توشك أن تكون تفصيلية في بعض النواحي ، للنشاط الذهني والسلوك الفردي والاجتماعي

جميعا • واذن فان وجود العلوم المختلفة في الدولة الاسلامية منذ نشأتها
الباكرة كان ضرورة تفرضها الحاجة الملحة لترجمة المفاهيم الاسلامية الى
واقع سلوكي والتزام نظري معا • وما كان ممكنا أن يوجد مجتمع اسلامي
بغير وجود أسس تتولى بالتحديد مسار الفكر حتى لا يتوه في أوهام
النظر المجرد ، وبدون علوم تتناول بالتفصيل كل جوانب حياة الأفراد
داخل المجتمع ، وتنظم علاقة القوى المختلفة الموجودة فيه ومن حوله •

وكانت محاولة إحداث هذا التغيير في المجتمعات المختلفة خارج
شبه الجزيرة ، وبخاصة فيما جاورها من أقاليم ، امتدادا طبيعيا وضروريا
في الوقت نفسه عن المفاهيم الكلية للدعوة الاسلامية بشقيها المتكاملين :
المساواة والمسئولية • وقد فرض ذلك التبشير بالدعوة في هذه الأقاليم ،
بالمنطق أولا ، ثم بالقوة حين احتكمت اليها تلك المجتمعات المتهالكة
وتصدت بها لدعاتها ، ومن ثم كانت الفتوح ، التي هدفت - منذ كانت
خيالا في أذهان المسلمين المستضعفين - الى تغيير وجه الحياة
الذليلة على الأرض المفتوحة ، بتحرير الانسان من الخوف ، واقامة مجتمع
لا استغلال فيه • ولكن الفتوح الكثيرة الواسعة لم تكن تتسم بوحدة
التفكير ولا باتساق النظم ، اذ لكل اقليم منها نظمه الخاصة المرتكزة على
العديد من الافكار المعقدة الضاربة في القدم الى مدى بعيد • وقد حاول
المسلمون منذ بدء الفتوح تحقيق الاتساق بين هذه النظم ، بخلق نظام
جديد يعتمد على تطبيق المبادئ الاسلامية في المجال الاجتماعي وما ينبني
عليه من علاقات • ولكن ذلك لم يكن كافيا ما لم تقتلع تلك الأفكار
القديمة لبناء النظام الاسلامي على أساس ركين من الاقتناع العقلي •
لذلك لم تكد تستقر الفتوح حتى كان الهدف الأساسي هو تحقيق الاتساق
بين الأفكار المتناقضة • وقد ظن المسلمون أولا أن ذلك ممكن أن يتم
باحلال فكر بديل قائم على الأسس الاسلامية الخالصة ، ولكن عمق
الأفكار الموروثة ورسوخها ، ثم مقاومتها للاسلام وتعرضها لتعاليمه - كل

ذلك فرض على المسلمين نوعاً من الصراع الفكري ، فلم يجدوا بداً من الوقوف على الأفكار المضادة وتحليل مقوماتها لادراك خصائصها وقدراتها . وبهذا وجد المسلمون أن الحل الأمثل لتحقيق الاتساق الفكري في المجتمعات الإسلامية لا يكون بفرض الأفكار الإسلامية فرضاً ، وإنما بالتصدي لهذه الأفكار الموروثة بسبر غورها ثم استقطاب ما يتفق مع المفاهيم الإسلامية ونفي ما سواه . وهو الهدف الذي غيره المنحرفون عن روح الإسلام بعد ذلك إلى صبغ الأفكار الموروثة - أيا كان مضمونها - بصبغة إسلامية .

هذا العرض البالغ الإيجاز لما حدث بالإسلام وفي الإسلام من تطور فكري على وجه الخصوص ينتهي بنا إلى حقائق ثلاث :

أولها :

أن محاولة صب الواقع الاجتماعي في شبه الجزيرة في قوالب الدين الجديد هي التي حدثت بالمسلمين منذ عصر مبكر إلى التفكير في وضع العلوم المختلفة لإعطاء الحياة وجهاً إسلامياً .

ثانيها :

أن محاولة جعل الاتساق في المجتمعات التي فتحها المسلمون خارج شبه الجزيرة يرتكز على أساس فكري صلب حملهم على التفكير في محاولات متعددة للوقوف على الدعائم الفكرية والعقدية للنظم الاجتماعية التي حل الإسلام محلها . وكان أبرز هذه المحاولات الترجمة .

ثالثها :

أن اتصال المسلمين بالأفكار الأجنبية لم يكن ضرورة فحسب بل كان أيضاً أمراً واقعاً ، يتمثل في ما كان يحدث من لقاء ومناظرات بين علماء المسلمين وغيرهم ، وبخاصة علماء اللاهوت المسيحي

الذين كانوا ينتشرون في أديرتهم في الشام والعراق وأطراف شبه الجزيرة
يدرسون الثقافة اليونانية وفي مقدمتها منطق «أرسطو»^(٤٥) بلغتهم السريانية
حيناً وبلغتها الأصلية حيناً آخر . وفي تاريخ «ابن عساكر» مناظرة بين خالد
ابن يزيد ومسيحي تدل على اتصال بالمنطق وقُدرة على لمح الشبه^(٤٦) . مما
يحمل على الظن بأنه قد تم شيء من هذا الاتصال بشكل مباشر ، ومن
ثم لا يستبعد أن تكون هناك في تلك الفترة الباكورة محاولات للترجمة
عن الثقافة اليونانية أو الهيلينية^(٤٧) ، ولكن المؤكد أن مثل هذه
المحاولات - ان وجدت - محدودة الى أبعد الحدود ، إذ أن الظروف
المختلفة التي أحاطت بالمجتمع الاسلامي لم تيسر البدء في الترجمة بصورة
شاملة الا في رحاب الدولة العباسية . وما حدث من اتصال مباشر بواسطة
الترجمة قبل ذلك كان محدودا في طبيعته ونتائجه جميعا .
محدودا في طبيعته لأسباب كثيرة أهمها :

أولاً : أنه تم بواسطة النقل غير المباشر ، فلم يكن من العرب من
يعرف اليونانية أو الرومانية أو السنسكريتية ، كما لم يكن بينهم من
يعرف السريانية بصورة تسمح له بالترجمة منها ، فضلا عن أن الترجمة
من الاغريقية الى السورانية - تلك التي بدأت منذ القرن السادس
الميلادي - ما لبثت أن أصيبت بشلل كبير - لم تبرأ منه الا في القرذ
الثالث الهجري^(٤٨) .

(٤٥) انظر مقالة ماكس مايرهوف M. Meyerhof عن انتقال التراث
اليوناني الى العرب التي ترجمها عبد الرحمن بدوي في التراث اليوناني
٤٤ ، ٤٥ .

(٤٦) انظر : التاريخ الكبير لابن عساكر ٥ / ١١٧ - ١١٨ .

(٤٧) انظر مثلا : صون المنطق والكلام ١٢ ، مناهج البحث عند مفكري
الاسلام ٢ - ٣ ، تاريخ التمدن الاسلامي ٣ / ١٥٤ ، الحضارة الاسلامية
١٥٢ - ١٥٤ ، التنبيه والاشراف ٩٢ - ٩٣ .

(٤٨) انظر بحث مايرهوف السابق في التراث اليوناني ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٨ .

ثانيا : أنه زاد من ضيق هذا الاتصال اتصافه الى حد كبير بالفردية ، فقد كان دائما مرتبطا بهذا الفرد أو ذاك من الذين يتصلون بالثقافات الأجنبية ، لا يتجاوزها الى غيره من العلماء الذين يفيض بهم بحر الثقافة العربية الاسلامية الزاخر .

ومحدودا في نتائجه أيضا لأنه — فوق هذين السببين السابقين — يتصف :

اولا : بالجزئية ، اذ أن المتصلين بهذه الثقافات الأجنبية كانوا ينحصرون دائما في نطاق المسائل الجزئية التي تملي عليهم الاتصال بهذه الثقافات، فأبو الأسود الدؤلي — ان صح اتصاله بالنحاة السريان، وهذا أمر مشكوك فيه الى حد كبير ، اذ الادلة التي ذكرت في هذا المجال كلها أدلة ظنية لا ترقى الى اليقين (٤٩) — لا يأخذ عنهم سوى طريقة ضبط المصحف ، دون أن يتجاوزها الى البناء النحوي . و «خالد بن يزيد» يهتم بترجمة علوم الطبيعة والنجوم والكيمياء ، تحت ضغط الظروف الخاصة به بعد اغتصاب الخلافة منه (٥٠) .

ثانيا : : بعدم الثقة في المترجمات ، وعدم الثقة في هذه المرحلة لا ينبع من موقف عقدي ، وانما يمتد بصورة مباشرة عن ادراك لقصور المترجمين أنفسهم ، وهذه الفكرة هي التي عبر عنها في المرحلة التالية

(٤٩) انظر : اللغة والنحو ٢٤٨ وما بعدها .

(٥٠) انظر : الفهرست ٤٩٧ ، البيان والتبيين ١ / ٣٢٨ ، وفيات الأعيان ٢ / ٤ - ٦ ، التاريخ الكبير ٥ / ١٢٠ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١٢٨ ، صبح الأعشى ١ / ٤٢٠ ، تاريخ الطبري ٧ / ١٦ ، طبقات الأمم ٧٤-٧٥ .

« الجاحظ » (٥١) . ثم أكدها بوضوح لا ريب فيه بعد ذلك « أبو سعيد السيرافي » كما ذكر « أبو حيان التوحيدي » (٥٢) .

وبضمنية هذه الحقائق الى بعض ننتهي الى نتيجة عظيمة الأهمية والخطر معا ، وهي أن العلوم المختلفة التي تفرع اليها الفكر العربي قد نشأت نشأة اسلامية خالصة ، اذ أنها جميعا قد وضعت أسسها وتحددت معالمها في العصر الأموي وهذا العصر - كما انتهينا في تحليله - لم يشهد اتصالا ثقافيا واسعا مؤثرا بين العربية وغيرها ، ولم يتحقق هذا الاتصال الا في العصر العباسي ، فان القراءات والتفسير والحديث والفقه وعلوم العربية والتاريخ كلها قد تحددت مادتها وأساليبها في العصر الاموي . وكذلك الأمر في الفلسفة الاسلامية التي كان بذرتها الأولى علم الكلام ، فمن المحقق « أن ظهور الخوارج والمرجئة وأوائل المعتزلة أقدم من ترجمة مؤلفات اليونان » (٥٣) . وهذا ما تؤيده دراسة الاستاذ « نلليو » عن أصل تسمية المعتزلة (٥٤) . كما تنتهي اليه دراسة « أوليري » حول تأثير الترجمة على الحياة الفكرية حتى العصر العباسي ، فانه يقرر صراحة أن تلك « الحركة العلمية وجدت صدى خافتا خارج دوائر القصر ، ولم يعن العرب بها بصفة عامة ، فقد قضى علماءهم الوقت في دراسة القرآن ، والفقه ،

(٥١) انظر : الحيوان ١ / ٧٥ .

(٥٢) انظر : المقابسات ٧١ / ٧٢ ، الامتاع والمؤانسة ١ / ١١١ - ١١٢ ، صون المنطق والكلام ١٩٣ .

(٥٣) مجالي الاسلام ١٩٠ .

(٥٤) انظر ترجمة هذا البحث في التراث اليوناني ١٧٣-٢١٧ وبخاصة ١٨٠ - ١٨٣ ، وفي نشأة المعتزلة انظر : العقيدة والشريعة في الاسلام ١٠٠ وما بعدها ، تعليق الدكتور حسين مؤنس على رأي خاطيء لجرجي زيدان في التمدن الاسلامي ٣ - ١٦٠ .

والنحو» (٥٥) . وهكذا تتضح بصورة حاسمة أصالة العلوم الاسلامية ،
في نشأتها ، ومادتها ، وما اصطنعته لعلاج هذه المادة من مناهج .



وهكذا لم تبدأ الترجمة بصورة فعالة الا في عصر بني العباس ،
بعد أن مهدت لها الظروف الاجتماعية والدينية ، وأعانت عليها الظروف
الثقافية بعامة واللغوية بوجه خاص ، اذ انتشرت العربية بين أبناء
البلاد المفتوحة « وغلبت على ألسنتهم الأصلية فأخذ المسلمون من أي جنس
أو ملة كانوا لا يستخدمون في الانشاء والتأليف الا لغة العرب . فابتدأت
وحدة الدين تستوجب أيضا وحدة اللسان والحضارة والعمران ، وصار
الفرس وأهل العراق والشام ومصر يدخلون علومهم القديمة في
التمدن الاسلامي الجديد (٥٦) . لهذا لم يكد العباسيون يستولون على
السلطة ، وتصبح كافة الظروف مواتية للترجمة حتى بدأ النشاط في
هذا المجال دون توانٍ في عهد الخليفة الثاني : أبي جعفر المنصور ١٣٦ هـ .
ويقسم المؤرخون مراحل الترجمة - اعتمادا على ما ذكره الاستاذ «سانتلانا»
الى ثلاث ، لكل مرحلة سماتها وخصائصها (٥٧) .

فالمرحلة الاولى : التي تبدأ من المنصور الى الرشيد ١٣٦ - ١٩٣ هـ
يسكن أن يقال انها وضعت الأسس العامة وأرست التقاليد الهامة للترجمة
والمترجمين . ومن أهم هذه الأسس أنها تهدف الى الانفتاح على

(٥٥) مسالك الثقافة الاغريقية الى العرب ٢٤٢ .

(٥٦) محاضرات في تاريخ علم الفلك عند العرب في القرون الوسطى

١٤١ .

(٥٧) انظر : ضحى الاسلام ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ، التفكير الفلسفي في
الاسلام ٢ / ٣٣ ، ٦٩ ، وهي تنقل عن تاريخ المذاهب الفلسفية لسانتلانا ،
مصور بمكتبة الجامعة .

الثقافات والعلوم المختلفة ، لا يصد عنها اختلافها مع الفكر الاسلامي هذا الاختلاف الذي يصل الى حدود التناقض في أحيان كثيرة . ويتضح هذا الأساس الهام أولاً من تنوع العلوم التي بدىء في ترجمتها في هذه المرحلة ، فمنها ما يتصل بالآداب كترجمات « ابن المقفع » وأهمها « كليله ودمنة »^(٥٨) ، وما يتناول المنطق كبعض ما ينسب له أيضاً^(٥٩) ، وفيها كذلك ما يتعلق بالطب والفلك والهندسة^(٦٠) . وثانياً : من تعدد الأصول المنقول عنها ، فقد اتصل الفكر العربي في هذه المرحلة بالفكر الاغريقي عن طريق غير مباشر في أكثر الأحيان ، بوساطة الترجمات السريانية^(٦١) والآرامية^(٦٢) والفارسية^(٦٣) ، كما اتصل بالفكر الهندي أيضاً عن طريق غير مباشر غالباً

-
- (٥٨) انظر : الفهرست ١٧٢ ، طبقات الامم ٧٧ ، طبقات الاطباء ١ / ٣٠٨ ، وانظر ايضا الفصل الذي كتبه احمد أمين عنه في ضحى الاسلام ١ / ١٩٥ وما بعدها .
- (٥٩) طبقات الامم ٧٧ ، طبقات الاطباء ١ / ٣٠٨ ، وانظر بحث بول كروس عن مترجماته هذه في التراث اليوناني ١٠١ وما بعدها .
- (٦٠) البيان والتبيين ١ / ٣٢٨ ، صبح الأعشى ١ / ٤٢٠ ، الفهرست ٤٩٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ٤ ، التاريخ الكبير ٥ / ١١٧ ، تاريخ الطبري ٧ / ٣٠٨ .
- (٦١) انظر : طبقات الامم ٧٧ ، طبقات الاطباء ١ / ٣٠٨ .
- (٦٢) مسالك الثقافة الاغريقية الى العرب ٢٤٢ وحول الفروق بين الآرامية والسريانية انظر ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، فقه اللغة للدكتور « وافي » ٥٥ ، ٥٦ ، دراسات في فقه اللغة ٤١ - ٤٢ ، تاريخ اللغات السامية ١١٧ - ١١٨ .
- (٦٣) طبقات الامم ٧٧ ، طبقات الاطباء ١ / ٣٠٨ ، وعن اتصال الفرس بالثقافة اليونانية ثم انتقالها للعرب ، انظر مادة (الرها) و (نصيبين) و (جنديسابور) و (حران) و (صابئة) في دائرة المعارف الاسلامية ، ثم بحث مايهوف عن انتقال التراث اليوناني من مدرسة الاسكندرية الى بغداد في التراث اليوناني ٣٧ وما بعدها ، الحضارة الاسلامية ١٥٦ ، ١٥٨ .

بوساطة الترجمات الفارسية^(٦٤) . ولكن هذا الاتصال غير المباشر باللغتين: اليونانية والسنسكريتية لم يحل دون محاولات أولية للاتصال المباشر بهما ، وقد أثبت المحققون من المؤرخين أن العرب قد ترجموا في هذه المرحلة عن اليونانية مباشرة « كتب أرسططاليس المنطقية الثلاثة التي في صورة المنطق ، وهي : كتاب (قاطاغورياس) ، وكتاب (باري أرمنياس) وكتاب (أنولوطيقا) » . وترجم ذلك المدخل الى كتاب المنطق المعروف بالايساغوجي « لفرفريوس الصوري »^(٦٥) . كما ترجموا عن الهندية أيضا كتاب (السند والهند)^(٦٦) ، ترجمه محمد بن ابراهيم الفزاري بأمر « أبي جعفر » سنة ست وخمسين ومائة^(٦٧) ، بالإضافة الى اتصالهم المباشر باللغات : النمارسية والسريانية والآرامية .

ومن أبرز التقاليد التي اتبعت من بعد رعاية الدولة لهؤلاء العلماء المتصلين بالثقافات الأجنبية والمترجمين لها . ومن مظاهر هذه الرعاية : أولا تيسير حصولهم على المخطوطات ببذل الاموال في سقاء دائسا ، بل ان هذا التيسير يصل الى درجة استخدام الاتصالات السياسية أحيانا^(٦٨) .

-
- (٦٤) الفهرست ٣٤١ - ٣٤٢ ، طبقات الاطباء ٢ / ٣٣ .
 (٦٥) طبقات الامم ٧٧ ، طبقات الاطباء ١ / ٣٠٨ ، وانظر : مقال بول كراوس عن اللغة الاصلية لهذه الكتب في التراث اليوناني ١١١ - ١١٢ .
 (٦٦) الفهرست ٣٤٢ ، اخبار الحكماء ١٧٤ ، الحضارة الاسلامية لخودابخش ١٦٠ .
 (٦٧) اخبار الحكماء للقفطي ١٧٧ ، وانظر ايضا ١٧٥ ، وأوليري يستبعد أن تتم ترجمة السند هند في هذه الفترة المبكرة ، انظر مسالك الثقافة ٢٣٦ - ٢٣٧ .
 (٦٨) انظر طبقات الاطباء ١ / ١٨٧ ، مقدمة ابن خلدون ٤٨٠ - ٤٨١ ، تاريخ الحضارة الاسلامية لبارتولد ٥٤ ، الحضارة الاسلامية ١٦٣ .

وثانيا : تعيين هؤلاء العلماء في مناصب كبيرة سياسية علمية . كما فعل المنصور مع ابن المقفع وجورجيس بن بختيشوع وعيسى بن شهلافا (٦٩) ، وكما صنع المهدي مع ثيوفيل بن ثوما الحمصي وعيسى الصيدلاني (٧٠) ، ومثلهما فعل الرشيد مع بختيشوع بن جورجيس ويوحنا بن ماسويه (٧١) . وقد أصبح ذلك تقليداً متعباً حتى إن من الممكن لحظ احتكار بعض الوظائف الكبرى في القصر في هذه المجموعة من العلماء ، ومنها وظائف الطبيب والمنجم ، او بتعبير أدق الوظائف الملحقه بالمكتب الطبي والمكتب الفلكي . وقد تجاوزت هذه الرعاية المادية والأدبية حد الاعتدال عند بعض العرب ، مما أثار سخطهم على هؤلاء الأعاجم غير المسلمين ونقمتهم عليهم ، ولعل في شكوى « أسد بن جاني » الساخرة ما يوضح الى أي مدى بلغ تأثير هذه المعاملة الخاصة في المجتمع العباسي (٧٢) .

(٦٩) انظر : اخبار العلماء ١١٠ - ١١١ ، ١٦٥ ، الحضارة الاسلامية ١٥٨ - ١٥٩ .

(٧٠) انظر : اخبار العلماء ٧٧ - ٧٨ ، التراث اليوناني ١٠٤ ، ضحى الاسلام ١ / ٢٧٢ ، تاريخ الحضارة الاسلامية ٥٥ .

(٧١) انظر : الفهرست ٤١١ ، ٤١٣ ، اخبار العلماء ٧١ .

(٧٢) يقول الجاحظ عن ابن جاني « وكان طبيباً فأكد مرة ، فقال له قائل : السنة وبيئة والأمراض فاشية ، وأنت عالم ولك صبر وخدمة ، ولك بيان ومعرفة ، فمن أين تؤتى من هذا الكساد ؟ قال أما واحدة فبأنني عندهم مسلم ، وقد اعتقد القوم قبل أن اتطب ، لا بل قبل أن أخلق ، أن المسلمين لا يفلحون في الطب ، واسمي أسد ، وكان ينبغي أن يكون اسمي صليبا وجبرائيل ويوحنا ويرا ، وكنتي أبو الحارث ، وكان ينبغي أن تكون أبو عيسى ، وأبو زكرياء وأبو إبراهيم ، وعلي رداء قطن أبيض ، وكان ينبغي أن يكون ردائي حريرا أسود ، ولفظي لفظ عربي ، وكان ينبغي أن تكون لغتي لغة أهل جندي سابور » . البخلاء ١٠٢ .

وكان من الطبيعي ان يفري كل هذا التشجيع من جانب الدولة للمترجمين وذوي الثقافات الأجنبية أبناء الطبقة الارستقراطية في المجتمع العباسي باتباع الأسلوب نفسه ، ولم يكونوا كلهم يستوحون عملهم من الحب الخالص للعلم « بل إنه حين أصبح تشجيع العلم بدعة في العصر ، يبدو أن الكثيرين من محبي الظهور أرادوا أن يعلنوا عن أنفسهم بهذا التشجيع ^(٧٣) » الذي بولغ فيه كثيرا ، حتى ان الجاحظ يجعله نوعا من الزندقة ^(٧٤) .

كذلك كان من الطبيعي أن تترك رعاية الدولة وطبقات المجتمع الأرستقراطية نوعا من التوجيه في اختيار المترجمات ، لذلك لا نجد غرابة حين نلمس تأثير الاتجاهات السياسية والميول الشخصية في آن واحد في عملية الترجمة . ويبدو ذلك جليا من التركيز على بعض المترجمات تركيزا واضحا ، وذلك باعادة ترجمتها أو ترجمة ما يتصل بها من تفاسير وشروح وتعليقات .

وقد رسخت هذه التقاليد في المرحلة التالية ، حتى إن المأمون يعطي « حنين بن اسحاق » من الذهب زنة ما ينقله من الكتب الى العربية مثلا بمثل ^(٧٥) ، ثم لا يلبث قليلا حتى ينشئ دار الحكمة لتتولى القيام بالترجمة الدقيقة المنظمة من ناحية ، وتخريج الأجيال الجديدة من المترجمين من ناحية أخرى . كما أن من بين أبناء الطبقة الارستقراطية من يبلغ به الشغف بتشجيع الترجمة حدا يدفعه الى تخصيص مرتبات شهرية سخية للمترجمين مقابل توفرهم على الترجمة، ويحكى «ابن أبي أصيبعة» مثلا أن بني شاكر - وهم محمد وأحمد والحسن - « كانوا يرزقون جماعة من

(٧٣) مسالك الثقافة الاغريقية الى العرب ٢٤٢ .

(٧٤) الحيوان ١ / ٥٥ - ٥٦ .

(٧٥) طبقات الاطباء ١ / ١٨٧ .

النقلة منهم « حنين بن اسحاق » و « حبيش بن الحسن » و « ثابت بن قرة » وغيرهم في الشهر نحو خمسمائة دينار للنقل والملازمة (٧٦) .

ولا تبث كل هذه العوامل أن تترك آثارها في المرحلة الثانية ، التي تمتد من عصر المأمون الى آخر القرن الثالث الهجري ١٩٨ - ٣٠٠ هـ - فتجعل منها عصر الترجمة الذهبي ، اذ اكملت لها كل المقومات لتحقيق فيها لقاء فكريا واسع المدى مع كل الثقافات التي ورثها الانسانية حينذاك . وقد اتسمت الترجمة في هذه المرحلة بخصيصتين هامتين :

الخصيصة الاولى :

أن الاتصال المباشر - على وجه العموم - كان طابع المرحلة في الاتصال بالثقافات الأجنبية، على عكس المرحلة السابقة التي كان الاتصال فيها بالثقافات المختلفة يتم غالبا بوساطة السريانية أو الفارسية أو الآرامية أو النبطية . والذي يقرأ عن المترجمين في هذه المرحلة يجدهم يتصلون اتصالا مباشرا باللغة السنسكريتية (٧٧) ، والبابلية القديمة (٨٧) ، واليونانية أيضا (٧٩) . وكان كثير من المترجمين عن الاغريقية يجيدون اللغة السريانية ، ويطابقون بين ما قد يكون من ترجمات سريانية مع الترجمة العربية فيضمنون بذلك قدرا من الدقة العلمية لم يتوافر في المرحلة السابقة . ومن بين هؤلاء « يوحنا بن ماسويه » السرياني الطبيب (٨٠) ، الذي كسب ثقة

(٧٦) طبقات الاطباء ١ / ١٨٧ .

(٧٧) اخبار الحكماء ١٧٥ طبقات الاطباء ٢ / ٣٣ .

(٧٨) مسالك الثقافة الاغريقية الى العرب ٢٦٢ ، وابن وحشية الذي يشير اليه اوليري غير ابن وحشية أبي بكر أحمد بن علي الذي عاش في القرن السادس الهجري كما تدل عليه روايات ابن ابي أصيبعة ، انظر : طبقات الاطباء ٢ / ١٨١ ، ٢٠٤ .

(٧٩) انظر : الفهرست ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥ .

(٨٠) طبقات الامم ٥٥ .

القصر العباسي على الرغم من كل التقلبات السياسية من عهد الرشيد إلى أيام المتوكل (٨١) . وقد أولاه الرشيد أمانة الترجمة إلى العربية (٨٢)، ثم ما لبث المأمون أن وسع من نطاق هذه الأمانة فحولها إلى مدرسة للترجمة أطلق عليها دار الحكمة (٨٣) . وتلميذه «حنين بن اسحاق ٢٦٠ هـ» (٨٤) الذي تولى إدارة المدرسة من بعده (٨٥) ، فترجم من اليونانية إلى السريانية (٨٦) ، وراجع ترجمات مساعديه العديدين : كاصطفن بن بسيل وموسى بن خالد ويحيى بن هارون (٨٧) ، كما أشرف على تربية الأجيال الجديدة من المترجمين ومن بينهم ابنه اسحاق ٢٩٨ هـ (٨٨) الذي ترجم بعض كتب أرسطو الفلسفية (٨٩) ، وابن أخته حبش بن الحسن الأعسم (٩٠)

(٨١) أخبار الحكماء ٢٤٩ .

(٨٢) طبقات الأطباء ١ / ١٧٥ ، أخبار الحكماء ٢٤٩ .

(٨٣) انظر : التراث اليوناني ٥٨ ، مسالك الثقافة ٢٤٩ ، الحضارة

الإسلامية ١٦١ .

(٨٤) طبقات الأمم الفهرست ٤٠٩ ، وابن أبي أصيبعة يذكر أن وفاته كانت سنة أربع وستين ومائتين ، انظر طبقات الأطباء ١ / ١٩٠ وقد اعتمد عليه «مايرهوف» في مقاله عن انتقال التراث . انظر : التراث اليوناني ٥٨ .

(٨٥) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ٥٨ ، مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٤٩ .

(٨٦) انظر : طبقات الأمم ٥٥ ، الفهرست ٤٠٩ ، أخبار الحكماء ١١٨ ، ويرى «اوليري» أن مترجماته الإغريقية إلى السريانية قد بلغت عشرين كتاباً وإلى العربية أربعة عشر، على حين يقرر «مايرهوف» أن «حنين» قد ترجم من كتب جالينوس وحده مائة كتاب إلى السريانية ونصفها إلى العربية . انظر : مسالك الثقافة ٢٤٩ - ٢٥٠ ، التراث اليوناني ٥٨ .

(٨٧) أخبار الحكماء ١١٨ .

(٨٨) طبقات الأمم ٥٦ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، الفهرست

٤١٥ .

(٨٩) أخبار الحكماء ١١٨ ، الفهرست ٤١٥ .

(٩٠) طبقات الأطباء ١ / ٢٠٢ ، الفهرست ٤١٤ .

الذي ترجم نصوصا اغريقية من أعمال « قيو قراطيس » ، ومؤلفا في النبات من عمل « ديوسكوريدس » ، أصبح فيما بعد أساسا لكل ما كتبه العرب عن العقاقير (٩١) .

وكانت أهم خصائص هذه المدرسة الرسمية دقة الترجمة ، ومحاولة الاقتراب بالنص العربي ما أمكن الى النص الأجنبي المترجم عنه . ويرجع الفضل في هذه الدقة الى ثقافة « حنين بن اسحاق » أنشط أعضاء هذه المدرسة . وأقدر من أدارها ، فقد تعلم نقد النصوص وتحقيقها على طريقة مدرسة الاسكندرية (٩٢) ، كما تعلم الاغريقية بين أهلها حتى أجادها (٩٣) . وقد مكنته هذه الخبرة بالنصوص وهذه القدرة على اللغة من أن يصحح نسبة كبيرة من الكتب المترجمة الى أصحابها ، كما كانت إجادته للاغريقية عاملا مهما في صحة ترجماته - نسبيا - واصلاح ما تم قبلها من ترجمات .

ولم تكن مدرسة الترجمة الرسمية وحدها هي التي تتولى تحقيق الاتصال الثقافي باللغات الأجنبية ، اذ كان الى جوارها عديد من الجهود الفردية التي ساهمت في هذا المجال ، متأثرة بروح العصر في التشجيع على الترجمة والترحيب بها واحترام القائمين عليها . ومن بين هؤلاء يوحنا - أو يحيى - بن بطريق ، وقد أخرج « قصة طيباوس » لأفلاطون ، وكتب أرسطو « في العالم » وفي الآثار العلوية « والحيوان » ومختصرا له في النفس (٩٤) . والحجاج بن يوسف بن مطر الكاتب ، وقد ترجم

(٩١) مسالك الثقافة ٢٥٤ .

(٩٢) مسالك الثقافة ٢٤٧ .

(٩٣) تاريخ الحضارة الاسلامية ٥٤ - ٥٥ ، أخبار العلماء ١١٩ .

(٩٤) الفهرست ٣٥٢ .

كتاب المرأة لأرسطو^(٩٥) ، « ويقال إنه مترجم « الماجسطي » ، كما يقال إنه قد وضع نسخة عربية من عناصر أقليدس غير مشتملة على الكتاب العاشر^(٩٦) » وعبد المسيح بن عبدالله بن ناعمة الحمصي ٢٢٠ هـ الذي يقال إنه ترجم كتاب « سوفسطيقا » (الأغاليط أو المغالطة) لأرسطو ، وشرح « جون فيلوبون » - الذي يسميه العرب يحيى النحوى - على كتاب « السماع الطبيعي » له أيضا ، كذلك ترجم كتاب « الربوبية » المنسوب خطأ الى أرسطو^(٩٧) . « وقسطا بن لوقا البعلبكي الشامي ٢٢٠ هـ » وقد ترجم شرح الاسكندر الأفروديسي وشرح جون فيلوبون على « السماع الطبيعي »^(٩٨) ، وبعض شرح الاسكندر على كتاب « الكون والفساد » وكتاب « آراء الفلاسفة في الأمور الطبيعية »^(٩٩) وغيرها^(١٠٠) . وأبو يوسف يعقوب بن اسحاق الكندي ٢٥٧ هـ وكان - كما يقول مايرهوف « أول مسلم أتقن علوم اليونان الى حد يدعو الى الدهشة »^(١٠١) . وقد « ترجم من كتب الفلسفة الكثير ، وأوضح منها المشكل ، ولخص المستعصي ، وبسط العويض^(١٠٢) » ومن بين ما ترجمه « جغرافية » بطليموس ، ومما فسرہ ولخصه كتاب « الأتولوجيا » المعروف

(٩٥) المصدر السابق .

(٩٦) مسالك الثقافة ٢٣٧ .

(٩٧) انظر : مسالك الثقافة : ٢٣٩ ، الكندي ٦٩ - ٧٠ ، التراث اليوناني : ١٠٣ هامش ٣ ، تاريخ الفلسفة في الاسلام ٢٢ ، افلوطين عند العرب ٣ - ٥ ، تاريخ الحضارة الاسلامية ٨١ .

(٩٨) طبقات الامم ٤١ ، طبقات الاطباء ١ / ٢٤٤ .

(٩٩) الفهرست ٣٥٥ .

(١٠٠) انظر : طبقات الاطباء ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، مسالك الثقافة ٢٥٥ .

(١٠١) التراث اليوناني ٥٩ .

(١٠٢) طبقات الاطباء ١ / ٢٠٧ .

بالربوبية^(١٠٣) . «وثابت بن قرّة الصابئي الحراي ٢٨٨ هـ»^(١٠٤) الذي ترجم الى العربية عددا وافرا من الكتب الفلكية والرياضية ، من تأليف اقليدس ، وأبلونيوس ، وبيس ، ونيقوماخوس ، وأوطولوقس ، وثاودوسيوس ، وبطليموس^(١٠٥) .

ويبدو من دراسة الآثار الباقية من هذه المترجمات غير الرسمية أنها كانت تنسم الى حد ما بعدم الدقة ، اذ كان المترجمون لها يتصرفون في ترجماتهم بالتلخيص حينا والتفسير حينا آخر . كما لم تكن لديهم الوسائل العلمية التي تكفل صحة نسبة الأفكار والكتب الى أصحابها . ولعل ذلك يرجع الى قصور جهودهم المادية عن استحضار نسخ متعددة من الكتاب المراد ترجمته . على عكس المترجمين الرسميين الذين كانوا يجوبون أقاصي البلاد ، بل ويرتحلون أحيانا الى البلاد الأجنبية ، للحصول على المخطوطات المختلفة^(١٠٦) . ومن ثم يمكن أن يقال إن المترجمين الغير الرسميين قد ابتدعوا في الترجمة اتجاها جديدا أقرب الى الاقتباس ، اذ لا يعتمد على النقل الدقيق الأمين الكامل للأفكار الأصلية ، وانما يهدف الى استخلاص الافكار الرئيسية ثم دعمها بما يؤيدها وشرحها بما يقربها الى فكر القارئ العربي المسلم لغة ومادة معا . ولعل هذا الأسلوب يتضح من تحليل الكتاب الذي عرفه العرب باسم (أتولوجيا : الربوبية) الذي نسبوه الى أرسطو^(١٠٧) . فقد ترجمه ابن ناعمة وأصلحه

(١٠٣) انظر : التراث اليوناني ٦٠ ، الفهرست ٣٥٢ .

(١٠٤) طبقات الاطباء ١ / ٢١٥ ، طبقات الامم ٥٦ - ٥٧ .

(١٠٥) التراث اليوناني ٥٩ .

(١٠٦) أخبار العلماء ١١٩ ، تاريخ الحضارة الاسلامية ٥٤ ، مسالك

الثقافة ٢٤٩ ، الفهرست ٤٠٩ ، الحضارة الاسلامية ١٦٣ - ١٦٤ .

(١٠٧) الفهرست ٣٥٢ .

الكندي (١٠٨) . وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن هذا الكتاب ليس مترجماً كله ، إذ الفصل الأول منه من وضع الكندي ، وباقي أجزاء الكتاب ليست الا تلخيصاً للتاسوعات الرابعة والخامسة والسادسة من كتاب « أفلوطين » الذي نشره فرغوريوس الصوري (١٠٩) .

الخصيصة الثانية :

من خصائص الترجمة في هذه المرحلة التركيز الشديد على العلوم الانسانية ، وعلى الفلسفة والمنطق بصفة خاصة ، ولعل ذلك يرجع بصورة أساسية الى ثقافة المأمون التي يغلب عليها الطابعان : الفارسي واليوناني . وقد ظهر التأثير الفارسي في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة على حين بدا التأثير الاغريقي جلياً في ولعه الشديد بالمناقشات العقلية ، ثم في حرصه البالغ على ترجمة كل ما أثر عن الثقافة اليونانية من فلسفة ومنطق .

وقد تناولت الترجمة في المرحلة السابقة بعض الآثار العقلية في الفلسفة والمنطق (١١٠) ، ولكن طابع المرحلة كلها كان - بحكم الظروف التاريخية - الاهتمام بالعلوم العملية ، وبصفة خاصة الطب والهندسة والفلك والصيدلة ، فلم تكد هذه الظروف تتغير حتى انصرفت كل الجهود الى ترجمة الفلسفة والمنطق ، وهكذا دعم « المأمون ما بدأ به جده المنصور فأقبل على طلب العلم في مواضعه ، واستخرجه من معادنه ، بفضل همته الشريفة ، وقوة نفسه الفاضلة ، فداخل ملوك الروم وأتحفهم بالهدايا

(١٠٨) التفكير الفلسفي في الاسلام ٢ / ٧٤ ، تاريخ الفلسفة في الاسلام

٢٢ ، ٣٠ ، ٣١ ، تاريخ الحضارة الاسلامية ٨١ ، الفهرست ٣٥٢ .

(١٠٩) الكندي ٦٩ - ٧٠ ، أفلوطين عند العرب ٣ - ٥ ، التراث اليوناني ١٠٣ .

(١١٠) طبقات الامم ٧٥ .

الخطيرة ، وسألهم صلته بما لديهم من كتب الفلاسفة ، فبعثوا اليه بما
حضرهم من كتب أفلاطون وأرسططاليس وأبقراط وجالينوس واقليدس
وبطليموس وغيرهم من الفلاسفة ، فاستخار لها مهرة الترجمة ، وكلفهم
إحكام ترجمتها ، فترجمت على غاية ما أمكن ، ثم حض الناس على قراءتها
ورغبهم في تعليمها » (١١١) .

والحقائق التاريخية تؤكد هذا الذي ذكره «صاعد»، فإن أول اتصال
بين الفكر الفلسفي والمنطق الاغريقي عن طريق الترجمة في عصر « بني
العباس » كان في عهد أبي جعفر المنصور ١٣٦ - ١٥٨ هـ : ٧٥٤ - ٧٧٥ م ،
اذ ترجم ابن المقفع الابن كما أثبت بول كراوس (١١٢) كتب أرسطو الثلاثة
« التي في صورة المنطق ، وهي كتاب (قاطاغورياس) وكتاب (باري
أرميناس) وكتاب (أنوطيقا) وذكر أنه لم يترجم منه الى وقته الا الكتاب
الأول فقط ، وترجم ذلك المدخل الى كتاب المنطق المعروف بالايساغوجي
لفرفوريوس (١١٣) الصوري (١١٤) وقد أعاد حنين ومدرسة الترجمة
الرسمية النظر في تلك الترجمات القديمة فأصلحوا ما يمكن اصلاحه منها
وأعادوا ترجمة ما لم يرضوا ترجمته (١١٥) . ومن ثم نقل حنين بن اسحاق
(قاطيغورياس : المقولات) الى العربية (١١٦) ، ونقل اسحاق ابنه كتاب
(باري أرميناس : العبارة) الى العربية بعد أن مهد له والده بترجمته

(١١١) طبقات الامم ٧٦ .

(١١٢) التراث اليوناني ، مقالة بول كراوس ١٠١ وما بعدها .

(١١٣) في طبقات الامم خطأ : الايساغومي .

(١١٤) طبقات الامم ٧٧ ، وصاعد يرى أن المترجم هو ابن المقفع الاب ،
وهو ما نقضه بول كراوس . راجع مقالته السابق الاشارة اليها .

(١١٥) الفهرست ٣٤٧ ، مسالك الثقافة ٢٤٩ .

(١١٦) الفهرست ٣٤٧ .

الى السريانية (١١٧) ، كما أشرف حنين على ترجمة تأدروس لكتاب
(أنالوطيقا الأولى : تحليل القياس) الى العربية (١١٨) . ثم تابعت ترجمة
كتب الفلسفة والمنطق ، وبخاصة كتب أرسطو المنطقيات والطبيعيات
والالهيات والخلقيات (١١٩) . وهي كما عرفها العرب بالاضافة الى
السابقة (أنالوطيقا الثاني : البرهان) و (طبيقا : الجدل) و (سوفسطيقا :
المغالطة) و (ريطوريقا : الخطابة) و (أبوطيقا : الشعر) و (السماع
الطبيعي) بتفسير الاسكندر وبتفسير يحيى النحوي ، و (السماء والعالم)
و (الكون والفساد) و (الآثار العلوية) و (النفس) و (الحيوان)
و (الحروف المعروف بالالهيات) و (الأخلاق) (١٢٠) . كما ترجم الى
العربية أيضا ما وضع لهذه الكتب من شروح وتفسيرات بالاغريقية أو
السريانية ، وكذلك ما صنف لها من ملخصات (١٢١) . حتى ليكاد « نشاط
الترجمين منذ أيام « حنين بن اسحاق » يكون مقصورا كله على الكتب
المعزوة الى أرسطو بحق أو بباطل ، وعلى مختصرات لها وتفسيرات
وشروح (١٢٢) » .

ويؤكد هذا التركيز الكبير على الفلسفة والمنطق ، بالاضافة الى
كل ما سبق ، وجود محاولات مختلفة لنشر كتبها والتبشير بأفكارها ،
وقد بدأت تلك المحاولات من التعليق على غوامض التعبيرات والافكار
الى أن وصلت الى تقديم شروح كاملة لها (١٢٣) ، تتضمن في بعض

-
- (١١٧) الفهرست ٣٤٨ .
 - (١١٨) الفهرست ٣٤٨ .
 - (١١٩) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .
 - (١٢٠) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .
 - (١٢١) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .
 - (١٢٢) تاريخ الفلسفة في الاسلام ٢٣ - ٢٤ .
 - (١٢٣) انظر مثلا : طبقات الاطباء ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

الأحيان نقدا لبعض جوانبها ، وهو نقد - في جوهره - لا يمتد عن النظر المستقل ، وإنما يعد صدًى لتأثر المترجمين أو الشارحين بأفكار بعض المدارس المغايرة للمدرسة الأرسطية ، وبصفة خاصة مدرسة أفلوطين (١٢٤) .



وكانت المرحلة الثالثة - بعد سنة ٣٠٠ هـ - امتدادا للمرحلة الثانية في كل خصائصها :

١ - فقد استمر الاهتمام بالتراث الاغريقي ، واتصلت العناية بالعلوم الانسانية . وظل التركيز واضحا على الكتب المنطقية والفلسفية . وكان أبرز من ساهم في هذه المرحلة في خدمة الترجمة « أبو بشر متى بن يونس ٣٢٨ هـ » (١٢٥) . وقد نقل الى العربية « كتاب نقل كتاب البرهان القص ، كتاب نقل سوفسطيكا القص ، كتاب نقل كتاب الكون والفساد بتفسير الاسكندر ، كتاب نقل كتاب الشعر القص ، كتاب نقل اعتبار الحكم وتعقب المواضع لثامسيطوس ، كتاب نقل كتاب تفسير الاسكندر لكتاب السماء » (١٢٦) و « شرح المقيدورس على كتاب الكلام على الآثار العلوية » (١٢٧) . وأبو سعيد سنان بن ثابت بن قرة ٣٣١ هـ -

(١٢٤) انظر : تاريخ الفلسفة في الاسلام ٣٢ - ٣٣ ، تاريخ الحضارة الاسلامية ٨١ .

(١٢٥) مختصر تاريخ الدول ٢٨٥ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٣٥ ، أخبار العلماء ٢١٢ ، الفهرست ٣٦٨ ، التراث اليوناني ٧٦ .

(١٢٦) الفهرست ٣٦٨ - ٣٦٩ ، أخبار العلماء ٢١٢ .

(١٢٧) الفهرست ٣٥١ .

وابنه (١٣٨) أبو الحسن ثابت بن سنان بن ثابت ٣٦٣ هـ (١٣٩) ، وقد غلب عليهما الاهتمام بالناحية العملية لاشتغالهما بالطب تدريساً وممارسة (١٣٠) وأبو زكريا يحيى بن عدي ٣٦٤ هـ (١٣١) الذي كان عاشقاً لكتب الفلسفة (١٣٣) ، وهو أكبر من غني بأرسطو في هذه المرحلة المتأخرة ، فترجم له كتاب طوييقا : الجدل (١٣٣) ، كما هذب تفسيره الإسكندر وأمونيوس له وجمعهما في شرح واحد ترجمه أيضاً (١٣٤) ، وترجم أيضاً كتاب سوفسطيقا : المغالطة (١٣٥) ، وأصلح ترجمة المقالة الأولى من السماع الطبيعي بتفسير الإسكندر (١٣٦) ، وترجم المقالة الثانية منه (١٣٧) ، ونقل بعض المقالة الأولى عن السماء العالم ، كما نقل شرح ثالمسطيوس له (١٣٨) ، ونقل شرح الإسكندر على الكلام على الآثار العلوية (١٣٩) ، وبعض كتاب الحروف (١٤٠) ، وأصلح ترجمة «متى» لشرح

(١٢٨) طبقات الأطباء ١ / ٢٢١ ، أخبار العلماء ١٣٠ ، الفهرست ٤٢١ .

(١٢٩) طبقات الأطباء ١ / ٢٢٦ ، وذكر ابن النديم في الفهرست ٤٢١ أن وفاته كانت سنة خمس وستين وثلاثمائة .

(١٣٠) طبقات الأطباء ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ٢٢٤ - ٢٢٦ .

(١٣١) مختصر تاريخ الدول ٣١٧ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٣٥ ، التزات اليوناني ٨٠ .

(١٣٢) الفهرست ٣٥٤ .

(١٣٣) الفهرست ٣٤٩ .

(١٣٤) الفهرست ٣٤٩ .

(١٣٥) الفهرست ٣٤٩ .

(١٣٦) الفهرست ٣٥٠ .

(١٣٧) الفهرست ٣٥٠ .

(١٣٨) الفهرست ٣٥١ .

(١٣٩) الفهرست ٣٥١ .

(١٤٠) الفهرست ٢٥٢ .

الاسكندر على كتاب الكون والفساد (١٤١) . كذلك ترجم كتاب ما بعد الطبيعة لثاوفرستس (١٤٢) . وآخر من قام بدور بارز في الترجمة كان أبا الخير الحسن بن سوار الخمار المولود سنة ٣٣١ هـ (١٤٣) اذ نقل الى العربية كتاب الآثار العلوية ، وكتاب اللبس في الكتب الاربعة فسي المنطق ، وكتاب مسائل ثاوفرستس ، وكتاب مقالة في الأخلاق (١٤٤) ، ثم أبا علي عيسى بن اسحاق بن زرعة ٣٣١ - ٣٩٨ هـ (١٤٥) الذي وضع ترجمات لبعض المؤلفات في الطب والفلسفة (١٤٦) ، ومنها «ترجمات لكتاب الحيوان» ، و«لسوفسطيقا» ، و«لبعض شروح أرسطو» ، و«كتاب نيقولاوس الدمشقي في فلسفة أرسطوطاليس» (١٤٧) . وبهؤلاء كما يقول «أوليري» تنتهي طائفة المترجمين في آسيا ، ويتحول النشاط بعد ذلك الى التعليق والعرض مع المراجعة أحيانا لبعض الترجمات القديمة (١٤٨) ، ولعل التعبير يكون أكثر مطابقة للحقيقة لو قلنا ان النشاط «لا يتحول» الى التعليق والعرض والمراجعة ، وانما «يقتصر» عليها . اذ وضع في المرحلة السابقة تقليد تأليف المترجمين أنفسهم أو تلاميذهم شروحا أو مختصرات لما يترجم من كتب ، وقد استمر هذا التقليد في هذه المرحلة أيضا فلا نكاد نجد واحدا ممن اتصل بهذا الفكر الا يضع فيه شروحا أو ملخصات . ومن هؤلاء :

-
- (١٤١) الفهرست ٣٥١ .
 - (١٤٢) الفهرست ٣٥٣ .
 - (١٤٣) الفهرست ٣٧٠ ، اخبار العلماء ١١٣ ، طبقات الاطباء ١/٣٢٢ .
 - (١٤٤) الفهرست ٣٧٠ .
 - (١٤٥) الفهرست ٣٦٩ ، طبقات الاطباء ١/٢٣٦ ، التراث اليوناني ٨٨ ، مسالك الثقافة ٢٥٦ .
 - (١٤٦) مسالك الثقافة ٢٥٦ .
 - (١٤٧) التراث اليوناني ٨٨ ، اخبار العلماء ٣٧٠ .
 - (١٤٨) مسالك الثقافة ٢٥٦ .

قويري : أبو اسحاق ابراهيم أستاذ متى بن يونس (١٤٩) ، وقد وضع عددا من الشروح والتفسير لبعض كتب أرسطو المنطقية ، ومن بين مؤلفاته في هذا المجال « كتاب تفسير (قاطيغورياس ، مشجر ، كتاب (باري أرمنياش) مشجر ، كتاب (أناطوطيكا الأولى) مشجر ، كتاب (أناطوطيكا الثاني) مشجر » (١٥٠) . وابن كرنيب : أبو أحمد الحسين ابن أبي الحسن بن اسحاق (١٥١) ، وقد شرح بعض أجزاء من السماع الطبيعي (١٥٢) ووضع كتابا في الأجناس والأنواع (١٥٣) . وأبو يحيى المروزي أحد أساتذة متى بن يونس (١٥٤) وقد وضع كثيرا من المؤلفات بالسريانية (١٥٥) وقليل منها بالعربية ، ومن بينها تفسير لأناطوطيكا الثاني (١٥٦) . ومتى بن يونس وقد ألف كتاب المقاييس الشرطية وكتاب مقالة في مقدمات صدر بها ترجمته لكتاب أناطوطيكا (١٥٧) ، كما فسر الكتب المنطقية الأربعة المنسوبة إلى أرسطو ، وقد حظيت تفسيراته لها بالقبول من العلماء وشاعت في الشرق الاسلامي (١٥٨) . وألف يحيى بن عدي كتاب تفسير طوييكا لأرسطو ، ومقالة في البحوث الأربعة ، ومقالة

-
- (١٤٩) الفهرست ٣٦٧ ، أخبار العلماء ٣٧ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٣٤ ، التراث اليوناني ٧٥ .
 (١٥٠) الفهرست ٣٦٧ .
 (١٥١) القفطي ١١٦ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٣٤ ، الفهرست ٣٦٧ ، التراث اليوناني ٧٦ .
 (١٥٢) القفطي ٣٩ ، التراث ٧٦ .
 (١٥٣) الفهرست ٣٦٧ .
 (١٥٤) الفهرست ٣٦ .
 (١٥٥) انظر الفهرست ٣٨٣ حيث يقطع ابن النديم بأن جميع مؤلفاته بالسريانية وقد نقله عنه ابن أبي أصيبعة ١ / ٢٣٥ .
 (١٥٦) الفهرست ٣٤٨ - ٣٤٩ .
 (١٥٧) طبقات الأطباء ١ / ٢٣٥ ، أخبار العلماء ٢١٢ .
 (١٥٨) الفهرست ٣٦٩ ، القفطي ٢١٢ ، صاعد ٨٥ .

في سياسة النفس، ومقالة في أبنية صناعة المنطق وماهيتها، وغيرها (١٥٩).
 كذلك وضع أبو الفرج عبدالله بن الطيب شروحا لكل ما ترجم منسوباً
 إلى أرسطو، ومن مؤلفاته: تفسير كتاب قاطيغوريوس وتفسير كتاب باري
 أرمنياس وتفسير كتابي أناطوطيقا الأولى والثانية، وتفسير طوبيقا، وتفسير
 سوفسطيقا، وتفسير الخطابة وتفسير الشعر وتفسير الحيوان (١٦٠).
 وألف أيضاً تفسيراً لـ إيساغوجي لفرغوريوس الصوري (١٦١). أما ابن
 الخمار فقد وضع كتاب الهيولي، وكتاب سيرة الفيلسوف، وكتاب
 الصداقة والصديق، كما ألف تفسيرين لـ إيساغوجي أحدهما مبسوط
 والآخر مختصر (١٦٢). وأما ابن زرعة فقد وضع كتاب أغراض كتب
 أرسطو المنطقية، وكتاب شرح معاني كتاب إيساغوجي، وكتاب معاني قطعة
 من المقالة الثالثة من كتاب السماء (١٦٣).

-
- (١٥٩) الفهرست ٣٦٩، طبقات الاطباء ١ / ٢٣٥.
 (١٦٠) طبقات الاطباء ١ / ٢٤٠.
 (١٦١) طبقات الاطباء ١ / ٢٤١.
 (١٦٢) طبقات الاطباء ١ / ٢٣٦، الفهرست ٣٧٠.
 (١٦٣) المصدران السابقان.



وقد كان للترجمة ، وبخاصة ترجمة الفكر اليوناني عن الاغريقية
والسريانية ، أخطر الاثار وأعنفها في الفكر العربي الاسلامي ، فان
المتصلين بهذه الافكار من المترجمين وتلاميذهم أدركوا بوضوح
أنهم يقفون على فكر يختلف الى أبعد غايات الاختلاف عن العلوم
المتعددة التي تفرع اليها النشاط العلمي في العالم الاسلامي في المادة
والمضمون معا ، ثم في المناهج التي تعالج هذه المادة وهذا المضمون جميعا .
وتأكد لديهم أنهم يبدأون بداية جديدة تماما على الفكر العربي
الاسلامي ، لا تمتد عنه ولا تنتمي بأية صورة من الصور اليه ، بل ولا
تتأثر بأي شكل من الاشكال به . وما لبث هذا كله أن ميز بين اتجاهين
أساسيين في القرن الثاني الهجري : الاتجاه الأول يضم هؤلاء المترجمين
وتلاميذهم ممن اتصلوا بالثقافات الاجنبية بعامة ،
وبالثقافة الاغريقية بصورة خاصة ، وبالمنطق اليوناني والفلسفة اليونانية
على نحو أخص ، والاتجاه الثاني يجمع أولئك الملتزمين بأصول العلوم
الاسلامية كما فزرتها القواعد الدينية ، وتفصيلها كما شكلتها الحاجات
الاجتماعية وصاغتها التطورات الذاتية للثقافة الاسلامية .

وأهم ما يتميز به أصحاب الاتجاه الاول هو التسليم المطلق لعلوم
(الأولين) أو (الأوائل) . كما اصطلح عليها في الحياة الثقافية في العالم
الاسلامي . ويستند هذا التسليم الذي لا تردد فيه من مجالات البحث العلمي
الى اتجاهات الفكر الفلسفي والمنطقي ، دون أن يفرق بين طبيعة هذه
العلوم التي تختلف جذريا الى درجة التناقض . ففي الطب والصيدلة والفلك

والهندسة والكيمياء نجد التزاما كاملا بالنظريات المأثورة عن الاغريق .
والأمر كذلك أيضا في الفلسفة والمنطق المنسويين الى اليونان ، فإن
الترجمين والشرح في العالم الاسلامي قد اعتبروا هذه العلوم بأسرها
وحدة متكاملة ، فسلموا بها كلها ، ووصل بهم الاعجاب بهذا الفكر
والتعصب له درجة حاولوا معها تبرئته مما فيه من اختلاف وتناقض ، اذ كانوا
يرون أن لقدماء الفلاسفة سلطانا في العلم يجب الخضوع له ، وكان
المفكرون الاولون (من المترجمين والشرح) في الاسلام مؤمنين بسمو
العلم اليوناني ، حتى لم يكن يخالط نفوسهم ريب في أنه قد بلغ
أعلى درجات اليقين » (١٦٤) .

وكانت تبعية هؤلاء المترجمين والشرح للفكر الفلسفي والمنطقي
اليوناني أخطر ما جد على الحياة الفكرية في العصر العباسي من مؤثرات ،
فقد جعل هؤلاء المترجمون غايتهم الكبرى التي لا يحدون عنها في مجال
البحث الفلسفي التوفيق بين المعتقدات الدينية الموروثة والآراء الفلسفية
الاغريقية ، وبهذا الموقف خلعوا على التراث اليوناني قداسة لم تكن
في فكرهم - متوفرة في تعاليم كتبهم الدينية . وقد دفعهم ذلك الى
أن يضعوا المنطق اليوناني في أرفع منزلة ، اذ هو الموصل الى تأكيد تلك
الافكار والمبرهن على صحتها ، ومن ثم لم يلبثوا حتى جعلوه المقياس
الوحيد للصحة والخطأ ، وقد حملهم هذا كله على أن يجردوا المنطق
الارسطي من بعض المباحث المادية فيه ليصبح صوريا صرفا ، حتى يصح
كونه ميزانا شكليا مجردا عن كل مضمون ، مهما كان نوعه أو اختلفت
خصائصه (١٦٥) . واستقر في فكر هؤلاء الاتباع من المترجمين
والشرح أن المنطق « آلة بها يقع الفصل والتمييز بين ما يقال : هو

(١٦٤) تاريخ الفلسفة في الاسلام لدى بور ٣٣ .

(١٦٥) انظر : مقدمة ابن خلدون ٤٩١ - ٤٩٢ .

حق أو باطل فيما يعتقد ، وبين ما يقال : هو خير أو شر فيما يفعل ، وبين ما يقال : هو صديق أو كذب فيما يطلق باللسان ، وبين ما يقال : هو حسن أو قبيح بالفعل » (١٦٦) . وتعبير أكثر اختصارا ، صار المنطق اليوناني المقياس الوحيد للفكر ، توزن به علومه كلها وتقاس اليه مواده بأسرها ، دون تفرقة بينها في الخصائص والمقومات .

ومن الطبيعي أن ينتج هذا التعصب المطلق للفكر اليوناني رد فعل مضاد له ، ومناقض لاتجاهاته ، إذ أن أولئك المترجمين والشرح الذين استسلموا للفكر الاغريقي كانوا يشغلون مراكز رفيعة في الحياة الفكرية والسياسية ، وقد مكنتهم مناصبهم التي شغلوها من التأثير المباشر في سياسة الدولة الثقافية . ثم انهم - فوق ذلك - لم يكتفوا في مجال تبشيرهم بالفكر اليوناني بما قدموه من ترجمات وتفسيرات وشروح ، بل خطوا في هذا الميدان خطوات أبعد مدى وأعرق خطرا ، إذ تناولوا بعض القضايا الفكرية المعقدة التي شغلت بال المفكرين الاسلاميين ، وخاضوا فيها والتزموا في هذا المجال بالفلسفة اليونانية فكرا والمنطق اليوناني معيارا . ومن ذلك مثلا قضية العالم بين القدم والحدوث ، وقضية النبوة واثباتها (١٦٧) ، ومواقف الفرق الدينية المختلفة اسلامية وغير اسلامية (١٦٨) . وهذه كلها قضايا بالغة الحساسية عميقة الاثر فكريا واجتماعيا وسياسيا . ومن ثم لم يكن بد عند المفكرين الاسلاميين الملتزمين بالفكر الاسلامي مادة ومنهج معا من أن يتخذوا موقفا محددا من هذا الاستلوب الجديد الذي يراد فرضه على الحياة الفكرية بأسرها ، وليس

(١٦٦) المقابسات ١٧١ ، وانظر : احصاء العلوم ٥٣ .

(١٦٧) انظر : طبقات الامم ٨٢

(١٦٨) انظر : الفهرست ٣٧٠ ، طبقات الاطباء ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، طبقات

الامم ٤١ .

عسيرا أن تتصور أن يكون رفض هذا الأسلوب هو نقطة البدء الأساسية التي تجمع كل المفكرين الاسلاميين حولها . وعلى الرغم من تعدد الأسباب المبشرة في هذا الموقف فإن من الواضح أن هؤلاء الباحثين والمفكرين الاسلاميين قد صدروا في رفضهم الحاسم للفكر اليوناني عن وعي عميق وصادق بوجود هوة سحيقة تفصل بين الفلسفة اليونانية في مضمونها واتجاهاتها وبين المعتقدات الدينية الاسلامية ، وادراك صحيح بوجود تناقض صريح بين المنطق اليوناني وبين خصائص التصور الاسلامي للطبيعة وفيما وراءها . وطبيعي أن يرفض المسلمون ذلك المنطق الذي يستند جوهريا الى معطيات الفلسفة اليونانية وبخاصة في بحوثها الميتافيزيقية . وقد أدرك ذلك المفكر العظيم ابن خلدون فقرر أن المتكلمين لم يأخذوا بالأقيسة للملايسثا للعلوم الفلسفية المباشرة للعقائد الشرعية بالجملة فكانت مهجورة عندهم لذلك (١٦٩) .

ولم يكن موقف هؤلاء المفكرين الاسلاميين عن تعصب أعمى كما فعل أصحاب الاتجاه المضاد من المترجمين والشرح ، فإن الحقائق التاريخية تثبت أنه انبثق عن الادراك الدقيق لامكانات المنهج الاسلامي والثقة التي لا حد لها في سلامته . ولعل كلمات « ابن قتيبة » القصار تشير الى شيء من ذلك حين يقول : « ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زمامنا هذا حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه والفرائض والنحو لعد نفسه من البكم » (١٧٠) . وهذه الكلمات تكشف عن احساس واضح بوجود نوع من الاتساق بين المنهج الاسلامي وبين هذه المواد المختلفة التي يعالجها ، وهو نوع من ملاحظة الخصائص الذاتية في العلوم ، او بتعبير آخر ، هو نوع من اعتبار المادة في المنهج . ولعله لذلك كان أهم

(١٦٩) مقدمة ابن خلدون ٤٦٥ .

(١٧٠) ادب الكاتب ٥ .

ما التفت له المفكرون الاسلاميون في نقد المنطق اليوناني - خلوه من ملاحظة
المضمون جملة، أي شكلية. هذا المنطق . وقد كان أبو سعيد السيرافي
أوضح النحاة العرب الذين سجلوا على المنطق اليوناني - بصورته
العربية - هذا المأخذ، يقول : « هَبْكَ » عرفت الراجح من الناقص من
طريق الوزن ، من لك بمعرفة الموزون : أهو حديد او ذهب او شبه او
رصاص ؟ وأراك بعد معرفة الوزن فقيرا الى معرفة جوهر الموزون ، والى
معرفة قيمته وسائر صفاته التي يطول عدها . فعلى هذا لم ينفعك الوزن
الذي كان عليه اعتمادك ، وفي تحقيقه كان اجتهدك ، الاتقعا
يسيرا من وجه واحد ، وبقيت عليك وجوه » (١٧١) .

والواقع أن المنطق اليوناني قد قوبل من المفكرين الاسلاميين حتى
فترة متأخرة نسبيا - حوالي القرن الخامس الهجري تقريبا - أسوأ
مقابلة ، فقد هوجم من الفرق الاسلامية الكلامية ، كما هوجم أيضا من
غير علماء الكلام ، ولذلك صح لمفكر اسلامي كبير كابن تيمية أن يقرر
في جزم لا تردد فيه أن « نظائر المسلمين (أي أهل النظر منهم) لا
يلتفتون الى طريقهم (أي طريق المناطقة) ، بل ان الأشعرية والمعتزلة
والكرامية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعميونها ويثبتون
فسادها » (١٧٢) وأنه « لا زال نظائر المسلمين بعد أن عثرب وعرفوه
يعميونه ويذمونه ولا يلتفتون اليه ولا الى أهله في موازينهم العقلية
والشرعية » (١٧٣) .

-
- (١٧١) الامتاع والمؤانسة ١ / ١٠٩ - ١١٠ ، المقابسات ٧٠ ، صون
المنطق والكلام ١٩٢ .
(١٧٢) انظر : النشار مناهج : الباب الثاني وايضا : صون المنطق
والكلام ١٣ .
(١٧٣) صون المنطق والكلام ٣٣٣ .

تومرد هذا الموقف الحاسم من المفكرين الاسلاميين الى أسباب كثيرة ، ليس من بينها رفض الافساده من التراث البشري الذي يعد ملكاً مشتركاً للحضارات الانسانية بأسرها . بل يمتد هذا الموقف من المنطق اليوناني عن التحليل الدقيق له من وجهة النظر الاسلامية .

وأول ما يكشف عنه هذا التحليل أنه مشكوك فيه الى حد كبير ، ويرجع هذا الشك الى أسباب كثيرة ، أهمها عدم قدرة المترجمين أنفسهم على الاحاطة بالتراث اليوناني ، حتى ان السيراقي يجعل من قبيل الفرض أن تكون الترجمة قد « صدقت وما كذبت ، وقومت وما حرفت ، ووزنت وما جزفت ، وأنها ما التأت ولا حافت ، ولا نقصت ولا زادت ، ولا قدمت ولا أخرت ، ولا أخلت بمعنى الخاص والعام ، ولا بأخص الخاص ولا بأعم العام » (١٧٤) . ثم يزيد على ذلك فيقرر أن هذا الفرض « لا يكون ، وليس في طبائع اللغات ولا في مقادير المعاني » (١٧٥) . ومن قبله يقرر الجاحظ « أن الترجمان لا يؤدي أبداً ما قال الحكيم على خصائص معانيه ، وحقائق مذاهبه ، ودقائق اختصاراته ، وخفيات حدوده ، ولا يقدر أن يوفيه حقوقها ويؤدي الأمانة فيها . . . وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها والإخبار عنها على حقها وصدقها الا أن يكون في العلم بمعانيها واستعمال تصارييف ألفاظها وتأويلات مخارجها مثل مؤلف الكتاب وواضعه ؟! فمتى كان - رحمه الله تعالى - ابن البطريق ، وابن ناعمة ، وابن قره ، وابن فهر ، وابن وهيلي ، وابن المقفع ، مثل أرسططاليس ؟! ومتى كان خالد مثل أفلاطون ؟! » (١٧٦) .

(١٧٤) المقابسات ٧٢ ، الامتاع والمؤانسة ١ / ١١٢ ، صون المنطق والكلام ١٩٣ .

(١٧٥) المصادر السابقة .

(١٧٦) الحيوان ١ / ٧٥ - ٧٦ .

وهذا النص يلمس بذلك بعض شروط الترجمة الدقيقة الامينة، ويكشف بوضوح عن عدم تحققها في المترجمين والشرح ، بل إن الجاحظ يزيد نظراته النافذة هذه عمقا حتى تصبح نظرية في الترجمة بما تنص عليه من ضرورة توفر شروط ثلاثة : اتقان اللغة المترجم منها ، واتقان اللغة المترجم اليها ، ثم التمكن من المادة المترجمة ذاتها ، وذلك اذ يقول : « لا بد للمترجم ان يكون بياحه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة ، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول اليها حتى يكون فيهما سواء وغاية » (١٧٧) .

والنتيجة الثانية من نتائج تحليل المفكرين الاسلاميين له أنه يرتكز على دعامين لا سبيل الى تجريده منهما ، ولا مناص من رفضهما كليهما من وجهة النظر الاسلامية ، وأولى هاتين الدعامين هي ميتافيزيقا أرسطو ، أو الميتافيزيقا اليونانية بصفة عامة . والدعامة الثانية هي اللغة اليونانية التي ينسب المنطق في جانب كبير من تحليلاته للقضية عليها . وادراك المفكرين الاسلاميين للرابطة الوثيقة بين المنطق اليوناني وبين الميتافيزيقا الاغريقية واضح في نصوص كثيرة ، ويكفي أن نحيل على ما ذكره ابن تيمية وابن خلدون لتفسير هذا الموقف عند المتقدمين من مفكري الاسلام على اختلاف طوائفهم (١٧٨) . ومعرفة هؤلاء المفكرين بالصلة العميقة بين المنطق واللغة اليونانية ثابتة منذ عصر مبكر ايضا ، ويكفي أن نرجع الى ترجمات بعض هؤلاء المفكرين (١٧٩) . كما يزيدنا اطمئنانا الى هذه الحقيقة بعض الاشارات المبثوثة في التراث الاسلامي ابتداء من الشافعي (١٨٠) . بل ان بين العلماء المسلمين من جعل الاختلاف الواضح

(١٧٧) الحيوان ١ / ٧٦ .

(١٧٨) انظر : صون المنطق والكلام ١٣ ، مقدمة ابن خلدون ٤٦٥ .

(١٧٩) انظر مثلا ترجمة الشافعي في : مناقب الشافعي ، الباب ٢٤ .

(١٨٠) انظر صون المنطق والكلام ١٥ .

بين اللغتين : العربية واليونانية محور دراسات تتناول بالنقد الفكر المنطقي وأتباعه في العالم الاسلامي .

وثالث هذه النتائج هي شكلية هذا المنطق (١٨١) . وهذا النقد في الواقع يصلح لصورة المنطق كما عرفها العالم الاسلامي بعد أن بدا في هذه الصورة مجردا من كل عنصر مادي ، بل مجرد ميزان صوري شكلي يراد به استعماله في العلوم على اختلافها . وفي مناظرة أبي سعيد السيرافي لمثى بن يونس القنائي ما يؤكد ادراك المسلمين لهذه الحقيقة التي تحد من قيمة المنطق وتجعله يقصر عن أداء الدور المراد له وهو كونه ميزانا عقليا صرفا ، قابلا لأن يكون محور الصحة والخطأ في كل نشاط فكري ، وصالحا ايضا للأخذ به في كل عمل انساني (١٨٢) .

وآخر هذه النتائج ان المفكرين الاسلاميين قد أثبتوا ان المنطق اليوناني - بصورته العربية - فضلا عن كونه لا يصلح مقياسا شكليا مطلقا صالحا للأخذ به في العلوم المختلفة ، لأن شكلية تغفل لحظ الخصائص الذاتية للمضمون ، فانه لا يتسم - في ذاته - بالسلامة أيضا . وقد تناول هؤلاء المفكرون عددا من البدهيات في هذا المنطق بالتحليل وأثبتوا فسادها ، وأهم ما قدموه في مجال النقد الذاتي للمنطق اليوناني ينصب على قوانين ثلاثة فيه :

الاول : قانون عدم الجمع بين النقيضين .

والثاني : قانون ارتفاع النقيضين .

والثالث : قانون العلية .

(١٨١) انظر المدخل الى الفلسفة ٤١ . قصة الفلسفة اليونانية ٢٢٨ ، تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٢ . المنطق الوضعي ٣ / ٢٢١ .
(١٨٢) انظر : احصاء العلوم ٥٣ وما بعدها ، مقدمة ابن خلدون ٤٦٥ - ٤٦٦ ، ٤٩٩ .

وقد أثبت المفكرون الاسلاميون فساد هذه البدهيات التي يركز عليها المنطق اليوناني (١٨٣) ، واتتهوا منها الى فساد المنطق نفسه لارتكازه على قوانين فاسدة وبدهيات مضللة .



ومن الطبيعي أن ينشب الصراع حادا بين هاتين المدرستين ، وتؤكد الاشارات المختلفة المنتشرة في المصادر الاسلامية أن هذا الصراع كان موجودا في أواخر القرن الثاني الهجري (١٨٤) . وأنه استمر في بعض المجالات حتى القرن الرابع (١٨٥) ، وفي مجالات أخرى بقي طيلة القرن الخامس أيضا (١٨٦) . وقد ساعد على إذكاء حدة هذا الصراع كثير من العوامل ، أهمها أولا : الاختلاف الجذري في المناهج الفكرية التي تتبعها كل من المدرستين ، ثانيا : الحساسية العقيدة فقد كان معظم أتباع المدرسة اليونانية من غير المسلمين ، وكانت الفرق الدينية غير الاسلامية أول الفرق التي استخدمت المنطق في الهجوم على المعتقدات الدينية الاسلامية ، ثالثا : التصدي للمؤلفات ، فقد كان أتباع المدرسة اليونانية كثيرا ما يضعون مؤلفات تتناول بعض

(١٨٣) انظر : رد ابن تيمية على المنطق اليوناني في كتابه : نصيحة أهل الايمان في الرد على منطق اليونان ، الذي لخصه السيوطي في كتابه : جهد القريحة في تجريد النصيحة . وايضا دراسة الدكتور النشار عن مناهج البحث عند مفكري الاسلام .

(١٨٤) انظر صون المنطق والكلام ٨ حيث يقطع السيوطي بوجود هذا الصراع في أيام الرشيد .

(١٨٥) انظر الامتاع والمؤانسة ١ / ١٠٧ ، المقابسات ٦٩ ، صون المنطق والكلام ١٩٠ ، وايضا موقف النحاة من المنطق وهو القسم الثاني من هذا الفصل .

(١٨٦) انظر : جهد القريحة في تجريد النصيحة ٢٠٦ .

المشكلات الفكرية والدينية من وجهة النظر الاغريقية ، وينقضون ما يقدمه الاسلاميون في هذه المشكلات من آراء . ومن أبرز هؤلاء من عرفوا - فيما بعد - باسم : فلاسفة الاسلام وليسوا من فلسفة الاسلام في شيء ، كالكندي والفارابي وابن سينا . وقد كشفت هذه العوامل كلها عن حاجة العلماء الممثلين لوجهة النظر الاسلامية الى بلورة المنهج الاسلامي وتأكيد خصائصه في مواجهة المنهج المنطقي اليوناني ، وأكد هذه الحاجة ما كان يحدث من لقاءات مباشرة مع أتباع هذا المنهج ، وما كان يجري في تلك اللقاءات من مناظرات (١٨٧) .

ولعل أهم ما خلفه هذا الصراع الفكري هو ادراك أصحاب المدرسة الاسلامية ضرورة التناول الأصيل للآثار المترجمة ، بحيث لا يقعون أسرى خصائصها ولا يققون متجمدين دونها . ومن ثم لا يسلّمون كل التسليم لأرسطو ويونان ولا يعكفون على الاصول الاولى التي ورثوها عن أسلافهم المسلمين . بل يحاولون الافادة من الثقافات الانسانية مهما كانت مصادرها افادة يلتقون فيها بخصائص تراثهم ومقومات حضارتهم وغايات دينهم . وهكذا كان لهذا الصراع الفضل الاكبر في اكتشاف المنهج الموضوعي في العالم الاسلامي ، هذا المنهج الذي تدين به الانسانية للحضارة الاسلامية وللعلماء المسلمين الذين استشارتهم محاولات تطبيق المنطق الأرسطي واليوناني على مختلف ضروب العلم اسلاميا وغير اسلامي . فكان أن انطلقت كل قواهم المبدعة لاستكمال المنهج الاسلامي في مجال البحث النظري كما تحدت قسامته على يد

(١٨٧) انظر مثلا : المقابسات ٦٩ ، الامتاع والمؤانسة ١ / ١٠٧ ، مروج الذهب ٣ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، صون المنطق والكلام ٨ ، ١٩٠ .

الأصوليين : متكلمين وغير متكلمين (١٨٨) . ونشطت امكاناتهم الخلاقة حتى توصلت الى الأسس العامة للمنهج التجريبي في مجال البحث العلمي (١٨٩) ، وهو الأساس الحقيقي للحضارة المعاصرة .

(١٨٨) مناهج البحث عن مفكري الاسلام : الباب الثاني : الفصلان الاول والثاني ٦٤ وما بعدها .
 (١٨٩) انظر : الفصل الخامس من تجديد الفكر الديني في الاسلام ، وبخاصة ١٤٩ وما بعدها .

•

•

•

•

الفصل الثاني

أصالة الفكر النحوي

1

إذا كان للترجمة هذه الآثار البعيدة المدى في الفكر الاسلامي ، فلا مناص من أن يكون لها تأثيرها البالغ العمق في البحث النحوي أيضا ، إذ أن البحث النحوي - منذ نشأته الباكرة - كان يصور الى حد كبير اتجاهات المنهج الاسلامي ، ويتبع الى مدى بعيد أساليبه ^(١) . وقد جد المنهج المنطقي اليوناني بأبعاده الفلسفية فكان ضروريا أن يترك ظلالة من التأثير في ميادين الدراسة اللغوية الرجبة ، وفي مجال الدراسة التركيبية أو النحوية بوجه خاص .

وتحليل التراث النحوي بغية تحديد مدى اتصال هذا التراث بالمنطق اليوناني والفلسفة الاغريقية وتأثره بهما - سلبا أو ايجابا - يكشف عن حقيقتين مهمتين الى أبعد غايات الأهمية :

الأولى : ان النحو العربي كان من آخر العلوم اللغوية تأثرا بالمنطق اليوناني وجوانبه الميتافيزيقية في منهجه ، فقد سبق النحاة

(١) انظر : تاريخ النحو العربي ٤٤ وما بعدها .

الى التأثر بالفكر الاغريقي من الذين يهتمون بالنشاط اللغوي علماء
 البلاغة والأدب والنقد الأدبي . ودراسة الانتاج الادبي في هذه المرحلة
 من مراحل اتصال الفكر العربي بالفكر الاجنبي في أواخر العهد الأموي
 وأوائل العصر العباسي - تكشف عن أصداء واضحة للأفكار الميتافيزيقية
 اليونانية بصورة عامة ، وللبحوث المنطقية الاغريقية بوجه خاص . والأمر
 كذلك أيضا في البلاغة والنقد الادبي ، فانهما على الرغم من نشأتهما
 العربية قد تأثرا بالبحوث الجمالية والفلسفية والمنطقية اليونانية ، بل
 تأثرا أيضا بكثير من البحوث الجمالية والفنية الفارسية والهندية (٢) .
 وليس من شك في أن تأثر الجمالين العرب بالبحوث الفنية والنقدية
 المنقولة عن اللغات غير العربية لم يكن سويا ، لاختلاف خصائص
 الأجناس الأدبية التي يعالجها النقاد والبلاغيون العرب عن تلك التي
 وضعت لها الأسس الفنية في اللغات اليونانية والفارسية والهندية . ومن
 ثم فإن تأثير الدراسات الفلسفية والمنطقية أعمق مما خلفته البحوث
 النقدية من آثار . ولعل السر في ذلك أن النقاد العرب كانوا دائما
 يتبعون الأدباء ولا يرتادون أمامهم أساليب الانتاج الفني والأدبي ،
 وهذه التبعية من النقاد للأدباء قد أسلمت بالضرورة الى تأثرهم بما
 تأثر به الأدباء من أفكار ميتافيزيقية ومنطقية اغريقية ، نتيجة لمشاركة
 هؤلاء في الحياة الفكرية التي كانت تهتم الى أبعد غايات الاهتمام
 بالبحوث الجدلية حول الطبيعة وما وراءها، دون أن تعنى كثيرا بالبحوث
 الفنية أو الخصائص الجمالية الا اذا اتصلت على نحو أو آخر بذلك
 الصراع الفكري العقدي أو المنهجي .

(٢) في مجال التأكد من هذه الحقائق يمكن الرجوع الى دواوين
 شعراء هذه الفترة وكذلك كتب «الجاحظ» وبخاصة «البيان والتبيين» وبعض
 كتب «ابن قتيبة» وبخاصة «عيون الأخبار» حيث تتجاور فيها صور تأثير
 الثقافات في مفهوم البلاغة العربية وخصائصها الجمالية .

والحقيقة الثانية أن النحو العربي لم يتأخر تأثره منهجيا بالبحوث الفلسفية والمنطقية الاغريقية عن غيره من العلوم اللغوية فحسب ، بل ظل فترة طويلة بمنأى عن هذه البحوث في تفاصيله وجزئياته ايضا . وحين تم الاتصال بين النحاة العرب والمنطق اليوناني بمعطياته الفلسفية لم يقعوا أسرى الأفكار الاغريقية ، بل صمد منهجهم فترة طويلة في مواجهة التراث الاغريقي ، ولم يستطع هذا التراث أن يغير من الأصول العامة للتفكير النحوي الا بعد أن تسلل الى كثير من الجزئيات النحوية ، حتى ان من النحاة العرب من هاجم المنطق هجوما مريرا ، مثبتا فساد منهجا للتفكير ومعارزا للبحث ، في الوقت الذي كان يخضع فيه بالفعل لأساليب هذا المنهج قواعده في كثير من أحكامه النحوية ، تقعيدا وتعليلا معا (٣) .

لهذا كله نعتقد أن موضوعية البحث العلمي تفرض تقسيم الفترة الزمنية التي صحبت التحول الفكري في النحو العربي من المنهج الاسلامي الى المنهج المنطقي الى مراحل ثلاث لكل مرحلة منها خصائصها المميزة .

(٣) قارن مثلا موقف «السيرا في» في مناظرته مع «متى بن يونس» بأساليبه المنطقية في التعريب والتعليل في شرحه للكتاب .

المرحلة الاولى

وتمتد هذه المرحلة قرابة قرن كامل ، اذ تبدأ منذ نشأة التفكير النحوي والمحاولات المختلفة للكشف عن الظواهر اللغوية وصيغها في قواعد نحوية ، وتنتهي بالخليل بن أحمد الذي يعد قمة هذه المرحلة في تحديد الأصول العامة للبحث النحوي وتقنيها وتطبيقها جميعا .

وقد استطاع البحث النحوي في هذه المرحلة أن يكشف عن الظواهر الرئيسية للغة العربية . وكان أول ما اكتشف في هذا المجال ظاهرة التصرف الإعرابي ، ثم ما لبث أن كشف النحاة أيضا عن ظاهرتي التطابق والترتيب ، كما سبق أن أوضحنا ذلك في درسنا للظواهر اللغوية في غير هذا الكتاب ^(٤) . وكان اكتشاف النحاة لهذه الظواهر نقطة بدء موضوعية لتقنيها ، وهو ما حاولوه بالفعل ومضوا فيه الى مدى محدود ، اذ كانت تعترضهم بعض الصعوبات المنهجية ، ومن أبرزها تحديد الأساليب المختلفة لتناول المادة اللغوية والتقعيد لظواهرها ^(٥) .

والملاحظ بوضوح في هذه المرحلة تجرد الانتاج النحوي فيها من التأثير بمؤثرات اغريقية بصفة عامة ، وبرأته من التأثير بالمنطق والفلسفة بوجه خاص ، ولعل السر في ذلك يعود الى أن المشكلات التي أثرت بين

(٤) انظر : تاريخ النحو العربي ٣٨ - ٣٩ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١٢٠ وما بعدها ، ٢١٨ وما بعدها .
(٥) انظر : الباب الثاني من هذه الدراسة (سلامة الفكر النحوي) .

النحاة في هذه المرحلة كانت مشكلات داخلية ، خاصة بالعربية - ان صح هذا التعبير - لا تجزىء فيها البحوث الفلسفية ولا تجدي معها المعالجة المنطقية . وعلى سبيل المثال كان من أهم المشكلات التي شغلت النحويين مشكلة جمع المادة اللغوية من أفواه العرب بأديهم وحاضرهم على السواء ، ثم مشكلة تصنيف هذه المادة المجموعة لاكتشاف خصائصها التركيبية . وما كان للبحوث المنطقية بخصائصها الميتافيزيقية أن تحل هذه المشكلة أو تلك ، ولا حتى أن تسهم فيها بقدر محدود .

ونقي تأثر الانتاج النحوي في هذه المرحلة بالتراث الاغريقي بعامة ، والفلسفي والمنطقي منه بخاصة ، لا يستلزم نقي اتصال النحاة أنفسهم بهذا التراث ، اذ أن النحاة مثقفون حريصون على تتبع الانتاج الفكري في العالم الاسلامي . ولعل هذا هو السبب الذي حدا ببعض الدارسين المؤرخين الى اثبات نوع من الاتصالات الانسانية والفكرية بين رواد البحث النحوي وبين غيرهم من المثقفين بالثقافات الأجنبية (٦) . بيد أن التحليل الموضوعي لما ذكر في هذا المجال يثبت ابتعاد النحاة أنفسهم عن الاتصال بهذه الثقافات ونأيهم عن الارتباط بأهلها . ويكفي أن نحلل هنا ما قيل عن اتصال «أبي الأسود» بالبحوث السريانية المتأثرة باليونانية، وما زعم من علاقة الخليل بن «حنين بن اسحاق» ، لنزداد يقينا بأن ما ذكر عن وجود علاقة محددة تربط بين النحو العربي في نشأته وتطوره في هذه المرحلة وبين البحوث غير العربية بعامة ، واليونانية بخاصة - لا يقوم على أساس .

(٦) انظر مثلا : اللغة والنحو ٢٤٨ وما بعدها ، القواعد النحوية ٧٩ ، مسالك الثقافة الاغريقية الى العرب ٢٤٧ ، طبقات الاطباء ١٨٤/١ - ١٨٥ ، أخبار الحكماء ١١٨ .

ذلك أن من الثابت تاريخياً أن «أبا الأسود الدؤلي» تولى ضبط المصحف ضبطاً اعرايباً بوساطة النقط ، وقد سبق أن فصلنا ذلك في غير هذه الدراسة (٧) ، وقد تساءل الاستاذ «عبد الحميد حسن» : «هل وضع - أبو الأسود - ذلك على غير مثال في عصره وفي اللغات السامية الأخرى ؟» (٨) ثم عقب على هذا التساؤل بقوله : «المعروف في تاريخ اللغات السامية أن السريان هم الذين ابتدعوا علامات الحركات في لغتهم ، وأخذها عنهم سائر الساميين ، وكانت هذه العلامات نقطاً فوق الحرف أو تحته أو وسطه ، وقد قصدوا بذلك الاحتفاظ بالأحرف الهجائية دون تغيير فيها ، فهل من صلة بين هذا وبين ما عمله «أبو الأسود الدؤلي» في اللغة العربية ؟» (٩) . ثم لا يجيب الاستاذ «عبد الحميد حسن» على هذا السؤال المباشر اجابة صريحة ، وكأنما يترك ذلك للدكتور «حسن عون» الذي يقرر دون تردد أن «طريقة الشكل - وهي اللبنة الأولى في بناء النحو العربي - قد استمدتها «أبو الأسود الدؤلي» من النحاة السريانيين» (١٠) . ثم يسرد ما يراه أدلة كافية على تأثير النحو العربي في فترة نشأته الباكرة بالنحو السرياني فيقول : «من هذه الأدلة أن «أبا الأسود» قد اتخذ بيئة العراق موطناً ، وكان بها والياً إدارياً ، وفيها عالماً لغوياً ، وزعيماً دينياً - ونحن نعلم أن هذه البيئة كانت قبل الفتح العربي وبعده مغزوة باللغة السريانية ، وبالمعارف السريانية ، وكانت الى جانب ذلك آهلة بالعلماء السريان ، وميداناً لدراساتهم ومناقشاتهم وجدلهم ، لا في الناحية الدينية او الفلسفية فقط ، ولكن في مختلف

(٧) انظر : تاريخ النحو العربي ٦١ .

(٨) القواعد النحوية ٧٩ .

(٩) القواعد النحوية ٧٩ .

(١٠) اللغة والنحو ٢٤٨ .

العلوم الانسانية ، ومنها اللغة والنحو . ونعلم أيضا أن اللغة العربية قد تعرضت بعد اتساع الفتوح الاسلامية الى نفس الأزمة التي تعرضت لها اللغة السريانية في خلال القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد : ظهور لغات أخرى في ميدان الحديث والكتابة ، وانتشار اللحن بين الناطقين ، والخوف من أن يمتد اللحن الى نصوص الكتاب المقدس ، هذه هي مظاهر الأزمة التي مرت بها اللغة السريانية في القرنين الرابع والخامس الميلاديين واللغة العربية بعد اتساع الفتوح . ولقد كان من نتائج هذه الأزمة عند السريان أن فكروا في وضع ضوابط لشكل كتابهم المقدس ، ولم تكن هذه الضوابط سوى طريقة النقط التي استعملها أبو الأسود الدؤلي في ضبط شكل القرآن » (١١) . وهكذا ينتهي الدكتور حسن عون من حديثه الى أن « المقدمات متشابهة ، والظروف متشابهة ، والنتائج متشابهة ، وكلا العملين قد حدث في بيئة واحدة . أليس من العناد إذن أن نقول : إن أبا الأسود الدؤلي لم يستمد طريقة نقط الشكل من السريانيين الذين سبقوه بنفس العمل » (١٢) . وقد لا يكون من العناد أن يقال ان أبا الأسود لم يتأثر بالنحاة السريان في نقط المصحف ، فان البحث العلمي لا يقر الافتراض وحده دليلا لاثبات حقيقة من الحقائق أو لرفعها . وقد تنبه لذلك الدكتور عبد الفتاح شلبي في نقد هذه الفكرة (١٣) ، التي ستظل - على الرغم من كل ما قيل فيها - مجرد فرض لا يترجح فضلا عن أن يسلم الى اليقين . ومن المؤكد - على العكس من ذلك - أن صدور هذه الدعوى عن هذين الاستاذين الجليلين في مجال اثبات تأثر النحو العربي بغيره يتسم بالغرابة ، اذ

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(١٢) اللغة والنحو ٢٥٠ .

(١٣) ابو علي الفارسي ٤٣٦ - ٤٣٧ .

تتضمن الخلط بين قضيتين مختلفتين الى أبعد غايات الاختلاف ، وهما ضبط المصحف ، ونشأة النحو ، ولو صدرت هذه الدعوى عن غير هذين الاستاذين الجليلين لربما كان ثمة مبرر يسوغ معه هذا الخلط ، وأبسط ما كان يمكن أن يقال حينئذ ان أبا الأسود هو بطل القضيتين معا ، وأن القضيتين وإن اختلفتا مضمونا وغاية فانهما تتصلان مادة وفكرا ، وانه لذلك قد يظن أن اثبات اتصال أبي الأسود بالنحاة السريان وأخذه ضبط المصحف عنهم كاف وحده لاثبات تأثر النحو العربي في نشأته بالنحو السرياني . ولكن كيف يقع هذان الاستاذان الجليلان بما لهما من قدرة على البحث اللغوي في هذا الخطأ؟! وكيف يتصوران أن ضبط المصحف هو نقطة البدء الاساسية في النحو العربي ، وأن طريقة الشكل هي اللبنة الاولى في بناء هذا النحو؟! كيف لم يفتن أستاذانا الجليلان الى أن ضبط المصحف كان تتاج الاحساس بوجود ظاهرة محددة هي تعاقب الحركات في أواخر الكلمات ، وأنه على فرض أن أبا الأسود الدؤلي قد أفاد من السريان في طريقة الضبط الآلية فلا اتصال بين ذلك وبين الاحساس بوجود الظاهرة ذاتها ، لأن وجود الظاهرة قديم ، والاحساس به معروف . والقيمة الحقيقية لأبي الأسود تنبع من كونه قد حاول أن يجعل من هذا الاحساس الغامض غير المحدود موضوعا للبحث والدرس بينه وبين من اتصل به من تلاميذ؟! (١٤) .

وأعني من هذه القضية في الخطأ وأبعد منها في الوهم ما قرره بعض المؤرخين من اتصال الخليل بن أحمد بحنين بن اسحاق ، وما يتبع ذلك من تعرف الخليل بالمنهج الفكري المنطقي الاغريقي الذي يعد حنين أكثر المتصلين به وأقوى المتمكنين منه . ودعوى اتصال حنين بن اسحاق

(١٤) انظر ص ٦٨ - ٧٠ من تاريخ النحو العربي .

بالخليل وهم عجيب ، ما كان لنا أن نعني كثيرا بالرد عليه أو التوقف فيه ، لولا أنه قد انزلق اليه كثيرا من المؤرخين من عرب ومستشرقين : كابن أبي أصيبعة (١٥) ، والقفطي (١٦) ، وصاعد (١٧) ، وأليري (١٨) ، مما يترك ظلالة من الشك حول حقيقة منهج الخليل ، وهل يعد امتدادا ذاتيا للخصائص الفكرية للمنهج الاسلامي أم تأثر في بعض جوانبه بالفكر الاغريقي ؟ وهذا كله يتطلب - ضرورة - تحليل هذه الدعوى في ضوء الحقائق التاريخية أولا ثم مع لحظ الأبعاد المنهجية لفكر الخليل ثانيا - حتى لا تظل ظلال الشك تشوب حقيقة من أبرز حقائق الفكر العربي، وهي أصالة المنهج الذي يمثله الخليل بن أحمد والذي سارت عليه من بعده أجيال ممن أخذوا عنه ثم من أخذ عنهم من تلاميذ .

والحقائق التاريخية وحدها تنفي ما زُعم من اتصال الخليل بحنين ابن اسحاق ، فإن أقدم من ذكر شيئا عن هذا الاتصال - وهو صاعد - يضيف الى ما يذكره ما يفيد شككه فيما يرويه ، فهو يقول في مجال استعراضه للمترجمين النصاري « ومنهم حنين بن اسحاق أبو زيد ، تلميذ يوحنا بن ماسويه ، أحد أئمة التراجمة بالاسلام ، وكان عالما باليونانية والعربية ، وتعلم العربية في البصرة من الخليل بن أحمد ، وهو أدخل كتاب العين بغداد ، ولم يكن الخليل بن أحمد بأرض فارس ، وإنما كان بالبصرة ، وتوفي بها في سنة سبع ومائتين ، وبين وفاته ووفاة حنين المذكور تسعون سنة ، فانظر !! » (١٩) . ويضيف صاعد : « وذكر ابن

(١٥) انظر : طبقات الاطباء ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

(١٦) انظر : اخبار الحكماء ١١٨ .

(١٧) انظر : طبقات الامم ٥٥ .

(١٨) انظر : مسالك الثقافة ٢٤٧ .

(١٩) طبقات الامم ٥٥ .

النديم في الفهرست أن حنينا مات يوم الثلاثاء لست خلون من صفر سنة ستين ومائتين ، وهو الصواب » (٢٠) . ونص صاعد المتشكك المضطرب هذا - الذي سنحله بعد قليل - هو الأصل الذي نقل عنه ابن القفطي وابن أبي أصيبعة . ولكن كلا منهما أغفل ما دعا اليه صاعد من « النظر » فقرر ابن أبي أصيبعة بأسلوب قاطع أن حنينا « أقام مدة بالبصرة ، وكان شيخه في العربية الخليل بن أحمد » (٢١) . وجزم القفطي بأنه قد « دخل البصرة ، ولزم الخليل بن أحمد حتى برع في اللسان العربي ، وأدخل كتاب العين بغداد » (٢٢) . وتبع القفطي دون تردد أوليري فحكى عن حنين أنه بعد أن ذهب الى الاسكندرية ، حيث حصل هنالك على معرفة تامة باللغة الاغريقية ، وخبرة بنقد النصوص « عاد في الوقت المناسب ، واستقر حنينا في البصرة حيث تعلم العربية على يدي الخليل بن أحمد ، ثم ذهب قبل عام ٨٢٦ الى بغداد » (٢٣) .

وهكذا لم يفطن ابن أبي أصيبعة والقفطي ومن بعدهما أوليري الى خرافة هذا الاتصال لاستحالاته من الناحية الزمنية ، فان الخليل بن أحمد قد توفي بين سنتي سبع وخمسين ومائة وخمس وسبعين ومائة (٢٤) ، اذا استثنينا ما ذكره ابن الجوزي ونقله الواحدي من أنه توفي سنة

(٢٠) المصدر السابق .

(٢١) طبقات الاطباء ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢٢) أخبار الحكماء ١١٨ .

(٢٣) مسالك الثقافة ٢٤٧ .

(٢٤) انظر : مرآة الجنان ٧ / ٣٦٢ ، وفيان الاعيان ٢ / ١٩ ، شذرات الذهب ١ / ٢٧٦ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٦١ ، وطبقات الزبيدي ٤٧ ، تهذيب التهذيب ٣ / ١٦ ، الفهرست ٦٤ ، بغية الوعاة ٢٤٤ ، انباه الرواة ١ / ٣٤٦ ، الفلاكة والمفلكون ٧٠ ، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٥ / ٥٨ ، مرآة الجنان لليافعي ، حوادث سنة ١٧٠ ، الزهر ١ / ٦٤ ، سرح العيون ٢٦٩ .

ثلاثين ومائة (٢٥) — على حين توفي حنين بين سنتي ستين ومائتين وأربع وستين ومائتين (٢٦) ، فبين وفاتهما من تسعين سنة الى أكثر من مائة . ولم يتعلم حنين العربية ساعة ولد ، وانما بعد أن تعلم الترجمة من الاغريقية الى السريانية ، اذ أراد أن يوسع من نطاق قدرته عليها ويزيد من افادته فيها فيتعلم الترجمة الى العربية مباشرة (٢٧) . ولم يبدأ اقتباجه العظيم في الترجمة من الاغريقية الى السريانية الا بعد أن فشل في دراسة الطب بعد أن سخط عليه يوحنا بن ماسويه (٢٨) ، فخرج من الحيرة ، وسار الى الاسكندرية لدراسة اللغة اليونانية والثقافة الاغريقية . ومكث في هذه المرحلة ما بين عامين وثلاثة أعوام (٢٩) ، ثم عاد الى العراق ليسهم في حركة الترجمة السريانية ، حيث تكشفت له حاجته الى تعلم العربية . . . فمتى يلم انسان بهذه الخبرات كلها ؟ انه لا يبدأ في دراسة الطب عادة قبل اقتصاص العقد الثاني من عمره ، ثم ليس ممكنا أن يجوب البلاد وأن ينتقل بين أقطار الدولة الاسلامية صبيافا ، بل شابا طموحا ، وأغلب الظن أنه ما تخرج من مدرسة الاسكندرية الا بعد أن تجاوز العشرين . فهذه عشرون عاما أيضا لا بد من أن تضاف الى التسعين أو المائة التي تفصل بين وفاة الخليل وحنين ، ليصبح من مجموعها أولا حدا أدنى يسمح بلقاء الخليل بحنين ، وثانيا مجموع عمر حنين بن اسحاق ، وهو ما لم يقل به أحد . اذ لم يعرف حنين بين

(٢٥) انظر : مرآة الجنان ١/٣٦٢ .

(٢٦) انظر الفهرست ٤٠٩ ، اخبار الحكماء ١١٩ ، طبقات الاطباء

١/١٩٠ .

(٢٧) الحضارة الاسلامية ١٦٣ .

(٢٨) طبقات الاطباء ١/١٨٥ ، اخبار الحكماء ١٢٠ .

(٢٩) انظر : طبقات الاطباء ١/١٨٥ حيث يحكي يوسف بن ابراهيم

انه وجد حنينا في منزل ابن الخصي بعد غياب دام أكثر من سنتين .

المعمرين (٣٠) ، بل من المقطوع به أنه قد مات عن سبعين عاما (٣١) . بل قطع ابن أبي أصيبعة أن مولد حنين كان سنة مائة وأربع وتسعين (٣٢) ، فبين مولده وبين وفاة الخليل أكثر من عشرين عاما .

ونعود بعد هذا كله الى نص صاعد ، وأول ما يلتفت النظر فيه هو عدم دقة التواريخ فهو يزعم أن الخليل مات سنة سبع ومائتين ولم يقل بذلك أحد ، ثم يرجح في الوقت نفسه رواية ابن النديم عن وفاة حنين سنة ستين ومائتين . ومع ذلك يجعل بين وفاة الخليل ووفاة حنين تسعين سنة !! مما يوحي بوجود اضطراب كبير في النص المنشور . ويؤكد وجود هذا الاضطراب أيضا عدم دقة الأسلوب ، وبخاصة في استخدام الضمائر والصفات فهو يذكر عن حنين أنه تلميذ يوحنا بن ماسويه ، ثم يعقب على ذلك مباشرة بقوله « أحد أئمة الترجمة بالاسلام » مما يترك مجالا للاختلاف حول المقصود بهذه الصفة : أهو حنين أم يوحنا ؟ والحقائق التاريخية لا تجعل حنينا - وان شارك في الترجمة - من أئمتها ، اذ شغلته ممارسة الطب عنها (٣٣) ، واذن فان المقصود هو حنين ، وكان الأجدر أن يفصل بين الصفة ويوحنا غير الموصوف بضمير الغائب ، ليشير الى أن الموصوف هو حنين ، فقد أسقط هنا هذا الضمير مع الحاجة اليه في توضيح المعنى وجلاء الأسلوب . ثم زاد في موضع آخر هذا الضمير

(٣٠) انظر مثلا : المعمرون للسجستاني فمع ان السجستاني معاصر له لم يذكره .

(٣١) انظر طبقات الاطباء ١٩٠/٧ .

(٣٢) المصدر السابق .

(٣٣) انظر ترجمة يوحنا في : اخبار الحكماء ٢٤٨ وما بعدها ، طبقات الاطباء ١٧٥/١ وما بعدها .

حين قال : « وهو أدخل كتاب العين بغداد » • وهذا كله يقطع بعدم صحة النص أسلوبيا ومضمونا معا •

ويؤكد ما تسلم اليه هذه الحقائق التاريخية من نتائج لحظ الخصائص الفكرية لمنهج الخليل بن أحمد في النحو ، فإن هذه الخصائص تكشف بوضوح عن أن دور الخليل الرئيسي لم يكن في ابتكار منهج خاص في التفكير النحوي ، وإنما في تحديده الملامح العامة التي تركها أسلافه من النحاة ، ذلك أنه قد تسلم النحو وهو يتسم بسمات ثلاث (٣٤) :

أولها : الخلط بين المستويات اللغوية ، وقياس القواعد الى ما يسمع من كلام العرب لا الى ما يطرد ويتقاس منه •

ثانيها : استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نصوص •

ثالثها : افتراض واقع لغوي لا يمتد عن واقع اللغة ذاتها ، وإنما يمتد عن القواعد المرنة ، المستنبطة من المستويات اللغوية المختلطة •

وقد استطاع الخليل - بقدرته العقلية الفذة - أن ينسق بين هذه السمات ، وأن يحيلها من مجرد ملامح متغشبة وخطوط قاصرة ، الى أصول واضحة ، استطاعت أن تلبي حاجة المادة المتطورة الى المنهج العلمي الذي يتطور بها ، في نفس الوقت الذي يعيد فيه تشكيلها •

(٣٤) انظر : تحليل دور الخليل في البحوث النحوية في كتابنا : تاريخ النحو العربي ، ص ١٠٥ وما بعدها •

المرحلة الثانية :

وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد ، وتنتهي بالزجاج .
فتمتد بذلك قرابة قرن ونصف قرن . ولعلها - باعتبارها فترة انتقال -
أكثر المراحل أهمية في تاريخ النحو العربي ، بل في حياة الفكر العربي
بأسره ، إذ هي المرحلة التي شهدت بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر
العربي الاسلامي وبين الافكار غير العربية الاسلامية بعامة ، والاغريقية
منها بصورة خاصة ، والميتافيزيقية والمنطقية منها بوجه أخص . وحدث
فيها ذلك الصراع العظيم الخصب بين المنهج الاسلامي كما تحدد عند
العلماء المسلمين أصوليين وغير أصوليين ، وبين المنهج المنطقي كما قدمه
للعالم الاسلامي المترجمون والشرح غير المسلمين ثم المسلمون أيضا .
واتهى فيها هذا الصراع في جوانب متعددة من هذا الفكر العربي
الاسلامي الى أن تأثر بعض التأثير بذلك الفكر المنطقي الميتافيزيقي ، كما
أنتج في مجالات مغايرة من هذا الفكر العربي تأكيد خصائصه الاسلامية
وتعميقها ونفي كل تأثير أجنبي عنها .

وكان النحو أحد العلوم العربية التي تأثرت في هذه المرحلة بالفكر
الاغريقي ، بمعطياته الميتافيزيقية وقوانينه المنطقية ، فقد تأثر فيها التفكير
النحوي في جملته ببعض الأفكار الفلسفية اليونانية ، كما تأثر بعض
النحاة بالبناء المنطقي لهذا الفكر . وكان لهذا وذاك صداه الخافت أولا في
دراسات النحاة لظواهر اللغة التركيبية وتقنينهم لها ، ثم القوي آخر
الامر في مجال تقنين الظواهر وتفسيرها وتحديد أصولها جميعا . وبعد
أن تأثرت الدراسات النحوية بالفكر الاغريقي في هذه المرحلة خضعت

كل حقول الدرس اللغوي لهذا الفكر ، انضمت بذلك دراسات سلامة النصوص الى غيرها من البحوث البلاغية والنقدية التي تتناول جمال النصوص في تأثرها جميعا بالأفكار الفلسفية اليونانية والقوانين الفكرية الاغريقية . ولم يعد يصارع الخصائص اليونانية منهاج الا بعض العلوم الاسلامية ، وفي مقدمتها أصول الفقه وعلم الكلام .



وتأثر الفكر النحوي ببعض الأفكار اليونانية الميتافيزيقية ملحوظ في كثير من الجزئيات النحوية ، وبخاصة في مجال التقسيمات ، وسنكتفي بأن نقدم هنا مثلاً واحداً لتأثر التقسيمات النحوية بالفلسفة الاغريقية . وهو تقسيم النحاة للكلمة والكلام .

فقد أخذ النحاة في هذه المرحلة بتقسيم الكلمة الى أقسام ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف . ولم يكن مرد أخذهم بهذا التقسيم الى استقراء دقيق للكلمات في اللغة العربية ، فان في اللغة نماذج كثيرة من الكلمات التي اختلف النحاة في القسم الذي تنتمي اليه : أهو الاسم أم الفعل أم الحرف ؟ . وقد تجاوز ذلك الاختلاف حدود الكلمات المفردة فتناول أنواعاً عديدة منها ، كانت بدورها محور خلاف كبير في تصنيفها النحوي (٣٥) . بل إن الأسس التي أقرها النحاة لهذا التقسيم تتناقض في بعض الأحيان مع الأحكام النحوية الجزئية التي كان من المفروض أن تكون تطبيقاً لهذه الأسس نفسها (٣٦) . وهذه الحقائق كلها تؤكد أن

(٣٥) من ذلك مثلاً اسم الفعل .

(٣٦) أليس وضع النحاة للمشتقات بين الاسماء مظهرًا لهذا

التناقض ؟

هذا التقسيم لا يمكن رده الى أصل لغوي ، فما هو الأصل الذي صدر عنه هذا التقسيم النحوي ؟

ان الحقائق الموضوعية تكشف عن امتداد هذا التقسيم الى أصل ميتافيزيقي ، هو التقسيم الأفلاطوني للموجودات ، فان أفلاطون - في مجال بحثه لمشكلة الوجود والعدم - قسم الموجودات الى ذات وأحداث ، وجعل اصطلاح : (الذات) أو (الذوات) يتضمن الأمور المادية او المعنوية ، كالكرسي والحجرة ، والعدل والرحمة . وجعل اصطلاح : (الأحداث) ينصب على الأفعال التي تقع في زمن خاص ، كالضرب الذي يقع في زمن خاص تشير اليه كلمة : ضرب ، او : اضرب ، مثلا . » ولا بد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات بعضها وبعض . فمثلا لا بد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذي يضرب ، أو بين الولد والبيت الذي يوجد فيه ، ولا شك أن كلا من الضرب والولد موجود وجودا واقعيا ، أما العلاقة بينهما فمجرد اعتبار ذهني . . . وقد قسم أفلاطون الألفاظ في لغته الاغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات فقال بأن الكلمة قسمان : (اسم) وهو ما يدل على ذات ، و (فعل) وهو ما يدل على حدث . وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون (العلاقة) . وفي رأي أفلاطون أن الاسم بجميع أنواعه كلمة ، وأن الفعل المضارع دون سواء من الأفعال كلمة ، لأنهما وحدهما يدلان على موجودات ، أما الفعل الماضي والمستقبل فلا يدل أيهما على موجود ، ولهذا يعتبران أشكالا تعتور الفعل لا أكثر ولا أقل « (٣٧) .

من هذا العرض الموجز يتضح أن النحاة قد اعتمدوا الأساس الذي

ينهض عليه تقسيم أفلاطون للموجودات ، وهو الدلالة ، وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة الى أنواعها الثلاثة . كذلك أخذوا بالاتجاه الافلاطوني في تقسيم الكلمة في اللغة الاغريقية من اعتبار الحروف مجرد علاقات أو روابط . فاكفى معظمهم في تعريف الحرف بأنه ما يدل على معنى ليس باسم ولا فعل . أو ما لا يدل على معنى في نفسه . أو ما دل على معنى في غيره ^(٣٨) دون ملاحظة أن الحروف في اللغة العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة التي لا سبيل الى تجريدها منها ، والتي تفيدها مع السبك التركيبي وقبله معا ، بحيث يعد تعريفها بأنها « لا تدل على معنى في نفسها » بين الخطأ . فان دلالة (مِنْ) مثلا على الابتداء لا يمكن تجاهلها أو انكارها . ومن ثم فان استقلال الصيغة الحرفية بأداء معنى لا يقل عن استقلال صيغة الاسم أو صيغة الفعل بأداء ما يقصد بها من معنى . فهذه الوحدات الثلاث خارج التركيب اللغوي - وهي الاسم والفعل والحرف - تتشابه من حيث دلالتها على معنى خاص جزئي يتغير بالتركيب وتتحدد به علاقاته .

وكما يترد تقسيم النحاة للكلمة في اللغة العربية الى أصل ميتافيزيقي اغريقي ، يمتد تقسيمهم للكلام أيضا الى الأصل نفسه ، وان كان صاحبه في هذه المرة هو أرسطو وليس أفلاطون . ذلك أن أرسطو يقسم الألفاظ - من حيث الأفراد والتركيب - الى مفرد ومركب ، والمفرد عنده هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وأما المركب فهو ما يدل

(٣٨) انظر في تعريفات الحرف : كتاب سيويه ٢/١ ، الصاحبى ٥٣ ، الايضاح في علل النحو ٥٤ ، شرح انفصل لابن يعيش ٢/٨ ، شرح كتاب سيويه للسيرا في ٧/١ .

جزؤه على جزء معناه ^(٣٩) ، وقد أضاف الى ذلك الشراح الاسلاميون قسما ثالثا هو المؤلف ، وفرقوا بين كل من المركب والمؤلف بأن « المركب هو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه ، وأن المؤلف هو ما يدل جزؤه على جزء معناه » ^(٤٠) . وهذا الفارق الدقيق بين التركيب والتأليف هو الذي لحظه النحاة الذين يفرقون بين الكلام والجملة والتركيب ^(٤١) بحيث يصح أن نرد هذه التفرقة النحوية الى أصلها الميتافيزيقي الأرسطي كما عرفه العالم الاسلامي .



وكما تأثرت بعض التقسيمات النحوية بالبحوث الفلسفية الاغريقية تأثر بعض النحويين بالخصائص المنطقية للفكر اليوناني في بعض المجالات . ويلمس في هذه الناحية بداية التأثير المنطقي في الأصول النحوية ، بالإضافة الى تأثيرات متنوعة تتخلل الافكار النحوية في مجال التقعيد . والذي يهنا هنا بصفة خاصة هو تسجيل صور التأثير الاولى للفكر المنطقي في الاصول النحوية . فانها ان اتسمت بالقصور في هذه المرحلة فقد بلغت مداها في المرحلة التالية ، ومن ثم فان لحظ صور التأثير الاولى في هذه المرحلة والكشف عن اتجاهاتها وتحليل خصائصها يلقي ضوءا واضحا على النمو التركيبي لتأثير البحوث المنطقية في الفكر النحوي .

(٣٩) حاشية الباجوري على السلم ٣٣ . وايضا مناهج البحث عند مفكري الاسلام ٣٢ - ٣٣ .
 (٤٠) المصدران السابقان .
 (٤١) انظر : احصاء العلوم ٦٠ - ٦١ ، وانظر ايضا الصفحات ٦٤ - ٧٦ من كتابنا الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

ويمكن ان نلمح هذه البذور الاولى النامية للتأثر بالمنطق في مجالات
ثلاثة من الأصول النحوية في هذه المرحلة :

أولها : بعض الأقيسة •

ثانيها : بعض الحدود

ثالثها : بعض التعليقات •

وجود بعض الخصائص المنطقية في هذه الأصول الثلاثة للتفكير
النحوي لا يعني خضوعها الكامل لهذا الفكر ، بل يشير - على العكس
من ذلك - الى أن تأثير الاتجاهات المنطقية في هذه المجالات كان أشبه
بتسلل الجذر منه باقتحام القادر ، وقد استغل في ذلك بعض الضرورات
الاجتماعية والفكرية الملحة ، فبدأ قريبا من الحل المرحلي الذي لا بد منه ،
وليس بالتغيير الجذري الذي لا رجعة فيه • ومع ذلك فطن كثير من
النحاة - وبخاصة في بداية هذه المرحلة - الى أن الغزو الفكري يمكن
أن يبدأ بالتسلل ، فهاجموا الاتجاهات المنطقية نظرا وتطبيقا ، أي انهم في
الوقت الذي نقضوا فيه الأسس المنطقية رفضوا فيه بالفعل تطبيق هذه
الأسس •• لكن هذا الموقف ما لبث أن تغير في أخريات هذه المرحلة ، اذ
اكتفى النحاة برفض المنطق نظريا في الوقت اندي قبلوا فيه بعض نتائج
تطبيقا • ولم يحسوا بتناقض موقفهم بين النظر والتطبيق • وكان ذلك
هو نقطة التحول التي مهدت - فكريا وانسانيا - لتبني الأفكار المنطقية
نظريا وعمليا معا في المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل التأثير المنطقي في
النحو العربي • ولعل هذه الحقائق كلها تتأكد من تحليل كل مجال من
تلك المجالات الثلاثة التي شهدت بدء التأثير المنطقي في الأصول النحوية •

اولا : الأقيسة

بدأ تأثير المنطق الشكلي كما عرفه العالم الاسلامي في البحوث اللغوية

بوجه عام والنحوية بشكل خاص باستخدام القياس ، فقد أحس اللغويون والنحاة بضرورة الأخذ بالقياس الشكلي الصوري المنطقي لتنمية الحصيلة اللغوية حتى تلاحق التطور الاجتماعي وتلبي احتياجاته المتعددة التي يقصر المحفوظ من اللغة عن التعبير عنها . وهكذا بدأ تأثير المنطق أول ما بدأ في الاشتقاق ، ثم في قياس النصوص بوجه عام .

ولم يقابل التأثير المنطقي في هذا المجال بصعوبات تذكر من النحاة، فإن الحاجات الملحة التي كشف عنها التطور الاجتماعي والثقافي لم تدع أمامهم مجالا غير ارتكاب الصعب وهو الأخذ بالقياس الشكلي في هذا الحيز المحدود ، كما ان عملية « التوليد » الشكلية التي بدأ بواسطتها التعامل مع المنطق لم تشككهم في جدواها او طبيعتها ، بخضوعها لما كان يسلم اليه استقراء الصيغ والأوزان من قواعد ، واعتبارها ضوابط لا بد منها في عملية « التوليد » ذاتها .

ولكن القياس الشكلي لم يقف عند هذا القدر ، فما لبث النحاة ان أدركوا أن توليد صيغة لم تسمع من صيغة مسموعة معروفة الدلالة ، أو اشتقاق لم يحفظ من اشتقاق محفوظ الوزن ، يجب إلحاقه بخطوة أخرى لتحديد الحكم النحوي . فان الصيغة الجديدة لا بد من تصنيفها نحويا ، ولا بديل من تحديد وظيفتها وعلاقاتها بغيرها من الصيغ — محفوظة وغير محفوظة — اذا دخلت التركيب اللغوي . ومن ثم تطور هذا النوع من القياس من « توليد » الصيغ بغية اثراء اللغة ، الى « إلحاق » الصيغة منها بأخرى لتحديد حكمها النحوي .

ثم جد تطور آخر ، لم تقف فيه عملية الإلحاق عند الكلمات المستحدثة ، وانما امتدت لتشمل كثيرا من الكلمات المحفوظ صيغها وأوزانها جميعا ، ولكن حدث خلاف في تحديد وظائفها من الناحية التركيبية

تتج عنه بعض الاضطراب في استخدامها لغويا وتصنيفها نحويا . وقد وجد النحاة ان الاستعانة بالقياس الشكلي يمكن ان يحسم هذا الاختلاف وأن ينهي ذلك الاضطراب ، وذلك بالحاق تلك الصيغ التي كانت محور الخلاف ومبعث الاضطراب بصيغ اخرى لا خلاف فيها ولا اضطراب معها ، فتأخذ حكمها ويكون لها أنماط من العلاقات التركيبية مطابقة لها أو شبيهة بها ، ومن هنا وجدنا في هذه المرحلة نماذج عديدة من الحاق الصيغ بعضها ببعض في العمل ، بعد إلحاقها بها في الدلالة .

وليس من شك في ان استخدام القياس الشكلي في مجال تحديد وظائف الصيغ المختلف فيها تركيبيا لم يكن الأسلوب الصحيح لحل هذا الخلاف ، اذ ان شكلية القياس وصورته يسهل لكل نحوي أن يلحق ما يشاء بما يشاء ، مرتكزا على ما يراه « جامعا » بين طرفي هذه العملية ، وهما : المقيس عليه والمقيس ، دون ارتباط بمقاييس موضوعية محددة تضبط عملية الإلحاق ذاتها . ومن ثم زاد استخدام القياس الشكلي للخلافات النحوية اتساعا وعمقا معا .

كذلك ليس من شك في أن الأخذ بالقياس الشكلي في هذه المرحلة في مجال « الصيغ » ثم « الأحكام » النحوية ، هو الذي مهد بصورة حاسمة لنمو التأثيرات المنطقية وتراكبها في البحوث النحوية في المرحلة التالية، حتى أصبح الركيزة الأساسية « للحكم » النحوي ، والمحور الرئيسي « للاستدلال » في كافة المجالات التي تفرع إليها البحث النحوي ، بما في ذلك تلك الجوانب التي ظلت — طيلة هذه المرحلة — بمنأى عن التأثير بالقياس . وفي مقدمتها الأحكام النحوية التي تعتمد على « النصوص » المطردة ، بعد ان أصبحت هذه الأحكام النحوية — وان اعتمدت على النصوص — لا تثبت بالنص وانما تثبت بالعلة (٤٢) .

(٤٢) انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٢١ - ١٢٢ .

ثانيا : الحدود

بدأت محاولات النحاة في وضع الحدود للمصطلحات والابواب النحوية بمعزل عن التأثير بالفكر المنطقي وما يصحب هذا الفكر من اتجاهات ميتافيزيقية . فقد كان الهدف المباشر للنحاة العرب من وضعهم الحدود هو تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به أو يشترك معه . ومن ثم رأينا كثيرا من نحاة هذه المرحلة - وبخاصة المتقدمين منهم - يكتفون فيما يضعون من حدود بما يرونه في المحدود من علامات تميزه عن غيره ، وتوضحه عن سواء . وقد تأثر النحويون في تحديدهم هذه الغاية للحد ببحوث الأصوليين الذين يرون أن القصد الأساسي من الحد أو التعريف - وهما بمعنى واحد عندهم - (٤٣) هو « التمييز بين المحدود وغيره ، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته ... وانما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره ، بل أكثر (الطوائف) لا يسوغون الحد الا بما يميز المحدود عن غيره ، ولا يجوز ان يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره ، سواء سمي جنسا أو عرضا عاما ، وانما يحدون بما يلزم المحدود طردا وعكسا ، ولا فرق عندهم بين ما يسمى فصلا وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره » (٤٤) .

واذا كانت الغاية « من التحديد في اصطلاح المتكلمين الفرق بخاصة الشيء وحقيقته التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره » (٤٥) فان هذه الغاية

(٤٣) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ٢٨٦/١ .

(٤٤) انظر : الرد على المنطقية ١٤ - ١٥ ، ونقله السيوطي بتصرف يسير في : جهد القريحة ٢٠٦ .

(٤٥) الرد على المنطقية ٩٧ ، البحر المحيط ٨٥/٩ ، جهد القريحة

من الحد ما لبثت ان تغيرت عند النحاة تحت الحاح الأفكار المنطقية فأصبحت تهدف الى تصوير « ماهية » المحدود أي « حقيقة » المعرف (٤٦) ، وذلك يتحقق في تصورهم بتحصيل « صورته الذهنية » وهي الغاية من التعريف في المنطق الأرسطي . وتصوير ماهية المحدود أو تحصيل صورته الذهنية لا يتم الا بعد ادراك دقيق وشامل لجميع عناصر المحدود وكافة مقوماته أولا ، ثم ترتيبها ترتيبا دقيقا يبدأ من المشترك من هذه المقومات والعناصر بين المحدود وسواه ثم ينتهي بما يخص منها المحدود دون سواه . وهكذا يبدأ التعريف بالجنس فالجنس الأدنى فالفصل حتى يصل الى الخاصة .

ودراسة الحدود النحوية في هذه المرحلة تكشف عن هذا التحول العميق في هدف التعريف ومضمونه وأسلوبه جميعا . وسنكتفي بأن نمثل هنا لهذا التحول بما قدم في هذه المرحلة من تعريفات للفعل ، بعد ان قدمنا في بحث سابق مثالا آخر بتتبع التعريفات النحوية للاسم وتحليلها (٤٧) .

يقول الكسائي في تعريف الفعل : « الفعل ما دل على زمان » (٤٨) . ومن الواضح أن القصد من وراء هذا التعريف لم يكن تحصيل ماهية الفعل ، وانما ذكر بعض ما يميزه عن غيره ، وواضح ان الدلالة على الزمان ، وان لم تكن خاصة به - لمشاركة بعض الاسماء له فيها كالظروف ، وكذلك

(٤٦) انظر : الايضاح في علل النحو ٤٦ ، شرح المفصل ٣/٧ ، اصلاح الخلل ١٢ ، شرح حدود الفاكهة ١٣ ، المسائل الخلافية ١٩٣ ، شرح الجمل لابن العريف ١١٠ ، تحفة القريب (باب الألف المفردة) . المحصول في شرح الفصول ١٨ .

(٤٧) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٧٣ - ٧٦ .

(٤٨) الصاحبى ٥٢ ، اصلاح الخلل ٢ ب ، ونسب اليه ابن العريف تعريفا آخر لا يختلف منهجيا عن هذا التعريف ، انظر شرح الجمل له ١٠ ب - ١١١ .

مشاركة بعض المشتقات أيضا - فانها بعض العلامات الواضحة المقربة للتعرف عليه ، للزومها دائما له وعدم انفكاكها عنه .

والامر كذلك ايضا في تعريف سيويه له بأنه « أمثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع »^(٤٩) ، اذ على الرغم من أنه قد أضاف الى الدلالة على الزمان - ماضيا أو حالا أو مستقبلا - الاشتقاق من المصدر^(٥٠) ، فانه لم يقدم في الواقع تعريفا منطقيا للفعل ، وهو ما فطن له ابن فارس الذي نقده بقوله : « ذكرت هذا في أول كتابك ، وزعمت بعد أن (ليس) و (عسى) و (نعم) و (بنس) أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر ، فان قلت : اني حددت اكثر الفعل وتركت أقله ، قيل لك : ان الحد عند النظر ما لم يزد المحدد ولم ينقصه ما هو له »^(٥١) .

ويمكن ان ترد الى الفترة الأولى من هذه المرحلة - وهي فترة التأثير بالاتجاه الأصولي في الحد - بعض التعريفات التي نقلها الزجاجي وابن فارس^(٥٢) ، ومنها ان الفعل « ما كان صفة غير موصوف » أو « ما امتنع من التثنية والجمع » أو « ما حسنت فيه التاء ، نحو قمت وذهبت » أو « ما حسن فيه أمس وغدا »^(٥٣) فان هذه التعريفات - على اختلافها -

(٤٩) كتاب سيويه ٢/١ .

(٥٠) شرح كتاب سيويه للسيرافي ٩-٨/١ .

(٥١) الصاحبى ٥٢ .

(٥٢) انظر : الايضاح في علل النحو ٥٣ ، الصاحبى ٥٢ ، وانظر ايضا نماذج عديدة من تعريفات هذه المرحلة في شرح الجمل لابن العريف ١٠ ب ١١ ، اصلاح الخلل ١٤ ، المسائل الخلافية ١٩٧ ، شرح الجمل لابن الصائغ ج ١ غير مرقم .

(٥٣) المصادر السابقة .

تهدف الى غاية واحدة ، وهي تمييز الفعل عن قسيميه : الاسم والحرف ،
وذلك بذكر علامة أو أكثر من علاماته • ولا تنغيا أي منها تصوير ماهية
الفعل وتحديد حقيقته •

على أننا لا نلبث ان نجد - في أخريات هذه المرحلة - نماذج أخرى
من التعريفات تختلف مضمونا وأسلوبا ، اذ تهدف الى بيان حقيقة الفعل
دون ان تكتفي بتمييزه ببعض ما يميزه ، وفي بيانها حقيقته تلتزم بالقواعد
المنطقية في ترتيب مقوماته وعناصره • ومن ثم نجد من يعرف الفعل بأنه :
« كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل » (٥٤) • ويمهد هذا
التحول الذي حدث في هذه المرحلة في الحدود النحوية للمرحلة التالية ،
فتنتقل من نقطة بدء منطقية خالصة ، حتى ان النحاة فيها يرجعون الى
المأثور من الحدود والتعريفات عن المراحل السابقة فيناقشونها من وجهة
نظر منطقية ، ونرجو ان نوضح ذلك بعد قليل ، ولكن حسبنا ان نشير الى
ما ذكره ابن يعيش في نقد تعريف سيبويه للفعل لتؤكد هذه الحقيقة ،
حيث يجعل من مأخذه عليه : « ان الحد ينبغي ان يؤتى فيه بالجنس
القريب ثم بالفصل الذاتي ، وقوله : (ما دل) من ألفاظ العموم ، فهو
جنس بعيد ، والجيد ان يقال كلمة او لفظة او نحوهما لأنهما أقرب الى
الفعل من ما • فان قلت : ما ههنا وان كان عاما فالمراد به الخصوص ،
ووضع العام موضع الخاص جائز • قيل : حاصل ما ذكرتم المجاز والحد
المطلوب به اثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة » (٥٥) •

(٥٤) انظر مثلا : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧ ، الامالي الشجرية

٢٩٣/١

(٥٥) شرح المفصل ٣/٧ •

ثالثا : العلل :

من الحقائق المسلمة لدينا أن العلل النحوية قد نشأت استجابة لظروف وبواعث عربية اسلامية ^(٥٦) ، دون أن تتأثر بمؤثر خارجي غير عربي . ولم تترك هذه الأسباب أثرها في نشأة التعليل فحسب ، بل حددت له مجاله وشكلت له منهجه جميعا . اذ اصبح الهدف المباشر من التعليل في مرحلته الأولى ثم الثانية هو تسوين « الموجود بالفعل » من الظواهر اللغوية و « المقنن في الواقع » من القواعد النحوية ، دون ان تتجاوز الموجود في الظواهر والقواعد الى غير الموجود فيهما ^(٥٧) . ولكن هذا الهدف الواضح ما لبث ان تغير تحت تأثير الافكار المنطقية والميتافيزيقية اليونانية، فصار التعليل محور البحث النحوي ، بعد ان اصبحت العلة ركيزة الحكم النحوي في القياس بمفهومه الجديد المستمد من المنطق . وهكذا انتقلت العلة من بحث هامشي في مرحلة الاستقراء الى عنصر محوري في مرحلة القياس . وذلك شيء طبيعي ، اذ ان الاستقراء - وهو الانتقال من الجزئيات الى الكليات - لا يسمح للفروض بالتأثير في هذا الانتقال ، بل يلتزم بالحقائق الموضوعية الجزئية وينتقل منها الى الحقيقة الشاملة أو الحكم الكلي . أما القياس - وهو الانتقال من الكليات الى الجزئيات ، أي من الاحكام العامة الى الاحكام الجزئية ، أي الى الصورة التطبيقية الجزئية لهذه الأحكام - فان من الطبيعي ان يلجأ لتحقيق هذا الانتقال الى نوع من افتراض وحدة الظروف والملاسات وتشابه الأسباب والمقومات التي يصدر عنها الحكم الكلي ويصلح بها في الوقت نفسه للتطبيق على الجزئيات .

(٥٦) انظر : اصول التفكير النحوي ، ص : ١٦٢ وما بعدها .
 (٥٧) انظر المرحلتين : الأولى والثانية من التعليل في كتابنا : اصول التفكير النحوي ، ص : ١٦٥ - ١٧٩ .

وقد شهدت المرحلة التي معنا بداية هذا التطور الكبير في التعليل ،
 مفهوما وغاية ومنهجاً ، وفي التراث النحوي المنسوب الى هذه المرحلة كثير
 من العلل التي لا تبدأ من الواقع اللغوي بل من النظر العقلي السابق
 على الواقع اللغوي . ولا تلتزم بالموجود بالفعل وانما تفترض أسساً سابقة
 في الوجود على الموجود ومؤثرة فيه (٥٨) . كذلك شهدت هذه المرحلة تغيراً
 آخر في التعليقات ، اذ لم تقف عند تبرير الحقائق الجزئية المفضية الى
 الأحكام الكلية ، ولم تكتف بمحاولاتها الاولى لتسوين بعض تطبيقات
 للأحكام الكلية على جزئيات مختلفة ، بل تنازعت ايضاً بعض صور انتقال
 الحكم النحوي من جزئي الى جزئي . فاقتربت بذلك كثيراً من فكرة
 التمثيل الأرسطي (٥٩) . وهكذا يتجاوز في العلل الماثورة عن هذه المرحلة
 التعليل الاستقرائي - اذ صرح هذا التعبير - والتعليل القياسي مع العلل
 التمثيلية جميعاً (٦٠) .

*

ولعل عرض صور التأثير المختلفة للفكر الاغريقي في هذه المرحلة في
 البحوث النحوية يكشف عن تصاعد الخط البياني لتأثير الافكار الفلسفية
 والمنطقية اليونانية دون توقف . فقد بدأ هذا التأثير - كما رأينا -
 بالجزئيات ، ثم استطاع أن يلون بعض الأصول النحوية بخصائص غالبت
 المعالم الأصلية لها ، وفي تناوله للأصول النحوية بدأ من الأقيسة وبها ،

(٥٨) انظر : بين التقعيد والتعليل . الباب الثاني من كتابنا : أصول
 التفكير النحوي ، ص : ١٥٧ - ٢٣٦ .
 (٥٩) انظر : مناهج البحث عند مفكري الاسلام ٥٩ - ٦٠ .
 (٦٠) للوقوف على نماذج التعليل المختلفة في هذه المرحلة انظر مثلاً :
 المقتضب ، الكامل ، معاني القرآن ، أعراب القرآن ، فان العلل تكاد تصحب
 كل حكم نحوي فيها .

مستغلا حاجات التطور الاجتماعي والثقافي الى لغة مواتية ، تسعف في التعبير عنه ، وما لبث ان انتقل من ذلك الى استخدام القياس منهجا لاستخلاص بعض الأحكام النحوية . وكذلك الأمر في التعريف والتعليل أيضا . فقد بدأ التأثير بتغيير الهدف الذي يستوحيه النحاة بهما ويهدفون اليه منهما ، وبعد ان تغير الهدف صار من الضروري ان تتغير الأساليب الموصلة اليه . . وهكذا جدت نماذج من التعريفات في البحث النحوي لا تقصد الى تمييز المعرف عن سواه ، وانما تهدف الى بيان ماهيته . ونشأت أنماط من التعليقات لا تبرر الوجود بالفعل في الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، وانما اصبحت - في تصور النحاة - محور وجود ما هو موجود ، عنها يمتد ومنها يبدأ . وبذلك مهد السبيل ، بصورة كافية - للانتقال الى المرحلة التالية ، التي شهدت الانتصار الكامل للفكر اليوناني في ميادين البحث اللغوي بصورة عامة ، وفي مجال الدراسات النحوية بوجه خاص .

المرحلة الثالثة :

وتبدأ هذه المرحلة بابن السراج، وتظل خصائص هذه المرحلة الفكرية تمتد عبر القرون التالية حتى العصر الحديث ، فإن الدراسات النحوية التقليدية المعاصرة تتبع في دقة اتجاهات النحاة على هذه المرحلة ، وتلتزم بأصولهم عن وعي حينا ودون إدراك أحيانا ، ودون تمرد على هذه الأصول دائما . وعدم قدرة البحوث النحوية المعاصرة على أن تتصدى للأصول النحوية الراسخة يسلب جميع المحاولات المعاصرة لتيسير النحو وتصحيح اتجاهاته نقطة البدء الوحيدة التي تتسم بالسلامة وتنصف بالدقة وتحقق فيها الموضوعية ، لأن مشكلات البحث النحوي في جوهرها امتداد تلقائي وحتي للأصول المتبعة في هذا البحث . وكل محاولة لحل هذه المشكلات لا تبدأ من هذه الأصول لا بد أن تنتهي من حيث بدأت بخلق مشكلات جديدة مكان المشكلات القديمة وإحلال أخطاء مبتكرة محل الأخطاء الموروثة .

وأبرز سمات هذه المرحلة هي التبعية الكاملة للمنطق ، والخضوع المطلق له في كافة البحوث النحوية : في المنهج الكلي الذي تتبعه ، والتفاصيل الجزئية التي يتفرع إليها هذا المنهج ، ومن ورائهما تلك النظرة الشاملة التي يصدر عنها المنهج والتفاصيل جميعا . حتى أننا لا نكاد نجد في هذه المرحلة أثرا كبيرا للموروث عن المراحل السابقة في الكليات أو الجزئيات إلا إذا كان متصلا بالمنطق بسبب أو آخر ، أو مخروجا عليه بحيث يتفق معه أو يلتقي به بصورة أو أخرى . ومن هنا فانه يمكن أن يقال

انه قد تم في هذه المرحلة اعادة « وضع النحو » وضعاً جديداً ، ينطلق فيه من النظرة المنطقية الصورية بخصائصها الميتافيزيقية التي تبحث عن الماهية دون ان تكتفي بتمييز الذوات أو الأحداث بعلامات خارجية سطحية، وتهدف الى الكشف عن العلة الغائية بغية تحقيق الاتساق في البناء النحوي والوصول الى الانسجام بين جزئياته . ولعل كلمات أبي سليمان السجستاني التي قصد بها الى التفرقة بين النحو العربي والنحو اليوناني تصلح نفسها للدلالة على مدى ما حدث من تغير في المناهج النحوية قبل هذه المرحلة وفيها ، اذا اعتبرنا ما تم من صراع في المرحلة السابقة مجرد تمهيد للتحويلات الفكرية العميقة التي حدثت في هذه المرحلة ، اذ من المؤكد كما قال السجستاني ان « نحو العرب فطرة ونحونا فطنة » (٦١) . وليست فطرة النحو في المراحل السابقة أي في خضوعه للمنهج الاسلامي، تعني نشأته الذاتية أو صادرة عن تطوره التلقائي ، وانما تستمد الفطرة في النحو وجودها من اتساقها الطبيعي مع اللغة التي تقعد لها وتقن لخصائصها . كما أن النزعة الجديدة في النحو لا تتسم بالفطنة بمعنى الذكاء المجرد ، وانما بمعنى البحث العقلي الخالص ، الذي لا يهدف في جوهره الى الاحاطة المباشرة « بالموجود » بكل ما فيه من سمات وما له من خصائص ، بل يقصد الى « الادراك العقلي » له ، وكأننا يستعيز عن الواقع بالمثال ، فيصل في تبعيته للفكر الاغريقي في تناوله للغة وتقنيته لخصائصها الى حد يكاد يجمع فيه بين منطق أرسطو وميتافيزيقا أفلاطون معا (٦٢) .

وخضوع البحوث النحوية في هذه المرحلة للمنطق في كلياتها

(٦١) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ١ / ٤١٧ .

(٦٢) في نظرية المثل يمكن الرجوع الى : قصة الفلسفة اليونانية

١٥٨ ، تاريخ الفلسفة الغربية ١٩٨ ، قصة الحضارة ٧ / ٤٧٩ .

وجزئياتها ، أي في مناهجها وأصولها ثم أحكامها ، حقيقة لا يرفعها ما حدث في هذه المرحلة نفسها من هجوم بعض النحاة على المنطق نظرا وتقدمهم للنحاة المسرفين فيه فعلا . ولعل أبرز من أسهم في هذا المجال أبا علي الفارسي في نقده لاتجاه علي بن عيسى الرماني ، الذي يراعي فيه الحقائق المنطقية ويحرص على الاهتداء بها ، اذ يقول : « لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء ، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء » (٦٣) ، ومن قبله أبو سعيد السيراقي الذي يرفض اعتبار المنطق مقياسا صالحا للاستخدام في كافة العلوم ، وعلى رأسها النحو (٦٤) . ويتضح هذا الموقف منه ويعرف عنه ، حتى ليستعان به في مناظرة كبار الشراح في العالم الإسلامي للمنطق اليوناني ، عله يفسد ما تقرر عند هؤلاء الشراح من أنه « لا سبيل الى معرفة الحق من الباطل ، والصدق من الكذب والخير من الشر ، والحجة من الشبهة ، والشك من اليقين - الا بما حوينا من المنطق وملكناه من القيام به ، واستفدناه من واضعه على مراتبه وحدوده ، واطلعنا عليه من جهة اسمه على حقائقه » (٦٥) .

وهذا الهجوم على المنطق نظرا ، وعلى المسرفين في تطبيقه في مجال البحث النحوي خاصة ، لا يؤثر في تلك الحقيقة التي أشرنا اليها منذ قليل،

(٦٣) نزهة الألبا ٣١٠ .

(٦٤) كون المنطق « معيار العلوم » قضية بدئية عند ذوي الثقافة اليونانية منذ بداية الترجمة ، ولكن الاسلاميين رفضوا هذه القضية ودلوا على فسادها ، بيد أن الاتجاه الإسلامي ما لبث أن انحصر في علمي الكلام والأصول ، اللذين ظلا يتصدیان للمنهج المنطقي حتى أواخر القرن الخامس الهجري ، حيث اعترف ببداهة المنطق أمام الحرمين الجويني وتلميذه ابو حامد الغزالي ، ونرجو أن نفصل هذه الحقيقة بعد قليل .

(٦٥) المقابسات ٦٩ ، الامتاع والموانسة ١١/١ ، صون المنطق

والكلام ١٩١ .

وهي خضوع البحوث النحوية للقواعد والأساليب المنطقية ، لسبب يسير جدا ، وهو ان هؤلاء النحاة الذين هاجموا المنطق قد تأثروا به بالفعل في انتاجهم النحوي ، وتحليل انتاج هؤلاء النحاة يكشف عن ان هذا التأثير بالبحوث المنطقية قد بلغ درجة الخضوع الكامل لاتجاهات المنطق اليوناني والالتزام الدقيق بشروطه ومقدماته وأشكاله وقضاياه . ونظرة واحدة الى شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ثم الى المحفوظ من كتب أبي علي الفارسي ، وبخاصة كتابه الايضاح ، كافية لتأييد هذه الحقيقة ، ففي كافة مجالات الدرس النحوي التي يدرسها السيرافي في شرحه ويتناولها الفارسي في ايضاحه ، نجد أثر الثقافة المنطقية واضحا في الحدود والتقسيم والتمثيل والتعليل ، أي في الأصول والفروع جميعا .

واذا كان تأثر السيرافي والفارسي بالبحوث المنطقية حقيقة يؤكدها انتاجهما النحوي ، فما السر في هجومهما على المنطق ونقدهما له وزرايتهما بأهله ؟ لعل الكشف عن الدوافع التي تحيط بهذا الموقف يبين جوانب من الصراع الفكري في القرن الرابع الهجري ، أو بعض بقايا هذا الصراع ، ويوضح أيضا ما له من آثار في تفكير النحاة ومواقفهم من المشكلات الفكرية التي عاصروها .

وأول ما يلاحظ في هذا المجال ان كلاً من السيرافي والفارسي قد أخذ عن ابن السراج^(٦٦) ، فاتح هذه المرحلة الجديدة وصاحب المحاولات الجادة لتقنين أصول النحو^(٦٧) . ولكن ابن السراج لم يكن نحويا فحسب ،

(٦٦) انظر : نزهة الألبا ١١٣ ، ٣٨١ ، ٣٩٠ . انباه الرواة ٣١٣/١ .

(٦٧) نزهة الألبا ٣١٤ .

ولكنه كان على اتصال بفكر المعتزلة أيضا (٦٨) . والمعتزلة في تاريخ العقيدة الإسلامية أنشط القوى المسلمة في مواجهة أعداء الدين ، وأقواها أيضا على التصدي لهم ، ومن ثم كان المعتزلة أخلص المدافعين ضد محاولات الغزو الفكري الأجنبي ، هذا الغزو الذي اعتمد على المنطق اليوناني في محاولته فرض قيمه الخاصة على الحياة الفكرية الإسلامية واستبدالها بقيم هذا الفكر وخصائصه . وليس من شك في أن اتجاهات ابن السراج الفكرية قد أحدثت تأثيرها في تلميذه : «أبي سعيد السيرافي» و«أبي علي الفارسي» . «فالسيرافي» وإن لم ينقل عنه كلفه باتجاهات المعتزلة (٦٩) من الواضح أنه وقف على بعض الآثار المنسوبة إليهم (٧٠) ، وأهم من ذلك أنه كان «يتنحل في الفقه مذهب أهل العراق» (٧١) ، فقد «أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة فما وجد له خطأ ، ولا عثر منه على زلة» (٧٢) ، وثابت أن فقهاء العراق يمثلون مدرسة في التشريع الإسلامي تيسل إلى الأخذ بالرأي (٧٣) ، فكان السيرافي قد عدل عن القول بالرأي في مجال العقيدة غير المأمون إلى الأخذ به في ميدان التشريع وهو جد مأمون ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الظروف السياسية غير المستقرة ، التي كانت تصل

-
- (٦٨) يمكن الرجوع إلى ابن السراج مباشرة للتأكد من هذه الحقيقة .
 انظر كتابه : أصول النحو ميكرو فيلم ، مخطوطة ، المتحف البريطاني ،
 مخطوطة المكتبة العامة بالمغرب .
 (٦٩) طبقات الزبيدي ١٣٠ .
 (٧٠) السابق وأنباه الرواة ٣١٣/١ .
 (٧١) السابق (أنباه) ٣١٣/١ .
 (٧٢) المقابسات ٦٥ .
 (٧٣) انظر : أبو حنيفة للاستاذ أبو زهرة . ضحى الإسلام ١٥٢/٢ .
 قاضي القضاة - مخطوط - ورقة ٣٩ .

بالمعتزلة الى مركز السلطة وتمكنهم من التوجيه الثقافي للدولة حيناً ، ثم تنأى بهم عن السلطة وتناهض اتجاهاتهم الفكرية وتطارد القائلين بها أحياناً أخرى . وأما أبو علي الفارسي فمن المؤكد أن اتصاله بالاعتزال لم يقف عند حد الإلمام المتعاطف مع ثقافة المعتزلة فحسب ، بل بلغ مبلغ الأخذ بهذه الثقافة في كثير من الجزئيات التي تعرض لها في بحوثه النحوية (٧٤) ، حتى انه ليتمكن الزعم بأنه قد قام بدور المبشر بالفكر المعتزلي بين قرائه وتلاميذه ، في وقت كان الاعتزال فيه شبهة دينية وجريمة سياسية معاً .

وثاني ما يلحظ في هذا المجال ايضاً انه على الرغم من النفور الذي بلغ مبلغ العداء الصريح في أحيان كثيرة بين علماء الكلام من معتزلة وغير معتزلة ، ثم بين المتكلمين والفقهاء ، فمن الحق الذي يكشف عنه تحليل طبيعة التطور الفكري في العالم الاسلامي ان هؤلاء وأولئك كانوا يقفون موقف العداء الحاد من الفكر الاغريقي بعامته ، وبصفة خاصة من المنطق اليوناني كما قدمه الى العالم الاسلامي المترجمون والشراح ، وأنهم في عدائهم لهذا الفكر يصدرون عن منهج آخر يختلف في غاياته ووسائله عن ذلك المنهج المنطقي . فليس غريباً اذن أن يقف ابو سعيد السيرافي «الفقيه» وأبو علي الفارسي «المعتزلي» من المنطق اليوناني موقف العداء ، وأن يتناولوا خصائصه بالنقض ، وان يصبوا على أتباعه والآخذين به ألواناً من السخرية وصنوفاً من الاحتقار ، وبخاصة وأنهما قد اتصلا بالفكر المعتزلي الكلامي على نحو أو آخر ، فأورثهما ذلك الاتصال يقيناً بالدين فوق يقين ، وأدركى فيهما الرغبة في التصدي لأعدائه في الفكر والواقع معاً .

(٧٤) أنظر مثلاً : الإيضاح ٦٨ ، ٧٦ ، ١٠١ .

كان طبيعيا اذن ان يهاجم «السيرافي» و«الفارسي» المنطق وأتباعه، ولو سكتنا عنه وعنهم لكان ذلك السكوت هو موطن الغرابة ، واذن فان الذي يحتاج الى تفسير ليس هجوم «السيرافي» و «الفارسي». وانما هو أخذ كل من السيرافي والفارسي - على الرغم من رفضهما المنهج المنطقي نظرا - بهذا المنهج تطبيقا . اذ كيف يطبق هذان الشيخان الأساليب المنطقية مع مخالفتها لما يعتقدان أنه الحق منها وفكرا ؟

والواقع أن موقف «السيرافي» و «الفارسي» يمتد عن التطور العميق الذي حدث في الحياة الفكرية في العالم الاسلامي بعامة، وفي ميادين الدرس اللغوي الفسيحة بخاصة ، فان البحوث المتصلة باللغة ما لبثت ان تأثرت بالثقافات المترجمة ، وفي مقدمتها الثقافة الاغريقية . وقد بدأ تأثير هذه الثقافات كما أشرنا من قبل في مجالات الدرس الأدبي الجمالي ، ثم ما لبث ان انتقل منه الى البحث اللغوي والنحوي^(٧٥) . وقد بدأ تأثير هذه البحوث اللغوية والنحوية كما رأينا في المرحلة الثانية في مجال الجزئيات ، فلم يقابل بصعوبات تذكر ، اذ مهد له وساعد عليه الحاجة الى تطوير اللغة وتنمية حصيلتها الموروثة لمواجهة حاجات المجتمع الجديدة النامية ، ولكنه ما لبث أن أتصل ببعض الأصول ، فغير من مضموناتها وقدم فيها نظرة جديدة تنطلق من الفكرة العقلية وليس من الوجود الواقعي . وهكذا كان البحث النحوي واللغوي في أخريات المرحلة السابقة يحكي في كثير من جزئياته أثرا منطقيا وفلسفيا ، ويصور في بعض أصوله اتجاهات فلسفية ومنطقية . وقد مهد كل ذلك السبيل للنجاح كي يأخذوا بالفلسفة والمنطق في جميع الجزئيات ، ويصدروا عنهما في معالجة الأصول . وهو ما تم بالفعل في هذه المرحلة في ميادين الدراسة اللغوية والنحوية ، وبه خضعت حقول

(٧٥) انظر ص ٦٦ من هذه الدراسة .

البحث اللغوية الجمالية ثم التصحيحية بأسرها للمنطق في أصولها العامة ثم في تفاصيلها الجزئية معا .

وقد ساعد على هذا التطور في مجال الدرس اللغوي وما أسلم اليه من خضوع بحوثه للمنطق اليوناني حقيقة بالغة الأهمية ، وهي ان الفكر العربي ما لبث أن امتص الحقائق المنطقية وأعطاه طابعه ، حتى بدت بعد ذلك جزءا من هذا الفكر أصيلا فيه ، وليست غريبة عنه ووافدة عليه . وبذلك سهل الخلط بين الخصائص المعبرة عن النظر المنطقي الاغريقي والخصائص الذاتية للفكر العربي الممتدة عن المنهج الاسلامي ، تلك الخصائص التي قننها في علم الأصول الفقهاء والمتكلمون معا . وقد يسر كل ذلك للغويين وانحاة ان يخضعوا في بحوثهم للخصائص المنطقية وأن يطبقوا في تفكيرهم قوانينه الشكلية العليّة دون أن يفتنوا الى نسبة هذه الخصائص والقوانين للمنطق اليوناني ، وبخاصة ان هؤلاء اللغويين والنحاة لم يكونوا ممن يعنون كثيرا بالبحوث الجدلية أو يتفرغون لتحصيل نتائجها . فان اتصالهم بهذه البحوث اتصال المثقف المترف الذي يلم من كل فن بطرف ، وليس المتخصص المدقق الذي يتوفر عليها للامام بها واستكناه حقائقها وادراك خباياها والوقوف على مسارها . وبهذا الاتصال السريع أدرك بعض النحاة واللغويين أن المنطق مضاد للفكر الاسلامي منهجا ، فهاجمه ، ونقد الآخذين به ، وفاته أن المنطق الذي يهاجمه قد أفرغ من مدلوله ، وأن هذا المدلول قد اتسم في بعض حقول الدراسة بسمة عربية ، وأنه قد غير شكله ومواقعه ، فأصبح في مجالات الدرس اللغوي طريقا لاجبا ، وفي ميادين البحث النحوي أسلوبا متبعا ولم يعد حيث هو ، حقائق مجردة منعزلة عن التأثير بعيدة عن علوم العربية .

وهذا التفسير ينتهي بنا الى تقرير حقيقتين مهمتين ، لعل رصدهما معا يلقي الضوء على بعض المؤثرات في التراث النحوي ومشكلاته :

أولى هاتين الحقيقتين. إن النحاة ، الذين بقيت منهم بقية في القرن الرابع وما بعده تهاجم المنطق ، كانوا متأثرين باتجاهات المفكرين الاسلاميين الذين وقفوا من المنطق الاغريقي موقف المواجهة الصريحة . لارتكازه بصورة جوهرية على الميتافيزيقا اليونانية المضادة للحقائق البديهية في الاسلام ، ومعنى هذا ان نقد النحاة للمنطق لم يكن نابعا من ادراكهم لخطورة الأخذ به في مجالات البحث اللغوي بعامة، وفي ميدان التناول العلمي الموضوعي للتركييب اللغوية تععيدا وتفسيرا بخاصة ، وانما كان صدى لاتصال هؤلاء النحويين بالبحوث الكلامية والأصولية ، التي ظلت تقاوم المنهج المنطقي حتى أخريات القرن الخامس الهجري (٧٦) ، فان أول من حاول المزج بين المنهج الاسلامي كما استقر على يد الأصوليين والمنهج المنطقي كما عرفه المسلمون هو «إمام الحرمين الجويني» (٤٨٨ هـ) (٧٧) ، وهي المحاولة التي بلغت أوجها على يد تلميذه الغزالي الذي أراد أن يخطط طريقا وسطا يجمع فيه بين منطق «أرسطو» وبين قواعد الأصوليين فاعتبر معرفة منطق «أرسطو» شرطا من شروط الاجتهاد، ومن ثم جعله فرض كفاية على المسلمين (٧٨) . وان بقي بين جمهور الاسلاميين دائما من لم يسلم له . ومن ظل على موقفه من رفض المنطق اليوناني والفكر الاغريقي جملة (٧٩) .

والحقيقة الثانية أنه في الوقت الذي كان المفكرون الاسلاميون من

-
- (٧٦) انظر : مقدمة ابن خلدون حيث تجد الكثير من النصوص تتحدث عن هذه المقاومة .
 (٧٧) مناهج البحث عند مفكري الاسلام ٧٦ .
 (٧٨) انظر : المستصفي ٥/١ - ٦ ، وايضا : صون المنطق والكلام ١٣ ، التهاافت ٧١ .
 (٧٩) انظر مثلا : معيد النعم ومبيد النقم ٧٧ - ٨٠ ، جهد القريحة ٢٠٨ - ٢٠٩ ، الرد على المنطقية ١٤ - ١٥ .

متكلمين وأصوليين يتصدون فيه للمنطق اليوناني ، ويكسبون في اتجاههم بعض اللغويين والنحاة ، كان التأثير المنطقي قد أخذ سبيله بالفعل في كثير من العلوم العربية . وفي البحوث النحوية بوجه خاص بدأ هذا التأثير في مجال الجزئيات ، ثم ما لبث أن امتد منه إلى الأصول . وقد ساعد على تغير الأصول النحوية تدريجيا تحت الحاح الأفكار المنطقية أولا المعاشية الطويلة لهذه الأفكار في اطار الجزئيات ، بحيث لم تعد غريبة عن التفكير النحوي ، وأصبحت على العكس من ذلك مقبولة تماما ، ومتبعة دائما . وما دام النحاة قد أخذوا - دون وعي علمي في أحيان كثيرة - بوجهة النظر المنطقية في الجزئيات فقد كان سهلا أن يأخذوا بوجهة النظر ذاتها في الكليات . وثانيا ان هذه الكليات التي خضعت للنظر المنطقي تماما في مرحلتنا هذه قد عولجت لفترة طويلة علاجا مختلطا - اذا صح هذا التعبير - اذ أسهمت فيها الخصائص الذاتية لوجهة النظر الاسلامية الى جوار الخصائص الجديدة للنظرة المنطقية . وكان تجاور النظرتين في الأصول العامة للتفكير النحوي فترة طويلة كافيا لإحداث قدر من التلاحم بين النظرتين ، بحيث لم يستطع النحاة التفرقة بين الخصائص الاسلامية والخصائص المنطقية في الأصول النحوية ، وقد ساعد على ذلك - دون شك - الوحدة الشكلية لبعض الأصول النحوية ، منطقيا واسلاميا . ففي الأصول الاسلامية قياس ، وفي المنطق قياس . وفي الأصول الاسلامية تعليل ، وفي المنطق تعليل . وفي الأصول الاسلامية حد ، وفي المنطق حد . ولكن فات النحاة ان القياس والتعليل والتعريف في المنهج الاسلامي - كلا - يختلف في خصائصه وشرائطه وغاياته عن نظيره في المنطق الاغريقي .

فالقياس في المنهج الاسلامي يرجع الى « نوع من الاستقراء العلمي الدقيق القائم على فكرتين او قانونين : أولا : فكرة العلية أو قانون العلية ، وتتلخص في أن لكل معلول علة ، أي أن الحكم ثبت في الأصل لعله كذا ،

فحكم التحريم في الخمر معلول بالإسكار . ثانيا : قانون الاطراد في وقوع الحوادث ، وتفسيره ان العلة الواحدة اذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولا متشابها ، أي القطع بأن العلة - علة الأصل - موجودة في الفرع ، فاذا ما وجدت أنتجت نفس المعلول ، فاذا كنا قد وجدنا الاسكار في الخمر وجدنا التحريم ، ثم وجدنا الاسكار في أي شراب آخر جزمنا بوجود التحريم فيه ، فهناك اذن نظام في الأشياء ، واطراد وقوع الحوادث » (٨٠) . والقياس المنطقي لا تحكمه هذه القوانين ، اذ لا يمتد عن الاستقراء الدقيق للجزئيات ، ومن ثم يمكن فيه إلحاق أمر ما بآخر لمجرد وجود « شبه » يتخيله القياسي .

والعلة في المنهج الاسلامي هي « السبب » في الظواهر المختلفة ، فالإسكار علة لأنه سبب تحريم الخمر مثلا ، ومن ثم فان العلة كما عرفها المنهج الاسلامي أقرب ما تكون الى الوصفية . على حين ان العلة الأرسطية تنقسم الى أربع : علة مادية ، وعلة فاعلية ، وعلة صورية ، وعلة غائية ، « والاولى مادة الشيء ، والثانية فاعله ، والثالثة صورته التي يبدو عليها في النهاية ، والرابعة حكمة وجوده » (٨١) . ونل أهم هذه العلل تأثيرا في البحث النحوي العلة الغائية ، التي اتجه فيها النحاة الى البحث عن « الغاية » التي هدفت اليها اللغة بظواهرها و « الغرض » الذي قصد اليه النحاة بتقنينهم لهذه الظواهر ، ثم « الهدف » الذي تبتغيه كل ظاهرة منفردة ، وتتجراه كل قاعدة على حدة .

(٨٠) مناهج البحث عند مفكري الاسلام ١٠٥ .
(٨١) منهج النحاة العرب ١٦ ، وانظر ايضا : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٤٣ - ٤٤ ، أثر العلم في المجتمع ١١ - ١٢ ، قصة الحضارة ٥٠٦/٧ الهامش .

والأمر كذلك في الحد أيضا ، فانه عند الاسلاميين « مرادف للمعرف (بالكسر) ، وهو ما يميز الشيء عن غيره ، وذلك الشيء يسمى محدودا ومعرفا ، بالفتح » (٨٢) ، والقصد منه « الفرق بخاصة الشيء وحقيقته التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره » (٨٣) ، ومن ثم فان محور التعريف ليس سوى تمييز صورة عما عداها » (٨٤) . أما في المنطق فان التعريف هو « تصوير ماهية المعرف » (٨٥) ، ومن ثم فان الاقتصار على تمييز المعرف عن سواه بمعرفة خارجة دون تقييم حقيقته بذكر مقومات هذه الحقيقة وعناصرها لا يحقق المقصود من التعريف ، وهو « تحصيل صورة غير حاصلة » (٨٦) في الذهن .

وهاتان الحقيقتان معا تشيران الى انقلاب في تأثير المنهج الاسلامي والمنهج المنطقي في التراث النحوي في هذه المرحلة . فاذا كان المنهج الذي اتبعه النحويون في المرحلة الاولى منهجا اسلاميا خالصا ، فان المنهج الذي اتبع في المرحلة الثانية تمتزج فيه النظرة المنطقية بالاسلامية ، وتتجاوز فيه الخصائص الاسلامية مع الملامح المنطقية ، بيد ان النظرة الاسلامية فيه أقوى تأثيرا والخصائص الاسلامية به أوضح ظهورا . أما في هذه المرحلة فقد انعكس الوضع ، فان الخصائص المنطقية قد أصبح لها الغلبة على

(٨٢) كشف اصطلاحات الفنون ٢٨٦/١ .

(٨٣) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٩٢ - ٩٣ عن البحر المحيط للزركشي ٨٥/٩ ، وانظر ايضا : الرد على المنطقية ٩٧ .

(٨٤) كشف اصطلاحات الفنون ٢٨٦/١ ، وانظر ايضا : جهد القريحة ٢٠٣ - ٢٠٦ .

(٨٥) الواقع أن هذا التعريف أحد نوعي الحد الارسطي ، بيد أنه النوع الشائع فهمه فيه ، وأما النوع الآخر فهو يعين العلاقة اللفظية بين المحدود والحد المشار به اليه .

(٨٦) كشف اصطلاحات الفنون ٢٨٦/١ - ٢٨٧ .

فكر النحاة وآثارهم ، وصارت الخصائص الذاتية للمنهج الاسلامي من القلة والضآلة بحيث لم تعد ملموسة في الأصول العامة ، وانما يمكن ان تدرك آثارها في بعض جزئيات هذه الأصول ، بالاضافة الى بعض القواعد الجزئية ايضا (٨٧) ، ونرجو ان تتناول هذه الآثار بتحليل بعد قليل .

وتبعية النحويين منهجيا للمنطق الاغريقي في هذه المرحلة تتجلى بوضوح في عديد من الأصول النحوية . ولعل أهم هذه الأصول المتأثرة بالفكر الاغريقي وأبعدها أثرا في التراث النحوي المجالات الخمسة الآتية:

- أولا - القياس .
- ثانيا - التعليل .
- ثالثا - التعريف .
- رابعا - طرد الاحكام .
- خامسا - التأليف .

وسنخصص في الفصل التالي كل اصل من هذه الاصول بتحليل يكشف مدى أخذه بالاتجاهات الفكرية اليونانية بعامة ، ومدى اتباعه لقوانين المنطق الاغريقي بشكل خاص .

(٨٧) انظر مثلا : تأثير علم الكلام في البحث النحوي في : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٣٤ - ٣٣٩ .

1

2

3

4

5

6

الفصل الثالث

صُورُ التَّأثيرِ الإِغريقيِّ في النِّحوِ العَرَبِيِّ

ذكرنا في ختام الفصل السابق ان أبرز ملامح التأثير الإغريقي في النحو العربي تتجسد في مجالات بعينها ، أكثر من غيرها ، وهي «القياس» و «التعليل» و «التعريف» و «طرد الأحكام» وأخيرا في مجال «تأليف» المصنفات النحوية .

ومن المؤكد ان بعض هذه الآثار يتناول الأصول العامة للفكر النحوي، وبعضها يقتصر على أسلوب عرض معطيات هذا الفكر ونتائجه . ولعل من الخير أن نبدأ أولا بالحديث عن مظاهر التأثير في الأصول ، ثم نختم هذا الفصل بلمحة عن الجانب الآخر من التأثير ، وهو الآثار الشكلية .

اولا : القياس

القياس المنطقي

القياس أهم أجزاء المنطق الأرسطي كما عرفه العالم الاسلامي و « هو أشدها تقدما بالشرف والرياسة »^(١) ، بل هو المقصود الأساسي منه، ومن ثم فان باقي أجزائه انما هي توطئة له ومدخل اليه ، أو مسوقة لاعائه

(١) احصاء العلوم للفارابي ٧٢ .

وتحريزه والبلوغ به الى غايته » (٢) ، وهو أن يكون قانونا يقوّم العقل ويسدد الانسان « نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن ان يغلط فيه من المعقولات ، والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات ، والقوانين التي يمتحن بها في المعقولات ما ليس يؤمن ان يكون قد غلط فيه غلط » (٣) .

والقياس الأرسطي تدليل مؤلف من ثلاثة اجزاء : مقدمة كبرى ، ومقدمة صغرى ، ونتيجة ، و للقياس أنواع كثيرة مختلفة لكل منها اسم أطلقه عليه الأسكولاستيون (المدرسيون) ، وأكثر هذه الأنواع شيوعا هو الذي يجيء على هذه الصورة : (المقدمتان موجبتان كليتان) : كل الناس قانون (مقدمة كبرى) ، وسقراط انسان (مقدمة صغرى) ، اذن : سقراط فان (نتيجة) .

او : كل الناس قانون ، كل الاغريق ناس ، اذن : كل الاغريق قانون ...

وسائر صور القياس هي :

لا أسماك عاقلة ، وكل القروش اسماك ، فلا قروش عاقلة . (المقدمة الكبرى كلية سالبة ، والصغرى كلية موجبة) .

كل الناس عاقلون ، وبعض الحيوان ناس ، اذن فبعض الحيوان عاقل : الكبرى م ك (موجبة كلية) ، والصغرى م ج (موجبة جزئية) .

لا اغريق سود ، وبعض الناس اغريق ، اذن بعض الناس ليس أسود . (الكبرى ك س (كلية سالبة) ، والصغرى م ج (موجبة جزئية)) .

هذه الصور الاربع كلها تكون الشكل الأول ، ثم يضيف أرسطو

(٢) انظر : المصدر السابق ٧٢ - ٧٣ .

(٣) احصاء العلوم ٥٣ .

اليه الشكلين الثاني والثالث ، وجاء المدرسيون فأضافوا شكلا رابعا ،
وبين المشتغلون بالمنطق ان الثلاثة الاشكال الأخيرة يمكن تحويلها الى
الشكل الاول بطرق كثيرة مختلفة » (٤) .

وقد وقف المسلمون على هذا القياس الأرسطي (٥) ، ولكنهم لم
يقفوا عنده ، بل تناولوه ببعض التغير متأثرين بما أثر عن الشراح اليونانيين
لمنطق أرسطو ، وأبرز آثار هذا التغير ينصب على تقسيمهم القياس الى
قياس حملي وآخر شرطي ، وتقسيم الشرطي الى اتصالي وانفصالي (٦) .

وثمة خصيصتان تعدان أهم خصائص القياس المنطقي :

الخصيصة الأولى : اتسامه بالميثافيزيقية . وميثافيزيقية القياس
امتداد حتمي لميثافيزيقية المنطق اليوناني بأسره ، وتتجلى هذه الميثافيزيقية
أولا في الاعتداد بالقياس إلى حد جعله الأسلوب الوحيد للاستدلال
الصحيح (٧) ، مع أنه ليس الا نوعا واحدا من أنواع الاستدلال ، ثم في
تفضيل الاستنباط المقياسي مع أنه لا سبيل الى الاستدلال عليه. واثبات
صحته في أحيان كثيرة الا بالاستقراء ، اذ كيف يمكن أن ثبت مثلا أن
كل الناس فانون دون الالتجاء الى الاستقراء ! ولكن الاستدلال
الاستقرائي لا يثبت في الواقع هذه القضية الكلية ، اذ كل ما يمكن أن

(٤) تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٣ - ٣١٤ ، وانظر بعض طرق رد
القياس الى الشكل الاول في : المنطق الوضعي ٢٨٢ - ٢٩٦ .

(٥) انظر : ص ٣٧ من هذه الدراسة ومصادرها ، وايضا
الفهرست لابن النديم ، طبقات الاطباء لابن ابي اصيبعة .

(٦) انظر : مناهج البحث عند مفكري الاسلام ص : ٥٥ ، قصة
الفلسفة اليونانية ص : ٢٢٩ .

(٧) انظر : قصة الحضارة ٤٩٦/٧ .

ينتهي اليه هو أن من مضى من الناس يموتون مهما امتدت أعمارهم اذا تجاوزوا سنا معينة ، لكن لا سبيل الى تعميم الحكم ليشمل من يعيش من الناس اليوم ومن سوف يعيش بعد ذلك ، واذن فان الالتجاء الى الاستقراء يجعل القضية محتملة الصدق ، ولكن لا سبيل الى أن تبلغ درجة اليقين ما دام في عالم الوجود أناس أحياء •

ومرد هذا الخطأ في الواقع أن القياس عملية ذهنية ، لا تبدأ من الوجود الواقعي باعتباره المصدر الأساسي للمقدمات ، وانما تنطلق أساسا من القضايا الكلية التي تصل في فكر القياسيين المنطقيين الى يقين يجعلها من قبيل المسلمات البديهية • وليست في حقيقتها سوى مجموعة من المصادر التي تركز على أسس ميتافيزيقية ، غير واقعية •

واما الخصيصة الثانية فهي اتصافه بالصورية أو الشكلية ،
فالقوانين التي تحكمه تعنى كل العناية بتحقيق الاتساق بينها عن طريق دراسة الاطارات الفكرية وحدها ، دون أن تلتفت الى مضموناتها ، ومن ثم فانه يمكن استبدال حدود القضايا برموز أو حروف ما دام ذلك لا يؤثر في شكلها ••• لأننا اذا قلنا مثلا أن $A = B$ ، $B = C$ وجب علينا - بناء على البديهية القائلة بأن الكمّين المساويين لكمٍ ثالث متساويان - أن نصل الى هذه النتيجة ، وهي أن $A = C$ والا وقعنا في التناقض • ويلاحظ أن ذلك الاستدلال الرياضي لا يمس بحال ما حقيقة أو مادة الأشياء التي تعبر عنها الرموز : A ، B ، C • فمن الممكن أن تدل هذه الرموز على بعض الأعداد أو الأوزان أو بعض الحدود اللغوية • وهكذا يكون القياس الارسطوطاليسي شكليا (٨) •

(٨) انظر : المنطق الحديث ومناهج البحث ١٧ •

والواقع أن شكلية القياس مظهر من مظاهر صورية المنطق
الأرسطي كله (٩) .

القياس الأصولي

أما القياس الأصولي الذي ابتكره المنهج الاسلامي فيختلف اختلافا
جذريا عن القياس المنطقي ، فهو لا يتسم بالغيبية ، ولا يتصف بالصورية،
بل على العكس من ذلك يرتبط هذا القياس ارتباطا حيويا بالوقائع من
ناحية وبالنصوص المقننة لهذه الوقائع من ناحية أخرى . ومن هنا فإن
الأصوليين بعد أن قسموا الأدلة الشرعية الى ضربين : ما يرجع الى النقل
المحض ، وما يستند عن الرأي المحض (١٠) ، قرروا بوضوح أن هذه
القسمة نظرية فحسب ، لأن « كل واحد من الضربين مفتقر الى الآخر ،
لأن الاستدلال بالمنقولات لا بد فيه من النظر ، كما أن الرأي لا يعتبر
شرعا الا اذا استند الى النقل » (١١) . واذا كان الرأي لا يعتبر شرعا
الا اذا كان مستندا الى النقل ، فمعنى هذا في الحقيقة « أن الأدلة الشرعية
في أصلها محصورة في الضرب الأول ، لأننا لم نثبت الضرب الثاني بالعقل
وانما أثبتناه بالأول ، اذ منه قامت أدلة صحة الاعتماد عليه . واذا كان
كذلك فالأول هو العمدة ، وقد صار اذ ذاك الضرب الأول مستند
الأحكام التكليفية من جهتين : احدهما جهة دلالة على الأحكام الجزئية
الفرعية ، والأخرى جهة دلالة على القواعد التي تستند اليها الاحكام
الجزئية الفرعية » (١٢) .

(٩) انظر : قصة الفلسفة اليونانية ٢٢٨ - ٢٢٩ وارجع أيضا الى
ما سبق أن ذكرناه عن المنطق كما عرفه العالم الاسلامي . وانظر : ص ٦٠
من هذه الدراسة .

(١٠) انظر مثلا : الموافقات في أصول الاحكام ٢١/٣ - ٢٢ .

(١١) الموافقات ٢١/٣ .

(١٢) الموافقات ٢٢/٣ .

معنى هذا أن الخلاف الأساسي بين القياس المنطقي والأصولي أو الإسلامي يتركز في ناحيتين : الأولى الحكم ، والثانية علة الحكم . أما الاختلاف في الحكم فمحوره أن حكم الأصل في الأصولي لا بد أن يرتكز على أسس عقلية ، وليس ممكنا أن يمتد عن نظر خالص ، ومن ثم فإنه لا يصح أن يثبت بقياس ، على حين أن الحكم في القياس المنطقي يقوم على أساس من التلازم العقلي المحض دون ارتباط بروابط غير ذهنية ، حتى ولو كانت مسلمات شرعية (١٣) . وعلى نحو من ذلك أيضا جوهر الخلاف بين العلة الأصولية والعلة المنطقية - على نحو ما سنذكر بعد قليل - وقد فطن لذلك الأصوليون ، فقرروا أن القياس المعمول به في الأدلة الشرعية هو غير المأخوذ به في المنطق ، وأن القياس المنطقي « ليس دليلا شرعيا عند الأصوليين ، لأن الأقيسة المنطقية ليست لاثبات الاحكام، بل المقصود منها بيان التلازم العقلي » (١٤) .

(١٣) ولهذا اشترط فيه :

- ١ - أن لا يكون المقيس عليه مخصوصا بحكمه .
 - ٢ - أن لا يكون الأصل معدولا به عن القياس .
 - ٣ - صلاحية الحكم الشرعي الثابت بالنص للتعدي الى فرع هو نظيره .
 - ٤ - أن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان .
 - ٥ - أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع .
- انظر : مختصر المنار ٢٠ ، وايضا : سلم الوصول الى علم الأصول ٣٧ - ٣٨ ، وانظر تفسير هذه الشروط في : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، وحاشية البنائي عليه ٢٢٤/٢ وما بعدها .

(١٤) انظر : تقرير الشربيني على حاشية البنائي على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢١١/٢ .

العلاقة بين هذين النوعين من القياس

نتهي من العرض الذي قدمناه في الصفحات السابقة الى أن التشابه بين القياس الأصولي والقياس المنطقي مجرد أي أن العلاقة بين هذين النوعين من القياس تظل محصورة عند الشكل الذي تتم فيه عملية الحاق الفرع بالأصل ، ولكن المقومات التي تحكم هذه العملية والأهداف التي تهدف اليها والأسس التي تطبقها وتلتزم بها - كل ذلك يفترق بين الاثنين ويتناقض ، بحيث يعد الوقوف عند التشابه السطحي الخارجي وحده جهلا بحقيقة المقومات والخصائص التي تصوغ هذا التشابه وتحدد له مداه . وهو ما وقع فيه النحويون بالفعل ، إذ لم يفتنوا الى أكثر من كون القياس عملية الحاق شكلية تهدف الى اعطاء الفرع حكم الأصل^(١٥) . ومن هنا أدرك رجل كالشاطبي - بفضل ثقافته الأصولية - أنا « إذا قلنا ضرب زيد عمرا وأردنا أن نعرف (ما) الذي يرفع من الاسمين وما الذي ينصب ، فلا بد من معرفة الفاعل من المفعول ، فإذا حققنا الفاعل وميزناه حكمنا عليه بمقتضى المقدمة النقلية ، وهي أن كل فاعل مرفوع ، ونصبنا المفعول كذلك لأن كل مفعول منصوب . وإذا أردنا ان نصرع عقربا حققنا أنه رباعي فيستحق من أبنية التصغير بنية (فعيعل) ، لأن كل رباعي على هذه الشاكلة تصغيره على هذه البنية ، وهكذا في سائر علوم اللغة »^(١٦) ، ففطن الى أن الحكم لا بد ان يعتمد على مقدمة نقلية ، أي لا بد ان يبدأ من الواقع الذي تتضافر عليه النصوص . وهكذا قاده بصره

(١٥) انظر : لمع الأدلة في اصول النحو ٩٣ ، ١٢١ ، الاغراب في جدل الاغراب ٤٥ ، الاقتراح في علم اصول النحو ط ٢ - ٣٩ .
(١٦) الموافقات ٢٤/٣ .

بخصائص المنهج الاسلامي الى الاعتراف بضرورة الالتحام المباشر بين المادة والمنهج . على حين زعم بعض النحاة « أنا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو : ضرب زيد عمرا (قد ثبت) بالنص لا بالعلة ، لبطل الالتحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما » (١٧) . فساقهم المنهج المنطقي الى موقف مضاد لطبيعة المادة ذاتها ، اذ حملهم على أن يكون المحور الأساسي في البحث النحوي هو الفكرة العقلية او الصورة الذهنية وليس « النقل » الذي ينسخ كل فكرة لا تنبثق منه ويدحض كل صورة لا تمتد عنه .

القياس النحوي

ان دراسة القياس النحوي في هذه المرحلة تكشف عن تأثيره العميق بالقياس المنطقي ، هذا التأثير الذي يكاد يبلغ درجة التبعية الدقيقة الكاملة له ، والالتزام المطلق به ، وتتجلى تلك التبعية وهذا الالتزام في امتداد خصائص القياس النحوي في هذه المرحلة عن الخصائص المميزة للقياس المنطقي .

فشكلية القياس النحوي واضحة في تحليل المقيس ، وبصورة خاصة في مجال قياس الظواهر ، حيث يلحق النحاة ما يشاءون من الأحكام بما يشاءون منها ، ويعتبرون ما يلحقونه به أصلا وما يلحقونه فرعا . ولا يخرجون في هذا المجال من أن يقيسوا ما ثبت من الأحكام على ما اختلف في ثبوته ، كما لا يترددون في إلحاق ما يشكون فيه بما يشكون فيه ايضا (١٨) ، دون ان يستندوا في كل ذلك الى سند موضوعي أو يعتمدوا على أساس من الملاحظة الدقيقة المستوعبة للظواهر . ومن ثم فإن

(١٧) لمع الأدلة ١٢١ .

(١٨) أنظر : أصول التفكير النحوي ، ص ٨٩ - ٩٤ .

القياسات النحوية لم تبدأ بما كان ينبغي ان تبدأ منه بتصنيف الظواهر وتحديد علاقاتها لاكتشاف مقوماتها وبلورة خصائصها • مما كان يقدم أساسا مقبولا للتعامل المباشر مع الظواهر من حيث الحاق بعضها ببعض • ومن ثم في امتداد الأحكام من بعضها الى بعض • وانما على العكس من ذلك بدأت بنقل الأحكام من ظاهرة الى اخرى بتطبيق القواعد الشكلية للاحاق • فقفزت الى النتائج دون ان تلم بالموثرات الموضوعية التي أسلمت اليها •

وشكلية القياس النحوي جلية أيضا في المقيس عليه ، وبشكل بارز في القياس على القليل وعلى الشاذ^(١٩) ، حيث تتضافر القرائن المختلفة في التراث النحوي على تأكيد حقيقة لا مجال للشك فيها •• وهي أن الأقيسة في هذين المجالين بصورة خاصة لا تستند الى سند من النصوص ، وانما تعتمد على عملية اللاحاق الشكلية التي لا تبالي في كثير من الأحيان بالنصوص ، سواء في ذلك قليلها أو كثيرها • ومعنى هذا أن الأصول التي يقرر النحاة في هذه المرحلة استخدامها لتقنين الظواهر أو تفسيرها ، والتي استخدموها بالفعل ، تهمل نقطة البدء الوحيدة التي تصلح للبحث اللغوي التركيبي ، وهي ملاحظة النصوص وتصنيفها لاكتشاف علاقاتها وإدراك قوانينها ثم صياغتها في قواعد ملزمة •

وإذن •• فإن تحليل القياسات النحوية من حيث شكلها ينتهي بنا الى تقرير ما يمكن أن يعد أصلا من الأصول النحوية وهو « إهمال النصوص وعدم الاعتداد بها » مع انها السند الوحيد الذي يجب أن يبدأ منه التقنين وأن تمتد عنه القواعد • ولا ينفي هذه الحقيقة ما نراه عند النحاة أحيانا ،

(١٩) انظر : اصول التفكير النحوي ، ص ٩٧ - ١١٠ •

بل كثيرا ، من قياس على الكثير . ذلك ان تحديد موقف من النصوص لا يحتمل غير سبيلين لا ثالث لهما ، فإما الالتزام بها والوقوف عند ما هو موجود فيها ، واما عدم التقيد بها ، وهو يعني بالضرورة في مجال التقنين اهمالها . واذن فان الالتزام بالنصوص مبدأ من المبادئ التي لا تقبل الخروج عليها ، وموقف من المواقف التي تأبى الاستثناء فيها ، اذ إما أن يكون التزام أو عدم التزام . وقد قبل النحاة العرب ان يخرجوا على هذا المبدأ ، ولم يقفوا في خروجهم عليه عند مواضع يستثنونها ، بل انهم جعلوه أصلا مطردا في ظواهر بأسرها وفي مواقف بجملتها . وهذا دليل لا يقبل شكاً على اهمال النحاة للنصوص في قياساتهم ، والاستعاضة عنها بأساليب القياس المنطقي . ولا ينبغي ان يخذلنا عن هذه الحقيقة بناء النحاة على الكثير في عدد المواضع ، أو التزامهم بالنصوص في بعض المواقف .

واذا كانت شكلية القياس المنطقي قد أحدثت آثارها في الأقيسة النحوية ، فان ميتافيزيقية القياس المنطقي قد تركت صداها في الأقيسة النحوية ايضا . وأهم المجالات التي تتضح فيها هذه الميتافيزيقية هي الحكم ، ذلك ان الحكم النحوي لا يبنى في تصور النحاة على النصوص التي تحمله ، ولا يعتمد على الظواهر التي تؤيده ، وانما يمتد عن الفكرة الذهنية للقياس النحوي المستمدة في جوهرها من الصورة الميتافيزيقية للقياس المنطقي . ومحور هذه الصورة تجريد الحكم من مقوماته المادية التي يبنى عليها ، وجعله مرتبطا ارتباطا ذهنيا صرفا عن طريق التلازم العقلي بالقضايا والأشكال . وهو الأساس في الفكرة الذهنية التي يركز عليها القياس النحوي ، فان الحكم النحوي في تصور النحاة لا يبدأ من أية مقومات مادية : اذ لا يستمد من تحليل النصوص ولا يستند الى تضافر الظواهر ، ومن ثم يصح عندهم نقله من مجاله الموضوعي الذي وردت به النصوص والظواهر معا الى مجالات اخرى لم ترد لها نصوص ولم تشر

اليها ظواهر ، بل أمكن عندهم نتيجة لهذا التصور الذهني نقل الحكم الى حيث تناقضه الظواهر والنصوص جميعا .

واذا كانت شكلية الأقيسة النحوية قد أسلمت الى اهمال النصوص وعدم الاعتداد بها ، فان ميتافيزيقية هذه الاقيسة قد دعمت هذا الموقف النحوي بما اتهمت اليه من تناقض كثير بين الأحكام التي ينتجها القياس النحوي الشكلي الميتافيزيقي وبين الواقع اللغوي الذي تستند فيه الأحكام الى مقومات موضوعية مادتها الموجود بالفعل في الظواهر والنصوص ، وليس الصورة الذهنية لما هو موجود ، هذه الصورة التي يشكل أبعادها من الواقع فكرة الباحث عما هو موجود وعما ينبغي أن يوجد ، ثم منهجه في تحليله ، أكثر مما يؤثر فيها ما هو موجود بالفعل ، بحيث يمكن أن يقال ان الصورة الذهنية للموجود لا تحمل من خصائص الوجود سوى ما يتصل بالباحث نفسه من سمات .

وقد كان اهمال النصوص ، ثم تناقض الأحكام — وهما النتيجةتان اللتان تركهما الأخذ بخصائص القياس المنطقي في القياس النحوي — وراء كثير من صور التعارض بين الأدلة في التراث النحوي ، ويستوي في ذلك ارتكاز هذه الأدلة على النصوص أو اعتمادها على الأقيسة . مما اضطر النحاة الى ابتكار وسائل لترجيح ما ينتهون اليه من أحكام من ناحية ، وتأبيدها بالنصوص من ناحية أخرى ، فكان أن استعاروا من المنهج الاسلامي ما تحدد في علم أصول الفقه من أساليب لترجيح الأدلة حين تتعارض ، وشققوا المأثور من التراث اللغوي ليلتمسوا موردا جديدا من موارد المادة اللغوية (٢٠) .

وهكذا أسلمت الخصائص المنطقية في القياس النحوي الى آثار عميقة المدى في الأصول النحوية والمادة اللغوية جميعا .

(٢٠) أنظر أصول التفكير النحوي الفصل الثالث من الباب الأول ، ص ١٢١ وما بعدها .

ثانياً التعليل :

التعليل المنطقي

يعتبر أرسطو قانون العليّة من المقدمات الأولية باطلاق، فلا يمكن عنده القدح في بدايته . وقد عالج أرسطو العلية « لا على أنها فقط مبدأ أو مشكلة طبيعة أو ميتافيزيقية ، بل أيضا على اعتبار انها قانون عقلي منطقي ، تستند اليه أبحاث المنطق جميعا » (٢١) . ومن ثم تشغل العلة في الاستدلال المنطقي الأرسطي القياسي حيزا كبيرا .

وعلى الرغم مما تمتاز به بحوث أرسطو في الطبيعة على وجه العموم من حرص على التعامل المباشر مع الظواهر ، والوقوف عند معطيات الحواس باعتبارها المصادر الوحيدة للمعرفة ، وتصور القوانين الكلية على أنها « ليست الا أفكارا معممة ، وأنها ليست فطرية ، بل تكونت من مشاهدات للأشياء المتماثلة ، فهي مدركات وليست أشياء » (٢٢) . على الرغم من كل ذلك فانه لا يكاد ينتقل الى البحث في الانسان وما يتصل به من قوانين حتى ينقلب الى ميتافيزيقي خالص (٢٣) . وتصبح استدلالاته في هذا المجال ذات طابع ميتافيزيقي صرف ، اذ يرى أن الغاية التي ينبغي أن يتحراها الانسان - دأرسا أو فيلسوفاً - هي التوصل الى « الصورة العقلية للأحداث والقبض على « الصورة الذهنية » للأشياء ، باعتبارها

(٢١) مناهج البحث للنشار ١٥٧ .

(٢٢) قصة الحضارة ٤٩٦/٧ .

(٢٣) قصة الحضارة ٥٠٤/٧ .

« الصورة الجوهرية » الحقيقية لها ، وأن تحقيق هذه الغاية لا يكون بالتعامل المباشر مع الأشياء ، والتوصل الى تلك الصورة لا ينتج عن الاحتكاك الفعلي بالأحداث ، وإنما يتم بواسطة النظر العقلي التأملي الذي لا يتقيد بالأشكال الخارجية للظواهر ^(٢٤) . ومن هنا فإن أرسطو لم يقف بالعلة عند « الأسباب » المباشرة التي تؤثر في الظواهر من أحداث وأشياء وعلاقات ، وإنما اضطر الى ان يجعل منها « الغايات » أو « الأهداف » التي يتصور المفكر وجودها ، وذلك ليفي بحاجات « الصور » الميتافيزيقية وليدة منهجه الاستدلالي .

وهكذا جعل أرسطو المعلول نتيجة أربع علل : « المادية (التي تكون منها) والفعالة (العامل فيها أو فعله) ، والشكلية (طبيعة الشيء) ، والغائية (الهدف) و . . . يضرب لذلك مثلا عجيبا فيقول : ما هي العلة الفعالة ؟ هي البذرة والنطفة ، (أي عملية التلقيح) . وما هي الشكلية ؟ هي الطبيعة ، (أي طبيعة العوامل ذات الشأن) وما هي العلة الغائية ؟ هي الغاية التي يهدف اليها » ^(٢٥) . ثم ما لبث المنهج الأرسطي عند شراحه اليونان ثم عند نظرائهم في العالم الاسلامي أن جعل العلة الغائية أهم أنواع العلل الأرسطية وأكثرها شيوعا . وأجدرها بالبحث عنها و « القبض » على عناصرها . ومن ثم فقد اتصف التعليل في المنهج المنطقي بصفتين جوهريتين : الضرورية والغائية .

التعليل الأصولي :

التعليل في المنهج الاسلامي يختلف اختلافا عميقا الى أبعد غايات العنق عن نظيره في المنهج المنطقي اليوناني . فقد رفض المفكرون

(٢٤) انظر الفصل الذي عقده رسل عن ميتافيزيقيا أرسطو في كتابه : تاريخ الفلسفة الغربية ، وبخاصة ٢٦١ وما بعدها .
(٢٥) قصة الحضارة ٦/٧ هـ الهامش .

الاسلاميون التصور المنطقي الميتافيزيقي للعلة (٢٦) ، وما يسلم اليه من اتصافها بالضرورة والغائية ، اذ ان تطبيق هذا التصور في مجالين من أهم المجالات الدينية الاسلامية - وهما : السمعيات والمعجزات - سينتهي الى احالة كل منهما . ومن ثم فان العلة في الفكر الاسلامي لا تتصف بالضرورة ، وقدرة الله من الشمول بحيث لا يحدها ولا يمكن أن يحدها ذلك التلازم الطبيعي بين العلة والمعلول كما يتصور أصحاب المدرسة الاغريقية وأتباعها ، فان الله قادر دائما على « أن يستأنف الأفعال ، وعلى أن يحدثها في زمان كانت قبله معدومة » (٢٧) . واذن فان تتابع الظواهر كما نراها ليست ناتجة عن تلازم محتوم بين هذه الظاهرة وتلك التي تعد سببا فيها ، وانما مرد هذا التتابع الى نوع من العادة لا لزوم فيه ولا حتمية معه . « فالاقتران بين ما يعتقد في العادة سببا ، وبين ما يعتقد مسببا ، ليس ضروريا عندنا . بل كل شئئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا ، ولا اثبات أحدهما متضمنا لاثبات الآخر ، ولا نفيه متضمنا لنفي الآخر ، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر ، مثل : الري والشرب ، والشبع والأكل ، والاحتراق ولقاء النار ، والنور وطلوع الشمس ، والموت وجز الرقبة ، والشفاء وشرب الدواء ، واسهال البطن واستعمال المسهل ، وهلم جرا الى كل المشاهدات من المقترنات في الطب والنجوم والصناعات والحرف . فان اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه ، يخلقها على التساوق لا لكونه ضروريا في نفسه غير قابل للقوت . بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل ، وخلق الموت دون جز الرقبة ، وادامة الحياة مع جز الرقبة ، وهلم جرا الى جميع المقترنات » (٢٨) .

(٢٦) انظر تحليل الدكتور النشار لموقف علماء الكلام المسلمين من العلة الارسطية في كتابه : مناهج البحث عند مفكري الاسلام ١٥٧-١٦٧ .
 (٢٧) التمهيد في الرد على المعطلة والرافضة ٥٣ .
 (٢٨) تهافت الفلاسفة ٢٢٥ .

واذن فان التسايع الذي نلاحظه بين العلة ومعلولها انما هو في الواقع نوع من الارتباط الذهني العادي (٢٩) الذي لا يستند الى حقيقة موضوعية أو ركيزة علمية (٣٠) .

وكما رفض المفكرون الاسلاميون اتصاف العلة بالضرورة ، أنكروا أيضا اعتبار الغايات عللا، منطلقين من نقطة بدء محددة هي التحليل الموضوعي للظواهر والكشف عن العلاقات الحقيقية بينها . وليس من شك في أن هذا التحليل يرفض اعتبار الغايات عللا لأسباب كثيرة ، أهمها : أولا أن الكشف عن هدف ما للشارع لم يذكر صراحة - ويعبر عنه عادة في البحث

(٢٩) انظر : حاشية البناني على شرح الجلال المحلي ٢/٢٤٣-٢٤٤ ، تقرير الشرييني عليه - بهامشه - .

(٣٠) لا يفوتنا ان نسجل هنا أن نقد المنهج الاسلامي لضرورة العلة قد سبق بقرون نقد التلازم الطبيعي بين العلة والمعلول عند بعض الفلاسفة المحدثين ، وعلى رأسهم ديفيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦ م) الذي يقرر أن ما نراه لا يعدو اقترانا خاصا بين الموضوعات ، وهي موضوعات متميزة منفصلة بعضها عن بعض ، « فان الامثلة العديدة المتشابهة التي تولد فكرة القوة - « العلة الضرورية » - ليس لها أي تأثير فيما بينها ، ولا يمكن قط ان تنتج أية كيفية جديدة في الموضوع يمكن أن تكون أصل فكرة القوة ، الا ان ملاحظة هذا التشابه تولد انطبعا جديدا في الذهن . هذا الانطباع هو النموذج الحقيقي لفكرة الرابطة الضرورية » . ومن ثم فان الضرورة في الواقع تصور ذهني وليست علاقة بين الاشياء ، فهي « ليست الا هذا التهيؤ في الفكر للمضي من العلل الى المعلولات ، ومن المعلولات الى العلل ، بمقتضى وحدتها الجبرية » .

انظر : تاريخ الفلسفة الحديثة ١٦٣ وما بعدها ، شخصيات ومذاهب فلسفية ١٣٥ وما بعدها ، فلسفة هيوم بين الشك والاعتقاد ٨٧ - ٩٩ ، قصة الفلسفة الحديثة ٢٣٦/١ - ٢٤٠ .

الأصولي بالحكمة - لا سبيل الى تحقيقه ، ومن ثم فإن كل ما يمكن أن يدرك في هذا المجال يظل من قبيل الاجتهاد الذي يختلف فيه المجتهدون . واختلاف المجتهدين لا يلزم واحدا منهم . وثانياً أنه على فرض الوقوف على حكمة الشارع في بعض الأحكام ، فإنه لا يمكن وضع مقاييس دقيقة وضوابط حاسمة تحول دون التعلل بالحكمة لإهدار بعض هذه الأحكام للتخفف من أعبائها ، ذلك أن من الحكمة ما يتصل بالنظام الاجتماعي ، كما أن منها ما يقتصر على السلوك الفردي ، وإذا كان ممكناً تحديد الأولى فإن من العسير تقنين الثانية . والمنهج الاسلامي لا يترك قضايا الكلية بغير تحديد موضوعي ملزم لا يسمح للمشاعر الفردية بالتجني عليها حماية لأصوله وأحكامه من ناحية ، ولل فرد المسلم نفسه من ناحية أخرى . ومن هنا كان من أبرز شروط العلة في المنهج الاسلامي ثلاثة شروط :

١ - أن تكون وصفاً ضابطاً لحكمة ، كالسفر في جواز القصر مثلاً ، لا نفس الحكمة كالمشقة في السفر ، لعدم انضباطها (٣١) . يقول الشرييني في تفسير هذا الشرط : « يعني أنه لا يمكن ضبطها وأن كانت هي المقصود ، لاختلاف مراتبها بحسب الأشخاص والأحوال ، وليس كل قدر منها يوجب الترخص والا سقطت العبادات ، وتعين القدر منها الذي يوجبه متعذر فنيط بوصف ظاهر منضبط هو السفر ، فجعل اماراً لها ، ولا معنى لليلة الا ذلك » (٣٢) .

٢ - أن لا تخالف نصاً أو أجماعاً ، لأنهما مقدمان على القياس (٣٣) ، وذلك أمر ضروري بعد ما تقرر من أن ارتباط العلة بالمعلول ارتباط عادي ،

(٣١) حاشية البناني على الجلال المحلي ٢/٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣٢) تقرير الشرييني على حاشية البناني ٢/٢٥٠ .

(٣٣) ايضاح سلم الوصول الى علم الاصول ٣٩ .

اذ ما دام ليس هناك تلازم حتمي بين الأسباب والمسببات أو النتائج والمقدمات فإن من المحتم الوقوف عند ما قرره الشرع منها دون قول بالرأي فيها •

٣ - وآخر هذه الشروط أن تطرد العلة في معلولاتها فلا تنقض لفظا ولا معنى (٣٤) • وبهذا الشرط تصبح العلة وصفا دقيقا للظواهر ، يعتمد على لحظها وتسجيل علاقاتها ثم تصنيفها بصورة موضوعية دون ان يسمح في أي مرحلة من هذه المراحل بتجاوز الواقع ، سواء كان بالفرض الذي لا يطرد أو باهمال بعض الجزئيات •

التعليل النحوي :

وتحليل المأثور من العلل النحوية عن هذه المرحلة يوضح بجلاء تأثير هذه العلل بالنزعة المنطقية في التعليل، مع بقاء بقايا من الاتجاهات الأصولية محصورة في نطاق بعض القوانين التي تحدد مسلك العلة وسلامتها ، على نحو ما سنذكر في الباب التالي - مكتفين في هذا الموضع بتحديد ملامح التأثير المنطقي في العلل النحوية •

وأول ما يلحظ في هذا المجال اتسام العلة النحوية - في تصور النحاة واتجاههم معا - بالضرورة • فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه ، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها ، وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها ، فالعلة اذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر

(٣٤) الورقات في أصول الفقه ٣٧ •

والقواعد جميعا ، وهي - لذلك - الأساس الذي ينبغي أن يراعى في التقنين : تقعيديا وتفسيرا معا . يقول السيوطي تقريراً لهذه الحقيقة (٣٥) : « اذا استقرت أصول هذه الصناعة علست أنها في غاية الوثاقة ، واذا تأملت عللمها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ، وأما ما ذهب اليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية وتمعلة ، واستدلوا لهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق » .

ومعنى هذا ان القواعد النحوية لا تصدر عن المام بالظواهر اللغوية، ولا تهدف الى الاحاطة بها . وانما تنبني على ما يتصوره النحاة من علة أم علل تؤثر في هذه الظواهر وتقصد الى الكشف عنها . وهو ما أراده السيوطي من انكاره ان تكون العلة تابعة للوجود ، ويفهم منه ضرورة أن الوجود هو الذي يتبع العلة عنده . وبهذا انهم لم يعد البحث النحوي دراسة للوجود بل صار ينصب بدرجة أساسية على علة الوجود ، أي بحثاً ميتافيزيقياً خلف ما هو موجود . لا يقر منه الا ما يتسق معه أو ينشق عنه .

والملاحظة الثانية أن النحاة في كثير من الاحيان قد عاملوا العلل الغائية على أنها علل صورية أو شكلية . فجعلوا ما تصوره من الغايات التي تشف عن حكمة اللغة والأهداف التي تؤكد هذه الحكمة اسباباً في ما تناولوه من ظواهر وما وضعوه لها من قواعد . ومن ثم وجدنا أمثال هذه الكلمات « الخفة ، التخفيف ، الفرق » تأخذ سبيلها كاصطلاحات في

(٣٥) الاقتراح في علم أصول النحو ط ٢ ص ٤٦ .

البحث النحوي تعلق لكثير من الظواهر ، وتؤثر - بالضرورة - فيما يصاغ لها من قواعد (٣٦) .

وقد أسلم اتصاف العلل بالضرورة والغائية الى تناقض العلل والأحكام مع الواقع اللغوي من ناحية ، ثم الى تناقض بين العلل والأحكام من ناحية أخرى . ذلك أن تحديد الغايات التي تهدف اليها الظواهر اللغوية لم يكن يتم على أساس علمي محدد ، وإنما كان متروكا للاجتهاد الفردي الذي يتأثر بالمشاعر الخاصة ثم بالثقافة الذاتية ، اي بالتكوين النفسي والفكري معا ، واذا كانت المكونات الفكرية تتقارب عادة بين النحاة فان المكونات النفسية تختلف تبعا للاختلاف في مدى الايمان بالمذلولات الحضارية للانسانية ، والاحساس بالقيم الحضارية للجنس ، والاحاطة بالخبرات السابقة والمعاصرة (٣٧) . ويترك كل ذلك آثاره في تصور الأهداف ومن ثم في مضمون العلل وما ينبني عليها من أحكام .

(٣٦) انظر مثلا : ألعاب في شرح اللباب ، شرح الجمل الكبيرة لابن الصائغ ، ج ١ ، تحفة الغريب للدمامي ، وكلها مخطوطات غير مرقمة .

(٣٧) انظر :

The Structure of Human personality 2/427, and Research planning at the frontiers of science .

ثالثا : الحد : (التعريف)

الحد المنطقي

يهتم أرسطو الى أبعد غايات الاهتمام بالحد ، حتى انه « يقضي نصف وقته في تعريف مصطلحاته ، فاذا فرغ من هذا شعر بأنه حل المسألة التي يبحث فيها » (٣٨) وهذا الاهتمام من أرسطو بالحد موقف طبيعي يفرضه دور الحدود في البناء المنطقي للفكر الأرسطي ، ويحتمه النسق الصوري الميتافيزيقي لهذا المنطق . ولم يقتصر تأثير النظرة الصورية الميتافيزيقية على هذا القدر من الاهتمام فحسب ، بل انها قد تركت آثارا عميقة الغور في منهج الحد نفسه . ذلك أن أرسطو يعرف الحد تعريفا دقيقا بأنه « تحديد الشيء أو الفكرة ، بذكر الجنس أو الصنف الذي ينتمي اليه ذلك الشيء او تنتمي اليه تلك الفكرة : (كقوله : الانسان حيوان) والفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد الصنف : (الانسان حيوان عاقل) » (٣٩) ، وبمقتضى هذا التعريف للحد التمس أرسطو عددا من المظاهر الرئيسة التي يمكن دراسة أي شيء بمقتضاها ، فاتهت إلى مقولاته العشر : الجوهر (أو المادة) ، والكمية ، والكيفية ، والاضافة (أي العلاقة) ، والمكان ، والزمان ، والموضع ، والملك ، والفاعلية والانفعالية (٤٠) . ومعنى هذا أن غاية الحد الأرسطي والمنطقي بوجه عام

(٣٨) قصة الحضارة ٤٩٦/٧ .

(٣٩) المصدر السابق .

(٤٠) المصدر نفسه ، وانظر أيضا : تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٩ ،

أرسطو : ٨٨ .

هي تصوير الماهية ، وليس من سبيل الى تحقيق هذه الغاية الا بتحليل
المعرف ومعرفة مقوماته ، ثم ترتيب هذه المقومات ترتيبا دقيقا يبدأ من
المشترك منها بين المعرف وسواء ثم ينتهي الى ما يخص المعرف وحده .
وواضح تماما ان التزام الحد بتحقيق هذه الغاية وأسلوبه في الوصول اليها
يتسق مع الخصائص الميتافيزيقية للمنطقة الصوري بأسره .

الحد الاصولي

اختلف الحد في المنهج الاسلامي عن الحد المنطقي حقيقة لا
ريب فيها ، ومقارنة غاية كل من الحدين ثم أساليب كل منهما توضح أبعاد
هذه الحقيقة وتكشف أسانيدها معا . ولعل ابن تيمية أدق من تناول من
مفكري الاسلام هذه القضية بأصالة حين قرر أن « المحققين الاسلاميين من
النظار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره ، كالأسم ليس
فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته ، وانما يدعي هذا أهل المنطق
اليونانيون أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم وهذا حذوهم تقليدا لهم
من الاسلاميين وغيرهم ، فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين
وغيرهم فعلى خلاف هذا ، وانما أدخل هذا في كلام من تكلم في اصول
الدين والفقه بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة وأوائل السادسة ،
وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني ، وأما سائر
النظار من جميع الطوائف : الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وغيرهم ،
فعندهم انما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره ... بل أكثرهم لا
يسوغون الحد الا بما يميز المحدود عن غيره ، ولا يجوز أن يذكر في الحد
ما يعم المحدود وغيره ، سواء سمي جنسا أو عرضا عاما ، وانما يحدون

بما يلزم المحدود طردا وعكسا ، ولا فرق بين ما يسمى فصلا وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره « (٤١) » .

من الجلي بعد هذه الكلمات أن هدف الحد في المنهج الاسلامي يختلف عن الغاية التي يتوخاها الحد في المنطق الصوري - فان هدف الحد في الأول يقتصر على تمييز المحدود عن غيره ، أي التفرقة بين صورة ذهنية وأخرى ، على حين يتبغي الثاني رسم صورة ذهنية للمحدود أي تكوين صورة غير حاصلة في الذهن بالفعل (٤٢) . ولذلك يقتصر في الأول على ذكر مميز المحدود ، فاذا تجاوزته بذكر ما يشترك بينه وبين غيره كان خطأ ، أما في الثاني فلا بد من أن يشمل التعريف ما يوضح مقومات المعرفة وخصائصه وعلاقاته جميعا ، ومن ثم فانه لا بد من أن يبدأ التعريف ببيان المشترك بين المعرفة وسواها قبل أن يذكر ما للمعرفة من خصائص ، ولو عكس ذلك أو اقتصر على ذكر علامات المعرفة وحدها كان خطأ .

التعريفات النحوية

ودراسة التعريفات النحوية في ضوء هذه التفرقة تكشف عن تأثير النحاة في هذه المرحلة بالتعريفات المنطقية، غاية وأسلوبا ، فقد هدف النحاة من تعريفاتهم الى تقديم صورة ذهنية دقيقة لما يتناولونه بالتعريف من

(٤١) الرد على المنطقية ١٤ - ١٥ ، وقد لخصه السيوطي في : جهد القريحة ٢٠٦ ، ونقله النشار في مناهج البحث عند مفكري الاسلام ٩١ - ٩٢ .

(٤٢) في التفرقة بين الحد المنطقي والاصولي انظر الفصل الذي عقده ابن تيمية في الرد على المنطقية ، وقد لخصه السيوطي في جهد القريحة ٢٠٦ - ٢١٨ ، وانظر أيضا : كشف اصطلاحات الفنون ٣٨٦/١ ، ومناهج البحث عند مفكري الاسلام ١٩١ - ٢١٣ .

معرفات ، ووجدوا أن تكوين هذه الصورة لا يتم الا باتباع الأساليب المنطقية التي تحدد أولا « الجنس أو الصنف الذي ينتمي اليه الشيء أو الفكرة ، ثم تذكر بعد ذلك الفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد الصنف » . وقد اضطررتهم ملاحظة الشروط المنطقية في أحيان كثيرة الى الانزلاق في خطأين : اذ كانوا بين أن يضحوا ببعض جوانب الظاهرة التي يسوقون التعريف لبيانها لكي يسلم لهم « شكل » التعريف، وبين أن يضحوا بالشكل المنطقي للتعريف حرصا على تمييز المعرف بصورة أقرب الى مراعاة الاعتبارات اللغوية ، منها الى ملاحظة الشروط المنطقية . وتحليل التعريفات المنسوبة الى هذه المرحلة يثبت شيوع الخطأ الأول من هذين الخطأين بحيث يمكن أن يعد الاتجاه السائد في البحث النحوي في هذه المرحلة هو « تطبيق الخصائص المنطقية للحد في التعريفات النحوية » . ولعل في مناقشة النحاة لما قدمه صاحباً الفصل وشرح الأجرومية من تعريف للصفة ما يوضح نمط التفكير الذي امتد تأثيره منذ أوائل القرن الرابع حتى العصر الحديث .

يقول الزمخشري في كتابه المفصل في النحو في تعريف الصفة : « هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، وذلك نحو : طويل وقصير ، وعقل وأحمق ، وقائم وقاعد ، وسقيم وصحيح ، وفقير وغني ، وشريف ووضيع ، ومكرم ومهان » (٤٣) .

ويناقشه ابن يعيش فيقول : « قوله : (الاسم الدال على بعض أحوال الذات) تقريب وليس بحد على الحقيقة ، لأن الاسم ليس بجنس لها ، ألا

(٤٣) الفصل في النحو ط أوروبا .

ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف، نحو : مررت برجل قام، ومررت
برجل أبوه قائم ، وبرجل في الدار ، ومن الكرام ... وقوله : (الدال
على بعض أحوال الذات) لا يكفي فصلا ، ألا ترى أن الخبر دال على بعض
أحوال الذات ؟ » (٤٤) .

ويعرف الشيخ خالد النعت في شرحه للأجوبة بقوله : « تابع
للمنعوت ، في رفعه ان كان مرفوعاً ، ونصبه ان كان منصوباً ، وخفضه
ان كان مخفوضاً ، وتعريفه ان كان المنعوت معرفة ، وتنكيره ان كان
المنعوت نكرة ... الخ » (٤٥) .

ويرد النحاة هذا التعريف ايضاً « لأن الظاهر أن قوله تابع للمنعوت
الخ ليس وارداً مورد التعريف ، بل « بيان حكم من أحكام النعت » (٤٦)
ويرتضون تعريفاً آخر ، هو أن « النعت هو التابع المشتق ، بالفعل أو
بالقوة ، الموضح لمتبوعه أو المخصص له » (٤٧) . لأن هذا التعريف يطبق
في دقة الشروط المنطقية : « فالتابع : جنس في التعريف شامل لجميع
التوابع » والمشتق بالفعل أو بالقوة ، فصل مخرج لبقية التوابع ، فانها
لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق . وبقي التوكيد اللفظي المشتق ، نحو :
جاء زيد الفاضل الفاضل . الأول نعت والثاني توكيد لفظي فيخرج بقول
التعريف : (الموضح لمتبوعه أو المخصص له) ، فان التوكيد اللفظي ليس
الغرض منه واحداً من هذين الأمرين » (٤٨) . وهكذا نسي النحاة - في

(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٣ .

(٤٥) شرح الشيخ خالد للأجرومية ٦٢ .

(٤٦) حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد للأجرومية ٦٢ .

(٤٧) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٤٤ .

(٤٨) حاشية حسن العطار على شرح الازهرية ٧٧ - ٧٨ .

سبيل لحظ الخصائص المنطقية - بعض أجزاء المعرف ، فإن التوضيح والتخصيص ليسا الهدفين الوحيدين للنعت ، إذ يكون أيضا لمجرد المدح أو الذم أو الترحم ، وأمثلتها معروفة . كذلك يكون للتعميم نحو : ان الله يحشر الناس الأولين والآخرين ، أو التفصيل نحو : مررت برجلين عربي وأعجمي ، أو الابهام نحو : تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة ، أو التعليل نحو : عظم زيد العالم ، أو لبيان الماهية نحو : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز ... بل ويكون للتأكيد أيضا كما في نحو : « تلك عشرة كاملة » (٤٩) .

وهذا النوع من الخطأ في التعريف شائع في التراث النحوي (٥٠) ، وسنكتفي بأن نقدم مثلاً آخر يمتاز بأنه لبس فيه كبير خلاف ، وهو لذلك يشير الى ما يعد حقيقة لا تقبل جدلاً في منهج التعريف النحوي ، وهي مراعاة الخصائص المنطقية في الحد ، وبذلك يثبت أن ما ورد مخالفاً في غيره من التعريفات لم يصدر عن منهج مغاير ، وإنما نتج عن اختلاف في أساليب تطبيق المنهج الواحد .

يعرف النحاة الحال بأنه : (الوصف الفضلة الممين لهيئة صاحبه) ويرون أن هذا التعريف سليم لأن « (الوصف) جنس يشمل الخبر والنعت والتمييز ، و (الفضلة) فصل يخرج الخبر نحو (ضاحك) من : زيد ضاحك ، لأنه ليس بفضلة ، وإن كان وصفاً . وأما النعت والتمييز فيخرجان

(٤٩) المصدر السابق .

(٥٠) انظر مثلاً : الحدود النحوية للآمدي ، الحدود النحوية للفاكهي . شرح حدود الفاكهي ١٣ ، النكت الحسان لابي حيان ١٢ ، اصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٢ - ب ، شرح الجمل لابن العريف ١١ - ب ، الحصول في شرح الفصول ١٨ .

بقيد (المبين لهيئة صاحبه) ، لأن التمييز مبين للذات ، والنعت انما يذكر لتخصيص المنعوت ، وانما يقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا « (٥١) » .

وعلى الرغم مما يتميز به هذا التعريف من اتساق في الشكل ، فانه يتناقض مع المضمون الذي قصد به الى تحديده ، وليس من سبب في ذلك الا حرص النحاة على تقديم تعريف منطقي ، « فمثلا قيد الفضلة الذي جعلوه (فصلا) ليخرج الخبر لا يخرج الخبر وحده ، بل يخرج أحوالا كثيرة لا يستغني عنها الكلام ، اذ يتوقف عليها صحة المعنى ، وفي كتاب الله تعالى نجد : « ولا تمش في الأرض مرحا » و « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » و « وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعين » وكلها أحوال لا سبيل الى دخولها في التعريف بهذا « الفصل » الذي ذكروه . كذلك فان شرط (المبين لهيئة صاحبه) لا يخرج التمييز والنعت وحدهما ، بل يخرج أحوالا لا تتناول الصورة المحسوسة المشاهدة بالتبيين . ومن ذلك مثلا : تكلم محمد صادقا ، ومات مسلما ، فان الصدق والاسلام لا يبينان هيئة محمد وشكله ، بل يصفان التكلم والموت ، وهما أمران معنويان « (٥٢) » .

(٥١) انظر : حاشية العطار على شرح الازهرية ٩٧ - ٩٨ وانظر تعريفات عديدة للحال لا تخرج عن هذا التعريف في :

غاية الاحسان ١٦ ، النكت ٥٤٠ ، شرح حدود الفاكي ٢١ ب ، شرح الجمل لابن العريف ١٣٥ ، شرح التسهيل للمرادي ورقة ١٤٨ ، الحصول ٢٩٩ - ٣٠٠ ، شرح اللمع للتمانيني مصور ١١/١ - ١١٤ ، لباب الاعراب ٧٢ ، لب الباب ٢٥ ، اللباب في علل البناء والاعراب ١٥٣ ، العباب في شرح اللباب (غير مرقم) .
(٥٢) الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٤٥ .

رابعاً : طرد الأحكام

طرد الأحكام أحد الظواهر الواضحة في البحث الفلسفي ، إذ أن غاية الفيلسوف اتخاذ موقف محدد وشامل ومتسم بالاتساق من مشكلات الفكر والواقع معا ، ونظرته الشاملة الكلية هي التي تميز تناوله للأحداث الجزئية عن تناول غيره من الناس لها ، مفكرين كانوا أو غير مفكرين . ففي الوقت الذي يستوعب فيه الواقع بتفاصيله العديدة جهود الناس العاديين ينأى الفيلسوف بنفسه عن أن تستهلكه تلك الأشياء الكثيرة التي تمر به ، ويظل دائما يمارس حياته من خلال نظرة عليا الى الواقع ، ومن ثم تتوفر لديه القدرة على النظر الشامل والحكم الكلي .

والفيلسوف بحكم النمط الخاص الذي يعايش به الوجود لا يستطيع أن يتعامل مباشرة مع كثير من الأشياء ، إذ أنها فضلا عن كثرتها الكمية في الطبيعة تمتد الى ما وراءها كذلك ، فثمة استحالة كمية واخرى نوعية أيضا . ومع ذلك فهو بحكم اهتماماته الفكرية التي تؤرقه ، ورغبته في أن يكون له نسقه الفلسفي الخاص به ، مطالب بأن يتخذ من تلك الأشياء الكثيرة التي لم يتعامل معها بصورة مباشرة موقفا ، إذ لا سبيل الى اغفالها في أي بناء فلسفي . وهكذا يدفعه القصور عن الاحاطة الشاملة بالواقع - مادية وغيبية معا - ثم الرغبة في استخلاص اطارات عامة للوجود بأسره ، ووضع صيغ محددة له ، يضطره كل ذلك الى أن يتناول الجزئيات التي يتاح له أن يتعامل معها باعتبارها نماذج صالحة للأخذ بها ومعبرة في الوقت نفسه عما وراءها ، ومن ثم فانها تتحول في فكره الى أنماط

مجرد عن كثير من الخصائص الجزئية والملاح الذاتية •• أي أن الأحداث الجزئية تصبح في نهاية الأمر صوراً ذهنية مجردة قابلة للتكرار • ولذلك فإن إطلاق حكم ما عليها كلها أو بعضها لا يقتصر عليها وحدها ، وإنما يمتد لتشمل كل ما تمثله في ذهن الفيلسوف وترتبط به في فكره • وبذلك يتسم الحكم الفلسفي بأمرين : أولهما أنه يمتد عن الصور الذهنية للواقع وليس عن الأحداث الواقعية ، وثانيهما أنه يتصف بالاطراد النظري بحكم امتداده عن الصور الذهنية المتسقة في الفكر •

وتحليل الأحكام النحوية في هذه المرحلة من مراحل البحث النحوي يكشف عن تأثير النحاة في أحكامهم التقعيدية والتعليمية معاً بخصائص الحكم الفلسفي ، وبصفة خاصة بما يميز هذا الحكم من طرد الأحكام الممتدة عن بعض الظواهر إلى ظواهر أخرى ، اكتفاء بنوع من الاتساق النظري بينها لا يعتمد على ركائز يقينية ، وإنما تشيده التصورات الذهنية وحدها ، بصرف النظر عن الوجود الواقعي لها • ومن ثم صح عند ابن جني أن يجعل من بين أقسام الكلام من حيث الاطراد والشذوذ ما كان مطرداً في السماع شاذاً في القياس ، وما كان مطرداً في القياس شاذاً في السماع (٥٣) دون أن يحس بتناقض هذا التفاوت في الحكم بين السماع والقياس ، إذ لم يعد المسموع والمروي ذا قيمة مؤثرة في الفكر النحوي بعد أن أغنى عنهما الإدراك العقلي للنصوص اللغوية • ومن هنا فإن ما يبدو عجيباً من تناقض الأحكام مع الواقع اللغوي يبدو مبرراً ومنطقياً مع منهج البحث النحوي في هذه المرحلة •

فمثلاً الحكم بأن دخول (لن) النافية الناصبة على الفعل المضارع

(٥٣) انظر : الخصائص ٩٦/١ وما بعدها •

شاذ في انقياس ليس غريبا !! لأنه « لما كان نقيما لقولك : (سوف يفعل) أو (سيفعل) وكان الفعل لم يدخل عليه في الايجاب حرف يعمل فيه انبغى أن لا يدخل عليه في النفي حرف يعمل فيه ، فيجري النفي مجرى الايجاب ، لأن النفي فرع على الايجاب • ألا ترى أن (لا رجل) لما كان جوابا لقولك : هل من رجل ، سوغ ذلك عمل (لا) في : رجل ، لتكون مماثلة لمن في عملها في رجل » (٥٤) •

والزعم بأن الاعراب أصيل في الأسماء حقيقة مقررة في البحث النحوي ، مع أن قسما كبيرا من الأسماء مبني، وقسما آخر لا تظهر عليه حركات الاعراب ، وعلى الرغم من أن من الأفعال ما يعرب •

ودعوى أصالة العمل في الأفعال ولذلك لا يسأل عن سبب عملها ، وفرعية العمل في الأسماء والحروف ومن ثم لا بد من معرفة سرها (٥٥) ، توشك أن تستقطب اعتراف جمهور النحويين بها ، مع أن من الجلي أن من الأسماء ما يعمل ، ومن الأفعال ما يهمل ، وأن قضية الاختصاص التي رد إليها النحاة عمل ما يعمل من الحروف مهلهلة الى درجة لا تسمح حتى بالتصدي لها •

وتقدير حركات البناء ، فضلا عن تقدير حركات الاعراب في المضاف الى ياء المتكلم ونحوه ، قاعدة من القواعد المتبعة ، دون احساس بوجود تناقض بين طبيعة حركة البناء وما تعنيه من ثبوت وتستلزمه من لزوم وبين مبدأ التقدير وما يعنيه من عدم الوجود فضلا عن اللزوم والثبات • ومن

(٥٤) انظر : اللمع - لابن برهان - ٥٩ •

(٥٥) انظر كتابينا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي • والحذف والتقدير في النحو العربي : الباب الأول •

غير شعور بالتفاوت بين مدلول حركة الاعراب وما تتطلبه من تغير ، وبين حركة ما قبل ياء المتكلم وما تتصف به من لزوم •

والأمثلة في هذا المجال أكثر من أن تحصى ، وحسبنا هذا القدر اليسير ليشير الى هذه الخصيصة من خصائص البحث النحوي في هذه المرحلة وهي خصيصة لها أهميتها البالغة في البحث النحوي : أصوله وفروعه معا ، اذ أن طرد الأحكام وما يتضمنه بالضرورة من تعميمها ، ثم تناقضها مع كثير من الحقائق الجزئية المقررة - نصوصا وقواعد - قد ألزم نحاة هذه المرحلة باعتماد التأويل : أصلا من أصول منهجهم في تناول خصائص اللغة التركيبية بالتقعيد وتفسيرها بالتعليل معا •

وهكذا كان التأويل في المراحل السابقة تناج موقف مغاير للتأويل في هذه المرحلة • فهو في المراحل السابقة ثمرة الاحترام الكامل للنصوص اللغوية : مسموعة ومروية • وهو من أجل ذلك ينصب عليها • أو بتعبير أكثر دقة على ما يخالف القواعد منها ، أما في هذه المرحلة فهو نتيجة الاحترام الكامل للأصول النحوية ، ومن ثم فانه يمتد من النصوص المخالفة ليشمل القواعد المتغايرة أيضا •

خامسا : التأليف النحوي

يكشف تحليل المؤلفات النحوية المنسوبة الى القرن الرابع وما بعده عن حدوث تطور عميق المدى فيها يبعدها في الشكل عن أساليب التأليف الماثورة عن القرون السابقة ، ويتضح هذا التطور بصورة تكاد تجسده في مجالين معا : أولهما تبويب الأفكار النحوية ، وثانيهما ترتيب المصنفات النحوية .

ويبدو التطور في تبويب الأفكار النحوية جليسا اذا قورنت أبواب المؤلفات النحوية التي خلفتها مرحلتنا هذه بالأبواب ذاتها التي اصطنعها النحاة في المراحل السابقة . وتكشف هذه المقارنة عن اتسام الأبواب النحوية في مرحلتنا هذه بسمتين على جانب كبير من الأهمية :

الأولى : أن عنواناتها قد أخذت طابع الاصطلاح ، بعد أن استقر تعامل النحاة معها وذكرهم لها بصورة مجردة عن التفاصيل التي كان من الضروري أن تصحبها للدلالة عليها في المراحل السابقة . تلك التفاصيل التي كانت تمتد أساسا عن « وصف » الحكم النحوي أو الأسلوب اللغوي . أما في هذه المرحلة فقد استغنى النحاة عن هذا الوصف اكتفاء بما يشير اليه من كلمات ما لبثت أن أخذت طابع الاصطلاح الفني . وحسبنا أن نشير الى عدد من الأبواب النحوية التي يحتويها كتاب سيبويه ، ونقارنها بما استقر في التأليف النحوي من مصطلحات . اذ يعبر سيبويه عن التنازع بقوله : « باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل انذي يفعل به » ، وعن الاشتغال بقوله : « باب ما يختار فيه إعمال الفعل

مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل « ، وعن الفعل اللازم بقوله : « باب الفاعل الذي لم يتعد فعله الى مفعوله » ، وعن المبني المجهول بقوله : « باب المفعول الذي لم يتعد فعله ولم يتعد اليه فعل فاعل » ، وعن النعت السببي بقوله : « باب ما جرى من الصفات غير العلل على الاسم الأول اذا كان الشيء من سببه » ، وعن المفعول بقوله : « باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر » .

الثانية : أن موضوعاتها قد أخذت طابع الترابط ، فقد كانت الأبواب في المرحلة السابقة تعقد لما اتفق مسائله من الموضوعات اتفاقاً كاملاً ، ومن ثم كان الموضوع الكلي يشق الى عدد كبير من الأبواب ليعلم بكل مسائله الجزئية ، وعلى هذا النحو مثلاً وجدنا سيويه يعقد للاستثناء سبعة عشر باباً ، وإن وأن ثلاثة عشر ، وللترخيم اثني عشر ، « وهو تشقيق مبالغ فيه ، يدل على اهدار الروابط الجامعة ورعاية الفروق اليسيرة ، ولا نعرف لذلك فائدة ، ولا نحسب أن بنا اليه حاجة الى تشتيت الذهن ، وتعويق الاحاطة والتحصيل » (٥٦) . أما في هذه المرحلة فإن المؤلفات النحوية قد برئت من هذا العيب ، ولعل مرد ذلك الى نوع من شمولية النظرة التي تتجاوز الفوارق الجزئية ، والتي أفادت النحاة في محاولتهم « تركيب » الأبواب النحوية بعد « تحليل » مسائلها التفصيلية في المراحل السابقة .

ومن المرجح أن هذا النمط من التطور في التأليف النحوي كان ثمرة التطور الذاتي للتأليف في النحو ، ومن المستبعد تأثر النحاة في هذا المجال بـ « مؤثرات أخرى » ، إذ أن طبيعة هذا التطور تؤكد أنه نتيجة معاناة تجربة التأليف النحوي هذه التجربة التي تبدأ بالوقوف عند المسائل وتحليلها وتتوقف بالضرورة في تشكيلها ضمن غيرها ، أو مع غيرها ، وتتردد في العنونة

(٥٦) سيويه امام النحاة : ١٧٩ .

لها ، حتى يتاح لها أن تنضج باكتشاف الروابط الوثيقة التي تجمع بعض المسائل وبعض المصطلحات الدقيقة التي تدل عليها أو تشير إليها .

وإذا كان تبويب الأفكار النحوية نتيجة للتطور الذاتي للتأليف ، فإن من المؤكد أن ترتيب المصنفات النحوية قد تأثر بشكل جوهري بمؤثرات خارجية غير عربية وعلى وجه التحديد بتراث الاغريق كما عرفه العالم العربي .

وتحديد دور الفكر الاغريقي في ترتيب المصنفات النحوية يتجلى من مقارنة المؤلفات النحوية قبل هذه المرحلة وبعدها ، وليس من سبيل الى الحكم على المؤلفات النحوية التي تنتمي الى المرحلة الأولى من مراحل التفكير النحوي ، اذ لم يحفظ لنا التاريخ منها غير أسمائها ^(٥٧) . ومن ثم فإن كتاب سيبويه يعد أقدم ما أثر من المؤلفات النحوية على الاطلاق ، اذ ينسب الى أوائل المرحلة الثانية ، ومن ثم فإن مقارنة هذا الكتاب بما كتب في مرحلتنا هذه ، يبين الى أي مدى تأثر ترتيب المصنفات النحوية بالفكر الاغريقي .

والملاحظ - على وجه العموم - أن النظرة العاجلة لكتاب سيبويه تنتهي الى أنه « ليس له نسق يجري عليه في ذكر أبوابه » ^(٥٨) فإن الكتاب « خال من المقدمة ومن الخاتمة ، وليس فيه تقسيم أو ترتيب كالذي نجده في كتب النحو التي جاءت بعده » ^(٥٩) . وقد يؤيد ذلك التساؤل السريع لموضوعات الكتاب . فإن الكتاب بدأ « بأشتات من الموضوعات ، يمهّد

(٥٧) انظر : تاريخ النحو العربي ، ص ٧٦ وما بعدها .

(٥٨) كشف الظنون ٢/ ٢٨١ .

(٥٩) القواعد النحوية ٢٦١ .

بعضها للنحو ويقدم بعضها الآخر بين يديه ، وخص كلا باب ، فتكلم
 عن أقسام الكلمة ، وعلامات الاعراب والبناء والمعرّب والمبني ، وعن
 المسند والمسند اليه ، وعن أحوال اللفظ مع معناه اتفاقا واختلافا ، وعن
 الأعراض التي تصيب اللفظ من الحذف والاستعناء والتعويض ، وعن
 علاقة المعنى في استقامته وأحواله ، وفي حسنه وقبحه بتأليف الكلام
 ونظمه وعما يحتمل الشعر من الضرائر » (٦٠) . ثم يتناول سيبويه بعد
 ذلك على الترتيب : اللّازم والمتعدي ، ما ينصب مفعولين أو أكثر ، ضمير
 الشأن ، التنازع في العمل ، الاشتغال ، الإلغاء ، البديل ، عمل اسم الفاعل ،
 عمل المصدر ، الصفة المشبهة ، المصدر ، أسماء الأفعال ، حذف العامل ،
 التحذير ، المفعول معه ، المفعول المطلق ، المفعول لأجله ، الحال ، الظرف ،
 الجر ، التوابع ، النعت السببي ، علم الجنس ، المبتدأ ، انّ وأخواتها ،
 كم ، النداء ، الندبة ، الاختصاص ، الترخيم ، لا النافية للجنس ، الاستثناء ،
 الضمير ، اي ، المضارع ، النواصب والجوازم ، انّ وأن المشدّتين ، أنّ
 وإنّ المخففتين ، أم ، أو ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، الإضافة ، التثنية ،
 الجمع ، الإضافة إلى ياء المتكلم ، التصغير ، حروف القسم ، حذف تنوين
 العلم إذا وصف بابن ، النون الثقيلة والخفيفة ، الفعل المضعّف ،
 المقصور والممدود ، العدد ، بناء الأفعال ، الامالة ، همزة الوصل ، التقاء
 الساكنين ، الوقف ، حروف الزوائد ، الاعلال والابدال ، الادغام .

ولكن النظرة الفاحصة ترى وراء هذا الشتات نوعا من النظام ،
 يصدر عن مراعاة « العامل أولا وأخيرا ، فقد نظر (سيبويه) في الجملة
 حين تكلم عن المسند والمسند اليه ، فإذا هي فعلية واسمية ، فتكلم عن
 الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل ، وعنّى بذلك المرفوع في حاله

(٦٠) انظر : كتاب سيبويه ١/٢-٨ .

المائلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها ، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور وأنواع ما ينصبان من المفعولين وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه أخذاً على عاداته من التتبع والاستقراء ، ثم تكلم عن عامل الجبر وطبق أعماله على التوابع ، وصار من هنا إلى آخر النوع الآخر من الجملة وهو الجملة الاسمية ، فتكلم عن الابتداء ونواسخه واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل (٦١) » .

معنى هذا أن محور النظام الذي سار عليه كتاب سيويه هو مراعاة نوع الصيغ التي يتألف منها الكلام وليس نحط عملها فحسب ، وهو ما عبّر عنه الأستاذ علي النجدي بملاحظة العامل نفسه . وهذا الترتيب وإن بدا مشوشاً إلى حد ما في كتاب سيويه فإن فكرته التي يصدر عنها صحيحة ، إذ من الواجب في مجال تحليل التراكيب دراسة الصيغ ذاتها دون الاكتفاء ببيان آثارها الاعرابية وحدها . فإن في تصنيف الأبواب على حسب الآثار الاعرابية وقوف عند « شكل » هذه الآثار دون تحليل دقيق لمقدماتها ، ثم أنه فوق ذلك لا يراعي غير ظاهرة واحدة ، هي ظاهرة التصرف الاعرابي ، ويهمل ما سواها من ظواهر اللغة التي ينبغي أن تلحظ آثارها في مجال التصنيف كما تراعى بالضرورة في مجال التقنين .

وهذه النتيجة التي ينتهي إليها تحليل كتاب سيويه يؤكد أنها أيضاً ما أثير من كتب عن نحاة المرحلة التي ينتمي إليها سيويه ، كالأخفش وقطرب والقراء وثلعب والمبرد وغيرهم من نحاة القرن الثالث الهجري .

وترتيب المصنفات النحوية في المرحلة الثالثة يختلف إلى حد بعيد

عن هذا الترتيب، والاعتبار الذي يصدر عنه موقف النحاة في هذه المرحلة بتناقض مع الفكرة التي أخذوا بها في المرحلة السابقة ، فان النحاة قد بنوا موقفهم هنا على أساس مراعاة أثر العوامل ، فجعلوا ملاك ترتيب الأبواب التشابه في شكل الحركة الأخيرة دون أن يعابوا بأية مؤثرات أخرى • ومن ثم فان الترتيب المتبع بين النحاة في هذه المرحلة - حتى لا يكاد يختلف يبدأ بذكر مجموعة من المقدمات العامة التي تتناول الكلمة والكلام وأقسامهما والاعراب والبناء وأنواع كل منهما ثم يتلو هذه المقدمات ذكر الأبواب النحوية مرتبة على حسب حركتها الاعرابية، بدءا بالمرفوعات تعقبها المنصوبات ثم المجزورات ، وأخيرا المجزومات • وفي داخل هذه الاطارات العامة يقدم النحاة أحكامهم وآراءهم ، لا يكادون يختلفون في ترتيبها ، وان اختلفوا - في بعض الأحيان - فان خلافتهم محصورة في بعض الجزئيات والتفاصيل •

ومن الواضح أن ترتيب المصنفات النحوية في المرحلة السابقة يضع في الحسبان عددا من الاعتبارات التي يجمعها ما اصطلاحنا عليه « بتحليل الصيغ » ، على حين لا يعنى التقسيم والترتيب في هذه المرحلة بغير الاتفاق في شكل الحركة ، واذن فان التقسيم السابق - وان بدا في التطبيق الى حد ما غير مكتمل - فان فكرته أقرب الى احظ الخصائص الموضوعية ، وهي احدى السمات الواضحة في المنهج الاسلامي • على حين لا يشير الترتيب - في مرحلتنا هذه - الى شيء من هذه الخصائص ، اذ كل ما يلتفت اليه هو مدى الاتفاق في « الشكل » بغض النظر عن دوافع هذا الاتفاق • وبضمنية هذه الحقيقة الى الحقائق المختلفة التي تتأزر على تأكيد دور المنطق الاغريقي في الأصول النحوية - وقد وقفنا عندها في الصفحات السابقة - يصبح من الميسور تصور هذا التغير في ترتيب المصنفات النحوية على أنه بعض ما للتراث الاغريقي من تأثير في شكل هذه المصنفات فضلا عما له من آثار في مادتها ومنهجها معا •

خلاصة :

في ختام هذا الباب لا يفوتنا أن نسجل عددا من الحقائق لا مناص من ذكرها :

الحقيقة الاولى :

ان تأثير المناهج النحوية بمؤثرات اغريقية لا ينفي تأثير النحو في جملته بمؤثرات أخرى ، فمن المحقق أن كثيرا من الجزئيات النحوية كان ثمرة الاتصال المباشر حينا وغير المباشر أحيانا بين النحاة وبين اللغات : الفارسية والعبرية والسريانية (٦٢) . ومن المقطوع به أن اللغة السريانية بصفة خاصة قد أثرت تأثيرا كبيرا في النحو العربي ، اذ كانت في فترة طويلة الوسيط الذي انتقلت بواسطته كثير من الاتجاهات الفكرية الاغريقية الى اللغة العربية (٦٣) ، ومن ثم كان في مقدور المفكرين العرب - ومنهم النحاة - أن يتصلوا بالفكر اليوناني بصورة غير مباشرة قبل أن يتاح لهم الاتصال به بشكل مباشر عن طريق المترجمات . ولكن على الرغم من ذلك فانه لا سبيل الى عد هذا التأثير ونحوه من قبيل التأثير في مناهج التفكير النحوي ، اذ ظلت دائما نتائج الاتصال محصورة في نطاق بعض

(٦٢) انظر : القواعد النحوية ٢٥١ - ٢٥٣ ، وعلى الرغم من أن كثيرا من صور التأثير والتأثر التي ذكرها المؤلف تعود الى اتفاق الظواهر اللغوية فان من بينها ما يشير الى عدد من القواعد النحوية .
(٦٣) انظر مثلا : اللمعة الشهية ٢٠٣/١ - ٢٠٥ .

الجزئيات لا تتجاوزها الى الأصول ، وبذلك لم يتح لغير الفكر الاغريقي أن يؤثر بوضوح في الأصول النحوية .

الحقيقة الثانية :

أن تأثر الأصول النحوية بمؤثرات غير عربية قد تم بعد مرحلة طويلة من الصراع بين خصائص المنهج الذي كان متبعاً في البحث النحوي منذ نشأته - وهو في جوهره مستمد من الخصائص الفكرية للمنهج الاسلامي - وبين الفكر الاغريقي . ولم يصحب هذا الصراع نشأة التفكير النحوي بل تأخر عنه قرابة قرن ظلت فيه الأصول النحوية مستقلة عن التيارات الفكرية غير العربية . ومن ثم فإن أصالة منهج البحث النحوي حتى أواخر القرن الثاني الهجري - شأنها شأن أصالة نشأة التفكير النحوي جملة - لا مجال للتردد في القطع بها ، فإن كل الظروف والملاسات تعترف بها ، كما أن تحليل كافة الحقائق الموضوعية يسلم انيها .

الحقيقة الثالثة :

أن عدم وعي النحاة بخصائص المنهج الاسلامي الذاتية وخطتهم بين المقومات الاسلامية والعناصر الاغريقية قد أسهم الى حد كبير في استقرار الأساليب اليونانية في التفكير النحوي ، بحيث لم نجد محاولة واحدة لتقويم الأصول النحوية بغية رفض السيطرة الفكرية للثقافة اليونانية على هذه الأصول وتجريدها منها ، على حين كان ادراك علماء الكلام والأصول للفوارق العميقة التي تفصل وتميز المنهج الاسلامي عن المنهج المنطقي الميتافيزيقي الاغريقي سبباً في بقاء مدرسة فكرية ظلت ترفض التأثير المنهجي للثقافة اليونانية في هذين العلمين حتى عصور متأخرة .

الحقيقة الرابعة :

أنه إذا كان التحليل التاريخي قد كشف عن أصالة المناهج النحوية في فترة من الفترات ، وأثبت تأثر هذه المناهج بمؤثرات أجنبية في فترة أخرى ، فإنه لم يحدد موقفاً من صلاحية هذا المنهج أو ذاك للأخذ به أو رفضه • ذلك أن الرصد التاريخي للظواهر يهتم بتسجيل كل الحقائق التاريخية - وإن هانت - لتشكيل صورة الوقائع كما حدثت ، أو أقرب ما تكون الى حدوثها ، وكل جزئية في هذا المجال لها قيمتها لمساعدتها في تشكيل الحقيقة التاريخية ورسم أبعادها • والأمر كذلك في التحليل التاريخي للأفكار ، فإن لكل فكرة قيمتها التاريخية من حيث دلالتها على حقيقة بعينها أما القيمة الدائمة التي تتجاوز الحقل التاريخي لفكرة ما ، أو لظاهرة بأسرها فإنها تتوقف على التحليل الموضوعي لها ، ومن ثم فإنه لا فكاك من تحليل سلامة المناهج النحوية للكشف عن مدى صلاحيتها •

وهذا هو موضوع الباب التالي •

the first of these is the fact that the

the second is the fact that the

the third is the fact that the

the fourth is the fact that the

the fifth is the fact that the

the sixth is the fact that the

the seventh is the fact that the

the eighth is the fact that the

the ninth is the fact that the

the tenth is the fact that the

the eleventh is the fact that the

the twelfth is the fact that the

the thirteenth is the fact that the

the fourteenth is the fact that the

the fifteenth is the fact that the

the sixteenth is the fact that the

the seventeenth is the fact that the

the eighteenth is the fact that the

the nineteenth is the fact that the

the twentieth is the fact that the

the twenty-first is the fact that the

the twenty-second is the fact that the

the twenty-third is the fact that the

the twenty-fourth is the fact that the

the twenty-fifth is the fact that the

the twenty-sixth is the fact that the

the twenty-seventh is the fact that the

the twenty-eighth is the fact that the

the twenty-ninth is the fact that the

the thirtieth is the fact that the

the thirty-first is the fact that the

the thirty-second is the fact that the

the thirty-third is the fact that the

the thirty-fourth is the fact that the

the thirty-fifth is the fact that the

the thirty-sixth is the fact that the

the thirty-seventh is the fact that the

the thirty-eighth is the fact that the

the thirty-ninth is the fact that the

the fortieth is the fact that the

الباب الثاني
سَلَامَةُ الْفِكْرِ الْخَوِيِّ

W

1

1

1

بين يدي الباب

إن قضية تحديد مدى سلامة شيء ما ، أو صلاحية أمر من الأمور لمجابهة حدث من الأحداث ، ليس قضية بسيطة حتى على المستوى الاجتماعي وحده ، بل إنها بالضرورة تعبر عن موقف مركّب وكُلّي من خلال معاناة شكل من أشكال هذا الموقف بصورة جزئية . وأهم العناصر المكونة لذلك الموقف الكلي :

أولاً : حتمية وجود قانون شامل ومفصل وصريح للاحتكام إليه في القطع بسلامة هذا الأمر أو ذاك ، أو عدم سلامته .

وثانياً : إدراك دقيق لكل جزئية من جزئيات الموقف الخاص ، ورؤية واضحة لطبيعة العلاقات التي تشد عناصر بعضها إلى بعض ، وفهم كامل لنوعية التأثير والتأثر المتبادل بينهما ، والمحدث آخر الأمر شكل الموقف الخارجي وما وراء هذا الشكل من مسارب . أيضاً . وبغير استكناه كل ما يتصل بالموقف الخاص من حقائق وأوهام وأساطير يستحيل تصور العدل على المستوى الاجتماعي ، ويريدو وجود حي للقانون يحتكم إليه فيه الحاكم والمحكوم معا . يصبح العدل - اجتماعياً - شعاراً زائفاً فضفاضاً يسع كل المتناقضات .

قضية السلامة إذن قضية معقدة على المستوى الاجتماعي ، لأنها في جوهرها قضية عدالة . وهي على المستوى الفكري النظري المجرد أكثر تعقيداً ، لأنها تتطلب اليقظة الذهنية البالغة الحدة ، للترقية بين ما يصلح لتقديم إضافة ما لشكل الحقائق أو مضمونها وبين قيمة الحقائق كلها ، وتعبير آخر : التفرقة بين ما له قيمة تاريخية وما ليس له هذه القيمة ،

ثم بين ما له قيمة تاريخية من ناحية وقيمة مطلقة من ناحية أخرى • ومعنى هذا أن رصد الحقائق تاريخياً بما فيه من تحليل علاقاتها وتسجيل دلائلها عمل بالغ الأهمية ، ولكنه يظل محصوراً في إطار الحقائق التاريخية ، ومن ثم لا تعدو قيمته حقلها التاريخي • الذي يظل - على أهميته - شكلاً نسبياً ومحتماً للوجود الإنساني • ويظل من المحتم استخلاص ما في الحركات التاريخية من قيم مطلقة ، هي وحدها التي يستطيع بها الإنسان تأكيد وجوده الحي الفعال المؤثر في واقعه ، وعلى امتداد أيامه المقبلة أيضاً •

وقضية السلامة في مجال البحث النحوي المنهجي في اللغة العربية أكثر تعقيداً وأعرق صعوبة من كل ما يمكن علاجه في الفكر العربي من قضايا ، لأنها بالإضافة الى ما تحتاجه من بصر ذهني نافذ لتقويم كافة الحقائق التاريخية موضوعياً ، تحتاج الى منهج لغوي يتصف بالكلية والشمول والدقة ، ويتسم بصلاحيته للوفاء بالاحتياجات المباشرة للخصائص الإنسانية والقدرة التاريخية للغة العربية •

وليس الفكر النحوي - كما تحددت ملامحه وتكشفت أصوله من قبل - بقادر على تلبية هذه الاحتياجات ، فإن طبيعته المعبرة عن مراحل بعينها في الفكر الإنساني تقصر قيمته بشكل عام على مراحل تاريخية ، وتجعل من كل محاولة لمدّها الى غير نطاقها عملاً ساذجاً يصدر عن افتراض تجريد ما تعبر عنه اللغة من نشاط اجتماعي وذهني معاً •

والأمر في المناهج اللغوية المعاصرة أشد صعوبة ، فإنها تناج التطور الحديث في الفكر الإنساني ، ثم إنها أيضاً تتسم بالعلمية التي تكاد تجعلها تطبق المناهج التجريبية ، بل إنها تطبق بالفعل هذه المناهج في بعض مستويات التحليل اللغوي • ثم هي - فوق هذا كله - قد أثبتت القدرة

على ممارسة التحليل اللغوي في لغات شتى ، وبذلك أصبحت مناهج علمية وإنسانية معا ، فمن العبث تجاهلها وعدم الأخذ بها في اللغة العربية . ومن ثم فإن قياس مدى سلامة الفكر النحوي ينبغي أن يكون إليها ، ولا ينبغي أن يصدنا عن الأخذ بنتائج هذه المناهج من أساليب موضوعية للبحث العلمي حساسية فكرية أو تعصب عقدي .

وفي الحق أن هذا جانب من الحقيقة ، ولكن ثمة جوانب أخرى لا ينبغي إغفالها ، ولا يتسم تناول بالعلمية والموضوعية معا بغير الوقوف عليها واستيعاء دلالاتها .

وأول هذه الجوانب أن الحقيقة البارزة في حياة العربية الفصحى ، والتي يجب وضعها في الاعتبار في أي بحث فيها على أي مستوى من مستوياتها ، وبخاصة مستوى التركيب - هو التحامها التحاماً يكاد يكون عضوياً بالنص القرآني . وقيمة القرآن مطلقة وليست تاريخية تقتصر به عند مراحل بعينها فكرياً واجتماعياً . ومن ثم فإنه يتصف بالبقاء والدوام . ولذلك فإن لغته التي صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة الامتداد . ومن هنا فإن نقطة البدء في الدرس اللغوي للعربية الفصحى تختلف - أو يجب أن تختلف - عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى . وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالانجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلاً أن تقسم إلى مراحل تختلف صوتياً وتركيبياً ودلالياً ، وتصور كل مرحلة منها عصراً محدداً بخصائصه الفكرية والثقافية المنعكسة عن واقعه الاجتماعي المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية - فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتاً من كل تطور سياسي واجتماعي في مجال التركيب بخاصة ، حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني ، كما أريد له أن يكون : نصاً لغوياً معبراً عن القيم الكلية للعقيدة الدينية .

والجانب الثاني أن ابتكار منهج ما موقف حضاري ، ويتصل أوثق الاتصال بروح الحضارة حتى يمكن اعتباره معبراً عنها في المجال العلمي المحدود الذي يتناوله وينصب عليه : فالمنهج المنطقي يعبر في دقة عن خصائص الحضارة اليونانية ، وهي حضارة القلة المستغنية بعمل الكثرة، والمستمتعة الى أبعد غايات الاستمتاع باللهو والفراغ والترف ، والبحث العلمي عندها من قبيل الترف العقلي ، وسبك القضايا النظرية في دقة عمل لا يفصل عن المتعة المادية ، فهو تتاجها من ناحية ، وموصل إليها بشكل أو بآخر من ناحية أخرى . وجوهر الحضارة اليونانية الانفصال بين الفكر والمجتمع ، وقبول كافة الأخطاء في النظام الاجتماعي على أنها حقائق مقررّة مبررة قدرياً وتاريخياً . ولذلك ليس غريباً أن يكون جوهر الفلسفة والمنطق اليونانيين الانعزال بشكل حاسم عن كل مضمون اجتماعي وفراغهما من كل دلالة على العناية بهذا المضمون بصورة أو بأخرى . والأمر كذلك في الحضارة المعاصرة والمناهج المعبرة عنها ، فإن الوضعية المنطقية مثلاً تعكس بأصالة روح النظام الرأسمالي ، وهو نظام يقوم على أساسين : أولهما الفرد في مقابل المجتمع ، وثانيهما انفصال الحرية السياسية عن الحرية الاجتماعية . وهذا العزل للحقائق المترابطة والكلية ، وهذا التفتيت في الوحدات المتصلة بالطبيعة هو محور منهج الوضعية المنطقية ، الذي يرى أنه لا سبيل الى تحليل حقيقة من الحقائق إلا بعزلها الى مجموعة ألفاظ ، ثم إنه لا مجال لفهم هذه الألفاظ إلا بتناول كل لفظ منها مستقلاً عن باقيها . وتعبر المادية الجدلية عن النظام الاشتراكي الماركسي ، الذي يعكس دعامي النظام الرأسمالي ، فالمجتمع عندها قبل الفرد ، ورغيف الخبز عندها قبل تذكرة الانتخاب . وعلى الرغم مما فطن إليه هذا المنهج من وحدة الظواهر واتصالها فإنه وقف عند المادي منها فحسب . وعلى الرغم مما أدركه أيضاً من حدوث عدد من التغيرات والتحويلات فيها فإنه لم يفتن الى دور الفكر في إحداثها

أو الاستجابة إليها ، ولذلك كان محور المادية الجدلية يلتقي مع جوهر النظام الماركسي ويعبر عنه : المادة قبل الفكر ، والمادة مؤثرة في الفكر . ومن ثم كان التفسير الاقتصادي للتاريخ ، والتفسير الماركسي للأديان ، والتحليل المادي للمجتمع ، والاهتمام بتغيير علاقات الإنتاج ، كان كل ذلك نتائج ضرورية وحتمية في المادية الجدلية .

تري ... ما الموقف الحضاري الذي تعبر عنه المناهج اللغوية المعاصرة ؟

إن هذه المناهج - على الرغم مما بينها من اختلاف في العديد من أساليب التحليل اللغوي - تتفق على ضرورة الفصل الحاسم بين المراحل التاريخية للغة التي تدرسها . ومن غير العلمي فيها أن تدرس اللغة وتحلل دون تقسيمها إلى عدد من التقسيمات ذات الخصائص الموحدة أو المتقاربة . ونحسب أن هذا الموقف لا يمكن أن يعني إلا أن طبيعة العلاقة التي تربط المجتمعات اللغوية (غير العربية) بماضيها تنحصر في مجرد الروابط التاريخية . وأنه ليس ثمة دوافع خاصة تدعو إلى الارتباط بشكل ما بالتاريخ ، إذ أن الواقع يستوعب كل اهتمامات البشر ويستقطب كافة جهودهم . وهو ما يختلف فيه الفكر العربي الإسلامي ويتردد في قبوله ، فإن العلاقة بين المجتمع المسلم والماضي لا تنحصر في إطار تاريخي بحت ، بل إن معاشنة المسلم لواقعه تنطبع إلى حد كبير بما يستوحيه من حياة الأسلاف ، وبخاصة حياة الرسول وصحبه . وليست المسألة قصراً على المواقف الفردية ، بل إن أشكالا كثيرة من النشاط الاجتماعي تتسم بالشكل الإسلامي الذي يكاد يلغي عنصر الزمن ويجعل التاريخ حياً .

وهكذا ... إذا كان الموقف العلمي يتطلب بالضرورة الفصل

المرحلي في تاريخ اللغات المختلفة بين فترة وأخرى ، فإنه هو نفسه بما يستلزمه من لحظ الظروف الموضوعية يستوجب وحدة المراحل التاريخية في تحليل لغة القرآن : العربية الفصحى .

لذلك كله نحسب أن منهج التحليل الذي اقترحنا الأخذ به من قبل ^(١) ، عن وعي بما في التراث من أصيل ينبغي الحفاظ عليه ، وما فيه من زائف يجب التخلص منه . وعن إدراك بما في المناهج المعاصرة من جديد يتلاءم أسلوباً مع الخصائص الموضوعية للغة العربية ، ولا يتناقض معها غاية . نحسب أن هذا المنهج أكثر المناهج صلاحية للأخذ به في البحوث التركيبية للغة العربية . وفلسفة هذا المنهج تعتمد على ركائز من الالتصاق الكامل بالواقع اللغوي ، والالتزام بما فيه من ظواهر دون تحريف أو تغيير . وغاية الباحث النحوي فيه تحليل الصيغ والتراكيب والأساليب المنتمية الى مستوى اللغة الفصحى بغية الوصول الى ما تلتزمه من قواعد ، وما يطرد فيها من خصائص ، دون أن يفرض عليها صورة عقلية ، أو يفترض فيها بناءً منطقياً .

ويتم تحقيق هذه الغاية على مرحلتين متضافرتين :

الأولى : تصفية المادة اللغوية موضوع الدرس والتحليل والاستنباط ، حتى لا يختلط التراث اللغوي فيها بالخصائص اللهجية . واللغة التي يدرس النحو العربي قواعدها هي اللغة الفصحى ، ومن ثم يجب أن تفصل بين النصوص المنسوبة الى هذه اللغة وبين تلك التي تحمل خصائص لهجية . كما ينبغي ألا يوضع في الاعتبار في التقعيد النحوي إلا نصوص الفصحى وحدها .

ومفتاح التفرقة بين الفصحى واللهجات الموقف اللغوي ، إذ هو

(١) الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٩٢ وما بعدها .

الذي يفسر النص ويحدد مكانه من اللغة أو اللهجة : فإذا كان الموقف اللغوي يفرض - مراعاة لاعتبارات معينة - لغة مشتركة ، فمن الطبيعي أن تكون اللغة المقولة في هذا الموقف بريئة من الخصائص اللهجية . أما إذا كان الموقف لا يفرض تلك اللغة ، لأن الأطراف المشاركة فيها لا تتطلبها ، فمن الممكن أن تسرب إلى التعبير بعض الخصائص اللهجية : صوتية أو دلالية أو تركيبية ، أو هي جميعا .

والثانية : دراسة المادة اللغوية المصفاة التي أتجتها المرحلة السابقة دراسةً تتسم بشمول النظر ، وتنتهي إلى تحقيق الاتساق في القواعد ، ولا يتم هذا الاتساق إلا بملاحظة خصائص التركيب الجوهرية لا سماته الخارجية وحدها . ومن ثم يمكن أن تدرس التراكيب على مستويين (٢) .

١ - المستوى الأفقي : ويتم فيه دراسة التراكيب دراسة أسلوبية ، أي يحدد الموقف اللغوي وما يتطلبه من أساليب خاصة في التقعيد .

٢ - المستوى الراسي : ويتم فيه تحليل التراكيب المختلفة إلى صيغ ومفردات ، وتصنيف العلاقات الشكلية بين الصيغ المختلفة ، ثم دراسة الصلة بين الأسلوب والصيغة .

وواضح أن هذا المنهج لا يرفض التطور العلمي العالمي ، بل يفيد منه ، ولكن دون تبعية تلغي مراعاة الخصائص الموضوعية للغة ولل فكر وللحضارة جميعا .

(٢) أنظر نموذجا لتطبيق هذا المنهج في حل قضية العامل النحوي في : الحذف والتقدير ٣٥٩ - ٣٦٢ .

وواضح أيضاً أن المناهج النحوية التقليدية التي حكمت الفكر النحوي كما
تكشفت معالمها في دراساتنا السابقة (٣) لا تتفق كثيراً مع هذا المنهج . بل
إنها تختلف معه إلى درجة التناقض : فليس في تلك المناهج فصل بين
مستويات الأداء اللغوي ، إذ يخلط النحاة بين ما ينسب إلى اللغة وما
ينتمي إلى اللهجات . كذلك لم يفتن النحاة إلى ضرورة اتسام بحثهم في
الظواهر اللغوية وتقعيدهم لها بالنظرة الشاملة ، بل كان تناول الجزئي
مع طرد الأحكام أسلوبهم في التقنين والتفسير معاً . ثم إنهم فوق هذا
كله لم يقفوا عند مرحلة تحليل الظواهر ، بل تجاوزوها إلى تقديم
محاولات شتى لتعليلها ، متأثرين في ذلك أولاً بتعصبهم للغة وتقديسهم
لها ، وثانياً بالنظرة الفلسفية التي تبحث عن علة الوجود في كل ما هو
موجود ، وعلة العدم فيما ليس له وجود .

ولهذا كله يتسم الفكر النحوي العربي بعدد من الأخطاء
الجوهرية ، وأهم هذه الأخطاء :

أولاً : الخلط بين مستويات الأداء اللغوي .

ثانياً : تناول الجزئي وطرد الأحكام .

ثالثاً : التأثير المنهجي لعلوم غير لغوية .

وسنخصص كل خطأ من هذه الأخطاء بتحليل يكشف مظاهر وجوده

وما له من آثار في الفكر النحوي ومناهجه .

(٣) انظر مؤلفاتنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي - الحذف والتقدير
في النحو العربي - مناهج البحث عند النحاة العرب - أصول التفكير
النحوي - تاريخ النحو العربي .

الفصل الأول الخلط بين مستويات الأداء اللغوي

ثمة ظاهرة واضحة في البحوث اللغوية المأثورة عن العرب ، وهي ظاهرة تكشف عن فهم خاص للغة وتدخل على تصور محدد لها ، تلك الظاهرة هي الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي دون تفرقة بين ما ينسب الى لهجة من اللهجات القبلية وبين ما ينتمي الى اللغة الفصحى ، واعتبار الكل لغة واحدة ، محددة الخصائص متحدة المستوى . وهذا الموقف يعني أن اللغة ليست مستوى واحداً يتميز بخصائصه الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية عن كل لهجة من اللهجات على حدة ثم عن اللهجات في مجموعها ، وإنما هي مجموع اللهجات القبلية ذاتها .

والذي يكشف هذا التصور ويدل عليه مواقف النحاة أنفسهم في عصر الاستشهاد النحوي ، فقد كانوا يلجأون الى جمع ما أطلقوا عليه اسم « المادة اللغوية » من كل سبيل : بالرحلة الى البادية ، وبالأخذ عن البداة الراحلين الى المدن ، وكان انسماع أهم الأساليب التي أعانتهم في هذا المجال . وهم في سماعهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التي أعانتهم في هذا المجال . وهم في سماعهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحتها ، كذلك لم يفرقوا بين إنسان

وآخر من الناطقين باللغة !! وهكذا أباح لهم منهجهم أن يسمعوا من النساء والصبيان والمجانين أيضا (١) دون أن يفتنوا الى وجود فوارق تركيبية ودلالية تميز فيما يسمعون بين المستويات اللهجية ومستوى اللغة الفصحى .

وقد أكد هذا التصور بعد ذلك مواقف النحاة عقب عصر الاستشهاد ، فإنه إذا كانت مواقفهم في ذلك العصر تشير الى هذا التصور فإن كتاباتهم الصريحة بعده تقطع به . وحسبنا أن نشير الى ما ذكره ابن جني في كتابه الخصائص ، في الفصل الذي عقده تحت عنوان : « باب اختلاف اللغات وكلها حجة » (٢) ويعني باللغات : اللهجات القبلية المنتشرة بين القبائل العربية . فهو يصدر الفصل بقوله : « اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأن لكل من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويخلد الى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها . لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويهما على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنساً بها . فأما رد إحداهما بالأخرى فلا . . . هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً (٣) . على أن هذا الأخذ ليس على سبيل الإلزام ، إذ يجوز أن يستعمل ما يشاء من اللهجات بما فيها تلك اللهجة الضعيفة بما يميزها من خصائص حتى في كافة مجالات التعبير

(١) المزهر ج ١ / ص ١٤٠ ، داعي الفلاح لمخبات الاقتراح : ورقة ٧٦ .

(٢) انظر : الخصائص ١٠/٢ - ١٢ .

(٣) الخصائص ١٠/٢ .

الأدبي بما في ذلك التعبير الفني • دون أن يكون تعبيره غير فصيح • صحيح أنه يستحسن أن يتخير المتكلم ما يقوى ويشيع من اللهجات ^(٤) ، بيد أنه إذا استعمل اللهجات الضعيفة « لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج الى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعي عليه ، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا • ويقول على مذهب من قال كذا ، كذا » ^(٥) ويختتم ابن جني هذا التقرير الصريح بكلمته القاطعة : « وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » ^(٦) وهو يعني بالضرورة كونه مصيباً في حديثه بالعربية الفصحى غير مخطيء في خصائصها •••

وتصور النحاة للغة على هذا النحو يمتد بصورة حتمية عن فكرة ثابتة في يقينهم لم يتح لهم أن يناقشوها ، ومن ثم لم يتيسر لهم أن يبينوا زيفها • وهي فكرتهم الخاصة عن « السليقة اللغوية » • فقد ظنوا أنه ما دامت اللغة العربية سليقة عند العرب فمن الطبيعي أن يكون كل الكلام لكل عربي خالص العروبة غير متأثر بعوامل أجنبية - عربياً ، أي متسماً بالظواهر والخصائص التي تميز الفصحى عن غيرها • وقد بنوا فكرتهم هذه على تفسيرهم الخاطئ لمفهوم « السليقة » ، هذا التفسير الذي يربطون فيه بينها وبين الدم والجنس ، ويردونها إليها لا الى الدربة والمران والمعاناة • وحسبوا أنه ما دام العربي خالصاً من الاثتراك ، والحياة العربية بريئة من شوائب العجمة فمن المحتم أن يكون النشاط اللغوي الذي يصدر عن هؤلاء البشر في هذه الظروف عربياً صحيحاً فصيحاً • يستوي في صحته الصبيان الأغرار والشيوخ المخرفون والمجانين والنساء

(٤) المصدر السابق .

(٥) الخصائص ١٢/٢ .

(٦) المصدر نفسه .

مع غيرهم من الفنانين والشعراء ذوي القدرة على ممارسة الإنتاج الفني الرفيع، إذ أن صفة السليقة مشتركة بينهم جميعاً • وهي تقضي أن يكون كلامهم كله فصيحاً، سليماً من الخطأ، معتمداً في ميادين البحث اللغوي على تعدد مستوياتها واختلاف مناهجها، وفي المقدمة منها مستوى التركيب والتحليل النحوي له •

وهكذا يجب أن يوضع في الاعتبار - في تصور اللغويين العرب - تلك الحقيقة المقررة عندهم عن مفهوم اللغة، ومن ثم يجب أن يلحظ في تفعيد ظواهرها وتفسيرها معاً أن تتشكل وفقاً لنظمها وطبقاً لظواهرها جميعاً •

وقد كان لهذا التصور الخاطئ للغة آثاره البعيدة في دراساتها • على تعدد مستوياتها وتنوع أساليبها، فإن آثار الخلط بين الخصائص المختلفة للغة الفصحى واللهجات القبلية موجودة في كافة مجالاتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أيضاً • وسنكتفي بالإشارة إلى تأثير هذا الخطأ المنهجي في مستويات الأصوات والصيغ والدلالة المعجمية، على أن تفصل ما له من آثار في البحث النحوي ومناهجه •

١ - التأثير في الأصوات :

ترك فهم اللغويين العرب للغة وتصورهم لها على أنها مجموع اللهجات القبلية آثاراً شتى في دراسة أصوات العربية الفصحى وتحديد خصائصها. ويمكن رصد هذه الآثار في مجالين :

أولهما : اعتبار الخصائص الصوتية اللهجية ظواهر لغوية، تنتمي إلى اللغة الفصحى في نفس الوقت الذي تنتسب فيه إلى اللهجات • وجود لذلك استخدامها في مستوى اللغة وفي مستوى اللهجة جميعاً • فهي تتسم باللهجية من حيث شيوعها بين أبناء قبيلة بعينها،

وهي تتصف باللغوية من حيث إن اللهجة جزء من اللغة ، وأنه يصح باطراد نقل الظاهرة من الجزء الى الكل .

ومن الحق أن نقرر أن هذه الثنائية في وضع الظاهرة الصوتية أو هذا الازدواج في تشكيلها وتصنيفها شائع في البحوث اللغوية . بحيث يمكن دون كبير تجوز أن نزعم أنه يمتد الى كافة الظواهر الصوتية اللهجات العربية . فهي ظواهر لهجية ولغوية معاً بهذا الاعتبار الذي سبق تحديده . وعلى هذا الأساس يجوز في الفصحى مثلاً زيادة سين على كاف المؤنث وفقاً ، قياساً على أن من العرب من يقول : مررت بكس ، ونزلت عليكس^(٧) . ويجوز فيها كسر فاء « كل ما كان وسطه حرف حلق مكسوراً ... كقولك : « بعير ، ورغيف ، ورقيم ، وهي لغة بني تميم »^(٨) . بل من اللغويين من أجاز كسر فاء (فعيل) وإن لم يكن فيه حرف حلق ، اعتماداً على أن من العرب من يقول : كثير ، وكبير ، وجليل ، وكريم ، وما أشبه ذلك بالكسر^(٩) . بل يجوز فيها أيضاً ما كان نطقاً لأفراد ، طالما كان ممكناً التثبت من نسبهم والتأكد من نقاء دمهم . وكأن اللغة - بهذا الاعتبار - أضحت مجموع النشاط الكلامي لكافة أبناء الجنس العربي ، وحسبنا أن نذكر هنا ما قرره ابن جني من عدم جواز قلب الشين المعجمة سينا مهملة ، مع ورود ذلك في قول سحيم^(١٠) :

(٧) سر صناعة الاعراب ٢١٤/١ .

(٨) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ٢٢٧ .

(٩) انظر : المصدر السابق .

(١٠) هذه رواية سر الصناعة ٢١٤/١ ، وهي تتفق مع ما يعرف عن مميزات لهجة سحيم الخاصة ، ولكن رواية الديوان ص ٢٦ فيها الشين خالصة : « لعشقني .. شاني » ولعله من تصحيح محققه الاستاذ الميمني .

فلو كنت ورداً لونه لعسقتني ولكن ربي سأنني بسواديا

لأنه إنما قلب « الشين سيناً لسواده ، وضعف عبارته عن الشين ، وليس ذلك بلغة ، وإنما هو كاللثغ » (١١) أي أنه نوع من العيب الناتج عن طول الممارسة للنطق الخاص لبعض الأصوات ، ولو لم يكن كذلك لصح الأخذ به واعتباره ، ثم القياس عليه في اللغة الفصحى !!

وعلى الرغم من الاضطراب والخلخلة في رصد الظواهر الصوتية فإن اللغويين العرب قد استطاعوا أن يردوا عدداً منها الى قبائل بعينها ، بحيث يمكن تفسيرها تفسيراً علمياً مراعياً لطبيعة البيئات الجغرافية المتباينة وآثارها في العناصر الصوتية ، وبخاصة في الأنماط المختلفة لتأثير الظواهر الموقعية . وأهم هذه الظواهر الصوتية اللهجية ما اصطلاح عليه بالإمالة (١٢) ، والنعنة (١٣) ، والكشكشة (١٤) ،

(١١) سر صناعة الاعراب ٢١٤/١ .

(١٢) لدرسة ظاهرة الإمالة في القبائل العربية انظر : في اللهجات العربية للدكتور أنيس ، الإمالة في القراءات واللهجات العربية ص ٧٥ وما بعدها ، وارجع الى همع الهوامع ٢٠٠/٢ وما بعدها ، كتاب سيبويه ٢٦٠/٢ وما بعدها ، التصريح على التوضيح ٣٥٠/٢ وما بعدها ، شرح المفصل ٥٤/٩ ، الخصائص ١٦٤/١ ، الأشموني ، ٢٢١/٤ .

(١٣) النعنة ابدال صوت الهمزة عينا ، وهي إحدى الخصائص الصوتية للهجة تميم باتفاق . ونسبت أيضاً لقيس وقضاعة ، انظر : سر الصناعة ٢١٤/١ ، ٢٣٤ ، الخصائص ١١/٢ ، صاحب ٢٤ ، الزهر ٢٢١/١ ، فقه اللغة للثعالبي ، خزائن الأدب ٤٩٥/٤ .

(١٤) اختلف في مضمون هذه الظاهرة الصوتية النسوبة لربيعة ومضر وأسد بخاصة ، ونسبها ابن عبد ربه لتميم أيضاً . ف قيل هي زيادة شين بعد كاف الخطاب المكسورة وقفاً ، فيقال : رايتكش وبكش وعليكش ، وقيل بل زيادتها وصلاً ووقفاً ، وقيل بل هي =

والكسكسة^{١٥} ، والفحفة^{١٦} ، والعججة^{١٧} ، والشنشنة^{١٨} ، والطمطمانية^{١٩} ،

= ابدال صوت الكاف شيئا مكسورة في الوصل ساكنة في الوقف
فيقال : منش وعليش . انظر : الصاحبى ٢٤ ، المزهري ٢٢١/١ ،
العقد الفريد ٤٧٧/٢ ، سر الصناعة ٢٣٥/١ ، الخصائص ١١/٢ ،
الخرانة ٤٩٥/٤ ، وانظر أيضا : في اللهجات العربية ٨٦ - ٩٠ ،
فقه اللغة للثعالبي ٧٣ .

(١٥) هي احدى الظواهر الصوتية المميزة للهجات ربيعة ومضر وهوازن ،
وجعلها ابن عبد ربه في بكر مقابلة للكشكشة عند تميم ، قال
السيوطي : يجعلون بعد الكاف أو مكانها في المذكر سينا ...
وقصدوا بذلك الفرق بينهما . المزهري ٢٢١/١ ، وقريب منه ما
ذكره الصاحبى ٢٤ ، والخصائص ١٢/٢ ، سر الصناعة ٢١٤ ،
٢١٦ ، ٢٣٥ ، العقد الفريد ٤٧٧/٢ ، الخزانة ٤٩٥/٤ ، وانظر
أيضا : في اللهجات العربية ٨٧ - ٩٠ ، فقه اللغة للثعالبي ٧٣ .
(١٦) احدى الظواهر الصوتية المميزة للهجة هذيل ، وهي قلب صوت
الحاء عينا ، انظر المزهري ٢٢٢/١ .

(١٧) احدى الظواهر الصوتية المميزة للهجة قضاة ، وذكر ابو علي
القالبي انها توجد في لهجة فقيم وهي قلب الياء المشددة جيما .
انظر : المزهري ٢٢٢/١ ، الصاحبى ٢٥ ، سر الصناعة ١٩٢/١ ،
أمالي القالي ٧٧/٢ .

(١٨) احدى الظواهر الصوتية المميزة للهجات اليمن ، وهي قلب صوت
الكاف شيئا - أي تقدم مخرجها . انظر : المزهري ٢٢٢/١ .

(١٩) أصل الطمطممة العجمة ، ويراد بها : أن يكون الكلام مشبها لكلام
العجم ويطلق اصطلاح : الطمطممانية على احدى الظواهر الصوتية
المميزة للغة حمير ، وهي قلب اللام ميما . فيقال مثلا : طاب
امهواء ، بدلا من : طاب الهواء . ونحسب ان قلب اللام ميما ليس
ظاهرة صوتية شاذة حتى يحمل اللغويين العرب على وصفه
بالعجمة ، فلعل أصل الاصطلاح يطلق ويراد به مجموع الظواهر
الصوتية المميزة للغة الحميرية أو الجنوبية ، ثم اقتصر اللغويون
على التمثيل ببعض هذه الظواهر ، وهي قلب اللام ميما . انظر :
اللسان ٢٦٤/١٥ ، العقد الفريد ٤٧٦/٢ ، المزهري ٢٢٣/١ ، فقه
اللغة للثعالبي ٧٣ .

والوتسم (٢٠) ، والوكم (٢١) ، والوهم (٢٢) ، والاستنطاء (٢٣) ،
واللخلخانية (٢٤) ، والتضجع (٢٥) ، والتلتلة (٢٦)

(٢٠) احدى الظواهر الصوتية الشائعة في اللهجات اليمنية ، وهي قلب

صوت السين تاء . انظر : الزهر ١/٢٢٢ . وقد ذكر ابن جني

بعض امثلة هذا القلب في سر صناعة الاعراب ١/١٧١-١٧٣ .

(٢١) احدى الظواهر الصوتية الموجودة في بعض لهجات ربيعة ، عند

قوم من كلب . يقولون : عليكم وبكم ، بكسر كاف الخطاب حيث

كان قبلها ياء او كسرة . انظر : الزهر ١/٢٢٢ .

(٢٢) احدى ظواهر لهجة كلب ايضا ، وهي كسر هاء ضمير الفاعلين

مطلقا ، « وان لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة » فيقولون :

منهم وعنهم وبينهم بكسر الهاء فيها جميعا . انظر الزهر ١/٢٢٢ .

(٢٣) احدى ظواهر لهجات سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس

والأنصار ، وهي قلب العين الساكنة نونا اذا جاوزت الطاء .

انظر : الزهر ١/٢٢٢ .

(٢٤) احدى الظواهر الصوتية المميزة للهجة اعراب الشجر وعمان ،

وهي قصر الفتحة الطويلة اكتفاء بفتحة قصيرة . نحو مشا الله

بدلا من ما شاء الله . انظر : الزهر ١/٢٢٣ ، فقه اللغة للثعالبي .

(٢٥) احدى الظواهر الصوتية التي جعلها ابن جني نقلا عن ثعلب من

خصائص لهجة قيس دون ان يحدد مضمونها ، ولعلها قلب الكاف

جيما ، فان فيما ذكره السيوطي أن « من العرب من يجعل الكاف

جيما كالجعبة ، يريد : الكعبة » . انظر : الخصائص ١١/٢ ،

الزهر ١/٢٢٢ ، وانظر العلاقة بين أصوات القاف والكاف والجيم

في الصاحي ٢٥ .

(٢٦) احدى الظواهر الصوتية التي نسبها ابن جني الى بهراء ، وهي

كما فسرهما كسر حرف المضارعة . وكسر حرف المضارعة ظاهرة

صوتية تميز لهجة عدد من القبائل من بينها اسد وقيس كما ذكر

ابن فارس . وقد يراد بالتلتلة قلب بعض الأصوات المقاربة للتاء

في المخرج او المقابلة لها في الصفة الى تاء ، كالسين والصاد

والطاء ، وهي ظواهر صوتية حكاه ابن جني نفسه في سر صناعة

الاعراب ١/١٧١ - ١٧٤ ، وانظر أيضا : الخصائص ١١/٢ ، =

والعجرفة^{٢٧} ، بالإضافة الى عدد من الظواهر التي لم يستقر الاصطلاح عليها ، ومن ذلك إبدال الجيم في لغة تميم (٢٨) ، وهي المقابلة لإبدال الياء جيماً عند فقيم (٢٩) . فضلاً عن تلك الظاهرة الواضحة التي تتسم بها لهجة قریش ، وهي ظاهرة تسهيل الهمزة (٣٠) .

ولكن إدراك اللغويين العرب لاتصال هذه الظواهر الصوتية بلهجات بعينها لم يسلم الى ما كان ينبغي أن يفتنوا إليه ، وهو وجود فوارق أساسية في المجال الصوتي بين اللغة من ناحية ، واللهجات من ناحية أخرى ، ثم بين اللهجات بعضها وبعض . ولكنهم - على العكس من ذلك تماماً - تصوروا أن هذه الظواهر المتناقضة تنتمي الى المستوى الذي تنتمي إليه اللغة ، وأنه ليس ثمة فوارق نوعية بين هذه اللهجات وبين اللغة الفصحى وإن كان ثمة فوارق في الدرجة بين اللهجات بعضها وبعض ، طبقاً لمدى شيوع تلك الخصائص الصوتية أو عدم شيوعها . وبناء على ذلك وجدنا لغوياً فذاً ونحوياً قديراً كابن جني يرى أن من يريد الحديث بالفصحى لو استعمل بعض هذه الظواهر « لم يكن مخطئاً

= سر الصناعة ٢٣٥/١ ، الصاحبي ١٩ ، مجالس ثعلب ١٠٠ ، الخزانة ٤٩٥/٤ .

(٢٧) العجرفة إحدى الظواهر الصوتية التي نسبها ابن جني نقلاً عن ثعلب الى ضبة دون أن يحدد أي منهما مضمونها ، على حين نسبها ابن فارس الى قيس دون تحديد لها أيضاً . انظر : الخصائص ١١/٢ ، الصاحبي ٢٣ ، مجالس ثعلب ١٠٠ ، خزانة الأدب ٤٩٥/٤ .

(٢٨) انظر العديد من نماذج هذه الظاهرة في : المخصص ٣٤/١٤ وما بعدها .

(٢٩) انظر : الأمالي للقالبي ٧٧/٢ ، وهذه الظاهرة هي التي يصطاح عليها بالجمعجة وتوجد في لهجة قضاء أيضاً . انظر : المزهري ٢٢٢/١ ، الصاحبي ٢٥ ، سر الصناعة ١٩٢/١ .

(٣٠) انظر : اللسان ١٤/١ ، المخصص ١٣/١٤ ، الصاحبي ١٩ .

لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخططاً لأجود اللغتين . فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعي عليه » (٣١) .

وانطلاقاً من هذا التصور بنى النحاة نتيجتين على جانب كبير من الأهمية في مجال الدرس اللغوي :

الأولى : اتصاف اللهجات العربية المعترف بها في البحث اللغوي جميعاً بالفصاحة ، واعتبار الفوارق بينها مجرد فوارق في درجة الفصاحة وحدها . وبناء على ذلك اعتبار لهجة قریش أفصح اللهجات العربية بأسرها ، نظراً لظروف معينة : سياسية واقتصادية ودينية ، جعلت من السهل انتشارها بين القبائل العربية على اختلافها (٣٢) .

والثانية : التوحيد بين اللغة الفصحى وبين لهجة قریش ، بناء على ما في تصورهم من أن القرآن إنما نزل بلغة قریش ، أفصح « لغات العرب » وأصفها .

ولا نعتقد أن بين اللغويين المعاصرين من يقبل أيّاً من هاتين النتيجتين أو يقر الأساس الذي أسلم إليهما ، ونحسب أن رصد هذه « الحقائق » !! وحده كاف لبيان زيف علاقاتها واضطراب نتائجها جميعاً .

ثانيهما : الأخذ بنتائج الظواهر الموقعية في اللهجات ، وما ينتج عنها من تأثير وتأثر بقصد المماثلة Assimilation أو المخالفة Dissimilation في مستوى اللغة الفصحى . وعدم الفطنة إلى ارتباط

(٣١) الخصائص ١٢/٢ .

(٣٢) انظر : الصاحبى ٢٣ ، المزهر ٢٢١/١ ، مجالس ثعلب ١٠٠ ،

الخصائص ١١/٢ ، خزانة الأدب ٤٩٥/٤ .

هذه الظواهر بطبيعة البيئة الجغرافية والانسانية وتعددتها بالضرورة بتعدد الأنماط المختلفة للبيئة ، ثم تفاوتها فيما بينها بتفاوت الخصائص البيئية المميزة لكل منها ، والمعبرة عنها في إطار اللهجة الخاصة بها . ولذلك أجاز اللغويون العرب عدداً من الصور الصوتية المختلفة باختلاف النطق اللهجي وخصائصه للكلمات . وفي المعاجم ، كما في كتب اللغة الأخرى أجيئ أن تتعاقب في عدد كبير من الكلمات في العربية الفصحى : الفاء والثاء (٣٣) ، واللام والنون (٣٤) ، والميم والباء (٣٥) ، والعين والحاء (٣٦) ، والسين والثاء (٣٧) ، والحاء والجيم (٣٨) ، والنون والميم (٣٩) ، والهاء والحاء (٤٠) ، والهاء والخاء (٤١) ، والهاء

-
- (٣٣) انظر مثلاً : امالي القالي ٣٤/٢ ، وقارن النماذج التي ذكرها بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب اللغة .
- (٣٤) انظر مثلاً : الأمالي ٤١/٢ ، وقارن النماذج المذكورة باللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب اللغة .
- (٣٥) انظر مثلاً : الأمالي ٥٢/٢ ، وقارن نماذجه بما ذكره اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب .
- (٣٦) انظر مثلاً : الأمالي ٦٧/٢ وقارن نماذجه بالمذكور في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب .
- (٣٧) انظر مثلاً : الأمالي ٦٨/٢ ، وقارن نماذجه بالمذكور في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب .
- (٣٨) انظر مثلاً : الأمالي ٧٨/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب .
- (٣٩) انظر مثلاً : الأمالي ٨٩/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب .
- (٤٠) انظر مثلاً : الأمالي ٩٧/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب .
- (٤١) انظر مثلاً : الأمالي ١٥٥/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب .

والعين (٤٢) ، والبدال والتاء (٤٣) ، والسين والثاء (٤٤) ، والثاء والذال (٤٥) ، والسين والشين (٤٦) ، والقاف والكاف (٤٧) ، واللام والراء (٤٨) ، والصاد والطاء (٤٩) ، والبدال والطاء (٥٠) ، والثاء والطاء (٥١) ، والبدال واللام (٥٢) ، والهاء والهمزة (٥٣) ، والياء

-
- (٤٢) انظر مثلا : الأمالي ١٧٧/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٤٣) انظر مثلا : الأمالي ١١٢/٢ ، المخصص ٢٧٠/١٣ ، وقارنهما بما في اللسان والقاموس والجمهرة والتهذيب .
- (٤٤) انظر مثلا : الأمالي ١١٤/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٤٥) انظر مثلا : الأمالي ١١٩/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٤٦) انظر مثلا : الأمالي ١٢٥/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٤٧) انظر مثلا : الأمالي ١٣٩/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٤٨) انظر مثلا : الأمالي ١٤٥/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٤٩) انظر مثلا : الأمالي ١٥٥/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٥٠) انظر مثلا : الأمالي ١٥٥/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٥١) انظر مثلا : الأمالي ١٥٦/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٥٢) انظر مثلا : الأمالي ١٥٦/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٥٣) انظر مثلا : سر الصناعة ١٩٧/١ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

والهمزة (٥٤) ، والهمزة والواو (٥٥) ، والذال والـدال (٥٦) ، والكاف والفاء (٥٧) ، والعين والهمزة (٥٨) ، والسين والزاي (٥٩) .

والعلاقة بين كل صوتين من هذه الأصوات التي أجزت تعاقبها في العديد من الكلمات في العربية الفصحى واضحة . وقلب أحد الصوتين منهما الى الآخر ممكن إذ أنه المقابل للآخر ، إما في الجهر والهمس ، أو في الشدة والرخاوة ، أو في الترخيم والترقيق . والعلاقة بين حروف الحلق أيضا من الواضح بحيث لا يحتاج تبادلها مواقعها في هذه الكلمات الى تفسير . وهذه العلاقة الصوتية الوثيقة قد فطن اليها أبو عليّ الفارسي ، فقرر « أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك : الدال والطاء والتاء ، والذال والظاء والتاء ، والهاء الهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه (٦٠) » .

لذلك فإنه من المؤكد أن إجازة الصور الصوتية المختلفة للكلمة الواحدة في اللغة الفصحى لا ترتكز على غير التصور الخاطئ الذي تقرر

-
- (٥٤) انظر مثلا : الأمالي ١٦٠/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
 (٥٥) انظر مثلا : الأمالي ١٦٦/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
 (٥٦) انظر مثلا : الأمالي ١٧١/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
 (٥٧) المرجع السابق .
 (٥٨) انظر مثلا : الأمالي ١٧٧/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
 (٥٩) انظر مثلا : الأمالي ١٨٥/٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
 (٦٠) سر صناعة الاعراب ١٩٧/١ .

فيه أن كافة الخصائص اللهجية يمكن أن تمتد إلى اللغة باعتبار اللهجات وحداتها المكونة لها .

ومن المؤكد أيضا أن هذه الأخطاء الصوتية قد تركت آثاراً عميقة المدى في المعاجم العربية ، فقد تعددت المواد اللغوية فيها بتعدد الصور المقولة بها ، كذلك كان لها آثارها الكبيرة أيضا في ظاهرتي : الترادف والاشتراك اللفظي .

ب - التأثير في الصيغ :

للخطأ في فهم اللغة آثاره العديدة في التحليل الصرفي للصيغ والمفردات العربية ، وسنكتفي بالإشارة إلى عدد من الأبواب التي يتضح فيها بجلاء تأثير هذا الخطأ .

١ - تصريف الأفعال :

في تصريف الأفعال تختلف صيغة كل من الماضي الثلاثي والمضارع بين اللهجات . وبخاصة بين لهجتي قریش وتميم^(٦١) . فإذا فتحت قریش عين الفعل الماضي فقالت : زَهَدَ وَحَقَّدَ ، كسرتها تميم غالباً وقالت : زَهَدَ وَحَقَّقَ^(٦٢) .

وفي المضارع يتجلى الاختلاف بين اللهجات أولاً في حركة حرف المضارعة ، فقبيلتنا أسد وقيس تكسره ، فيقولون : تَعْلَمُ وتَعْلَمُونَ ،

(٦١) انظر مثلاً : الزهر ٢/ ٢٧٦ .

(٦٢) الزهر ٢/ ٢٧٦ .

بكسر التاء ، على حين تفتحه بقية اللهجات (٦٣) . وثانياً في نسيج صيغة المضارعة : فبينما تجعل بعض اللهجات مضارع (فعَل) يفعل بفتح العين (٦٤) تجعله لهجات أخرى يفعل بكسرهما ، ولهجات ثالثة تنطقه يفعل بضمها ، « وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع ، فسبب جواز أكثر من وجه في الفعل الواحد مرده في الأصل الى اختلاف اللهجات (٦٥) » . وهذا الاختلاف من الشيوخ والكثرة بحيث قرر الصرفيون رد اشتقاق المضارع الى السماع وعدم خضوعه للقياس .

٢ - المشتقات :

الاختلاف في صيغ المشتقات مبني أيضاً على الاختلافات بين اللهجات، ونجد هذه الخلافات واضحة في : صيغ المصادر (٦٦) ، وأمثلة المبالغة (٦٧) ، واسم المفعول من الفعل الأجوف (٦٨) ، وصيغة (فعيل) بمعنى فاعل ، فهي بفتح الفاء في معظم اللهجات ولكن من تميم من يكسرها (٦٩) ، وصيغة (فعال) الدالة على أسماء الزراعة ، فهي بالكسر في لهجة وبالفتح في أخرى (٧٠) .

- (٦٣) الصاحبى ١٩ .
- (٦٤) انظر نماذج كثيرة لذلك في الزهر ٢/٢٣٧ ، ٢٦٧ وايضا مادة (رفع) في اللسان والقاموس وتهذيب اللغة والجمهرة .
- (٦٥) انظر دراسات في فقه اللغة ٧٨ .
- (٦٦) انظر : الزهر ٢/٢٧٦ .
- (٦٧) انظر : شرح التصريح ٢/٦٨ ، همع الهوامع ٢/٩٧ ، شرح الرضي ٢/١٨٧ .
- (٦٨) انظر مثلاً : الامالي الشجرية ١/٢٠٤ - ٢١٠ .
- (٦٩) المنصف ١/١٩ ، تثقيف اللسان ٢٢٧ .
- (٧٠) انظر : الزهر ٢/٢٧٦ .

٣ - جمع التكسير :

في جمع التكسير صور عديدة من الاختلاف مردها في مجموعها الى فوارق لهجية ، وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتعدد صيغ الجمع لمفرد واحد ، فإن من هذه الصيغ ما يطرد ، والمطردها منها يعود الى لهجات شائعة مسموعة كثيراً ، أما غير المطرود فينتهي الى لهجات أقل شيوعاً .

وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير الاختلاف بين ما يطلق عليه (جمع القلة) وما يطلق عليه (جمع الكثرة) . فإن هذين النوعين معاً لا يرتبطان بالعدد كما يتصور الصرفيون ، وإنما هما من قبيل الاختلاف بين لهجتين شائعتين في جمع الصيغة أو الصيغ الواحدة .

٤ - النسب :

تأثير الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واضح في عدد من أقسام النسب وبخاصة في النسب الى ما آخره ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة .

ج - التأثير في الدلالة المعجمية :

ترك فهم اللغويين العرب اللغة على أنها مجموع اللهجات القبلية أثراً كبيراً في الدلالات المعجمية للكلمات . ويتركز هذا الأثر بشكل خاص في ظاهرتين من ظواهر اللغة أحدثتا اضطراباً في تحليل المعاجم لدلالات المواد ثم في تحديد الأشكال الصوتية للمواد ذاتها . وهاتان الظاهرتان هما : الترادف والاشتراك اللفظي . وكل واحدة منهما في حاجة الى دراسة خاصة للكشف عن مدى تأثيرها بالخلط في مستويات الأداء اللغوي ، وليس ذلك موضوع هذا البحث ، ومن ثم فإننا سنكتفي بالإشارة الى ما لكل منهما من نتائج في المعاجم العربية .

ويمكن إدراك الآثار المباشرة لذلك الخلط في :

١ - تعدد الدلالات المعجمية للمادة الواحدة • ودراسة المعاجم العربية تكشف عن أن الكثير من التعدد في دلالات الكلمة أو المادة إنما يعود الى الاختلاف بين اللهجات • ومن الحوادث التاريخية ما يؤيد هذا التحليل ، ولعل فيما ترويه كتب المغازي عن أسرى خالد بن الوليد ، وما ذكره الصاحبى ومن نقلوا عنه عن ضيف ملك حمير (٧١) ما يعني عن التفصيل •

لذلك فإن العديد من المعاني المذكورة في المعاجم يمكن تصنيفها إذا فسرت في ضوء هذا الخلط بين اللغة واللهجات • وهو ما يسر الى حد كبير تجريد المعاجم من عقبة هامة في سبيل استخلاص المعجم التاريخي •

٢ - تعدد الكلمات أو المواد • ومرد هذا التعدد الى انخصائص الصوتية للهجات العربية ، ثم الى نوعية الظواهر الموقعية المؤثرة في خصائص الأصوات ، أو بتعبير آخر : في خصائص النطق اللهجي لها ، وآلاف المواد المذكورة في المعاجم يمكن أن تصفى إذا وضعنا في الاعتبار هذه الخصائص اللهجية وأثرها في الصور الصوتية للكلمات • وحسبنا أن نشير الى ما سبق ذكره من تعاقب الحروف المتماثلة في المخرج والمختلفة في خصائصها الصوتية، وما نتج عن ذلك من وجود أشكال صوتية لهجية متعددة للمادة الواحدة واشتقاقاتها ، لنذكر الى أي مدى يؤثر هذا الخلط في المعاجم العربية ، ويحد من الإفادة منها ، ويقف عقبة دون الوصول الى المعجم العلمي الموضوعي والمعجم التاريخي معاً •

د - التأثير في النحو :

كان لخطأ النحاة واللغويين العرب في فهم مدلول اللغة وتصوره على أنه يشمل كل اللهجات القبلية آثار واسعة في البحث النحوي ، ومن الصعب أن يوجد باب من أبواب النحو العربي دون أن تلمس فيه بشكل أو آخر أثر اللهجات القبلية . ومن ثم فإن من المستحسن تصنيف أبرز هذه الآثار من خلال دراسة الظواهر اللغوية والقواعد النحوية المقننة لها .

أولاً : في ظاهرة التصرف الاعرابي :

أهم الأبواب النحوية التي يتجلى فيها هذا الخطأ في تصور اللغة هي :

١ - عمل (ما) • إذ يجيز النحاة البصريون أن تعمل عمل ليس ، أي أن ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على حين يرى الكوفيون إهمالها • ومرد هذا الخلاف الى مراعاة البصريين لهجة قريش في هذا الموضع ، ومراعاة الكوفيين لهجة تميم فيه (٧٢) •

٢ - عمل (لا) عمل ليس ، إذ يجيز بعض النحاة أن تعمل عملها بشروط في المبتدأ والخبر معاً ، ومنهم من يرى قصر عملها على المبتدأ وحده ، كما أن بينهم فريقاً ثالثاً يرفض إعمالها مطلقاً • وكذلك أجاز أن يعمل عمل إن بشروط يختلف فيها النحاة عدداً ونوعاً ، ومرد الاختلاف

(٧٢) أنظر الخصائص ١٢٥/١ ، كتاب سيبويه ٢٨/١ ، همع الهوامع ١٢٤/١ وما بعدها ، أسرار العربية - المخطوط - ٤٦ ، المطبوع ٥٩ ، الجمل الكبيرة ٢٣ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٣٢/٢ ، اصلاح الخلل ٦٦ ب ، شرح التسهيل ١٥١ ، ١٨١ ، المحصول ٤٤١ وما بعدها .

فيها وفي عملها عمل ليس أيضا ، الى ما يؤثر من النصوص اللهجية (٧٣) .

٣ - عمل (إلا) في المستثنى المنقطع • من النحويين من أجازوه أخذاً بلهجة الحجازيين، ومنهم من رفضه وذهب الى أن المنقطع كالمتصل اعتباراً للهجة بني تميم (٧٤) .

٤ - استعمال (متى) حرف جر ، أخذاً بلهجة الهذليين (٧٥) ، ومنه قول أبي ذؤيب (٧٦) :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيج

٥ - استعمال (لعل) حرف جر ، أخذاً بلهجة بني عقيل (٧٧) ، ومنه قول كعب بن سعد الغنوي (٧٨) :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

٦ - اعتبار الجوار أو المجاورة عاملاً من العوامل النحوية • وقد اعترف سيبويه نفسه بأثر المجاورة في إحداث الجر في النعت ، حتى

(٧٣) انظر : التصريح على التوضيح ١٩٤/١ ، ٢٣٥ ، شرح المفصل

١٠٤/٨ وما بعدها ، همع الهوامع ١٢٥/١ .

(٧٤) تحفة الاخوان على العوامل ٣٣ ، شرح الرضي ٢٠٧/١ ، كتاب

سيبويه ٣٦٣/١ .

(٧٥) التصريح ٢/٢ .

(٧٦) هذه هي الرواية المشهورة في كتب النحو ، وفي البيت روايات

أخرى ، منها : تروت بماء البحر ثم تنصبت ... على حبشيات

... ، و ... ثم تصعدت ... متى لجج سود ، انظر ديوان

الهذليين ٥١/١ - ٥٢ .

(٧٧) التصريح ٢/٢ - ٣ .

(٧٨) شرح شواهد المغني ٢٣٦ .

ظن بعض الدارسين أنه مقيس عنده ^(٧٩) ، وقد اعترف سيويه صراحة بأنه لغة بعض العرب ، يقول بالنص : « ولكن بعض العرب يجره ^(٨٠) » وثمة حادثة للفرّاء تقطع بأن ما يفسره النحاة على أنه عامل نحوي ليس إلا نطقاً لهجياً ، يقول « أنشدني أبو الجراح ^(٨١) :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلّهم
أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت : كلّهم ، بالنصب ؟ فقال : هو خير مما قلته أنا . ثم استنشدته فأنشدنيّه بالخفض ^(٨٢) « وواضح من هذه الحادثة أن هذا الأعرابي إنما ينشد طبقاً لعاداته اللهجية التي حملته على اتباعها ، ولو كان في النطق الصحيح ما يفضل هذه العادات .

٧ - أجاز النحاة أن تعمل (منذ) فيما يليها الجر أخذاً بلغة قريش ومزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس ^(٨٣) ، والرفع أخذاً بلهجاتي أسد وتميم ^(٨٤) .

وأما في (منذ) فقد أجاز إلى جوار الرفع والجر أن تعمل النصب

(٧٩) الصبان علي الأشموني ٥٧/٣ .

(٨٠) أنظر : كتاب سيويه ٢٠٩/١ ، وأيضاً ١١٧ .

(٨١) البيت لأبي الفريب النصري وليس لأبي الجراح العقيلي كما تنسبه كثير من المصادر ، وقد حقق ذلك الأستاذ الميمني في ذيل السمط .

(٨٢) أنظر : همع الهوامع ٥٥/٢ ، الدسوقي على المغني ٣٩٨/٢ .

(٨٣) أنظر : اللمع لابن برهان - مخطوط - ٦٧ ب .

(٨٤) المصدر السابق .

- أيضا إذا وليها ما يدل على الماضي لحكايته عن عامر (٨٥) .
- ٨ - أجاز بعض النحاة أن تعمل (إن) النافية عمل (ليس) أخذاً بلغة أهل العاليه (٨٦) وعلى رأس هؤلاء الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج والفارسي وابن جني من البصريين ، ثم ابن مالك وأبو حيان من الأندلسيين (٨٧) .
- ٩ - جواز الجزم (بأن) المصدرية عند الكوفيين وبعض البصريين كأبي عبيدة واللحياني ، أخذاً بلهجة بعض بطون ضبة ، وهم بنو صباح (٨٨) .
- ١٠ - جواز الجزم (بلن) أيضا أخذاً ببعض اللهجات أيضا ، وقد ورد فيها (٨٩) :
- لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه
- ١١ - جواز النصب (بإذن) مع فقدان بعض الشروط : فقد جوز الكسائي فيما حكاه ابن كيسان العمل بها مع الفصل بالقسم أو معمول الفعل ، ووافقه هشام في الثاني، وأجيز في المغنى مع الفصل بلا النافية ، وأجازه ابن عصفور مع الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو الدعاء (٩٠) .

(٨٥) المصدر نفسه .

(٨٦) أنظر : همع الهوامع ١٢٤/١ - ١٢٥ ، الدرر اللوامع ٩٦/١ .

- ٩٧ .

(٨٧) المصدران السابقان . وأنظر أيضا : مغني اللبيب ، والدسوقي على المغني .

(٨٨) همع الهوامع ٣/٢ ، الدرر اللوامع ٣/٢ ، الأمير علي المغني ١٩/١ .

(٨٩) همع الهوامع ٤/٢ ، الدرر اللوامع ٢/٢ .

(٩٠) أنظر : التصريح على التوضيح ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ ، همع الهوامع ٧-٦/٢ ، الدرر اللوامع ٦-٥/٢ .

تقويم الفكر النحوي - ١٢

كذلك أجاز إهمال (إذن) مع استيفائها الشروط عن فريق من النحاة (٩١) . وإذن فإنه قد أجاز في (إذن) أن تعمل مع فقدان الشروط عند بعض النحاة ، وأن تهمل مع استيفاء الشروط عند فريق آخر . وقد استند كل من الفريقين الى نصوص لهجية تؤيد ما يقول به .

١٢ - جواز النصب (بلم) ، لأن النصب بها لغة حكاهما اللحياني (٩٢) .

١٣ - أجاز في إعراب المثني :

أ - القصر ، أي إلزاهم الألف وإعرابه بحركات مقدرة عليها في الأحوال الثلاثة : الرفع والنصب والجر . أخذاً ببعض اللهجات .

ب - إلزاهم الألف والنون وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، أي معاملته معاملة الاسم المفرد الصحيح ، أخذاً ببعض اللهجات أيضاً (٩٣) .

ج - هذا بالإضافة الى إعرابه بالحروف . وهو المشهور في اللغة الفصحى .

١٤ - أجاز في إعراب كلا وكلتا أولاً التسوية بين ما أضيف الى ظاهر وما أضيف الى مضمّر ، على عكس اللغة الفصحى الشائعة التي تفرق بينهما .
ثم إعراب كلا وكلتا :

(٩١) المصادر السابقة .

(٩٢) همع الهوامع ٥٦/٢ .

(٩٣) التصريح على التوضيح ٦٧/١ .

- أ - بالحرف مطلقاً ، أخذاً بلهجة كنانة (٩٤) .
 ب - بالحركات مطلقاً ، أخذاً بلهجة بلحارث كما حكاها
 القراء (٩٥) .

١٥ - في إعراب الأسماء الستة :

- أ - أجزى نقص (أب) ، أي إعرابها على الباء بحركات ظاهرة
 حتى مع إضافتها لغير ياء المتكلم ، استناداً الى لغة من قال :
 هذا أبك ، بنقص الأب (٩٦) .

- ب - أجزى قصر (أب) وأخواته ، « والمراد بقصرهن أن يلزم
 آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة ،
 فيعربهن بحركات مقدرة عليها » (٩٧) ، أخذاً ببعض
 اللهجات أيضاً .

١٦ - في أعراب صيغة (فعَالٍ) اسماً للفعل أجاز النحاة عدداً من
 الوجوه استناداً الى ما عرف من اللهجات :

- أ - بناء الصيغة على الكسر ، وهي لغة أهل الحجاز (٩٨) .
 ب - إعرابها إعراب ما لا ينصرف ، وهي لغة بعض بني تميم (٩٩) .
 ج - بناء المختوم منها بالراء على الكسر ، وإعراب باقيها

(٩٤) التصريح ٦٨/١ .

(٩٥) المصدر نفسه .

(٩٦) التصريح على التوضيح ٦٥/١ .

(٩٧) المصدر نفسه .

(٩٨) انظر : الشذور ٩٧ ، الفصل ، شرح الفصل .

(٩٩) المصادر السابقة ، وانظر أيضاً : الأشموني ٥٣٧ ، الصبان علي
 الأشموني .

• إعراب ما لا ينصرف ، وهي لغة جمهور بني تميم (١٠٠) .

د - بناؤها على الفتح ، وهي لغة بني أسد (١٠١) .

١٧ - في إعراب صيغة (فَعَال) علماً للمؤنث أجاز النحاة :

أ - بناء الصيغة على الكسر مطلقاً ، إتباعاً للغة أهل الحجاز (١٠٢) .

ب - إعرابها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً إتباعاً للغة في بني تميم (١٠٣) .

ج - بناء المختوم منها بالراء على الكسر ومنع ما سواه من الصرف ، وهي لغة جمهور بني تميم (١٠٤) .

١٨ - في إعراب العلم المختوم بـ (ويه) ذهب الجمهور الى بنائه على الكسر ، وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف إتباعاً لبعض ما حفظ عن اللهجات (١٠٥) .

١٩ - في إعراب صيغة (أمس) إذ أريد بها اليوم السابق على يوم التكلم مباشرة أجاز جمهور النحاة وجوهاً ثلاثة :

أ - البناء على الكسر مطلقاً وهي لغة أهل الحجاز (١٠٦) .

(١٠٠) المصادر السابقة .

(١٠١) شذور الذهب ٩٧ .

(١٠٢) الأشموني ٥٣٧ ، الصبان على الأشموني ٢٦٨/١ - ٢٦٩ ،

شذور الذهب ١٠٣ - ١٠٥ .

(١٠٣) المصادر السابقة .

(١٠٤) المصدر نفسها .

(١٠٥) شذور الذهب ٩٤ .

(١٠٦) شرح المفصل ١٠٦/٤ ، التصريح على التوضيح ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

ب - إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً وهي لغة بعض بني تميم (١٠٧) .

ج - إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة ، وبناءه على الكسر في حالتي النصب والجر ، وهي لغة جمهور بني تميم (١٠٨) . وأجاز الزجاج وجهاً رابعاً ، وهو بناء الصيغة على الفتح، مستدلاً بقول بعض بني تميم (١٠٩) :

لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجاظاً مثل السعالي خمسا

٢٠ - وبالطبع اختلف في إعراب ما يلي الأدوات المختلف في عملها . ومن ذلك مثلاً : الجملة الاسمية التالية لما أو لا أو إن النافية ، والمستثنى المنقطع ، والاسم التالي لمتى ولعل ، وخبر ليس المقترن بإلا ، ومميز كم الخبرية ، والاسم التالي لمذ ومنذ ، والمضارع التالي لأن ولن ولم .

★ ★ ★

ثانياً : في ظاهرة التطابق :

أهم صور التطابق الداخلي ، كما كشفت عنها دراسة هذه الظاهرة في النحو العربي (١١٠) أمران أولهما يرجع في تصور النحاة الى الجنس ، أي يمتد عن التذكير والتأنيث . وثانيهما يعود الى العدد ، أي الأفراد والثنائية والجمع . وعلى الرغم من إدراك النحاة لهذه الحقيقة فإن بحوثهم

(١٠٧) المصدران السابقان .

(١٠٨) شرح الأشموني ٥٢٦ ، الصبان على الأشموني ٢٦٧/١ .

(١٠٩) أنظر : سيبويه ٤٢/٢ ، الشذور ١٠٤ - ١٠٥ ، الأشموني

٥٣٦ - ٥٣٧ .

(١١٠) أنظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي : الظواهر التركيبية

١٩ - ٢٣ ، ١٩٣ - ١٩٥ .

التطبيقية تتسم بكثير من الاضطراب الذي نتج عن الخلط في مستويات الأداء اللغوي ، وتناول النصوص المنسوبة الى اللهجات باعتبارها مصادر ينبغي مراعاتها في القواعد المقننة لهذه الظاهرة في نحو اللغة الفصحى .

ومن أبرز صور هذا الاضطراب :

١ - في التذكير والتأنيث :

اضطرب تحديد النحاة لهذه الظاهرة اضطراباً بلغ حد التناقض أحياناً مع الواقع اللغوي ، وأول أسباب هذا الاضطراب ربطهم بين فكرتي التذكير والتأنيث في اللغة وبين الجنس (١١١) ، ثم تقسيمهم

(١١١) في نشأة التأنيث اللغوي خلاف كبير بين الدارسين قدامى ومحدثين ولكن على الرغم من ذلك فإن من الممكن أن نلمس اتجاهها يوشك أن يكون عاماً بينهم . فالمبرد يرى في كتابه : « المذكر والمؤنث » أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم مصدره ، كما أن مما ذكر من الأسماء ما لا يعرف لأي مسمى هو ، وهو بذلك يقطع بوجود فوارق حاسمة بين التذكير والتأنيث اللغوي وبين المنطق العقلي العام . وقد يؤيده ما ترويه كتب اللغة من وجود أسماء مؤنثة لا علامة فيها على التأنيث ، وأسماء مذكورة وفيها علامة تأنيث وأخرى يستوي فيها المذكر والمؤنث . وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي الذي حمل فينسك Wensinck على أن يقرر ذلك في بحثه « بعض ظواهر الجنس في اللغات السامية Some Aspects of Gender in Semitic Language »

أن ما يسمى بعلامة التأنيث كالتاء والألف المقصورة والممدودة ليست في الحقيقة الا علامات للمبالغة تفيد الكثرة ، فهي ترتبط بفكرة الجمع أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث . وأن فكرة التأنيث إنما دخلت اللغة تحت تأثير بعض المعتقدات الدينية ، وبعض التقاليد الموروثة من ناحية أخرى ، تلك التقاليد التي كانت ترى في المرأة سحراً وغموضاً ، ومن ثم تؤنث الكلمات =

الكلمات الى مذكرة ومؤنثة فحسب ، مع ملاحظة أن فكرة الجنس إذا صدقت على أنماط عديدة من الكائنات الحيوانية فإنها لا تصدق على الكثير من الكائنات الحية والظواهر الطبيعية والاجتماعية ، ومن ثم فإن المنطق العقلي كان يحتم تقسيم الكلمات تطبيقا لفكرة الجنس الى مذكرة ومؤنثة ومحايده . وهو ما يؤيده منطق اللغة أيضا ، فإن هذا القسم الثالث من الكلمات ، وهو الكلمات المحايدة ، هو محور الاضطراب الرئيسي في التذكير والتأنيث .

ذلك أن هذا النوع لم يعامل معاملة واحدة ، ولم يطرد فيه موقف محدد من حيث التذكير والتأنيث ، فعلى حين استقرت معاملة العديد من كلماته معاملة الأسماء المذكرة وعدم إلحاق أي علامة من علامات التأنيث اللغوي الثلاث بها (١١٢) استقر من ناحية أخرى إلحاق بعض علامات التأنيث بأنماط من كلماته (١١٣) . وظلت مع ذلك مجموعة ثالثة من الكلمات محور اختلاف في معاملتها ، حيث ورد فيها التذكير والتأنيث معا ، ومن ثم فإن الاضطراب في تحديد وضع هذه المجموعة

= الدالة عليها، ثم المعبرة أيضا عن كافة الظواهر الفاعلة التي لا يمكن تفسيرها . وهو قريب مما ذهب اليه رايت Wright وكثير من المستشرقين من أن الخيال السامي قد أخضع جميع الكلمات لأحد أمرين : التذكير أو التأنيث ، وأنه شخّص الأشياء ثم تصور في بعضها تذكيرا وفي بعضها تأنيثا . انظر : من أسرار اللغة ١٤٢ - ١٤٩ ، دراسات في فقه اللغة ٨٢ - ٨٩ ، المزهري ١١٨/٢ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ، تثقيف اللسان ١٧٤ - ١٨٢ ، أدب الكاتب .

(١١٢) هي تاء التأنيث ، وألف التأنيث المقصورة ، والفاء الممدودة .
(١١٣) انظر العديد من أمثلة النوعين في : المزهري ٢٢١/٢ ، ٢٢٢ ، أدب الكاتب ٢١٤ ، ٢١٥ ، تثقيف اللسان ١٧٤ - ١٧٩ .

إنما يعود الى الاختلاف بين اللهجات في تصنيفها • وأهم أنواع هذه المجموعة :

١ - أسماء الأماكن ، كالقلب والطريق والسبيل والسوق والصراط والزقاق والكلأ (١١٤) •

٢ - أسماء الأعضاء ، كالتمن والكراع والذراع واللسان (١١٥) •

٣ - أسماء الآلات ، كالسلاح وانصاع والسكين والازار والسرور والموسى والخوان والمائدة (١١٦) •

٤ - أسماء النبات ، كالتمر والبر والشعير والبسر (١١٧) •

٥ - أسماء المعادن ، كالذهب (١١٨) •

٦ - أسماء المعاني ، كالعرس والسلطان والحال والسقاية (١١٩) •

٧ - المجموع :

أ - اسم الجنس الجمعي (١٢٠) •

ب - اسم الجمع المعرب (١٢١) •

(١١٤) أنظر : تثقيف اللسان ١٨٠ ، المزهر ٢/٢٢٤ ، أدب الكاتب ٢١٥ •

(١١٥) نظم ابن مالك ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان كما نظمه غيره • أنظر : المزهر ٢/٢٢٤ •

(١١٦) أنظر : المزهر ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ ، أدب الكاتب ٢١٤ •

(١١٧) المزهر ٢/٢٧٧ •

(١١٨) المزهر ٢/٢٧٧ ، أدب الكاتب ٢١٥ •

(١١٩) المخصص ١٦/١٠٠ وما بعدها •

(١٢٠) أنظر : رسالة في الفرق بين بعض فصول النحو لابن كيران - مخطوط غير مرقم •

(١٢١) التصريح على التوضيح ١/٢٧٨ - ٢٨٠ •

ج - جمع التكسير (١٢٢) .

د - جمعا التصحيح (١٢٣) .

٨ - الظواهر الطبيعية ، كالنهر (١٢٤) .

٩ - أسماء الأطعمة ، كالعسل والخمر (١٢٥) .

وهكذا كان لاضطراب موقف اللهجات من هذا النوع من الكلمات أثره في اضطراب موقف النحاة منها ومن قضية التطابق في التذكير والتأنيث جملة .

ب - في التطابق العددي :

للخلط بين مستوى اللغة الفصحى ومستويات اللهجات تأثيره في القواعد النحوية المقننة لفكرة التطابق العددي . وسنكتفي بتقديم مثالين يوضحان نمط هذا التأثير :

١ - التطابق بين الفعل والفاعل المتعدد .

والتطابق بينهما لهجة تنسب الى قبيلتي : طيء وأزد شئوة (١٢٦) .
وقد أدرك سيبويه هذه الحقيقة فنص على أن « من العرب من يقول :
ضربوني قومك فشبها هذا بالتاء التي يظرونها في : قالت فلانة ،
فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة » (١٢٧) .

(١٢٢) المصدر السابق ، وأيضاً : حاشية العليمي على التصريح بهامشه .

(١٢٣) المصدران السابقان .

(١٢٤) المزهري ٢/٢٢٥ .

(١٢٥) المزهري ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(١٢٦) منار السالك ١/٢١٩ ، التصريح ١/٢٧٥ ، وانظر أيضاً :

الصبان علي الأشموني ٢/٤٧ - ٤٨ .

(١٢٧) كتاب سيبويه .

ولذلك قرر سيبويه أنها « لغة قليلة » (١٢٨) . وعلى الرغم من ذلك أجاز النحاة في القواعد التي وضعوها لتقنين ظاهرة التطابق العددي في اللغة الفصحى هذا النوع من التطابق بين الفعل وفاعله ، مستندين الى عدد من النصوص اللهجية المعبرة عن هذا التطابق والمثلة له (١٢٩) .

٢ - التطابق العددي في اسم الفعل .

تتبع مواقف النحاة من اسم الفعل يعطي أمثلة عديدة لتناقضهم بين النظر والتطبيق ، أو بين الأصول والقواعد ، ولكننا لن نقف عند هذه المواقف الآن إلا للاستدلال منها على تنوع مصادر الحكم النحوي فيها وتعددته بتعدد اللهجات المستوحى منها . ومن ذلك إن النحاة أجازوا في (هَلَمْ) مثلاً حكمين ، أولهما إلزام الصيغة حالة واحدة أفراداً وتثنية وجمعاً وامتناع التطابق فيها جنساً وعدداً . والثاني تصريفها تصرف الأفعال وإلحاقها الضمائر المعبرة عن التطابق : تثنية وجمعاً وتأنياً . ومرد هذا الجواز الى نطق لهجي ، فإن الحجازيين يجردون هلم من صور التطابق ويلزمونها حالة واحدة ، على حين تعامل في لهجة تميم معاملة الأفعال (١٣٠) .



ثالثاً : في الترتيب :

تأثير الخلط بين مستويات الأداء اللغوي في القواعد التي وضعها النحاة لظاهرة الترتيب واضح في كثير من الأبواب النحوية ، وحسبنا أن نشير الى أهم هذه الأبواب لندرك الإطّار الكلي لتأثير التصور الخاطيء

(١٢٨) المصدر السابق .

(١٢٩) انظر العديد من هذه النصوص في : الأشموني ، الصبان علي

الأشموني ٤٧/٢ - ٤٨ ، شرح شواهد المغني ٢٦٦ ، منار

السالك ٢١٩/١ ، التصريح على التوضيح ٢٧٥/١-٢٧٧ .

(١٣٠) انظر : الخصائص ٣/٣٦ .

لمفهوم اللغة في القواعد المقننة للترتيب بين الصيغ داخل الجملة العربية .

١ - في الترتيب بين الفعل ومعمولاته : اختلف في جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، وفي جواز تقديم الفاعل المحصور بإلا على المفعول . ومرد الخلاف إلى الأخذ بما يحفظ من النصوص اللهجية بالإضافة إلى استعمال القياس الشكلي (١٣١) .

٢ - في الترتيب بين المصدر ومعموله : اختلف في جواز تقدم معموله عليه أو الفصل بينه وبينه مع بقاء العمل . ويعود هذا الاختلاف إلى مراعاة بعض النصوص اللهجية التي يختلف موقعها من تقدم معمول المصدر والفعل (١٣٢) .

٣ - في الترتيب بين أمثلة المبالغة وبين معمولاتها : اختلف في جواز تقديم معمولها المنصوب عليها ، فقد ذهب سيويه إلى أنه يأخذ حكم منصوب الفعل المتعدي ، على حين حتم غيره تأخيرها . ومرد الاختلاف في ذلك إلى « السماع » أي لحظ النصوص اللهجية المسموعة (١٣٣) .

٤ - في الترتيب بين اسم المفعول ومعمولاته : اختلف في جواز تقدم معموله عليه : فأجاز بعض النحاة تقديم معموله مطلقاً مرفوعاً وغير

(١٣١) أنظر : شرح التصريح ٢٨٢/١ ، حاشية العليمي على التصريح بهامشه .

(١٣٢) أنظر : شرح الكافية للرضي ١٨١/٢ ، همع الهوامع ٩٣/٢ ، تحفة الإخوان على العوامل ٤٩ .

(١٣٣) أنظر : كتاب سيويه ٥٨-٥٦/١ ، شرح الرضي ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، همع الهوامع ٩٧/٢ ، التصريح على التوضيح ٦٨/٢ .

مرفوع ، وخصه بعض النحاة بالمنصوب ، ومنعه فريق ثالث مطلقاً مرفوعاً ومنصوباً . ومرد هذا كله الى النصوص اللهجية المسموعة والمروية (١٣٤) .

٥ - في الترتيب بين اسم الفعل ومعموله اختلف في منع تقدم معموله عليه . فاشتراط الجمهور ، ذلك ، ولكن الكسائي أجازته اعتماداً على بيت منسوب الى جارية من بني مازن (١٣٥) .

٦ - في الترتيب بين المبتدأ والخبر . اختلف في جواز تقديم الخبر المحصور بإلا - إذا صاحبه إلا - على المبتدأ . ومرد الخلاف بين النحاة الى السماع (١٣٦) .

٧ - في الترتيب بين اسم ليس ودام وخبرهما . اختلف موقف النحاة ، فقد اشترط وجوب الترتيب ابن درستويه وابن معطي على حين جملة غيرهما جائزاً . وقد استدل كل فريق بالسماع (١٣٧) .

٨ - في الترتيب بين كان ومعمولها . استثنى جمهور النحاة من جواز تقديم الخبر فيها خبر ليس . ففي تقديمه عليها خلاف . فقد منعه المتأخرون ، على حين أجازته المتقدمون استناداً الى السماع (١٣٨) .

(١٣٤) انظر : العوامل المائة ١٠ ، الكافية ١٩ ، تحفة الاخوان على العوامل ٤٦ - ٤٧ ، شرح الكافية ١٨٩/٢ ، همع الهوامع ٩٧/٢ ، التصريح على التوضيح ٧١/٢ .
(١٣٥) انظر : شرح الرضي ٦٣/٢ - ٦٤ ، شرح المفصل ٢٥/٤ ، شرح التصريح ١٩٩/٢ - ٢٠٠ ، حاشية العليمي على التصريح بهامشه .

(١٣٦) انظر : منار السالك ١٠١/١ ، التصريح على التوضيح ١٧٣/١ - ١٧٤ .

(١٣٧) انظر : التصريح ١٨٨/١ .

(١٣٨) الانصاف في مسائل الخلاف ١٠٤ ، ارتشاف الضرب - مخطوط - ١٦٧ .

٩ - اختلف في أحد الشروط التي وضعها النحاة لعمل (ما) عمل (ليس) متابعة للحجازيين وهو تقدم خبرها على اسمها ، فقد منعه الجمهور مع بقاء عمل ما ، وأجازه القراء مطلقاً ، ووافقه ابن عصفور إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً . ومرد هذا الخلاف الى مراعاة نصوص لهجية مختلفة (١٣٩) .

١٠ - أجاز الكسائي الفصل بالقسم بين الجار والمجرور في النشر ، اعتماداً على أنه سمع من بعض العرب : اشتريته بوالله درهم (١٤٠) .

١١ - أجاز بعض النحاة الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلام - والله - زيد ، كذلك أجاز ابن الأنباري الفصل بالشرط نحو : هذا غلام إن شاء الله - ابن أخيك ، وابن مالك الفصل باما . ويستند هؤلاء النحاة في موقفهم الى نصوص لهجية (١٤١) .

١٢ - اختلف النحاة في الفصل بين أن ، أو ، لن أو ، كي ، إذن والفعل المنصوب بها ، فقد أجازه بعض النحاة ، ومنعه آخرون ويستند هؤلاء وأولئك الى نصوص لهجية متعارضة ، بالإضافة الى

(١٣٩) انظر هذه النصوص وموقف النحاة منها في كتاب سيويه ٢٩/١ ، التصريح على التوضيح ١٩٨/١ .

(١٤٠) انظر : همع الهوامع ٣٧/٢ .

(١٤١) انظر : التصريح على التوضيح ٥٨/٢ - ٦٠ ، حاشية العليمي على التصريح بهامشه .

استخدام القياس الشكلي الذي أخذ يتبعه النحاة في القرن الرابع
وما بعده (١٤٢) •

وواضح تماماً أن الخلط بين مستويات النشاط اللغوي المختلفة
وما نتج عنه من تصور خاطيء للغة على أنها مجموع اللهجات التي ينطق
بها العرب قد خلف أعمق الأثر في البحوث اللغوية بعامة ، والنحوية
بشكل خاص • ولو أتيح للدراسات اللغوية والنحوية أن تخلص من هذا
الخطأ وأن تنفي هذا الخلط وأن تصل الى تحديد لمستوى النصوص التي
تتناولها بالدرس والتحليل لأمكن تذليل عقبة هامة من العقبات التي
تعرض البحث اللغوي وتبدد جهوده وتستنفد طاقاته •

(١٤٢) انظر : همع الهوامع ٣/٢ - ٦ ، شرح التصريح ٢/٢٣٠ -
٢٣٥ ، حاشية السجاعي علي ابن عقيل ٢١٩ - ٢٢٠ ، حاشية
العطار علي الأزهرية ١١٢ ، حاشية الخضري علي ابن عقيل
١١٠/٢ - ١١٢ ، شرح المفصل ١٥/٧ ، العباب في شرح اللباب
- مخطوط - غير مرقم •

الفصل الثاني التناول الجُرئي وطَرْدُ الأَحْكامِ

ثمة حقيقة لا تحتاج الى كبير عناء في البحث النحوي ، وهي وجود كثير من الاضطراب في معطيات الأحكام النحوية واتسام العديد من نتائجها بالتناقض . وتحتاج هذه الحقيقة الى تحليل علمي موضوعي يكشف عن أسباب هذا الاضطراب والتناقض معا ، وليس من شك في أن ثمة أسبابا عديدة أسلمت الى هذا الموقف في البحث النحوي ، من هذه الأسباب ما يتصل بالمادة التي جعلها النحاة موضوع التحليل والتعقيد ، كما أن منها ما يعود الى المنهج الفكري الذي حكم تصورهم للعلاقة بين الظواهر والقواعد . ثم إن من بينها - أيضا - ما يمكن أن يعتبر امتداداً عن الثقافات الذاتية للباحث النحوي . وهذه كلها - آخر الأمر - هي الإطار العام لأسباب الاضطراب الذي يكاد يصل الى درجة التناقض في البحوث النحوية وتناقضها .

ولقد سبق دراسة ما يتصل بالمادة اللغوية من خصائص منهجية أثرت على تصور النحاة للغة وفهمهم لمضمونها . ولا يقل عن دور المادة أثراً في هذا المجال التصور الذهني للعلاقة بين الظواهر اللغوية والقواعد أو الأحكام النحوية . وتحليل هذا التصور يوضح بجلاء عاملاً من أكثر

العوامل أهمية في قصور مناهج البحث التقليدية عن الوصول الى تحليل سليم لمقومات النشاط اللغوي ، ولستوى تحليل التراكيب منها بشكل خاص .

وتحليل التصور النحوي للعلاقة بين الظاهرة اللغوية والحكم النحوي المقنن لهذه الظاهرة يستلزم بالضرورة دراسة أطراف هذا التصور . وأهم هذه الأطراف موضوعياً العلاقة بين الظواهر والقواعد ، إذ هي الطرف الذي يمكن دراسته بصورة موضوعية للوصول منه الى فهم ركيزة التصور النحوي ، دون الإنزلاق الى خطر الافتراض أو التعميم .

والملاحظ في هذا المجال أن القواعد النحوية وما تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية ، فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطرد معها ، وإنما تختلفان معاً في كثير من الأحيان . ويعود هذا الاختلاف في جوهره الى أن الانتقال من الظاهرة الى القاعدة لم يتم بشكل علمي يراعي عدم الانتقال بالحكم من الكليات الى الجزئيات ، وإنما على العكس من ذلك الانتقال من الجزئيات الى الكليات ، ويمنع هذا الانتقال أيضاً من الجزئيات الى الأحكام الكلية إلا بعد استقراء الجزئيات كلها ، أي بعد نظرة شاملة تحيط بكافة الحقائق الجزئية وتلم بخصائصها وتدرک طبيعة العلاقات التي تربطها ببعضها ونوع القوى التي تشدها الى سواها . ولم يتم شيء من ذلك في كثير من جزئيات البحث النحوي ، فإنه في كثير من الأحيان تم الانتقال من الظواهر الجزئية الى الأحكام الكلية دون استقراء الظواهر ذاتها أو صياغة خصائصها فيما يصدره النحاة بشأنها من أحكام . كذلك تم في بعض الأحيان الانتقال من الكليات الى الجزئيات عكساً للمنهج العلمي ، أي

إصدار الأحكام ثم فرضها على الظواهر وليس استخلاص الأحكام من الظواهر ذاتها .

وحسبنا أن تقدم أمثلة لهذين النوعين من الأحكام ، لعله من خلال الأمثلة يتضح جانب من التصور^١ لاقعة بين الظواهر والقواعد التي كان ينبغي أن تمتد عنها .

١ - « الاختصاص علة ما يعمل من الحروف » . هذه إحدى النظريات التي توشك أن لا تجد معارضا لها أو متشككا فيها في التراث النحوي ، وبناء على هذه النظرية أصدر النحاة حكمين عامين : أولهما أنه لا يعمل من الحروف إلا ما يختص ، ومعنى هذا بالضرورة أن الحروف المشتركة لا تعمل . والثاني أن الحرف المختص إنما يعمل العمل الخاص بالنوع الذي يختص به . ويقتضي هذا بالضرورة أيضا أن الحروف المختصة بالأسماء لا تعمل في الأفعال ، وأن الحروف المختصة بالأفعال لا تعمل في الأسماء ، وأن الحروف المختصة بالأسماء إنما تعمل في الأسماء العمل المختص بها ، وهو الجر ، فلا يجوز أن تنصب ولا أن ترفع . وأن الحروف المختصة بالأفعال إنما تعمل بدورها في الأفعال العمل الخاص بالأفعال ، وهو الجزم ، فلا يصح لها أن تنصب ولا أن ترفع أيضا ، لأن الرفع والنصب من الحالات الإعرابية المشتركة بين الأسماء والأفعال معا .

كيف استمد النحاة مقومات هذه النظرية بأحكامها الكلية ؟ لقد وضع النحاة في الاعتبار مجموعتين من الحروف ، وأهملوا ما سواهما ، مجموعة « حروف الجزم » ، ثم مجموعة « حروف الجر » . وقد عملت حروف الجزم في الأفعال العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم . كذلك

عملت حروف الجر في الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر ، وإذن « فقد عمل كل حرف في القليل الذي يدخل عليه العمل الخاص به » ، وإذن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل . وهكذا وجدت النظرية وتحدت أحكامها .

ولعلنا لسنا في حاجة لأن نقرر أن هذه النظرية بأحكامها العامة لا تصدق على غير هذه الجزئيات ، مع أن المراد منها في البحث النحوي تفسير العمل في الحروف بأسرها ، فإنها تتناقض تماما مع غير حروف الجر والجزم . ففي البحث النحوي حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها طبقاً لأحكام هذه النظرية ألا تعمل : ومع ذلك فإنها تعمل . ومن ذلك : (ما) و (لا) و (إن) النافيات ، و (حتى) و (كي) التعليلية . وفي النحو أيضا حروف مختصة فكان مفروضا أن تعمل ومع ذلك تهمل ولا تعمل شيئا . ومن ذلك (ها) التي للتنبيه ، و (أل) المعرفة ، وهما يختصان بالأسماء . و (قد) و (السين) و (سوف) و (أ) حرف المضارعة) وهي تختص بالأفعال . كذلك لا يقتصر عمل ما يعمل من الحروف على الحركة الخاصة بالنوع الذي تعمل فيه ، فإن منها ما يعمل النصب والرفع أيضا ، ومن ذلك مثلاً (إن) وأخواتها ، وعملها جميعا لا خلاف فيه ، و (أن) وأخواتها ، وعملها بدورها لا خلاف فيه أيضا . والأوليات تختص بالأسماء وتعمل النصب والرفع ، والأخريات مختصة بالأفعال وهي تنصبها . والنصب حركة إعرابية مشتركة بين الأسماء والأفعال معا ، وكذلك الرفع أيضاً .

وإذن فإن الحكم الكلي في هذا المثال لم يتم التوصل إليه باستقراء كافة الجزئيات ، وإنما بتناول بعض الجزئيات وطردها ما يستخلص منها من أحكام .

٢ - وفي التفسير الدلالي الذي قدمه النحاة لظاهرة التصرف الإعرابي تقرر أن « تغير الحركات في أواخر الكلمات أو لزومها إنما يرتبط ارتباطاً عضوياً بما يقصد بها من معنى » ، وبناء على ذلك ففرض النحاة وجود أطراف ثلاثة في هذا التغير : العامل أي المؤثر أو المغير ، والمعمول ، أي المتأثر أو المتغير ، والحركة المتغيرة في اللفظ أو في التقدير رمز عمل العامل في المعمول والدليل عليه • وبمقتضى هذا التصور لفكرة العمل أصدر النحاة عدداً من الأحكام العامة أهمها حتمية وجود الأطراف الثلاثة معاً : فكل عامل لا بد له من معمول يحل أثر العمل فيه ، وكل معمول لا بد له من عامل ترك فيه تأثيره ، وكل حركة تتغير بالفعل أو بالقوة لا بد وراءها من عامل ومعمول معاً (١) •

وليست هذه الأحكام الشاملة صادرة عن التحليل الموضوعي للظاهرة اللغوية ، ولم تضع في الاعتبار الجزئيات العديدة التي تتناولها ، فإن تغير الحركات في أواخر الكلمات أو لزومها يرتبط بعدد من الظروف على رأسها : نوع الصيغة ووظيفتها ثم موقعها ، ومن ثم فإن في الأبواب النحوية عدداً من الصيغ التي ينبغي بمقتضى تلك الأحكام النحوية الشاملة أن تعمل ومع ذلك ليس ثمة معمول لها ، وهناك الكثير أيضاً من الصيغ التي تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغير • وهذا الموقف هو أهم الأسباب التي اضطرت النحاة إلى اصطناع التأويل جزءاً جوهرياً من منهجهم في التقنين والتفسير معاً • فمن أين استخلص النحاة هذه الأحكام الكلية ما داموا قد أهملوا مقدماتها اللغوية ، أو ما كان ينبغي أن يكون مقدماتها الضرورية ؟

(١) أنظر : التفسير الدلالي ، في الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٨٩ - ٩٢ •

إن النظرة الذهنية للأشياء هي المتفسّر الموضوعي لمثل هذا النوع من الأحكام التي تتصف بالعموم وتتناقض في الوقت نفسه مع الظواهر. والنظرة الفلسفية إلى الحركة الإعرابية لا ترى منها سوى كونها أثراً من المحتم بالضرورة أن يكون وراءه (أي الأثر) مؤثر ومتأثر معاً، إذ هما الطرفان الضروريان القائمان في كل تأثير. وهكذا فإن حتمية وجود أطراف ثلاثة في « العمل » النحوي لا تمتد من الواقع اللغوي الذي توجد فيه بعض هذه الأطراف دون بعض، وإنما تنبثق من الفكر الفلسفي النظري المجرد.

وإذن فإن قواعد نظرية العامل التي أفضت إلى تلك الأحكام الكلية التي افترض النحاة وجودها لم يتم استخلاص الأحكام فيها من استقراء جزئياتها، وإنما اصطنع النحاة ما قرروه من أحكام بواسطة التأثير المنهجي للمواد غير اللغوية، ثم أرادوا صبها على الواقع اللغوي فافتعلوا عدداً من الأساليب التي تنتهي بهم إلى تصور نوع من التطابق بين أحكامهم الكلية وبين الظواهر اللغوية.

وهكذا يكون تناول الجزئي للظواهر والقواعد معاً عنصراً أساسياً في كثير من النتائج الخاطئة للمناهج النحوية، ذلك أن التقنين الجزئي يفقد ما تقدمه النظرة الشاملة من قدرة على إدراك مدى ما في الظواهر من تضافر أو تنافر، ومدى ما بين القواعد من اتفاق أو اختلاف. فإذا أضيف إلى ذلك تأثير الثقافات الذاتية للنحاة أنفسهم وتأثر مناهجهم بالمناهج الفكرية المختلفة، وعلى رأسها منهج الفلسفة بنظرته الشاملة وعلم الكلام بترابط ظواهره والبحث في المطلق مع البحث في النسبي فيه - وهو ما نرجو تفصيله بعد قليل - تكشف لنا العلاقة بين الظواهر اللغوية والأحكام التي تقررها القواعد النحوية على أنها نمط من العلاقة العادية التي يمكن تجاوزها بشكل أو بآخر. وليس محتوماً في ظل هذه

العلاقة أن نصل من الجزئيات الى الأحكام الكلية ، بل من الممكن أن تُسلّم مراعاة بعض الجزئيات وحدها الى تلك الأحكام ، كما يمكن في الوقت نفسه عكس الحركة فنهبط من الأحكام المطلقة الى جزئيات الظواهر أيضا •

★ ★ ★

والتناول الجزئي يَسِمُ بحوث المناهج النحوية التقليدية : في تناولها للظواهر المختلفة أو للظاهرة الواحدة ، وفي تقنينها لما تتناوله من الظواهر أيضا • ولعل في النماذج التالية ما يوضح صور هذا التناول ويشير الى دلالاته :

في الظواهر اللغوية :

في دراسة النحاة للضامات في اللغة العربية فصل جمهورهم فصلا حاسما بين نوعين منها هما : الضامات المتصلة والمنفصلة ، ولم يحاولوا تفسير أي من ظواهر الضامات المنفصلة بالربط بينها وبين المتصلة ، ولو أتيح لهم أن يربطوا بين القسمين معا لوفر عليهم ذلك كثيراً من الاختلاف والاضطراب في تصنيفهم لصيغ الضامات وتحليلهم لها • وسنكتفي في هذا المجال بتقديم نموذج لتحليلهم للضامات المنفصلة ، وآخر لتصنيفهم للضامات المتصلة •

أولا : في ضامات النصب المنفصلة تتكون الصيغة الدالة على الضمير من لفظ (إيا) ومن لاصقة خلفية أو لاحقة على حسب تعبير صاحب المفصل ^(٢) « للدلالة على أحوال المرجوع إليه » ، وتتنوع

(٢) المفصل في النحو للزمخشري •

هذه الظاهرة بتنوع الشخص المعبر عنه : حضورا وغيبة ، إفراداً وتثنية
وجمعا دائما ، تذكيرا وتأنثا غالبا .

وقد حاول النحاة تحليل صيغ هذا النوع من الضمائر ، فقسموا
صيغة الضمير إلى قسمين هما : لفظ (إيا) واللاصقة الخلفية . ثم أرادوا
أن يلحقوا كل قسم منهما بأحد أقسام الكلمة الثلاثة ليعطوه حكمه
الإعرابي . وقد اختلفت آراؤهم في هذه القضية على النحو الآتي :

١ - ذهب كثير من النحاة الى أن (إيا) هي الضمير ، وأن
اللواصق الخلفية « حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد
المضمرين وأحوالهم لا حظ لها في الإعراب » .

وقد استدل أصحاب هذا الاتجاه على ما ذهبوا إليه بعدد من
الأدلة منها (٣) :

أ - أن (إيا) منصوب الموضع في جميع الأحوال ، وليس في
الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب إلا بعض الظروف وبعض المصادر ،
وليس لفظ (إيا) واحداً منها . فلزومه النصب دليل على كونه مضمرا ،
إذ مثله كمثل أنت وأخواته في لزومها الرفع .

ب - أن (إيا) يتغير آخره بتغير المقصود به ، والأسماء الظاهرة
لا يتغير آخرها بل تتغير حركة الآخر لفظاً أو تقديراً . فدل ذلك على أنه
ليس اسماً ظاهراً .

ج - ويدل على أن اللواصق الخلفية حروف تدل على أحوال

(٣) انظر مثلاً : شرح الفصل لابن يعيش ٨٩/٣ - ٩٩ .

المرجوع اليه أنها لو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب، ولو كان لها موضع إعرابي لكان إما رفعا أو نصبا أو جرا . وذلك لا يجوز (٤) ، فدل ذلك على أنها ليس لها موضع من الإعراب . وإذن فهي حروف وليست أسماء .

٢ - والمذهب المأثور عن الخليل يسلم بما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من اعتبار (إيا) ضميرا ، ولكنه يرى اعتبار اللواحق الخلفية ضمائر مجرورة بإضافة إيا إليها . وهو مضمون مذهب المازني أيضا . والدليل على ذلك عندهما أنه قد سُمع « إذا بلغ الرجل الستين فيأياه وإيا الشَّوَاب » فإن وقوع الإسم الظاهر مخفوضا بالإضافة يدل على أن اللواحق كذلك في محل خفض (٥) .

٣ - وذهب الزجاج الى أن (إيا) ليست ضميرا ، بل اسما ظاهرا مضافا الى الضمير ، فلو أضيف الى اسم ظاهر كان قبيحا (٦) .

٤ - وأراد سيبويه أن يخلص من مشاكل التصنيف النحوي فقدم تصنيفا آخر ، مقتضاه أن (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمّر ، بل مبهم يكتفى به عن المنصوب ، والكاف والياء والهاء بيان عن المقصود ، ليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب (٧) .

(٤) لم يجز النحاة أن تكون في موضع رفع لأن (الكاف) مثلا ليست من ضمائر الرفع . ولم يجزوا أيضا كونها من ضمائر النصب لأنه لا ناصب لها ، كذلك لم يجزوا أن تكون في موضع جر لأن الجر إما بالحرف وإما بالإضافة ، وليس ثمة حرف جر ، ولا يجوز جره بإضافة (إيا) اليه لأنه اسم مضمّر عندهم والمضمّر لا يضاف .

(٥) ابن يعيش ١٠٠/٣ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) كتاب سيبويه ٢٩٥/٢ وثقله صاحب المفصل ١٠١/٣ .

د - وهرب بعض النحويين من مواجهة هذه المشكلة فذهب
- فيما يحكي ابن كيسان - الى أن (إياك) بكما لها اسم ظاهر لا
مضمر . مثلها مثل أسماء الإشارة في دلالتها على شيء بعينه . وعلى ذلك
ليس ثمة ضمائر منفصلة للنصب (٨) .

ولو نظر النحاة الى الضمائر بأسرها نظرة شاملة ، ووضعوا
الضمائر المتصلة في الاعتبار وهم يصنفون الضمائر المنفصلة ، لأدركوا
أن الضمائر المنفصلة ليست بمعزل تماما عن المتصلة ، وإنما المنفصلة في
جوهرها هي المتصلة مضافا اليها مقطع (إيا) لاصقة أمامية (٩) .

وشبيه بهذا الاضطراب أيضا تحليل النحاة لضمائر الرفع المنفصلة،
فقد عزلوا بينها وبين ضمائر الرفع المتصلة مما أسهم : الى أبعد حد في
تناقض أحكامهم وتضارب تصانيفهم ، وليس أدل على ذلك من أن أكثر
الآراء شيوعا في تحليل (أنت) وأخواتها أن « الاسم - أي الضمير -
الألف والنون ... وهي التي كانت للمتكلم زيدت عليها التاء للخطاب ،
وهي حرف معنى مجرد من معنى الاسم » (١٠) . فوصل النحاة الى
عكس ما يشته التحليل العلمي للضمائر في العربية وأخواتها الساميات،
وهو أن الضمير في الواقع هو ما حسبته النحاة حرفا مجردا من معنى
الإسمية ، وأما ما توهمه النحويون ضميرا فليس سوى مقطع يشكل
لاصقة أمامية ، ولعله كان أحد أدوات الإشارة (١١) . ولو أن النحاة

(٨) شرح المفصل ١٠٠/٣ .

(٩) انظر تحليل هذه الضمائر في : التطور النحوي للغة العربية

. ٥١ - ٥٠ .

(١٠) شرح المفصل ٩٥/٣ .

(١١) انظر : التطور النحوي للغة العربية ٤٨ .

ربطوا بين الضمائر المتصلة والمنفصلة ووقفوا على المشترك بينهما
لأدركوا وجه الصواب في تحليلهم لصيغ الضمائر بنوعيتها •

ثانيا : في ضمائر الرفع المتصلة تتعدد الآراء أيضا ولكن يمكن
أن يميز بينها اتجاهان أساسيان :

الاتجاه الأول يرى أنها حروف علامات كناء التأنيث في قَامَتْ°
مثلا ، ومن ثم فهي ليست عند أصحاب هذا الاتجاه ضمائر ولا أسماء
جملة ، إذ الضمير مستكن في الفعل كما استكن في (قام) في نحو :
محمد قام • « ففي قام ضمير في النية وليست له علامة ظاهرة ، فإذا ثني
أو جمع فالضمير أيضا في النية غير أن له علامة » (١٢) • وعلى رأس
أصحاب هذا الاتجاه المازني والأخفش (١٣) • « وشبهة المازني في ذلك
أن الضمير لما استكن في (فَعَلَّ) و (فَعَلَتْ) استكن في التثنية
والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق • وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع
لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما
كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة
للمؤنث » (١٤) •

ويرد أصحاب الاتجاه الثاني ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ،
ويرون أن هذه اللواحق علامات وضمائر في الوقت نفسه ، « فالألف في
(قاما) علامة التثنية وضمير الفاعل ، والواو علامة الجمع وضمير
الفاعل • وإنما كان الواحد بلا علامة والتثنية والجمع بعلامة من قبل

(١٢) ابن يعيثي ٨٨/٣ •

(١٣) انظر : المصدر السابق وأيضا شرح الرضى على الكافية ٨/٢ •

(١٤) همع الهوامع ٥٧/١ •

أنه قد استقر وعلم أن الفعل لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب ، والبناء الذي لا بد له من بان ، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه . فالفاعل معلوم لا محالة إذ لا يخلو منه فعل ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة . فلما كان الفاعل معلوما لاستحالة فعل بلا فاعل لم يحتج له الى علامة تدل عليه ، ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتج لهما الى علامة (١٥) .

وواضح أن مرد هذا التناقض بين النحاة أنهم لم يدرسوا الضمائر دراسة شاملة باعتبارها مظهرا من مظاهر التوافق السياقي في الجملة العربية ، وإنما تناولوها في مجالات مختلفة منعزلة ، ووصلوا بذلك الى هذه النتائج المتضاربة التي يمكن العثور عليها أيضا في نتائج الباحث النحوي الواحد . ولن نجد في هذا الموقف أكثر من سبويه ليعبر عن هذه الحقيقة ، فقد ذهب الى أن هذه اللواحق أسماء ضمائر في نحو : الزيدان قاما والزيدون قاموا ، فالألف اسم وفي ضمير الزيدان والواو اسم وهي ضمير الزيدان ، على حين قرر أنهما أنفسهما حرفان دالان على التثنية والجمع في نحو : قاما الزيدان وقاموا الزيدون (١٦) . واللواحق هي اللواحق لم تتغير ، والصيغ الملحقة بها هي لم تتغير أيضا ، ولكن الحكم تناقض بين الموضعين ، ولم يكن لهذا التناقض ما يسوغه سوى النظرة الجزئية المحدودة في بعض جزئيات الظاهرة دون بعض .

في القواعد النحوية :

وفي القواعد النحوية نجد أن التناول الجزئي قد ترك آثاره أيضا بما أحدثه من تناقض بين معطيات هذه القواعد من أحكام . وفي النماذج

(١٥) شرح المفصل ٨٧/٣ .

(١٦) المصدر نفسه .

التالية ما يؤكد هذه الحقيقة في مجال القواعد التفصيلية في البحوث النحوية (١٧) .

١ - في تركيب الشرط : أجاز بعض النحاة حذف جملتي الشرط والجواب معا إذا كانت أداة الشرط المملوطة أو المقدرة هي (إن) ، وتوسع بعضهم فأجاز هذا الحذف وإن لم تكن الأداة (إن) . ورد ابن مالك هذين الرأيين ، وذهب الى أن حذفهما معا ضرورة ، يستوي فيها كون الأداة (إن) أو غيرها .

وفي حذف جملة الشرط وحدها دون جملة الجواب نمط من هذا التضارب ، فقد أجاز بعض النحاة حذفها بشرطين : أن تكون أداة الشرط (إن) ، وأن تقترن الأداة بلا النافية . وذهب آخرون الى جواز الحذف مع فقدان أحد الشرطين وامتناعه مع فقدانهما معا . على حين أجاز فريق ثالث حذف جملة الشرط مع انتفاء الأمرين جميعا (١٨) .

٢ - في جملة الصلة : اشترط كثير من النحاة أن تكون الجملة الموصولة بها خبرية ولا يجوز عندهم الوصل بجملة إنشائية . على حين أباح الكسائي الوصل بأنواع من الجملة الإنشائية . وأجاز المازني أن تكون دعاء بما لفظه الخبر أي أن تكون إنشائية المعنى دون اللفظ . وأجاز صاحب الإفصاح الوصل بنعم وبئس ، وأجاز هشام الوصل بليت ولعل (١٩) .

٣ - في تركيب القسم : اختلف النحاة في استخدام (لا) و (لن)

(١٧) انظر المزيد من هذه الأمثلة في الحذف والتقدير في النحو العربي ٣١٥ - ٣١٦ .

(١٨) انظر : التصريح على التوضيح ٢٥٢/٢ ، همع الهوامع ٦٢/٢ .

(١٩) أنهر : التصريح على التوضيح ١٤١/١ .

في جواب القسم المنفي فذهب فريق الى أنه يجب بهما مطلقا ، وذهب فريق آخر الى أنه لا يجب بهما مطلقا ، وتوسط فريق ثالث فذهب الى أنه لا يجب بهما إلا في الضرورة • ونقل أبو حيان أن من النحاة من أجاز أن يجب ب (لم) دون (لن) ، وذكر السيوطي عكسه ، أي أنه يجب ب (لن) دون (لم) (٣٠) •

كذلك في ذكر جملة القسم إذا كانت أداته هي الواو خلاف : فقد أجاز ابن كيسان ، ورده أبو حيان الأندلسي ، وأوّل ما جاء مذكورة فيه جملة القسم من شواهد (٣١) •

فإذا تركنا هذه القواعد الجزئية التفصيلية بما تتضمنه من أحكام تتضارب وتتناقض • ونظرنا الى المحاولات النحوية لتقديم قواعد كلية لوجدنا هذه القواعد بدورها تتسم بما اتسمت به القواعد الجزئية من تناقض • وحسبنا أن ندرس في هذا المجال فكرة « العامل المعنوي » وصورها التطبيقية في التراث النحوي ، لتؤكد هذه الحقيقة البارزة في النحو العربي ، وهي أن النظرة الجزئية المحدودة في إطار بعض جزئيات الظاهرة المدروسة ركيزة من أهم الركائز التي تبنى عليها الأحكام النحوية الكلية ، وأنها - لذلك - سبب مباشر في كثير مما يشوب الدراسات النحوية من أخطاء في مناهجها الكلية وقضاياها التفصيلية معاً •

والعامل المعنوي هو المقابل عند النحاة للعامل اللفظي ، والعامل اللفظي هو ما يصدر عن لفظ موجود في التركيب اللغوي ، أو « ما يكون

(٢٠) انظر : همع الهوامع ٤١/١ •

(٢١) انظر شرح المفصل ١٠٠/٩ ، ١٠١ ، التصريح ٣٥٧/٢ ، همع الهوامع ٣٩/٢ •

للسان فيه حظ على حسب تعريف النحاة » (٢٢) . وعلى ذلك يكون العامل المعنوي هو ما ليس له وجود لفظي في التركيب . أي ليس صادرا عن لفظ معين فيه . فليس « للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب » . كما يعرفه النحاة أيضا (٢٣) .

وتأثير العوامل المعنوية معترف به عند النحاة العرب ، لا يكاد يشذ منهم أحد (٢٤) . فقد قال بها الخليل (٢٥) ، وسيبويه (٢٦) ، والكسائي (٢٧) ، والأخفش (٢٨) ، والفراء (٢٩) ، والمبرد (٣٠) ،

(٢٢) الاظهار للبركري ٣١ ، ٤٠ .

(٢٣) الاظهار ٤٠ ، لباب الاعراب - غير مرقم .

(٢٤) لا نكاد نجد بين النحاة من ينكر العامل المعنوي وتأثيره في الحركة الاعرابية ظاهرة أو مقدرة سوى ابن مضاء القرطبي ، الذي ينكر فكرة العمل النحوي تحت تأثير خلطه بين المؤثر في الحركة الاعرابية وموجد هذه الحركة . وقطرب أيضا الذي يفسر الحركات الاعرابية تفسيرا صوتيا . انظر الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا الظواهر اللغوية .

(٢٥) من المواضع التي يقول فيها الخليل بالعامل المعنوي في الصفة والتوكيد وعطف البيان . انظر : الأشباه والنظائر ٢٦٦/١ .

(٢٦) يقول سيبويه بالعامل المعنوي في مواضع : رافع المبتدأ ، ورافع المضارع ، ونائب الحال والتمييز ، وجر النعت بالمجاورة . انظر على الترتيب كتابه : ٢٧٨/١ ، ٤٠٩ - ٤١٠ ، ٢٧٤ - ٢٧٦ ، ١١٧ ، ٢٠٩ .

(٢٧) يرى الكسائي أن نائب المستثنى معنوي . انظر : التصريح ٣٤٩/١ ، همع الهومع ٢٢٤/١ .

(٢٨) قال بالعامل المعنوي في مواضع : رافع المبتدأ والخبر (الصبان على الأسموني ١٩٤/١ ، الفصل ٨٥/١) ورافع المضارع (الأشباه والنظائر ٢٥٤/١ ، الفصل ١٢/٧) وجر المضاف إليه (التصريح ٢٥/٢ ، همع الهوامع ٤٦/٢) .

(٢٩) قال بالعامل المعنوي في : رافع المضارع (همع الهوامع ١٦٤/١) =

وثعلب (٣١) ، وابن السراج (٣٢) ، والرماني (٣٣) ، والزمخشري (٣٤) ،
والأعلم (٣٥) ، وهشام (٣٦) ، وخلف (٣٧) ، وابن مالك (٣٨) ،
وأبو حيان (٣٩) ، والسيوطي (٤٠) ، ومن وراءهم من البصريين
والكوفيين والبغداديين والأندلسيين والمصريين (٤١) . ويتنوع هذا
التأثير من الرفع الى النصب والجر والجزم أيضا ، فقد نسب إليها النحاة
- في مجموعهم - عمل الرفع في المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمضارع
المرفوع ، والصفة ، والتوكيد ، وعطف البيان ، إذا كانت مرفوعة .

- = ونأصبه بعد أو والواو والفاء في الاجوبة الثمانية (الاشباه والنظائر
٢٦٤/١ ، شرح المفصل ١٢/٧) .
- (٣٠) جعل المبرد رافع المبتدأ وحده مفعولاً الصبان على الاشموني
١٩٤/١ .
- (٣١) جعل ثعلب رفع المضارع مفعولاً (الاشياء والنظائر ٢٦٤/١ ،
همع الهوامع ١٦٤/١ - ١٦٥) .
- (٣٢) قال به في رافع المبتدأ والخبر (الصبان ١٩٤/١ ، الفصل
٨٥/١) .
- (٣٣) في رافع المبتدأ والخبر - المصدران السابقان .
- (٣٤) في رافع المبتدأ وحده (شرح المفصل ٨٤/١) .
- (٣٥) في رافع المضارع (الاشباه والنظائر ٢٦٤/١ ، همع الهوامع
١٦٤/١) .
- (٣٦) في رافع الفاعل (الاشباه والنظائر ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ، شرح الرضي
على الكافية ٦٣/١) .
- (٣٧) في موضعين : رافع الفاعل (الاشباه والنظائر ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ،
شرح الرضي ٦٣/١) ونأصب المفعول (الاشباه والنظائر ٢٦٦/١ ،
التصريح ٣٠٩/١) .
- (٣٨) في رافع المضارع .
- (٣٩) في جار المضاف اليه (التصريح ٢٥/٢ ، همع الهوامع ٤٦/٢) .
- (٤٠) في رافع المضارع (همع الهوامع ١٤٦/١ وما بعدها) .
- (٤١) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٨٩ وما بعدها .

والنصب في : الظرف الواقع خبراً للمبتدأ ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والمفعول معه ، والمنادى ، والمستثنى ، والمحذوف منه حرف الجر ، والصفة • والتوكيد وعطف البيان إذا وقعت منصوبة ، والمضارع بعد أو والواو والفاء في الأجوبة الثمانية • والجر في : الضاف إليه والتوابع الثلاثة التي سبق ذكرها إذا وقعت مجرورة • والجزم أيضا في جواب الشرط المجزوم (٤٢) •

وعلى الرغم مما يبدو واضحا من عظم آثار هذه الفكرة في التراث النحوي فإنها تبدأ من مواقف جزئية ، ومن ثم تتصف نتائجها النهائية بالاضطراب الذي يتأكد من خلال المقارنات التي يمكن أن تتناول التجمعات النحوية واتجاهها من ناحية ، والعلماء أنفسهم من ناحية أخرى •

فالكوفيون - في مجموعهم - يرفضون الاعتداد بالعوامل المعنوية في : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والمنادى ، والمضاف إليه ، والتوابع (٤٣) • ويعترفون بأثرها في : الضارع المرفوع ، والمنصوب في الأجوبة الثمانية بعد أو والواو والفاء ، والمجزوم في جواب الشرط (٤٤) • بل إن الاختلاف في العوامل المعنوية يستند ليشمل موقفهم إزاء العامل الواحد منها ، فعلى حين يعترفون

(٤٢) انظر هذه الأبواب النحوية في : شرح المفصل ، شرح الرضي على الكافية ، شرح الأشموني ، حاشية الصبان على الأشموني ، همع الهوامع ، التصريح ، وايضا : لباب الاعراب ، الباب في علل البناء والاعراب ، العباب في شرح اللباب ، شرح الفصول الخمسين ، الموفور من شرح ابن عصفور .
(٤٣) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٨٩ وما بعدها .
(٤٤) المصدر السابق .

« بالخلاف » عاملا النصب في الظرف الواقع خبرا للمبتدأ والمستثنى والمفعول معه والمضارع في الأجوبة الثمانية ينكرون أن يكون عاملا في الحال والتمييز (٤٥) .

والبصريون بدورهم يعترفون « بالابتداء » و « المضارعة » و « الخلاف » و « التبعية » و « المجاورة » (٤٦) من العوامل المعنوية ، بيد أنهم يرفضون الاعتداد « بنزع الخافض » و « الفاعلية » و « المفعولية » . « القصد » و « الاضافة المعنوية » (٤٧) . ثم إنهم - فيما بينهم - يختلفون في العامل الواحد أيضا الى درجة التناقض . فمنهم - مثلاً - من جعل « الابتداء » عاملا في المبتدأ والخبر جميعا ، ومنهم من قصر عمله على المبتدأ وحده دون أن يكون له تأثير في الخبر . ومنهم من جعله يعمل في المبتدأ مستقلا وفي الخبر بمشاركة المبتدأ (٤٨) .

وهذا الاضطراب البالغ حد التناقض ليس صفة التجمعات النحوية واتجاهاتها فحسب ، بل يتردى فيه أيضا العالم الواحد . ولن نجد في هذا المجال أبرز من سيويه والكسائي ، رأسي التجمعات النحوية الأساسية في البصرة والكوفة . وسيويه يعترف « بالابتداء » عاملا ، ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده ويرفض اعتباره عاملا في الخبر (٤٩) . ويعترف « بالخلاف » عاملا في الحال والتمييز (٥٠) ، ويرفض الاعتداد به في الظرف الواقع خبراً والمفعول معه والمستثنى والصفة والتوكيد

(٤٥) انظر الحذف والتقدير في النحو العربي .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) انظر : كتاب سيويه ٢٧٨/١ .

(٥٠) انظر : كتابه ٢٧٤/١ - ٢٧٦ .

وعطف البيان والمضارع بعد أو والواو والفاء في الأجوبة الثمانية .
 ويعترف « بالمجاورة » عاملا في التوابع ^(٥١) ويرفض عملها في جواب
 الشرط . والكسائي يعترف « بالخلاف » عاملا في المستثنى ^(٥٢) ولكنه
 يرفض عمله في الحال والتمييز ، وهو مع جمهور الكوفيين في الاعتداد
 « بنزع الخافض » ، و « بالمجاورة » في جواب الشرط ^(٥٣) ، ولكنه
 يرفض عملها في التوابع ، كما يرفض « القصد » و « الفاعلية » والمفعولية
 و « الإضافة المعنوية » و « المضارعة » و « الابتداء » .

وعلى الرغم من أن دراسة النحاة العرب للظواهر اللغوية بما تتصف
 به محاولاتهم لتقنين هذه الظواهر من جزئية التناول ، فإن تحليل
 هذه الظاهرة في التراث النحوي يكشف عن وجود خصائص تميز
 التناول الجزئي للظواهر عن التناول الجزئي للقواعد ، وتفرق بالضرورة
 بين معطيات كل من الأسلوبين مع وحدة الإطار العام لهما وهو « جزئية
 المقومات وكلية الأحكام » ، ومن ثم تهافتها على وجه العموم وقصورها
 عن الإلمام الدقيق بخصائص اللغة .

(٥١) أنظر : الكتاب ١١٧/١ ، ٢٠٩ .

(٥٢) أنظر التصريح ٣٤٩/١ ، همع الهوامع ٢٢٤/١ ، شرح الفصول
 الخمسين ١٦٣ وكون الخلاف عاملا في المستثنى أحد الآراء المنسوبة
 للكسائي في ناصب المستثنى . وتنسب إليه آراء أخرى فيه .
 أنظر أيضا : شرح الفصل ٧٧/٢ ، شرح الرضي على الكافية
 ٢٠٧/١ ، الانصاف في مسائل الخلاف ١٦٧ .

(٥٣) أنظر الأشباه والنظائر ١٦٥/١ ، الانصاف في مسائل الخلاف
 ٣٥٤ ، شرح الرضي ٢٣٧/٢ ، حاشية الخصري على ابن عقيل
 ١٧٨/١ ، حاشية الصبان على الأشموني ٨٩/٢ ، التصريح على
 التوضيح ٣١٢/١ - ٣١٣ .

وأهم مظاهر التناول الجزئي للظواهر اللغوية أمران :

١ - تشقيق الظاهرة الواحدة الى عدد من الظواهر وفصم العلاقة بينها ، ثم تناول كل منها بصورة منعزلة عن غيرها . وقد نتج عن ذلك بالضرورة عدم قدرة المناهج النحوية التقليدية على التناول الموضوعي للظواهر اللغوية . ولهذا لا نجد غرابة في أن النحاة العرب لم يدرسوا بشكل متكامل ظاهرة التطابق أو ظاهرة الترتيب مع إدراكهم للعديد من التفاصيل التي تتصل بهما وتقنينهم لها .

٢ - الخلط في تحليل الظواهر المختلفة بتوهم اتصالها ، وعدم إدراك الفواصل التي تفرق بينها . وقد أسلم هذا الخلط الى اضطراب الأحكام النحوية المقننة لهذه الظواهر ، وتناقضها مع الظواهر ذاتها . ولعل موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابي واضطرابهم في تصنيف جزئيات هذه الظاهرة يعطي نموذجاً واضحاً لهذا الخلط . فإن النحاة على الرغم من إدراكهم للفوارق الواضحة بين الكلمات المعربة والمبنية لجأوا الى تقدير حركتي الإعراب والبناء ، وبذلك توهموا كون كلمة معربة ومبنية في آن (٥٤) .

وأهم صور التناول الجزئي للقواعد النحوية صورتان :

١ - ارتكاز القواعد النحوية على بعض الجزئيات المعبرة عن الظاهرة أو الظواهر التي يراد تقنينها . ومن ثم عدم تحقيق الاتساق بين الأحكام المنبثقة عن القواعد ومقدمات هذه القواعد ذاتها إلا في نطاق الملحوظ بالفعل منها . والملحوظ فعلاً ليس إلا جزءاً لا يمكن اعتباره معبراً عن الكل إلا بالاستقراء الكامل له وانتخاب النماذج النمطية المعبرة

(٥٤) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

عنه ، وهو ما لم يحدث في مقدمات الأحكام المحفوظة في التراث النحوي .

٢ - الإسراف في التفصيل والتنويع والتقسيم ثم تعدد الأحكام لمقابلة الأجزاء والأقسام : مع عدم وجود أساس موضوعي منضبط يَحْتَكَمُ إليه في التقسيم والحكم . مما أفسح المجال لتضارب التقسيمات النحوية وعدم تضافرها مع تعددها على تصوير الخصائص النوعية للظواهر المتقابلة أو المتشابهة ، ومن ثم فقدانها التكامل فيما بينها ، واتسام أحكامها بكثير من الاضطراب الذي يبلغ حد التناقض في بعض الأحيان .

وهذه الخصائص المختلفة التي تميز كل أسلوب من أسلوبي التناول الجزئي عن الآخر تتضافر جميعها على تأكيد أثرين مهمين للتناول الجزئي في الأحكام النحوية :

الأول : تناقض كثير من الأحكام والظواهر . ذلك أن عدم قدرة النحاة على الإلمام بالظواهر اللغوية في القواعد الموضوعية لتقنين هذه الظواهر ، ثم عدم استطاعتهم في كثير من الأحيان استمداد أحكامهم من « اللغة » ذاتها ، ترك فجوة واسعة بين هذه الأحكام وبين الواقع اللغوي .

الثاني : تضارب الأحكام ذاتها ، فإن عدم قدرة النحاة على تحقيق الاتساق فيما يضعونه من الأحكام - وبخاصة تلك التي تتناول التفرعات والتقسيمات الجزئية - وما أسلم إليه من اختلاف الأحكام وتضاربها ، كان نتيجة حتمية للمناهج النحوية . بعد أن فقدت ضماناً أكيداً من ضمانات اطراد القواعد واتساقها وبراءتها من الاختلاف والتضارب والتناقض ، وهو النظرة الشاملة .

•

•

•

•

الفصل الثالث الداخل المنهجي

إن تحليل الفكر النحوي التقليدي بغية تحديد ما به من أخطاء منهجية ينتهي بنتيجة تعبر عن حقيقة من أهم حقائق هذا الفكر ، وتكشف في الوقت نفسه عن خطأ من أبرز أخطائه ، ونعني بذلك فقد الوحدة فيه . تلك الوحدة التي تعد ضرورة لتحقيق الاتساق بين نتائج أي بحث علمي . فقد كان المنهج الذي اتبعه النحاة مزيجاً غريباً من مناهج شتى ، أو لنقل إنه ركام هائل من الثقافات المختلفة التي لم يجمع بينها غير عقول خصبة وعت معارف عضورها ، وتأثرت بالعديد من ألوانها ، مما ساعد على تنمية شخصية الباحث بدلا من بلورة مادة البحث ، وساهم في تضخيم إحساسه بذاته حتى انعكست بشكل أو بآخر على موضوعه . وكان أبرز أشكال هذا الانعكاس استخدام كل باحث نحوي لما يجيد من المناهج في التدليل على صحة ما يذهب إليه من اتجاهات وما يقرره من آراء ، دون اعتبار لمدى اتصالها باللغة وعلاقتها بالتركيب .

ولعل هذا الخطأ بالذات أهم الأخطاء المنهجية للفكر النحوي التقليدي بمقياس ما تركه في التراث النحوي من آثار ، إذ فضلا عن تلك الآثار التي خلفها بصورة مباشرة في اضطراب الأصول النحوية ، على نحو ما سنذكر بعد قليل ، فإنه قد ترك آثارا عديدة في القواعد بشكل غير مباشر أيضا . فقد كان ركيزة ذلك النوع من الخطأ الذي لزم التناول

الجزئي للظواهر اللغوية ، والذي عبرنا عنه من قبل بتناقض الظواهر والأحكام (١) . ذلك أنه مع تعدد المناهج وتفاوتها انفلتت النظرة الجزئية من كل قيد موضوعي ، ولم تعد تخضع لغير اعتبارات ذاتية ووقية معا ، وهي اعتبارات من التعدد والتفاوت والاختلاف والاضطراب والتناقض بحيث يصبح من غير الممكن تصوُّث وحدةٍ ما فيها ، ويكون من المستحيل الإلمام بصورها ، أو تصنيفها . ولعل كل ما يستطاع فعله إزاءها هو تحديد المؤثرات العامة فيها . وهي ترتد في جوهرها الى هذا الخطأ البارز من الأخطاء المنهجية للفكر النحوي التقليدي ، وهو التداخل المنهجي . وهكذا كان تعدد المناهج التي لجأ إليها البحث النحوي لتحليل التراكيب اللغوية محور خطأ مزدوج في البحوث النحوية .

واستعانة المناهج اللغوية على وجه العموم ، والنحوية بشكل خاص ، بمناهج العلوم المختلفة إسلامية وغير إسلامية لم يكن عفوا ، وإنما هو موقف منهجي واضح . يمتد عن « أن الغامض في بعض العلوم يكتشف بالظاهر في غيرها إذا اعتاض كشفه بغير ذلك » كما قال ابن برهان (٢) . والمثال الذي أراد ابن برهان أن يوضح به هذه المسألة النحوية يؤكد ما يسلم إليه تحليل التراث النحوي من أن النحاة قد فهموا العلاقة بين العلوم المختلفة على أنها تتصف بالمرونة ، بحيث يمكن تطبيق ما يروونه صالحا من مناهجها أو أساليبها في أي ميدان من ميادين الفكر وعلى أي مستوى من مستوياته ، يقول في الاستدلال على أن المصدر والحدثان والفعل عبارات متغايرة ومعناها واحد . وأنها أصل المشتقات جميعا بما في ذلك الأفعال . « إن المعاني تنقسم الى ما يصح وجوده إذا

(١) انظر الفصل السابق من هذه الدراسة .

(٢) انظر كتابه : اللمع ٣٧ ب .

فرض ارتفاع كل عين سواء ، وهذا هو الذي يسميه النحويون : العين والجبته • والى ما ليس حكمه هذا الحكم بل وجوده تابع لوجود غيره ، فإذا فرضنا ارتفاع وجود غير ذلك استحال وجوده ، ومتى فرضنا ارتفاع وجوده لم يستحل وجود غير ذلك ، فهذا هو الذي يسميه المتكلمون : العَرَض ، ويُسَمَّونَ غير ذلك : انجوهـر والجسم ، ويسمون العرض : الحال ، ويسمون غيره : المحل • والفقهـاء يسمون المحال : الأعيان ، ويسمون الأعراض : الآثار • ومن الناس من يسميه : القائم بغيره ، ويسمى ما قام به : القائم بنفسه •

ومثال ذلك أنك إذا نقلت ساجة من موضع الى موضع فقد أحدثت أمراً ما ، وليس ذلك الحادث عينك ولا نفسك ، ولا ذلك الحادث عين الساجة ولا نفسها ، وإنما الحادث أمر ثالث وهو نقل الساجة وتحريكها . فوجود الساجة من دون وجود النقل والتحريك يصح ، ووجود التحريك من دون وجود الساجة لا يصح • فإذا قلت : دفعت الساجة فاندفعت ، فهناك ثلاثة أمور : الفاعل وهو الدافع ولم يتحدد عنه ونفسه في هذا القول ، وهناك المفعول به وهو الساجة وهو المندفع ولم يتحدد عنه في هذا القول ، وهناك أمر ثالث تحدد في هذا القول وهو الاندفاع • والفاعل (أوجد) عين الاندفاع ، والمفعول به قَبْلَ تلك العين وقام وجودها به • فلولا وجودهما جميعاً لاستحال وجود الاندفاع ، لأنه كما يفتقر الى مخرج له من العدم يفتقر الى ما يقوم به في الوجود لاستحالة قيامه بنفسه ...

المصدر بمنزلة الفضة والفعل والصفة ، والطرفان بمنزلة الآلة المصنوعة من الفضة ، ولذلك كان الفعل والصفة والطرفان من الدلالة على وجوب الحدثان في زمان • فأما ما كان في المصدر وزيادة فمساواتها للمصدر بمنزلة مساواة الأواني للنقرة في مجرد كونها فضة ، والزيادة التي فيها على المصدر بمنزلة الزيادة التي في الأواني على مجرد كونها

فضة... ألا ترى أنك تقول : (الضرب) فيدلك على وجود الحدث في زمن ما من غير تعيين له ، فإذا قلت : (ضرب) حَصَلَ الفعل أن الزمن ماض مع دلالة على مثل ما دل عليه الضرب . وكذلك الكلام في : يضرب وسيضرب واضرب ولا تضرب ، وضارب ، يدل على ما دل عليه الضرب ويزيد الدلالة على موجد الضرب ، ومضروب يدل على مثل ما دل عليه الضرب ويزيد الدلالة على ما قام به الضرب وحل فيه . فلما كانت الأواني فروعا للنقار كانت هذه فروعا للمصدر فهذا معنى قول أصحابنا إنهن مشتقات من المصادر » (٣) .

فالنحوي هنا يستعين بالمصطلحات المنطقية والفلسفية والكلامية والفقهية ، يستخدم في شرح هذه القضية اللغوية نحو : العين والجوهر والجسم والجهة والمحل والأعيان والقائم بنفسه ، ويجعلها في مقابل : العرض والحال والأثر والقائم بغيره ، ثم لا يقف عند هذا الحد من الشرح حتى يمكن أن يقال إنه قد كشف الغامض بعد أن اعتاص عليه كشفه بغير اللجوء الى أساليب العلوم المختلفة في الشرح والإيضاح . وإنما جعل هذا الشرح مقدمة لاستخدام طرائق الاستدلال والبرهنة في هذه العلوم . وبذلك خلط بين أمرين : بين الإفادة من معطيات العلوم المختلفة في جلاء الظواهر بتحليل أبعادها والكشف عن أسبابها وتقديم صورة كلية لعلاقاتها وتصنيفها بتحديد موضعها من العلم والفكر والمجتمع جميعا ، واستخدام الأساليب المختلفة المتباينة لهذه العلوم في دراسة كل علم من بينها . وإذا جاز أن تكون نتائج العلوم المختلفة هي الوحدات الأولى لتشكيل الصورة العامة لظواهر الفكر والمجتمع ، فإن من المستحيل الوصول الى هذه النتائج ما لم يستخدم الباحثون في كل

(٣) انظر كتابه : اللمع ٣٧ ب - ٣٩ ا .

علم من الطرق ما يتفق مع مادة هذا العلم ، فبدون الاتساق الكامل بين المادة والمنهج لا يمكن تناول المادة بشكل ينتهي بالوصول الى نتائج علمية . ومن ثم فإن استخدام مناهج علوم مختلفة في علم واحد لا بد أن يسلم الى اضطراب في تشكيل مادة هذا العلم وتناقض في نتائجه معا ، وهكذا بدلا من أن تتضح الظاهرة وتتحدد أبعادها وعلاقاتها تتعشش معالمها وتنطس ملامحها .

وليس موقف ابن برهان شاذاً ، بل إنه في الحقيقة يعبر عما استقر في البحث النحوي من قواعد وأصول ، فإن تحليل التراث النحوي يتفق في نتائجه مع ما صرح به ابن برهان ومثّل له من الاستعانة بمناهج العلوم المختلفة حتى في دراسة الظواهر الجزئية المتممة الى ميدان اللغة ، والمختصة بمستوى معين من مستوياتها وهو التركيب . فإن النحاة قد استخدموا في علم النحو - الذي يقصد به أساسا دراسة ظواهر هذا المستوى - مناهج بعض العلوم التي لا تمت الى اللغة بسبب ، وطرائق بعض العلوم التي تتناول اللغة ولكن في غير مستوى التركيب . بحيث يمكن رد الأصول النحوية ، بل كثير من القواعد التفصيلية أيضا ، الى قواعد متبعة في عدد من العلوم اللغوية وغير اللغوية ، الإسلامية وغير الإسلامية . فتأثير الدراسات الصوتية في ظاهرة التطابق كما تناولها النحاة العرب ليس بخاف (٤) ، وكذلك أيضا تأثير هذه الدراسات في النظريات التي قدموها لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي (٥) ، وبخاصة تلك النظرية التي تجعل النظام المقطعي وراء تغير الحركات في أواخر الكلمات أو ثبوتها، حتى إننا آثرنا أن نسميها نظرية التفسير الصوتي (٦) .

(٤) انظر الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ١٢١ - ١٣٣ .

(٥) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ٨٦ وما بعدها .

(٦) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ١٠١ - ١٠٩ .

وثمة قواعد عديدة أيضا ما كان النحاة ليقولوا بها لو لم يضعوا في اعتبارهم بعض الظواهر الصوتية الخالصة . فإذا انتقلنا الى دراسة الأصول العامة للتفكير النحوي فإننا نجد أنها تشف عن آثار عدد من العلوم التي تختلف مادة ومنهجها ، وعلى رأسها : الأصول وعلم الكلام والفلسفة والمنطق . بحيث يمكن أن يقال إن النحاة العرب قد أحالوا البحث النحوي الى ميدان فسيح يستعرضون فيه مدى إلمامهم بالثقافات والعلوم والمناهج والأساليب ، ويدللون فيه على ما يتنازون به من ذكاء ويتمتعون به من تفوق عقلي . ولا نحسب أحدا يستطيع أن ينكر دور الاستقراء - وهو أساسا عنصر هام من عناصر المنهج الاسلامي الأصولي^(٧) - في الحرص على جمع المادة اللغوية ، هذا الحرص الذي يبلغ درجة جمع كل ما ينطق به العرب وكل ما أثر عنهم ، وقد كان هذا المفهوم هو مدلول القياس في مراحله الأولى^(٨) . كذلك لا نظن أن بين الباحثين من يجهل دور العلة الأصولية في العلة النحوية ، وبخاصة في ناحيتي : مسالك العلة ، وشروط سلامتها . هذا الى أنماط أخرى من التأثير في جزئيات وتفاصيل . ومن المؤكد أنه ليس بين النحاة والباحثين - على سبيل القطع - من لا يعرف بعض آثار الفلسفة والمنطق ، وان كان بينهم من لم ينتبه الى دور علم الكلام ، إذ أن القياس النحوي يحكي آثارا منطقية وفلسفية ، ويدعم هذه الآثار ذلك التناول الذهني للغة الذي كان وراء ظاهرة التأويل بأساليبها المختلفة ، على حين يقتصر التأثير المباشر لعلم الكلام على القواعد التي تقنن الجزئيات النحوية أو تخرج بعض النصوص التي لا تتفق مع مقتضيات العقيدة من قداسة لمقام الألوهية وإجلال للنبوة وتسليم بالسمعيات . وأما في القواعد العامة

(٧) أنظر : أصول التفكير النحوي ص ١١ وما بعدها ، وأيضا : الباب السابق ص ١٠٧ وما بعدها .
 (٨) أنظر : أصول التفكير النحوي ص ١٨ وما بعدها ، وأيضا : الباب السابق ص ١٠٧ وما بعدها .

الكلية فإن تأثير هذا العلم ينحصر أو يكاد - في التفسير الدلالي لظاهرة التصرف الإعرابي ، وبصفة خاصة في الخلاف الذي نشب بين النحاة في موجد الحركة الإعرابية ، على نحو ما سنشرح بعد قليل .

وهذا الموقف الذي يجمع بين أساليب العلوم المختلفة في دراسة مادة محددة دراسة تحليلية يصدر عن تصور غير علمي للعلاقة بين العلوم ، وهو تصور ضار ومضلل معا ، لأنه يسيء استخدام هذه المناهج ويهدر قيمتها ويحول دون الإفادة الكاملة منها . ولو أن اللغويين مثلا أرادوا أن يستفيدوا في بحوثهم اللغوية من أفكارهم التي تنتمي الى دراسات الفلسفة فتوجهوا لدراسة النشاط اللغوي من حيث هو رموز تعبر عن حالات نفسية خفية ومستسرة ، ولا سبيل الى اكتشافها بمنطق العقل المجرد - لأفادوا حقا من وقوفهم على بعض الأفكار الفلسفية ، ولنمو هذه الأفكار وأثروا البحث اللغوي معا ، ولفتحوا بذلك المجال أمام دراسات جديدة في العالم العربي لم يتح لها أن تظفر حتى اليوم بنصيب ، وعلى رأس هذه الدراسات علم النفس اللغوي . ولكنهم بدلا من ذلك راحوا يستخدمون ما يعرفون من قضايا الفلسفة والمنطق للاستدلال على آرائهم في ميدان تقنين الظواهر اللغوية ، وبخاصة ما يتصل من هذه الظواهر بمستوى التركيب ، فضلوا عن فهم هذه الظواهر وأساءوا الى أساليب الفلسفة والمنطق كما أساءوا الى البحث اللغوي جميعا .

وليس يكفي فيما نظن هذه الإشارة العجلى الى تداخل تأثير الأصوات والأصول والفلسفة والمنطق وعلم الكلام حتى تؤكد بتفصيل آثارها في التراث الذي خلفه النحاة ، ومع أن هذا التفصيل يحتاج الى بحث مستقل يتوفر على جلاء أشكال هذا التأثير وتحديد أبعاده فإن من الممكن تصوير بعض هذه الأشكال وأهم هذه الأبعاد في كلمات مركزة ، تاركين التفصيل الى بحث مقبل إن شاء الله .

أولاً : الأصوات

تقدم الدراسات الصوتية في العالم العربي حقيقة تاريخية (٩) ، وقد حقق هذا التقدم - في فترة مبكرة نسبياً - نتائج دقيقة ، وبخاصة في مجال بحث خصائص الأصوات ودراسة مجراها ومخارجها . وليس من شك في أن مرد هذا التقدم الباكر راجع إلى اتصال الدراسات الصوتية الوثيق بالقراءات القرآنية . فإن هذه القراءات ترجع إلى عهد الرسول صلوات الله عليه . وتمتد في جوهرها عن خلافاً صوتية (١٠) .

وقد ترك تقدم الدراسات الصوتية آثاراً عديدة في ميادين البحث اللغوي ، وساعد على ذلك اشتغال كثير من الدارسين في علوم اللغة المختلفة بالأصوات والمهامم يبحوثها ثم إضافتهم إليها . وبذلك كانت علاقة الأصوات بحقول اللغة علاقة أخذ وعطاء ، إذ في الوقت الذي شكلت فيه الدراسات الصوتية محاور قضايا عديدة في بحوث اللغة ، أثري علماء كثيرون البحوث الصوتية مع اشتغالهم بعلوم أخرى ، كالخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، وابن جني ، ثم الجاحظ ، والرماني ، وابن سنان الخفاجي ، وعبد القاهر الجرجاني ، وضياء الدين بن الأثير ، وكذلك الفارابي ، وابن سينا ، وغيرهم كثير .

وأهم ميادين البحث اللغوي التي تأثرت بدراسات الأصوات (١١) هي :

- (٩) انظر : التطور النحوي للغة العربية ه .
- (١٠) النشر في القراءات العشر ٢٧/١ ، القراءات واللهجات ١٤ وما بعدها .
- (١١) لم نذكر المعاجم ضمن المجالات التي خضعت لتأثير الدراسات الصوتية ، لأن علماء المعاجم لم يضيفوا في الواقع جديداً إلى بحوث انصوتيات والصرف ، واكتفوا بتطبيق نتائجها .

وهي الدراسات التي يصطلح عليها في التراث العربي « بعلوم البلاغة » ، وأهم آثار الأصوات في هذه العلوم ينحصر في دراسة فكرة « الفصاحة » وبشكل خاص الى أي مدى يمكن أن نقبل فكرة اتصاف اللفظ المفرد بالفصاحة ، ثم ما مقوماتها ؟ وأبرز من ساهم في هذه القضية الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » ، ثم الرماني في رسالته في « إعجاز القرآن » ، وابن سنان الخفاجي في كتابه : « سر الفصاحة » ، وعبد القاهر في كتابه « دلائل الإعجاز » . وأهم ما يقال في هذا المجال إنه في الإجابة على السؤال الأول نجد اتجاهين : أحدهما يجعل الفصاحة من سمات الألفاظ المفردة في مقابل البلاغة بمعناها الضيق ، إذ تنصب على الكلام المركب . ومن ثم يبنى هذا الاتجاه الفصاحة على مدى تلاؤم الأصوات التي يتألف منها اللفظ ، ويفتح بذلك الباب لاعتماد البحث الجمالي على نتائج الدراسات الصوتية ، وأما الثاني فإنه يرفض أن يكون اللفظ قبل التركيب فصيحاً ، « لأنه لا يتصور أن يكون بين لفظتين تفاضل حتى تكون إحداهما أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبها ، وهل يُتصور أن (رجلاً) أدل على معناه من (فرس) على ما سمي به ؟! وحتى يتصور في الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نياً عنه ، وأبين كشفاً عن صورته من الآخر ؟ فيكون الليث مثلاً أدل على السبع المعلوم من الأسد » (١٢) . ولكنه مع ذلك لا يهمل نتائج البحوث الصوتية ، إذ يضع بين أساليب تفاضل الكلمات المفردة « أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية ، أو أن تكون حروف هذه أخف ، وامتزاجها أحسن ، ومما يكد اللسان أبعد » (١٣)

(١٢) دلائل الإعجاز ٣٥ - ٣٦ .

(١٣) المصدر السابق ٣٦ .

وجلي أن خفة الحروف وحسن امتزاجها مبرر كاف عند أصحاب الاتجاه
للاخذ بنتائج الدراسات الصوتية في البحث الجمالي ، وإن رفضوا باديء
بدء فكرة فصاحة اللفظ المفرد •

٢ - الدراسات الصرفية

وفي بحوث علم الصرف يتضح اعتماد علمائه اعتمادا يوشك أن
يكون تاما على معلومات صوتية ، حتى إنه يمكن أن يقال - دون كبير
تجوز - إنه ليس من الممكن تصور وجود واضح ومحدد لعلم الصرف
كما حفظه لنا التراث مجردا من المؤثرات الصوتية فيه ، إذ على اختلاف
مجالات البحث الصرفي نجد الحقائق الصوتية الخالصة أو صداها
المباشر • وهل يمكن فهم ظواهر الإعلال والإبدال والقلب ، والهمز
والتسهيل والمد ، والحذف والزيادة - وهي محاور البحث الصرفي - دون
أن يوضع في الاعتبار ما خلف هذه الظواهر من حقائق صوتية ، ولو أن
قيمتها - في بعض جوانبها - مجرد قيمة تاريخية •

٢ - الدراسات النحوية

كان إمام النحاة بالأصوات ودراساتهم لها ثم إضافتهم الجديد فيها
عاملا هاما من عوامل تأثير الأصوات في البحث النحوي ، وليس أدل على
هذا الاتصال من أن أبرز من اهتم بدراسة الصوتيات هو الخليل بن
أحمد حتى ليعده بعض الدارسين أول من وضع أصولها ^(١٤) ، وهو يعبر
في الوقت نفسه عن مرحلة بالغة الأهمية في البحث النحوي ومناهجه ^(١٥) .
ثم سيبويه ، وآثاره الصوتية منتشرة في كتابه الذي يعد حتى الآن أقدم

(١٤) برجستراسر في كتابه : التطور النحوي للغة العربية ه .

(١٥) أنظر : تاريخ النحو العربي ومصادره ١٠٥ - ١٠٦ .

ما وصل إلينا من المؤلفات النحوية (١٦) . وقد ترك اهتمام هذين النحويين الكبيرين بالأصوات ودراستهما لها آثاره في البحث اللغوي ، ولم يكونا في الواقع إلا مُعَبِّرَيْن عن اتجاهات النحاة وروح العصر معاً ، تلك الاتجاهات التي تتسم بطابع الاستيعاب الذي يلم بالمعارف المختلفة وينقلها الى وعي المفكر والباحث حيث تصبح في مجموعها تياراً فكرياً خصباً ، هو تتاج معارف العصر ومؤثر في معارف العصر أيضاً .

وليس أدل على مدى تأثير البحوث الصوتية في النحو من أن صدى هذه البحوث يتردد في مجالات عديدة في دراسات النحاة للظواهر والقواعد ، كما أنه محور بعض نظرياتهم أيضاً ، ولعل في الأمثلة الآتية ما يشير الى بعض مجالات هذا التأثير ويؤكد بالضرورة شيئاً من دلالاته .

١ - ففي ظاهرة التطابق نجد الأثر الصوتي واضحاً وبخاصة في دراسة النحاة لتطابق اللفظ مع ما يقصد به من معنى . وبدون معرفة واضحة لخصائص الأصوات من جهر وهمس وشدة ورخاوة وتقخيم وترقيق يتعسر فهم الصور التي حددها النحاة للتطابق بين اللفظ المفرد والمعنى ، وبصفة خاصة تلك الصورة التي اصطلحنا عليها من قبل « باختيار الأصوات الملائمة للأحداث » (١٧) .

٢ - وفي القواعد نجد آثاراً مختلفة للدراسات الصوتية ، وأبرز أمثلة الخلط بين الأثر الناتج عن الأصوات والأثر الناتج عن التركيب في التقعيد - معالجة النحاة للحركات الناتجة عن الجوار، ومقابلة هذا التفسير

(١٦) تاريخ النحو العربي .

(١٧) ص ١٢٢ - ١٢٣ من كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

بتفسير حركة الإتياع توضح الى أي مدى أخذ النحاة بالظواهر الصوتية في قواعدهم وأحالوها الى ظواهر تركيبية خالصة، في الوقت الذي أوشكوا أو أوشك بعضهم أن يسند الى الظواهر الصوتية ما ليس لها من التأثير في عدد من الظواهر الناتجة بالفعل عن التركيب (١٨) .

٣ - وتأثير الأصوات في النظريات التي وضعها النحاة لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي واضح ، فقد استند الى الظواهر الصوتية وخصائصها المقطعية أصحاب نظرية التفسير الصوتي وفسروا في ضوءها كلا من حركتي الإعراب والبناء . وبدون فهم كامل لنظام المقطع في اللغة العربية كما تصوره قطرب يستحيل فهم تفسيره لتعاقب الحركات في أواخر الكلمات (١٩) . ومن غير إدراك للعلاقة التي تصورها « المبرد » بين نوع الحركات من حيث : طولها وقصرها والموضع الخاص للسان فيها : ضمًا وفتحًا وكسرًا ، وتواليها - لا يمكن تحصيل صورة ذهنية دقيقة لنظريته الخاصة بتفسير حركات البناء في الكلمات والصيغ والتراكيب (٢٠) .

(١٨) انظر تحليل آراء النحاة في حركتي المجاورة والتبعية ضمن تحليلنا للعوامل المعنوية في : الحذف والتقدير في النحو العربي ١٢١-١٣٣ . وفي الحقيقة أن الصور المختلفة لتأثير التجاور بين الصيغ داخل التركيب اللغوي يمكن أن يعاد دراستها نحويًا باعتبارها بعض ظواهر الموقعية في النحو العربي . انظر أيضا : الاشباه والنظائر ١٦٣/١ - ١٦٥ .

(١٩) انظر تحليلنا لنظام المقطع كما تصوره قطرب في : الحذف والتقدير في النحو العربي ١٤٩ - ١٥٢ ، وقارنه بدراسة فليش له في كتابه : العربية الفصحى ٤٢ وما بعدها .

(٢٠) انظر : ص ١٠٦ - ١٠٩ من كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

ثانيا : الأصول

لعل أعظم المؤثرات في البحث النحوي حتى القرن الرابع الهجري هو علم أصول الفقه ، ولقد استمر تأثير هذا العلم بعد ذلك في مجالات معينة في أصول التفكير النحوي ، حتى أنه يمكن القول بأنه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركه هذا العلم . وهو أثر ، أو هي في حقيقتها مجموعة من الآثار - تتضافر على أن تجعل من علم أصول الفقه المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية طوال قرون ثلاثة . والذي ظل - على الرغم من مزاحمة الفكر اليوناني له بتصوراته الذهنية ومنطقه الشكلي - يؤثر في جوانب عديدة من التفكير النحوي ، وعلى رأس هذه الجوانب محاولة النحاة تقنين أصولهم العامة تحت إلهام علم الأصول ، تلك المحاولة التي كانت ثمرتها علم أصول النحو .

ومجالات البحث النحوي التي توضح تأثير النحاة بالأصول العامة المقولة في علم أصول الفقه عديدة، وسنكتفي بالإشارة إلى أهم هذه المجالات بادئين بالأعم منتهين إلى الأخص ، تاركين التفصيل إلى مجاله الطبيعي في بحث مقبل ، نسأل الله العون عليه ، والتوفيق فيه .

وأوسع آثار الأصول في البحث النحوي تشكيله الإطار العام الذي سار عليه النحاة في مرحلته الأولى قبل اتصاله بالفكر الإغريقي ، ثم في فترة طويلة في مرحلة الصراع بين منهجي الأصول والمنطق (٢١) ، وأوضح خصائص هذا الإطار الاهتمام المباشر بالمادة اللغوية ، هذا الاهتمام الذي

(٢١) انظر : الباب السابق ، (اصالة المناهج النحوية) ص ٥٣
وص ٦٥ وما بعدها .

يعكس فكرة التلاحم ، بين المادة والمنهج - تلك الفكرة التي تصور موضوعية المنهج الإسلامي (٢٢) - والذي يتجلى تأثيره في عدد من ظواهر المناهج النحوية :

- وأولى هذه الظواهر العناية البالغة بالنصوص ، وصور هذه العناية بالنصوص اللغوية كثيرة ، تبدأ بحرص النحاة على الإلمام بها ، وتنتهي بحرصهم أيضا على مراعاتها فيما يضعون من قواعد ، سواء بالأخذ بها أو بتخريجها (٢٣) . ويتجلى أيضا في مقاييس نقد النصوص نقداً داخلياً وخارجياً معاً (٢٤) .

- والظاهرة الثانية وقوف النحاة عند معطيات النصوص من أحكام ، دون أن يحاولوا أن يستوحوا أحكامهم من النظر الذهني البعيد عن الواقع اللغوي ، وقد فتح ذلك بالضرورة الباب لتعارض الأحكام ، نظراً لتضارب النصوص دتعدد المستويات التي تنتمي إليها (٢٥) .

- أما الظاهرة الثالثة فهي نتاج الظاهرتين السابقتين معاً، وهي لجوء النحاة الى تأويل النصوص لتحقيق الاتساق بين القواعد ، هذا الاتساق

(٢٢) في فكرة الموضوعية هذه يمكن الرجوع الى : الباب السابق ، ثم تاريخ النحو العربي ، الفصل الثاني من الباب الاول . وأيضا بحث الوالد رحمه الله عن الاسلام والعلم ، ونرجو أن يكون ذلك موضوع دراسة قريبة .

(٢٣) الفصل السابق ، وأنظر أيضا : التمهيد ، والفصل الثالث من الباب الثاني .

(٢٤) انظر : اصول التفكير النحوي ، تاريخ النحو العربي .

(٢٥) ارجع الى الفصل الثاني من الباب الثاني .

الذي يعد - أيضا - خصيصة من أهم خصائص المنهج الإسلامي الأصولي (٢٦) .

- الظاهرة الرابعة وقوف التعليل النحوي عند ما هو موجود بالفعل من الظواهر اللغوية ومقتن في القواعد النحوية ، فالعلة النحوية تقف على هامش البحث النحوي ، وهي تكاد تكون مجرد مبرر يسوغ للمتعلمين قواعد البحث ويساعدهم على تفهمه واستيعابه ، دون أن يكون لها تأثير في صياغة هذه القواعد (٢٧) .

وبعد انتصار الاتجاهات الإغريقية في صراعها مع الخصائص الإسلامية في البحوث النحوية ظل لعلم أصول الفقه بعض التأثير ، ولكنه انحصر في المجالات التالية :

أولها : ما سبق أن أشرنا إليه من محاولة جمع الأصول العامة للتفكير النحوي في علم مستقل ، يهدف أصلا الى تحديد هذه الأصول ليكون في البحث النحوي كعلم أصول الفقه في الدراسات الفقهية ، مرجعا للباحثين وحكما عند الاختلاف .

ثانيها : اعتبار كل من « استصحاب حال الأصل » و « الاستحسان » و « الاستدلال بالأصول » و « عدم النظر » و « العكس » أدلة في التقنين النحوي ، ويأخذ بها بعض النحاة في صياغة قواعدهم ويضعونها بين أصولهم (٢٨) . وجميع هذه الأدلة تترد إلى علم الأصول ، بل إن

(٢٦) انظر : تاريخ النحو العربي حول هذا الموضوع .

(٢٧) ارجع الى : بين التقعيد والتعليل : الباب الثاني من كتابنا : أصول التفكير النحوي .

(٢٨) انظر : الاغراب في جدل الاعراب ٤٥ ، ٦٣ ، الاقتراح ط ٢ - ٧٢ - ٧٧ ، الخصائص ١/ ١٣٣ ، ١٩٧ ، لمع الأدلة في أصول النحو ١٢٧ وما بعدها ، ١٤١ - ١٤٢ .

مواقف النحاة منها ليست سوى انعكاس لخلافات الأصوليين في مدى الأخذ بها (٢٩) .

ثالثها : خلافات النحاة حول اعتبار كل من « الشبه » و « الطرد » جامعا بين طرفي القياس : المقيس والمقيس عليه (٣٠) ، فليست هذه الخلافات سوى تكرار لاتجاهات علماء الأصول إزاءهما (٣١) .

رابعها : المقاييس التي ارتضاها النحاة للاحتكام اليها في تعارض الأدلة والترجيح بينها ، وصور التعارض الرئيسية ثلاث : ١ - تعارض النصوص . ٢ - تعارض الأقيسة . ٣ - تعارض النص والقياس . وتنحل هذه الصور الثلاث الى قرابة ستة عشر شكلا فرعيا من أشكال التعارض (٣٢) . وكل صورة من صور التعارض وكل شكل من أشكاله يتطلب مقاييس محددة للترجيح ، وقد استعار النحاة الفواعد الأصولية للترجيح بين الأدلة المتعارضة .

خامسها : في جوانب مختلفة من انعلة . فعلى الرغم من أن التعليل النحوي قد تغير شكلا ومضمونا بعد انتصار الاتجاهات الاغريقية المنطقية على الاتجاهات الإسلامية الأصلية في البحث النحوي ، فقد بقي في بحوث العلة النحوية آثار أصولية بالغة الأهمية ، وليس من شك في

-
- (٢٩) انظر : مختصر تنقيح الفصول في الأصول ٧٤ وما بعدها ، وقواعد الأصول ومعاقد الفصول ١١٧ وما بعدها ، والورقات في علم أصول الفقه ٣٧ ، شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع ٣٦٩/٢ وما بعدها ، حاشية البناني عليه بهامشه ٢ .
- (٣٠) انظر لمع الأدلة ١٠٧ ، ١١٠ ، الاقتراح ٦٢ - ٦٣ .
- (٣١) انظر مثلا : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢٩٩/٢ وما بعدها وكذلك ٣٠٤ وما بعدها ، وأيضا : حاشية البناني عليه بهامشه .
- (٣٢) انظر : الاقتراح ٧٧ وما بعدها .

أن مرد ذلك إلى أن الفكر الإسلامي هو أول فكر تناول بالتحليل مقومات العلة وعناصرها ومدى سلامتها والأساليب المختلفة للتثبت منها . ويمكن أن نرد الى هذه الآثار الأصولية في العلة النحوية القضايا التالية :

١ - تقسيم العلة الى « بسيطة » و « مركبة » ، فإن هذا التقسيم يمتد عن موقف الأصوليين من العلة وتقسيمها الى هذين القسمين (٣٣) .

٢ - اختلاف النحاة في اشتراط « الطرد » و « العكس » في العلة ، فإن هذا الاختلاف ليس إلا محاكاة لمواقف الأصوليين من هذين الشرطين (٣٤) .

٣ - اختلاف النحاة في « العلة القاصرة » ، حيث أجازها بعض النحاة ورفضها آخرون (٣٥) ، وقد تأثر أولئك وهؤلاء بموقف علماء الأصول منها (٣٦) .

٤ - تحديد مسالك العلة ، وأهم هذه المسالك عند النحاة كما ذكرنا من قبل في كتابنا : أصول التفكير النحوي هي : الإجماع ، والنص ، والإيماء ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة والإخالة ، وانشبهه ، والطرد ،

(٣٣) انظر مثلاً : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٤٦ ، حاشية البناني بهامشه .

(٣٤) المصدر السابق ٢/٣٠٤ ، ٣١٩ - ٣٢١ .

(٣٥) انظر : الاقتراح ط ٢ ص ٥٣ ، داعي الفلاح - مخطوط - ١٥٢ ب .

(٣٦) انظر : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٥٣ .

والغاء الفارق • وجميع هذه المسالك منقولة من علم الأصول (٣٧) ، بل إن نقل النحاة لم يقف عند ذلك بل نقلوا إلى التراث النحوي خلافاً الأصوليين في بعض هذه المسالك أيضاً ، متصورين أن استبدال الأمثلة النحوية بالفقهية كاف لمد هذه الخلافات المصطنعة بالحياة في مجالات البحث النحوي (٣٨) •

هـ - في الشروط التي قبلها النحاة للتحقق من سلامة العلة ، وهي التي يصطلح عليها « بالقوادح في العلة » ، فإن هذه الشروط بأسرها مستمدة من علم أصول الفقه ، بما في ذلك أساليب الرد المختلفة على كل صورة من صور القدح فيها (٣٩) •

سادسها : في جوانب مختلفة من الحكم النحوي ، وبخاصة في تقسيمه إلى : واجب ، وممتنع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء (٤٠) • فليست هذه الأقسام شيئاً آخر غير أقسام الحكم الفقهي كما تحدد عند علماء الأصول (٤١) ، وواضح أن هذه

(٣٧) انظر : مختصر تنقيح الفصول في الاصول ٦٦ ، قواعد الاصول ومعاقد الفصول ١٢٣ - ١٢٧ ، ايضاح سلم الوصول الى علم الاصول ٤٠ - ٤٣ ، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٧٥ - ٣٠٧ ، حاشية البناني بهامشه •

(٣٨) انظر مثلاً خلاف النحاة في الطرد في لمع الأدلة في أصول النحو ١١٢ وقارنه بما في شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٠٤ - ٣٠٦ •

(٣٩) انظر : سلامة العلة في كتابنا أصول التفكير النحوي وقارنه بشرح الجلال المحلي ٢/٣٠٨ وما بعدها ، ايضاح سلم الوصول الى علم الاصول ٤٤ - ٤٦ •

(٤٠) انظر : الاقتراح ط ٢ - ١٠ - ١١ ، داعي الفلاح ٣٦ - ٣٨ •

(٤١)

الأقسام قد استندت الى خصائص موضوعية في الأحكام الفقهية على حين ليس ثمة ما يبرر الأخذ بها بأسرها في البحث النحوي .

ونختم هذه الإشارات الى الآثار الأصولية في علم النحو ببيان جانب آخر من التأثير الأصولي أتيح له أن يستمر منذ نشأة التفكير النحوي ومناهجه حتى بعد انتصار الخصائص الإغريقية في المناهج النحوية . ونعني بذلك تأثير المصطلحات الأصولية في المصطلحات النحوية .

وفي مجال تحليل علاقة المصطلحات النحوية بالأصولية يجب أن نفرق بين نوعين من المصطلحات النحوية لكل منهما مستواه ومصدره : أولهما ذلك النوع من المصطلحات التي يمكن أن يطلق عليها « مصطلحات منهجية » . ويرد منها أنها إنما تتناول بالضرورة ما يتصل بالأصول العامة للتفكير النحوي وأساليب الاستدلال ، والنوع الثاني مصطلحات يصح أن تسمى « مصطلحات تطبيقية » ، ويقصد بها ذلك النوع من المصطلحات الذي ينصب على القضايا التفصيلية والقواعد التطبيقية .

وتأثير المصطلحات الأصولية في مصطلحات النحو ينحصر في ذلك النوع الذي أطلقنا عليه من قبل في كتابنا « أصول التفكير النحوي » « الاصطلاحات المنهجية » ، فجميع المصطلحات التي استخدمت في التراث النحوي في هذا المجال ترجع الى أصل أصولي، بيد أنه — مع ذلك — نلاحظ وجود فوارق تجعل من هذه المصطلحات الأصولية الأصل قسمين : قسماً تطور مفهومه بعد انتقاله الى مجال الدراسات النحوية ، تحت تأثير تأثر هذه الدراسات بالبحوث

الميتافيزيقية والمنطقية الإغريقية... وقسماً لم يتأثر على الرغم من ذلك، بل ظل مضمونه في البحث النحوي مطابقاً أو محاكياً لمفهومه في التراث الأصولي، ويمكن أن نضع في القسم الأول مصطلحات: «القياس» و«العلة» و«الحد» و«التعريف»... على حين يشمل القسم الثاني كافة المصطلحات التي تتناول النص بالنقد الخارجي «كالتواتر» و«الآحاد»، أو تعبر عن أقسام القياس باعتبار الجامع «كقياس العلة» و«قياس الطرد» و«قياس الشبه»، أو أقسام العلة مثل: «بسيطة» أو «مركبة» أو «قاصرة» أو «مسالكها» و«قوادحها»، و«كالإجماع» و«النص» و«الإيماء»... الخ، و«تخلف الحكم» و«النقض» و«تخصيص العلة»... الخ، أو الحكم ومستوياته المختلفة: «واجب» و«ممتنع»... الخ - وأخيراً المصطلحات المستخدمة في حالات الجدل الناتج عن رد الأدلة أو تعارضها.

ثالثاً: الفلسفة والمنطق

لعل تأثير البحوث الفلسفية والمنطقية في التراث النحوي أوضح ما يلقاه الدارس لهذا التراث... ولعل مرد ذلك أولاً إلى أن الخصائص الفكرية المنهجية المستمدة من الفلسفة والمنطق قد استمرت لها السيادة قرونًا عديدة، دون أن تصاب بهزات تخلخل من سيطرتها أو تحد من أبعادها... واستقرار أي نظام من النظم الفكرية أو الاجتماعية يضي على هذا النظام كثيراً من الاحترام الذي يكاد يتحول في بعض الأحيان إلى صور من القداسة، تحول دون تقويضه حتى مع التشكك في جدواه، لأنه - حينئذ - لا يظل مجرد أسلوب تنظيمي يمكن تغييره لمواءمة التطور الإنساني والاجتماعي، بل يصبح تراثاً تصحبه مشاعر الولاء التاريخي للأبناء والأجداد، ومن ثم تشل تلك المشاعر الرومانسية الحاملة كل إرادة

للتغيير • وثانياً أن استخدام أساليب الفلسفة والمنطق في التحليل اللغوي يعطي قدراً من المرونة مردّها الى أن محور الامتياز العلمي آتئذ إنما هو الذكاء والتفوق العقلي ، وبذلك لا يرتبط بعناصر ثابتة ولا ينبنى على ركائز موضوعية ، وانما يرتد الى مقومات فردية ذاتية • وبذلك يتوفر للباحث النحوي الذكي - الذي يؤمّل فيه وحده في التغيير المنهجي - كثير من الجهد في الوقت الذي يتحقق له فيه قدر من التأثير كبير. وهكذا يمكن أن يقال إن استخدام تلك الأساليب المنطقية الفلسفية يمتاز باليسر وضمان النتيجة معا • أليس أبسط ما يلاحظ في هذا المجال أنه قد لجأ اناى استخدام هذه الأساليب النحاة جميعا ، حتى أولئك الذين هاجموا نتائجها ووصفوها بالفساد (٤٢) •

وقد سبق أن تناولنا بالتفصيل دور الفلسفة والمنطق في التراث النحوي ، وفي ضوء تلك التفاصيل يمكن أن نجد خطين متوازيين لتأثير الأفكار الفلسفية والقضايا المنطقية في المناهج النحوية منهما تمتد كل المؤثرات ، وإليهما ترتد كافة صور التأثير •

وأول هذين الخطين يمكن أن يصطلح عليه بالتناول الذهني للغة القائم على التصور العقلي لها • والتناول الذهني المجرد حتى من المقدمات البديهية موقف فلسفي يمتد من القضايا الكلية التي تتناول الكون والإنسان الى أن يصبح سمة بارزة للنظرة الفلسفية الى كل جزئية من جزئيات الكون والى أي موقف ذاتي وقي فردي للكائن البشري (٤٣) •

(٤٢) لعل أوضح الأمثلة على ذلك قديما نقد ابن مضاء لنظرية العامل في كتابه : الرد على النحاة ، وحديثا نقد الاستاذ عباس حسن للعلّة النحوية في كتابه : النحو واللفّة .

(٤٣) أنظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٢٠-٣٢٨ ومصادرها .

ويمكن أن نجد صدى هذا التناول الفلسفي في دراسات اللغويين العرب للنشاط اللغوي حيث تقوم تلك الدراسات منهجياً على دعائم من الصور العقلية للغة أكثر مما تركز على أساليب للالمام المباشر بها . فإذا انتقلنا الى مستوى التركيب بخاصة وجدنا النحاة يطبقون في دقة أساليب هذا التناول الذهني ، وتنصب دراساتهم - في جوهرها - على الصورة العقلية للنصوص اللغوية دون أن تتوقف عند استيعاء الموجود بالفعل في هذه النصوص وتحليل علاقاته وتحديد خصائصه ، وهكذا كان التناول الذهني للنشاط اللغوي ذا أثر حاسم في مناهج البحث النحوي .

فقد استطاع - أولاً - أن يشد اهتمام النحاة الى التفكير العقلي بدلا من أن يصرفهم الى لحظ الواقع اللغوي ، بل إنه استطاع أن يشكل أساليب تناولهم لما في الواقع من ظواهر . فلم تعد تلك الظواهر محددة على نحو ما يقره الواقع بالفعل وإنما كان يعاد دائما تشكيلها بحيث تتخذ صورتها الأخيرة في البحث النحوي معالم مختلفة عن أصلها الحقيقي في النشاط اللغوي . وحسبنا مثلاً أن نشير الى موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابي ، هذا الموقف الذي لم يتحرروا فيه التقيد بما في الظاهرة اللغوية فعلا من وجود نطين فحسب من انكلمات : أحدهما معرب ، والآخر مبني ، وإنما تحولت الظاهرة في تصورهم الى شيء آخر بإضافتهم قسماً جديداً هو المعرب المبني أو المبني المعرب ، لتتلاءم هذه الأقسام الثلاثة وتتساق مع تلك الأطراف الثلاثة التي تخيلوها في « العمل » ، وهي العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول ، إذ لا يوجد في تصورهم عامل دون أن يوجد له - نحويًا - معمول ، ولا يوجد عامل ومعمول من غير أن تكون هناك دلالة لفظية على عمل العامل في المعمول ، فإذا لم تكن تلك الدلالة اللفظية موجودة بالفعل فقد وجب

تقديرها . وهكذا يتحتم وجود ذلك النوع الثالث من الكلمات المبنية لفظاً المعربة معنى : محلاً أو تقديرًا (٤٤) .

كما تمكن النحاة بواسطته - ثانياً - من أن يصلوا الى سند فلسفي يسوغ فكرياً عدداً من ظواهر المناهج النحوية المتعلقة بمدى التزامها بالنصوص أو تحررها منها ، حتى إنه يمكن القول بأنه يقف بشكل خاص وراء التطورات العميقة المدى التي حدثت للتأويل النحوي بأساليبه المختلفة ، ونقلته من مجرد محاولات اجتهد فردية تستخدم عادة وسائل بسيطة وتهدف غالباً الى تخريج ما يخالف المنطرد من النصوص بغية تحقيق الاتساق بين الظواهر والقواعد ، الى ظاهرة تلتمح عضويًا وحيويًا ببقية ظواهر المناهج النحوية ، وتشكل بأساليبها المتعددة - وبخاصة الأساليب القائمة على إعادة صياغة التركيب ذهنيًا ليظهر في التقدير بشكل لا يتعارض فيه مع القواعد ، تلك التي تستخدم « الحذف والتقدير » و « الزيادة » و « التحريف » والتقديم و « التأخير » و « الفصل » و « الحمل على المعنى » - جزءاً بالغ الأهمية من هذه المناهج حيث لا يقف عند حد تكميلها بل يتجاوز ذلك الى تفسير العديد من ظواهرها (٤٥) .

والخط الثاني هو الأخذ بخصائص المنطق الصوري الشكلي، وبصفة خاصة في القياس . وعلى الرغم من أن الأخذ بهذا المنطق نوع من التناول الذهني للغة بيد أنه يمتاز بوجود ضوابط عقلية تقن له ، وتميز بالضرورة نتائجه ، ومن ثم فإن الصور العقلية المطلقة من كل قيد موضوعي لا وجود لها في المنطق الصوري ، إذ تتصف صورته الذهنية

(٤٤) انظر الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

(٤٥) انظر : أصول التفكير النحوي .

دائماً بارتكازها على مقدمات عقلية موضوعية شكلاً من وجهة النظر المنطقية . وعلى ذلك يصح أن يقال إن التناول الذهني الفلسفي متحرر بالضرورة من كل قيد مادي أو عقلي أما التناول المنطقي فمع تحرره من قيود المادة ملتزم بقيود العقل أو الشكل . وكلا النوعين من التناول موجود في التراث النحوي ، ألا ترى إلى أساليب التأويل وكيف تتنوع ؟ وكيف يمكن أن تقول فيها « بالحذف » و « الزيادة » معا ، أو « بالتقديم » و « التأخير » أو « بالحمل على المعنى » و « التحريف » ^(٤٦) ؟! دون أن تضع في الاعتبار خصائص التركيب أو تنقيد بقوانين العقل . وأبسط هذه القوانين إدراك التناقض بين « الحذف » و « الزيادة » ، و « التقديم » و « التأخير » وغيرها من أساليب التأويل التي يصح - عند النجاة - القول بأكثر من أسلوب منها في تخريج النص الواحد . ثم ألا ترى أيضاً إلى صور القياس وكيف تتعدد : من « قياس النصوص » إلى « قياس الظواهر » ، ثم من قياس على « المطرد » إلى قياس على ما دونه من « كثير » أو « قليل » ، ثم من قياس تجمع « العلة » بين طرفيه إلى قياس يعتمد على « الاطراد » أو يكتفي « بالشبه » ^(٤٧) ؟ ولكنها على الرغم من تعددها بتعدد الطرفين وتنوعها بتنوع الجامع تخضع جميعها لقواعد المنطق الصوري في الاستدلال والاستنتاج .

ولكن الأخذ بقواعد المنطق الصوري لم يحل بين القياسات النحوية والخطأ ، بل على العكس من ذلك زاد اضطرابها حدة وخطأها عمقا . ذلك أنه اكتفى في قواعده بوجود جامع ما ^(٤٨) ، وليس من شك في أن

(٤٦) انظر : أصول التفكير النحوي ص ٢٨٠ وما بعدها .

(٤٧) انظر : المصدر السابق ص ٨٣ وما بعدها .

(٤٨) انظر : المصدر نفسه ص ١١١ وما بعدها .

استخلاص رابط ما بين طرفي العملية القياسية ممكن وميسور ، حتى بين الظواهر المتناقضة أيضا ، إذ يصح أن يكون الجامع بينها هو التناقض بين معطياتها !! وحتى حين اتخذ النحاة « العلة » جامعا لم تنجحهم من الاضطراب والخطأ بل زادت هما وضاعفت آثارهما بما أوشك أن يتقرر في البحث النحوي من أن « حكم الأصل ثابت بالعلة لا بالنص » وبما تقرر فيه فعلا من مسالك للعلة واضحة التفاوت (٤٩) ، مما فتح الباب فسيحا لاختلاف النحاة في تحديد العلل أولا ، ثم في استخلاص ما تفرضه العلل من قواعد ثانيا ، دون أن يلتفتوا الى موقف النص أو النصوص من العلة المبكرة أو القاعدة الموضوعية . ألم يتقرر في البحث النحوي أن المبتدأ ملزوم للابتداء ، لأنه لا مبتدأ بغير ابتداء ، فكانت هذه العلة العقلية سببا في اختلاف القواعد النحوية وتضاربها . فقد جاء من النحويين من استنتج منها أن العامل في المبتدأ إنما هو الابتداء ، وأنه يعمل في الخبر أيضا ، لأن المبتدأ يستلزمه كذلك فهو ملزوم له بدوره (٥٠) . ورأى فريق آخر أنه إذا كان الابتداء يستلزم مبتدأ فإن المبتدأ هو الذي يستلزم الخبر ولذلك يقتصر عمل الابتداء على المبتدأ ، وأما العمل في الخبر فينصرف الى المبتدأ وحده (٥١) . وذهب فريق ثالث الى أن العلة لا تنتج أيا من الاتجاهين السابقين ، فإنه إذا كان الابتداء يستلزم المبتدأ والمبتدأ يستلزم الخبر ، فإن الخبر في الواقع لا يستلزمه المبتدأ وحده ، بل المبتدأ الذي يستلزمه الابتداء ، وبذلك يكون ملزوما للمبتدأ والابتداء جميعا ، ومن

(٤٩) انظر : اصول التفكير النحوي الباب الثاني بين التعقيد والتعليل .

(٥٠) انظر : شرح المفصل ٨٥/١ ، الصبان علي الأشموني ١٩٤/١ .

(٥١) المصدران السابقان وانظر ايضا : كتاب سيويه ٢٧٨/١ .

ثم فإن العامل فيه هو المبتدأ والابتداء معا (٥٢) . ولكن فريقا رابعا رأى أن التلازم القائم في التركيب إنما هو بين المبتدأ والخبر ، ومن ثم جعل العامل في المبتدأ هو الخبر ، لأنه لا يستغني عنه ، والعامل في الخبر هو المبتدأ ، لأنه لا ينفك منه ، وإذن فقد استلزم كل منهما الآخر ، « ولما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقضي صاحبه اقتضاء واحدا ، عمل كل منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه » (٥٣) . وهكذا تعددت القواعد المستخلصة من العلة الأساسية - وهي التلازم الكائن بين المبتدأ والابتداء - حتى تضاربت ، دون غناية ما بموقف النصوص ذاتها . وهكذا أصبح محور الخلاف ليس تحليل النصوص وإنما تحقيق العلة . أليس أبسط ما يكشف التعارض بين هذه الاتجاهات بأسرها من ناحية والواقع اللغوي من ناحية أخرى أن من الممكن لغويا أن يوجد الخبر دون مبتدأ ، والمبتدأ من غير خبر . على حين أنه يتحتم نحويا - في كافة القواعد المبنية على العلة السابقة ، ومع كافة الاتجاهات المتفرعة عنها - وجودهما معا .

وهكذا تساوق تأثير المنطق في نتائجه مع نتائج التأثير الفلسفي المتجرد من كل قيد موضوعي على الرغم مما يبدو من اختلاف بينهما في أساليب معالجة الظواهر في كل منهما ، فكان أن تآزر التناول الذهني مع القياس الشكلي على إغراق البحث النحوي في قضايا عقلية فلسفية لا صلة حقيقية بينها وبين المادة اللغوية .

(٥٣) شرح المفصل ٨٤/١ ، الانصاف في مسائل الخلاف ٣١-٣٥ .
 (٥٢) الصبان علي الأشموني ١٩٤/١ ، همع الهوامع ٩٤/١ ، وانظر أيضا : شرح المفصل ٨٥/١ ، الانصاف في مسائل الخلاف ٣٣-٣٤ الاشباه والنظائر ٢٦٤/١ .

رابعاً : علم الكلام

تأثير علم الكلام في التراث النحوي يمكن أن يلحظ في كلا المجالين الرئيسين لهذا التراث وهما : الأصول العامة والقواعد الجزئية . والآثار الكلامية في القواعد الجزئية عديدة وواضحة ، وهي لذلك لا تحتاج لغير مثال يبين صورتها التي تعكس في مجال الدراسات اللغوية على وجه العموم والنحوية بشكل خاص أخذ علماء اللغة والنحو ببعض الاتجاهات الفكرية التي ولدها الصراع بين علماء الكلام .

ففي دراسة النحاة لحروف الجر قسموها الى ثلاثة أقسام : حروف أصيلة العمل ، وحروف زائدة لا تعمل . ثم حروف بين بين ^(٥٤) ، وليس ثمة معنى - في التحليل اللغوي - لهذا التقسيم الذي يرتد الى أصل كلامي ، حيث يعنى المتكلمون دائماً بإيجاد قسم ثالث بين المقبول دينياً والمرفوض . فيقسمون الناس في الدنيا مثلاً الى مسلم لم يرتكب كبيرة ، وكافر ، ثم عاص وهو المسلم الذي ارتكب كبيرة . ويقسمون الناس في الآخرة أيضاً الى أصحاب الجنة وأصحاب النار وأهل الأعراف . وإذا كانت طبيعة البحث في المجال العقدي تقبل هذا النمط من التقسيم ، بل تفرضه ، حيث تحتاج العقيدة دائماً الى سلوك واضح يميز أصحابها المخلصين لها عن أدعيائها - فإن البحث النحوي لا قبل له بهذا النسق من التفكير ، إذ ينبغي أن يقف عند تحليل الظواهر دون أن يفرض عليها سلفاً موقفاً محدداً . وفي هذا المجال لا معنى للحكم بزيادة أو حذف ، فإن تصور ذلك لا يمتد عن النص نفسه وإنما يصدر عن فكرة سابقة عليه .

(٥٤) انظر مثلاً : ابن يعيش - شرح المفصل ، المغني : حروف الباء واللام ومن .

وتأثير علم الكلام في الأصول النحوية لا يأخذ طابعاً صريحاً في غير مجالين : أولهما تأثير المذاهب الكلامية المختلفة في خلاقات النحاة حول (موجد) الحركة الإعرابية ، وثانيهما تأثير الحقائق الكلامية المتعلقة بالإلهيات والنبوات والسمعيات في موقف النحاة من النصوص •

ففي تفسير النحاة (لموجد) الحركة الإعرابية اتجاهات ثلاثة : أولها اتجاه جمهور النحاة القائلين بالتفسير الدلالي ، ويرى أصحابه أن موجد الحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة هو العامل نفسه ملفوظاً أو مقدراً ، لفظياً أو معنوياً ، فهو الذي يجلب الحركة الإعرابية بحيث يمكن تعريفها بأنها « شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب » (٥٥) • والاتجاه الثاني ذهب إليه ابن جني الذي يرى أن الإيجاد ليس من طبيعة اللفظ أو المعنى ، وإن كان اللفظ والمعنى يؤثران في نوع الموجد. فالموجد الحقيقي عنده هو المتكلم بمضامة اللفظ ومصاحبتة (٥٦) • وأنكر ابن مضاء كلا الاتجاهين ، فرفض أن يكون الموجد هو اللفظ أو المتكلم ، لأن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً ... ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى » (٥٧) ، وبذلك ذهب إلى أن « هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية » (٥٨) •

ويمكن رد هذا الخلاف بأسره - بكافة اتجاهاته - إلى

(٥٥) تحفة الإخوان على العوامل ١٧ •

(٥٦) الخصائص ١٠٩/١ •

(٥٧) الرد على النحاة ٨٧ •

(٥٨) المصدر نفسه •

مؤثرات كلامية بحيث يمكن اعتباره - دون تجوز - مجرد صدى للقضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين .

وأهم هذه القضايا مشكلة السلوك الإنساني بين الاضطراب والاختيار ، ثم مدى مسئولية الانسان عنه . والخلاف في (موجد) الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقاً نحوياً لهذه المشكلة الكلامية ، إذ أن البحث النحوي في حقيقته لا يعنى « بالخالق » أو « الموجد » من حيث هو خالق أو موجد ، بل بملاحظة ما له من تأثير في النشاط اللغوي ، وفي مستوى التركيب بشكل خاص . وهذه المشكلة التي اختلف فيها النحاة ليست في جوهرها سوى قضية خلق وإيجاد ، وليست بحثاً عن تأثير وتأثير . وأبرز الاتجاهات الكلامية في هذه القضية يحددها موقف الجهمية من ناحية ، والقدرية ثم المعتزلة من ناحية أخرى ، وبينهما الأشاعرة والماتريدية بما يمثلون من اتجاه وسط . واتجاه الجهمية أن الله هو الفاعل لكل شيء بإرادته وقدرته ، وأنه لا دخل للانسان فيما يفعل ، أو بتعبير أدق فيما يجري على يديه من فعل ، لأنه لا قدرة له عليه ولا إرادة له فيه . واتجاه القدرية والمعتزلة أن الانسان هو الذي يفعل ما يريد بقدرته ، فلا يستطيع أحد أن يسلبه إرادته أو يكبت فيه قدرته . وأما الأشاعرة والماتريدية فيذهبون الى أن في العمل الإنساني الإداري التقاء قدرات وإرادات بين الله والإنسان ، دون تناف بين قدرة الله وقدرة الإنسان ، وبين إرادة الله وإرادة الإنسان أيضاً (٥٩) .

والصلة واضحة بين هذه الاتجاهات ونظائرها في موقف النحاة من

(٥٩) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٣٤ وما بعدها ومصادرها .

(موجد) الحركة الإعرابية ، فموقف ابن مضاء ليس إلا تطبيقاً للمذهب الجهمية ، وموقف جمهور النحاة يمتد إلى أصل قدري معتزلي ، على حين يتميز موقف ابن جني بالتوسط فيحاكي بتوسطه موقف متأخري المتكلمين من أشاعرة وماتريدية •

وكما أثرت القضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين في قضية الموجد للحركة الإعرابية واتجاهات النحاة فيها ، تركت الحقائق الكلامية تأثيرها أيضاً في مجال من أهم المجالات النحوية • • نعني به موقف النحاة من النصوص • فقد تأثر هذا الموقف بما تقرر في علم الكلام من صفات لله سبحانه وللأنبياء عليهم السلام ، ثم بما استقر فيه كذلك من تصوير للمغيبات • وكانت هذه الحقائق الكلامية سبباً في تأويل كثير من النصوص القرآنية ، تلك التي تفيد بمعناها الظاهري ما يتعارض مع الحقائق التي قال بها علماء الكلام ، بحيث يمكن أن نقرر دون كبير تجاوز أن من أسباب التأويل ملاحظة الإعتبارات العقدية الدينية بغض النظر عن مدى وفاء النص بالشروط الأساسية لتركيب الجملة العربية إعراباً وبناءً وتطابقاً وترتيباً • ولعل في الرجوع إلى موقف النحاة من بعض آيات الكتاب العزيز ما يمثل لهذه الحقيقة خير تمثيل نحو قول الله تعالى : « واسأل القرية » ، وقوله سبحانه : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون » ، وقوله جل شأنه : « ص ، والقرآن ذي الذكر ، بل الذين كفروا في عزة وشقاق » •

خلاصة

هذه هي أهم الأخطاء الموضوعية في مناهج الفكر النحوي التقليدية • وليس من شك في أن المتصلين بالتراث النحوي والدارسين له يستطيعون أن يضيفوا إلى الأخطاء السابقة أخطاء جديدة ، أهمها «تداخل المسائل والأحكام» ، ثم «الإسراف في ذكر الأنواع والأقسام» • ولكننا آثرنا أن نقف عندما يختص بالفكر النحوي من أخطاء ، تاركين هذه الأخطاء الشكلية التي تتصل بالمؤلفات النحوية إلى موضعها في بحث قريب • نسأل الله العون عليه ، والتوفيق فيه •

واتشار هذه الأخطاء بين التجمعات النحوية الجغرافية المختلفة ، بالإضافة إلى انتشار الأساليب المتبعة منهجيا بينها ، يكشف عن فساد تلك الفكرة التي شغلت كثيرا من الدارسين في النحو العربي ، قدامى ومحدثين ، وهي وجود مدارس نحوية تتميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي^(٦٠) ، ويؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن « المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم

(٦٠) انظر مثلا : طبقات الزبيدي - حيث يجعل من البصريين والكوفيين قسما ، وأخبار السيرافي حيث يقتصر على النحويين البصريين ، وأيضا : تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمان ٢٨/٢ حيث يقطع بوجود مذهبين لفويين في البصرة والكوفة أنتجا مذهباً ثالثاً في بغداد ، والعربية ٦١ ليوهان فك اذ يقطع بأن لكل من الكوفيين والبصريين طريقاً خاصاً في تفسير الظواهر، وضحي الاسلام ٢٩٦/٢ اذ يردد مضمون الأفكار السابقة .

يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها • وإذن نيس ثمة مدارس – بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها – في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية • وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبق أصولاً واحدة ، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول » (٦١) •

وبعد ... فإننا لم نشأ أن نعطي هذه الدعوى أكثر مما تستحق هذه الدراسة التي تهدف إلى وضع كل فكرة في موضعها الصحيح من النحو ومكانها الدقيق من الفكر ، وحسبها أنها احتلت على مدى الأجيال مركز الحقيقة وهي وهم ، وحظيت بعناية الباحثين وهي أسطورة • فساهمت في إهدار قدرات وضلت في فهم الحق معا •

(٦١) بعض تصرف عن : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٧٩ •

فهرس المصادر والمراجع

اولا : المخطوطات والمصورات

- ١ - ارتشاف الضرب
لابن حيان الاندلسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٨٢٨ نحو .
- ٢ - أسرار العربية
لابن الانباري ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم
٥٧٨٢ هـ .
- ٣ - اصول النحوي
لابن السراج ، مصور عن نسخة المتحف البريطاني رقم
٢٨٠٨ OR وعن نسخة المكتبة العامة بالرباط .
- ٤ - تحفة الغريب
للدمايني ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم
١٠٠٦ نحو .
- ٥ - التذيل والتكميل في شرح التسهيل
لابي حيان الاندلسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٦١ نحو .
- ٦ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢١
نحو حليم .
- ٧ - حاشية على العرب
للمقدسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم
٣٤ ق .
- ٨ - الحدود النحوية
للأبدي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٧٠ نحو م .

- ٩ - الحدود والنحوية
للاميري ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٥٢٧٠ هـ.
- ١٠ - الدرة النحوية في شرح الأجرومية
لابن يعلى الحسيني ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٧٠ نحو ٠م.
- ١١ - رسالة في التفرقة بين بعض فصول النحو
لابن كيران الفاسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٥٧٦٩ هـ .
- ١٢ - شرح التسهيل
لابن أم قاسم ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم
١٢٦٢ نحو .
- ١٣ - شرح التسهيل
لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠
نحو س .
- ١٤ - شرح الجمل الكبيرة
لابن الصائغ ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٠
نحو .
- ١٥ - شرح الجمل الكبيرة
لابن العريف ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم
٤٦٤ نحو .
- ١٦ - شرح حدود الفاكهي
للفاكهي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤٥٤
نحو طلعت .
- ١٧ - شرح الفصول الخمسين
لابن أبان ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩١٨
نحو .
- ١٨ - شرح كتاب سيبويه
للسيرافي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٣٧
نحو .
- ١٩ - شرح اللمع
لثمانيني ، مصور بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٥٧٠ نحو .

- ٢٠ - الباب في شرح اللباب
لنقره كار ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤٥
نحو م .
- ٢١ - غاية الاحسان في علم اللسان
لأبي حيان الأندلسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٢٤ نحو س .
- ٢٢ - لباب الاعراب في علم العربية
للاسفراييني ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم
٣٦٩ نحو .
- ٢٣ - اللباب في علل البناء والاعراب
للعكبري ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩١٩
نحو .
- ٢٤ - لب اللباب في معرفة أصول الاعراب
للاسفراييني ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم
٣٦٩ نحو .
- ٢٥ - اللمع
لأبن برهان ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٥٠ م .
- ٢٦ - المحصول في شرح الفصول
للالرازي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩٠٨
نحو .
- ٢٧ - المسائل الخلافية في النحو
للعكبري ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٢٨ نحو س .
- ٢٨ - الموفور من شرح ابن عصفور
لأبي حيان الأندلسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٢٤ نحو س .
- ٢٩ - النكت الحسان في شرح غاية الاحسان
لأبي حيان الأندلسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،
رقم ٣٦٤ نحو .

ثانيا : المطبوعات

- ٣٠ - آداب الشافعي ومناقبه
لابن ابي حاتم ، تحقيق عبد الفني عبد الخالق ، مطبعة السعادة
بالقاهرة ١٩٥٣ .
- ٣١ - ابو حنيفة : حياته وعصره ، آراؤه وفقهه
لمحمد ابو زهرة ، مطبعة مصر ١٩٤٦ .
- ٣٢ - ابو علي الفارسي
للدكتور عبد الفتاح شلبي ، تهضة مصر ١٣٧٧ هـ .
- ٣٣ - الانتان في علوم القرآن
للسيوطي ، مطبعة حجازي ١٣٦٨ هـ .
- ٣٤ - الأثر الجليل لقضاء وادي النيل
لاحمد نجيب ط ٢ ، المطبعة الاميرية ببولاق ١٨٩٥ .
- ٣٥ - اثر العلم في المجتمع
لبرتراند رسل ، ترجمة د. تمام حسان ، النهضة المصرية ١٩٥٨ .
- ٣٦ - احصاء العلوم
للفارابي ، تحقيق د. عثمان امين ، دار الفكر العربي بالقاهرة .
- ٣٧ - احياء النحو
لابراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١ .
- ٣٨ - اخبار العلماء بأخبار الحكماء
للقفطي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ .
- ٣٩ - اخبار النحويين البصريين
للسيرافي ، تحقيق طه الزيني وعبد المنعم خفاجي ، ط ١ ،
مصطفى الحلبي ١٩٥٥ .
- ٤٠ - ادب الكاتب
لابن قتيبة ، تحقيق احمد شاکر ، ط الرحمانية ١٣٥٥ هـ .
- ٤١ - أرسطو عند العرب
للدكتور عبد الرحمن بدوي ، النهضة المصرية ١٩٤٧ .
- ٤٢ - أساس البلاغة
للزمخشري ، ط دار الكتب المصرية ١٣٤١ هـ .

- ٤٣ - الاساس في الامم السامية ولغاتها
للدكتور علي العناني وزملائه ، ط ١ ، المطبعة الاميرية ببولاق
١٩٣٥ .
- ٤٤ - اسد الغابة
لابن الأثير ، المطبعة الوهبية ١٢٨٦ هـ .
- ٤٥ - اسرار البلاغة
لعبد القاهر الجرجاني، نشر السيد محمد رشيد رضا، دارالمنار
- ٤٦ - اسرار العربية
لابن الأنباري ، ط ليدن ١٨٨٦ .
- ٤٧ - الاسلام والحضارة العربية
لمحمد كرد علي، ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠ .
- ٤٨ - الاشباه والنظائر في النحو
للسيوطي ، ط دائرة المعارف النظامية بحيدر اباد ١٣١٦ هـ .
- ٤٩ - الاصابة في تمييز الصحابة
لابن حجر العسقلاني ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ .
- ٥٠ - اصول التفكير النحوي
للدكتور علي ابو المكارم ، دار الثقافة - بيروت ١٩٧٣ .
- ٥١ - اعجاز القرآن
للباقلاني ، تحقيق السيد احمد صقر ، ط دار المعارف بمصر .
- ٥٢ - اعراب القرآن
المنسوب للزجاج ، تحقيق ابراهيم الانباري ، المؤسسة المصرية
العامة للتأليف .
- (حول تحقيق نسبة هذا الكتاب انظر البحث القيم الذي كتبه
الاستاذ احمد راتب النفاح في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
ج ٤ / م ٤٨) .
- ٥٣ - الاغاني
لابي الفرج الاصفهاني :
- ١ - ط دار الكتب المصرية .
- ب - ط بولاق .
- ج - ط الساسي .
- دون تحديد = ط دار الكتب المصرية .

- ٥٤ - الاغراب في جدل الاعراب
لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية
١٩٥٧ .
- ٥٥ - الاقتراح في علم اصول النحو
للسيوطي ، ط دائرة المعارف النظامية أولى سنة ١٣١٠ هـ ،
وثانية سنة ١٣٥٩ هـ .
- ٥٦ - الامالة في القراءات واللهجات العربية
للدكتور عبد الفتاح شلبي ، ط ١ ، نهضة مصر ١٩٥٧ .
- ٥٧ - الامالي
لابي علي القالي ، ط ٢ ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
- ٥٨ - امالي الزجاجي
تحقيق عبد السلام هارون ، ط أولى ، المؤسسة العربية
الحديثة .
- ٥٩ - امالي السيد المرتضى
تحقيق احمد بن الامين الشنقيطي ، ط ١ ، سنة ١٩٠٧ .
- ٦٠ - الامالي الشجرية
ط ١ ، دائرة المعارف النظامية بحيدر اباد ١٣٤٩ هـ .
- ٦١ - الامتاع والمؤانسة
لابي حيان التوحيدي ، تحقيق احمد امين ، واحمد الزين ،
ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .
- ٦٢ - انباه الرواة
للقفطي ، تحقيق حمد ابو الفضل ابراهيم ، ط ١ ، دار الكتب
المصرية .
- ٦٣ - الانساب
للسمعاني ، ط ليدن ١٩١٢ .
- ٦٤ - الانصاف في مسائل الخلاف
لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ،
سنة ١٩٥٣ .
- ٦٥ - انوار الربيع (الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع)
للشيخ محمود العالم ، ط ١ ، مطبعة التقدم العالمية ١٣٢٢ هـ .

- ٦٦ - اوضح المسالك الى الفية ابن مالك
لابن هشام، تحقيق عبد المتعال الصعيدي ، ط ٣ ، مطبعة محمد
علي صبيح ١٩٦٤ .
- ٦٧ - ايام العرب في الجاهلية
لمحمد احمد جاد المولى وزملائه ، ط ١ ، عيسى البابي الحلبي .
- ٦٨ - ايضاح سلم الوصول الى علم الاصول
لعبد الوصيف محمد الملايوي الشافعي ، مطبعة المعاهد بمصر .
- ٦٩ - الابضاح في علل النحو
للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩ .
- ٧٠ - البحر المحيط
لابي حيان ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .
- ٧١ - البخلاء
للجاحظ، تحقيق الدكتور طه الحاجري، ط دار المعارف بمصر.
- ٧٢ - البداية والنهاية
لابن كثير ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١ هـ .
- ٧٣ - البصائر والذخائر
لابي حيان التوحيدي ، تحقيق احمد امين والسيد احمد صقر،
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .
- ٧٤ - بغية الوعاة
للسيوطي ، ط ١ ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ .
- ٧٥ - بلاد ما بين النهرين
لدبلايورت ، ترجمة محرم كمال ، القاهرة ، مكتبة الاداب
١٩٥٦ .
- ٧٦ - البيان والتبيين
للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ ، لجنة التأليف
والترجمة والنشر ١٣٦٩ هـ .
- ٧٧ - تاج العروس
للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ .
- ٧٨ - تاريخ آداب العرب
لمصطفى صادق الرافعي ، مطبعة الاستقامة ١٩٤٠ .

- ٧٩ - تاريخ الادب العربي
لكارل برودكلمان ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، دار
المعارف بمصر ١٩٦١ .
- ٨٠ - تاريخ الامم والملوك
للطبري ، المطبعة الحسينية ١٣٢٣ هـ .
- ٨١ - تاريخ بغداد
للخطيب ، ط ١ ، مطبعة السعادة بمصر .
- ٨٢ - تاريخ التمدن الاسلامي
لجورجي زيدان ، مراجعة الدكتور حسين مؤنس ، دار الهلال .
- ٨٣ - تاريخ الحضارة الاسلامية
لبارتولد ، ترجمة حمزة طاهر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .
- ٨٤ - تاريخ الشعوب الاسلامية
لكارل بروكلمان ، ترجمة د. نبيه امين فارس ومنير البعلبكي ،
ط ١ ، دار العام للملايين ، بيروت .
- ٨٥ - تاريخ العرب (مطول)
للدكتور فيليب حتي ، بيروت ١٩٤٩ .
- ٨٦ - تاريخ العرب العام
لسيدو ، ترجمة عادل زعيتر ، عيسى البابي الحلبي ١٩٤٨ .
- ٨٧ - تاريخ العرب قبل الاسلام
لجواد علي ، طبع المجمع العلمي العراقي .
- ٨٨ - تاريخ الفلسفة الغربية
لبرتراند رسل ، ترجمة د. زكي نجيب محمود ، لجنة التأليف
والترجمة والنشر ١٩٥٤ .
- ٨٩ - التاريخ الكبير
لابن عساکر ، مطبعة روضة الشام ١٣٣٢ هـ .
- ٩٠ - تاريخ اللغات السامية
لاسرائيل ولفنسون ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٢٩ م .
- ٩١ - تاريخ مصر من اقدم العصور الى الفتح الفارسي
لبريستيد ، ترجمة د. حسن كمال ، ط ١ ، المطبعة الاميرية
بالقاهرة ١٩٢٩ .

- ٩٢ - تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري
للدكتور علي أبو المكارم ، ط ١ ، القاهرة الحديثة للطباعة
١٩٧١ .
- ٩٣ - تاريخ اليعقوبي
لابن وهب الكاتب المعروف بابن واضح الاخباري ، دار الفكر ،
بيروت ١٩٥٥ .
- ٩٤ - تاريخ اليهود في بلاد العرب
لاسرائيل ولفنسون ، ط ١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ٩٥ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان
لابن مكي الصقلي ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية ١٩٦٦ .
- ٩٦ - تجديد الفكر الديني في الإسلام
لمحمد اقبال ، ترجمة عباس محمود ، لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، ١٩٥٥ .
- ٩٧ - تحفة الاخوان على العوامل
لمصطفى بن ابراهيم ، دار الطباعة العامة ١٢٧٦ هـ .
- ٩٨ - التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية
مقالات لبعض المستشرقين جمعها وترجمها د. عبد الرحمن
بدوي ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ١٩٦٥ .
- ٩٩ التصريف للمازني = المنصف شرح التصريف
١٠٠ - التطور النحوي للغة العربية
لبرجستراسر ، مطبعة السماح ١٩٢٩
- ١٠١ - التعريفات
لعلي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي ، مصطفى البابي
الحلبي ١٩٣٨ .
- ١٠٢ - التفكير الفلسفي في الإسلام
للدكتور عبد الحليم محمود ، ط ١ ، الانجلو المصرية .
- ١٠٣ - تقريب التهذيب
لابن حجر العسقلاني ، دائرة المعارف النظامية بحيدر اباد .

- ١٠٤ - تقرير الشربيني على حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع . (مطبوع مع الحاشية) .
- ١٠٥ - التمهيد في الرد على المعطلة والرافضة
لابي بكر الباقلاني ، القاهرة ١٩٤٤
- ١٠٦ - تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية
للشيخ مصطفى عبد الرازق ، ط ٣ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٦ .
- ١٠٧ - التنبيه والاشراف
للمسعودي ، ط الصاوي بمصر ١٩٣٨ .
- ١٠٨ - تهافت الفلاسفة
للغزالي ، تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر .
- ١٠٩ - تهذيب الالفاظ
لابن السكيت ، تحقيق الاب لويس شيخو ، بيروت ١٨٩٥ .
- ١١٠ - تهذيب التهذيب
للأزهري ، مراجعة محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف .
- ١١٢ - جمهرة أشعار العرب
لابي زيد القرشي ، ط بولاق ١٣٠٨ هـ .
- ١١٣ - جمهرة اللغة
لابن دريد ، دائرة المعارف النظامية بحيدر اباد ، ١٣٥١ هـ .
- ١١٤ - جهد القريحة في تجريد النصيحة
للسيوطي ، تحقيق د. علي سامي النشار ، ط الخانجي بمصر .
- ١١٥ - حاشية الامير على متن مغني اللبيب
للشيخ محمد الامير ، ط عيسى البابي الحلبي .
- ١١٦ - حاشية الباجوري على السلم
للشيخ الباجوري ، ط مصر ١٣٠٦ هـ .
- ١١٧ - حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع .
ط ١ ، المطبعة الازهرية المصرية ١٩١٣ .
- ١١٨ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل
للشيخ محمد الخضري ، ط ٥ ، المطبعة الازهرية المصرية ١٩٢٤

- ١١٩ - حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب
للشيخ الدسوقي ، ط مصر ١٢٨٦ .
- ١٢٠ - حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل
للشيخ السجاعي ، ط ١ ، المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩ هـ .
- ١٢١ - حاشية السجاعي على قطر الندى
للشيخ السجاعي ، ط ١ ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٣ هـ .
- ١٢٢ - حاشية الصبان على شرح الأشموني
للشيخ الصبان ، ط عيسى البابي الحلبي .
- ١٢٣ - حاشية العطار على شرح الازهرية
للشيخ العطار ، ط المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩ هـ .
- ١٢٤ - الحذف والتقدير في النحو العربي
للدكتور علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٩٧٠ .
- ١٢٥ - الحضارة الإسلامية
لخودا بخش ، ترجمة د. علي حسني الخربوطلي ، دار الكتب
الحديثة ، ١٩٦٠ .
- ١٢٦ - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع
لأدم متر ، ترجمة د. محمد عبد الهادي ابوريعة ، ط ٣ ،
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٧ .
- ١٢٧ - حضارة العرب
لفوستاف لوبون ، ترجمة عادل زعيتر ، عيسى البابي الحلبي
١٩٥٦ .
- ١٢٨ - الحيوان
للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ ، مصطفى البابي
الحلبي .
- ١٢٩ - خزانة الأدب
للبيهقي ، ط بولاق .
- ١٣٠ - الخصائص
لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ١ ، دار الكتب
المصرية بالقاهرة .
- ١٣١ - خلاصة تذهيب الكمال
للخزرجي ، ط ١ ، المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ .

- ١٣٢ - دائرة المعارف الاسلامية
(الترجمة العربية) .
- ١٣٣ - دراسات في حضارة الاسلام
لجب ، ترجمة د. احسان عباس وزملائه ، دار العلم للملايين ،
بيروت ١٩٦٤ .
- ١٣٤ - دراسات في العربية وتاريخها
للشيخ محمد الخضر حسين ، ط ٢ ، دمشق ١٩٦٠ .
- ١٣٥ - دراسات في فقه اللغة
للدكتور صبحي الصالح ، ط ٢ ، المكتبة الاهلية ببيروت .
- ١٣٦ - دراسات في اللغة
للدكتور ابراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ببغداد ، ١٩٦١ .
- ١٣٧ - دراسات نقدية في النحو العربي
للدكتور عبد الرحمن ايوب ، الانجلو المصرية ١٩٥٧ .
- ١٣٨ - درة الغواص في اوهام الخواص
للحري ، ط بمصر ١٢٧٣ هـ .
- ١٣٩ - الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة
لابن حجر ، ط دائرة المعارف النظامية بحيد اباد ١٣٤٩ هـ .
- ١٤٠ - الدرر اللوامع على همع الهوامع
لاحمد بن الامين الشنقيطي ، ط ١ ، بمصر ١٣٢٨ هـ .
- ١٤١ - دلالة الالفاظ
للدكتور ابراهيم انيس ، ط ١ ، الانجلو المصرية ١٩٥٨ .
- ١٤٢ - ديوان سحيم
تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
- ١٤٣ - ديوان الهذليين
طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٥ .
- ١٤٤ - ذيل اللآلئ
لعبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٥
- ١٤٥ - الرد على المنطقية = نصيحة اصل الايمان في الرد على منطق
اليونان .
- ١٤٦ - الرد على النحاة
لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د. شوقي ضيف ، ط ١ ، دار
الفكر العربي ١٩٤٧ .

- ١٤٧ - رسالة في الحدود
لابن سينا ، ضمن مجموعة رسائل ، ط ١ ، مطبعة هندية
بالموسكي ١٩٠٨ .
- ١٤٨ - شرح العيون شرح رسالة ابن زيدون
لابن نباتة المصري ، ط ١ ، مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٧ .
- ١٤٩ - سر صناعة الاعراب
لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، ط ١ ، مصطفى
البابي الحلبي ١٩٥٤ .
- ١٥٠ - سر الفصاحة
لابن سنان الخفاجي ، ط الرحمانية بالقاهرة ١٩٣٢ .
- ١٥١ - سمط اللآلئ
للبركي ، تحقيق عبد العزيز الميعني ، لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٩٣٦ .
- ١٥٢ - السنن النفسية لتطور الامم
لفوستاف لوبون ، ترجمة عادل زعير ، دار المعارف بمصر
١٩٥٠ .
- ١٥٣ - سبويه امام النحاة
لعلي النجدي ناصف ، ط ١ ، نهضة مصر بالقاهرة .
- ١٥٤ - شخصيات ومذاهب فلسفية
للدكتور عثمان امين ، ط عيسى البابي الحلبي ١٩٤٥ .
- ١٥٥ - شذرات الذهب
لابن العماد الحنبلي ، مطبعة القدس ١٣٥٠ هـ .
- ١٥٦ - شرح الاجرومية
للشيخ خالد الازهري ، مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٥ هـ .
- ١٥٧ - شرح الاشمونى على الفية ابن مالك
نشر محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، النهضة المصرية
١٩٥٥ .
- ١٥٨ - شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١٠ ، التجارية
الكبرى ١٩٥٨ .

- ١٥٩ - شرح التصريح على التوضيح
للشيخ خالد الازهري ، ط ٢ ، المطبعة الازهرية المصرية
١٣٢٥ هـ .
- ١٦٠ - شرح شذور الذهب
لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ،
سنة ١٩٤٨ .
- ١٦١ - شرح شواهد الشافية
للبيهقي ، مطبعة حجازي بمصر ١٣٥٩ هـ .
- ١٦٢ - شرح شواهد المغني
للسيوطي ، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ .
- ١٦٣ - شرح الكافية
لمحمد بن الحسن الرضى الاسترابادي ، ط بمصر ١٣٧٥ هـ .
- ١٦٤ - شرح المفصل
لابن يعيش ، المطبعة المنيرية بالقاهرة
- ١٦٥ - الشعر والشعراء
لابن قتيبة ، تحقيق مصطفى السقا ، ط ٢ ، التجارية ١٩٣٢ .
- ١٦٦ - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل
للشهاب الخفاجي ، المطبعة الوهية ١٢٨٢ هـ .
- ١٦٧ - الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها
لابن فارس ، المطبعة السلفية بالقاهرة ، ١٩١٠ .
- ١٦٨ - صبح الاعشى في صناعة الانشا
للقلقشندي ، ط دار الكتب المصرية بالقاهرة .
- ١٦٩ - صور المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام
للسيوطي ، تحقيق د. علي سامي النشار ، ط ١ ، الخانجي
بمصر .
- ١٧٠ - ضحى الاسلام
للدكتور احمد امين ، ج ١ ، ط ٢ ، سنة ١٩٣٤ .
- ١٧١ - طبقات الاطباء = عيون الانباء في طبقات الاطباء .
- ١٧٢ - طبقات الامم
لصاعد ، ط مطبعة السعادة بمصر .
- ١٧٣ - طبقات القراء = غاية النهاية في طبقات القراء .

- ١٧٤ - الظواهر اللغوية في التراث النحوي
للدكتور علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٦٨ .
- ١٧٥ - العرب قبل الاسلام
لجورجي زيدان ، تحقيق د. حسين مؤنس ، ط دار الهلال .
- ١٧٦ - العربية : دراسات في اللغة واللهجات والاساليب
ليوهان فك ، ترجمة د. عبد الحليم النجار ، ط ١ ، دار
الكتاب العربي ١٩٥١ .
- ١٧٧ - العربية الفصحى
لهنري فليش ، ترجمة د. عبد الصبور شاهين ، المطبعة
الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٦ .
- ١٧٨ - العقد الفريد
لابن عبد ربه ، تحقيق احمد امين وزملائه ، ط ١ ، لجنة التأليف
والترجمة والنشر .
- ١٧٩ - العقيدة والشريعة في الاسلام
لجولدتسيهر ، ترجمة د. محمد يوسف موسى وزملائه ،
ط ٢ ، دار الكتب الحديثة بمصر .
- ١٨٠ - عيون الاخبار
لابن قتيبة ، ط دار الكتب المصرية بالقاهرة .
- ١٨١ - عيون الانباء في طبقات الاطباء
لابن أبي أصيبعة ، ط ١ ، المطبعة الوهبية ١٨٨٢ .
- ١٨٢ - الفاخر
للمفضل بن سلمة الضبي ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ،
ط ١ ، عيسى البابي الحلبي ١٩٦٠ .
- ١٨٣ - الفاضل
للمبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط ١ ، دار الكتب المصرية
١٩٥٦ .
- ١٨٤ - فتح العرب لمصر
لألفرد ج بيكر ، ترجمة محمد فريد ابو حديد ، ط ١ ، لجنة
التأليف والترجمة والنشر .
- ١٨٥ - فجر الاسلام
لاحمد أمين ، ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٣ .

- ١٨٦ - فقه اللغة
للدكتور علي عبد الواحد وأبي ، ط ٥ ، لجنة البيان العربي
١٩٦٢ .
- ١٨٧ - فقه اللغة وأسرار العربية
للشعالبي ، ط مصطفى البابي الحلبي ١٣١٨ هـ .
- ١٨٨ - فقه اللغة وخصائص العربية
لمحمد المبارك ، ط ٢ ، دار الفكر الحديث ببلن ، ١٩٦٤ .
- ١٨٩ - الفلاكة والمفلوكون
للدلجي ، مطبعة الشعب بمصر ١٣٢٢ هـ .
- ١٩٠ - الفهرست
لابن النديم ، ط التجارية الكبرى ، ١٣٤٨ هـ .
- ١٩١ - فوات الوفيات
لابن شاعر الكتبي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،
ط ١ ، النهضة المصرية ١٩٥١ .
- ١٩٢ - في أصول النحو
لسميد الافغاني ، ط ٢ ، مطبعة الجامعة السورية بدمشق
١٩٥٧ .
- ١٩٣ - في الفلسفة الإسلامية : منهج وتطبيق
للدكتور ابراهيم مذكور ، ط ١ ، عيسى البابي الحلبي ١٩٤٧ .
- ١٩٤ - في النحو العربي ، نقد وتوجيه
للدكتور مهدي الخزومي ، ط ١ ، المطبعة المصرية بصيدا ،
بلن ، ١٩٦٤ .
- ١٩٥ - القاموس المحيط
للفيروزبادي ، ط ٥ ، التجارية الكبرى .
- ١٩٦ - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب
لعبد الفتاح القاضي ، ط ١ ، عيسى البابي الحلبي .
- لعبد الوهاب حموده ، ط ١ ، النهضة المصرية ١٩٤٨ .
- ١٩٧ - القراءات واللهجات
١٩٨ - قصة الحضارة
لول ديورانت ، ترجمة محمد بدران ، لجنة التأليف والترجمة
والنشر .

- ١٩٩ - قصة الفلسفة الحديثة
للدكتور احمد امين والدكتور زكي نجيب محمود ، ط ٤ ،
لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩ .
- ٢٠٠ - قصة الفلسفة اليونانية
للدكتور احمد امين والدكتور زكي نجيب محمود ، ط ٤ ، لجنة
التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٨ .
- ٢٠١ - قضايا لغوية
للدكتور كمال بشر ، ط ١ ، القاهرة ١٩٦٢ .
- ٢٠٢ - قواعد الاصول ومعاقد الفصول
لصفي الدين البغدادي ، ضمن مجموعة اصولية ، نشر المكتبة
الهاشمية بدمشق .
- ٢٠٣ - القواعد النحوية : مادتها وطريقتها
لعبد الحميد حسن ، ط ٢ ، الانجلو المصرية ١٩٥٣ .
- ٢٠٤ - الكافية
لابن الحاجب ، ضمن مجموعة متون مطبوعة سنة ١٢٧٩ هـ .
- ٢٠٥ - الكامل في التاريخ
لابن الاثير (بدون تاريخ) .
- ٢٠٦ - الكامل في اللغة والادب
للمبرد ، ط التجارية ١٣٦٥ هـ .
- ٢٠٧ - كتاب سيويه
١ - ط بلاق
ب - ط دار القلم ، تحقيق عبد السلام هارون
دون تحديد - ط بلاق .
- ٢٠٨ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه
التأويل
للمغشحي ، ط ١ ، التجارية ١٣٥٤ هـ .
- ٢٠٩ - كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون
لحاجي خليفة ، ط ١ ، مطبعة العالم ١٣١٠ هـ .
- ٢١٠ - الكندي فيلسوف العرب
للدكتور احمد فؤاد الاهواني ، العدد ٢٦ من سلسلة « اعلام
العرب » .

- ٢١١ - لسان العرب
لابن منظور ، ط بولاق .
- ٢١٢ - اللغة
لفندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص .
الانجلو المصرية ١٩٥٠ .
- ٢١٣ - اللغة بين المعيارية والوصفية
للدكتور تمام حسان ، ط ١ ، القاهرة .
- ٢١٤ - اللغة العربية كائن حي
لجورجي زيدان ، مراجعة د. مراد كامل ، دار الهلال .
- ٢١٥ - اللغة في المجتمع
للويس ، ترجمة الدكتور تمام حسان ، ط ١ ، عيسى البابي
الحلبي ، ١٩٥٠ .
- ٢١٦ - اللغة والنحو
للدكتور حسن عون ، ط ١ ، ١٩٥٢ .
- ٢١٧ - مع الأدلة في أصول النحو
لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية
١٩٥٧ .
- ٢١٨ - اللغة الشفهية في نحو اللغة السريانية
للأب يوسف داود السرياني ، الموصل ١٨٩٦ .
- ٢١٩ - اللهجات العربية
للدكتور إبراهيم أنيس ، دار الفكر العربي .
- ٢٢٠ - مجالس ثعلب
تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر .
- ٢٢١ - مجالس العلماء
للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ .
- ٢٢٢ - مجمع الأمثال
للميداني ، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ،
التجارية الكبرى ١٩٥٩ .
- ٢٢٣ - محاضرات في تاريخ علم الفلك عند العرب في العصور الوسطى
لفلليينو ، ط روما ، ١٩٠٥ .
- ٢٢٤ - مختصر تاريخ الدول
لابن العبري ، بيروت ١٨٩٠ .

- ٢٢٥ - مختصر تنقيح الفصول في الاصول
لشهاب الدين القرافي ، ضمن مجموعة متون اصولية ، نشر
المكتبة الهاشمية بدمشق .
- ٢٢٦ - مختصر جامع بيان العلم وفضله
لابن عبد البر ، ط ١ ، ادارة الطباعة المنيرية ١٣٢٠ هـ .
- ٢٢٧ - المختصر في اخبار البشر
لابي الفدا ، المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٥ هـ .
- ٢٢٨ - المخصص
لابن سيده ، المطبعة الاميرية ببولاق ، ١٣١٨ هـ .
- ٢٢٩ - مدارج القراءة والانشاء في اللغة العبرية
للدكتور عبد العزيز برهام ، ط ١ ، لجنة البيان العربي ١٩٤٩ .
- ٢٣٠ - المدخل الى الفلسفة
لاوزفلد كوليه ، ترجمة ابو العلا عفيفي ، ط ٥ ، النهضة
المصرية ١٩٦٥ .
- ٢٣١ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان
لليافعي ، ط ١ ، دائرة المعارف النظامية بحيدر اباد ١٣٢٧ هـ .
- ٢٣٢ - مراتب النحويين
لابي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، نهضة
مصر ١٩٥٥ .
- ٢٣٣ - مروج الذهب
للمسعودي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٣ ،
التجارية ١٩٥٨ .
- ٢٣٤ - المزهري في علوم اللغة وانواعها
للسيوطي ، تحقيق محمد احمد جاد المولى وآخرين ، ط ٣ ،
عيسى الحلبي .
- ٢٣٥ - مسالك الثقافة الاغريقية الى العرب
لاوليري ، ترجمة د. تمام حسان ، الانجلو المصرية .
- ٢٣٦ - المستقصى من علم الاصول
للفزالي ، المطبعة الاميرية ببولاق ١٣٢٢ هـ .
- ٢٣٧ - مشاهد الانصاف على شواهد الكشف
لمحمد عليان المرزوقي ، بذييل الكشف ، ط ١ التجارية
١٣٥٤ هـ .

- ٢٣٨ - المعارف
لابن قتيبة ، ط مصر ، ١٣٠٠ هـ .
- ٢٣٩ - معاني القرآن
للفراء ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية .
- ٢٤٠ - معاهد التنصيص = شرح شواهد التلخيص
معجم البلدان
- ٢٤١ - معجم البلدان
لياقوت ، ط ١ ، نشر الخانجي والجمال ، السعادة بمصر
١٩٠٦ .
- ٢٤٢ - معجم مقاييس اللغة
لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ ، عيسى الحلبي .
- ٢٤٣ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع
للبكري ، تحقيق مصطفى السقا ، لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٩٤٥ .
- ٢٤٤ - المعرب
للجواليقي ، تحقيق احمد محمد شاكر ، دار الكتب المصرية
١٣٦١ هـ .
- ٢٤٥ - العمرون والوصايا
للسجستاني ، تحقيق عبد المنعم عامر ، عيسى الحلبي
١٩٦١ .
- ٢٤٦ - معيد النعم ومبيد النقم
للسبكي ، تحقيق محمد علي النجار وزملائه ، دار الكتاب
العربي ١٩٤٨ .
- ٢٤٧ - المفصل في النحو
للزمخشري ، ط كريستيانه ، ١٨٨٩ .
- ٢٤٨ - المقابسات
لابي حيان التوحيدي ، تحقيق حسن السندوي ، ط القاهرة
١٩٣٩ .
- ٢٤٩ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية
للعيني ، مطبوع بهامش الخزائن ، ط بولاق .
- ٢٥٠ - المقتضب
للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه ، ط المجلس الاعلى
للتئون الاسلامية .

- ٢٥١ - مقدمة ابن خلدون
ط التجارية (بدون تاريخ)
- ٢٥٢ - من اسرار اللغة
للدكتور ابراهيم انيس ، ط ٢ ، الانجلو المصرية ١٩٥٨ .
- ٢٥٣ - منار السالك الى اوضح المسالك
لمحمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن ، ط الفجالة الجديدة ٥٣ - ١٩٥٤ .
- ٢٥٤ - مناقب الشافعي = آداب الشافعي ومناقبه
٢٥٥ - مناهج البحث العلمي
للدكتور عبد الرحمن بدوي ، ط النهضة المصرية ١٩٦٣ .
- ٢٥٦ - مناهج البحث عند مفكري الاسلام
للدكتور علي سامي النشار ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .
- ٢٥٧ - مناهج البحث عند النحاة العرب
للدكتور علي ابو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧٢ .
- ٢٥٨ - مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي
لفرانتز روزنتال ، ترجمة د. انيس فريحه ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦١ .
- ٢٥٩ - المنصف شرح التصريف
لابن جني ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله امين ، ط ١ ، مصطفى البابي الحلبي .
- ٢٦٠ - المنطق الحديث ومناهج البحث
للدكتور محمود قاسم ، ط ٣ ، الانجلو المصرية .
- ٢٦١ - المنطق الوضعي
للدكتور زكي نجيب محمود ، ط ٢ ، الانجلو المصرية ١٩٥٦ .
- ٢٦٢ - منهج النحاة العرب
للدكتور تمام حسان ، بحث مقدم لحلقة البحث العلمي بكلية دار العلوم ١٩٦٦ .
- ٢٦٣ - الموافقات في اصول الاحكام
للشاطبي ، المطبعة السلفية ١٣٤١ هـ .
- ٢٦٤ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء
للمرzbاني ، السلفية ١٣٤٣ هـ .

- ٢٦٥ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
لابن تغرى بردى ، دار الكتب المصرية .
- ٢٦٦ - النحو واللغة
لعباس حسن ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .
- ٢٦٧ - نزهة الالبيا
لابن الأنباري ، ط حجر ١٢٩٤ هـ .
- ٢٦٨ - نهاية الأرب
للنويري ، دار الكتب المصرية .
- ٢٦٩ - النوادر في اللغة
لابي زيد، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٨٩٤ .
- ٢٧٠ - همع الهوامع على شرح الجوامع
للسيوطي ، ط ١ ، سنة ١٣٢٧ هـ .
- ٢٧١ - الوحدة العربية
لمحمد عزة دروزة ، ط ١ ، المكتب التجاري ، بيروت ١٩٥٧ .
- ٢٧٢ - الورقات في علم أصول الفقه
للجويني ، ضمن مجموعة متون أصولية ، نشر المكتبة الهاشمية
بدمشق .
- ٢٧٣ - وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان
لابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١ ،
النهضة المصرية ١٩٤٨ .
- ٢٧٤ - يتيمة الدهر في محاسن اهل العصر
للثعالبي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ،
التجارية الكبرى ، ١٩٥٦ .

٢ - فهرس الآيات

(الآية)	(رقمها)	(السورة)	(رقمها)	(رقم الصفحة التي وردت فيها)
ولو علم أن فيهم خيرا لاسمعهم	٢٣	الأنفال	٨	٢٤٢
واسأل القرية التي كنا فيها	٨٢	يوسف	١٢	٢٤٢
ص ، والقرآن ذي الذكر	١	ص	٢٨	٢٤٢

٣ - فهرس الاشعار

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب
لابن الجراح ص ١٧٦

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المفوار منك قريب
لكعب بن سعد الفنوي ص ١٧٥

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن ثبيج
لابي ذؤيب الهذلي ص ١٧

لقد رايت عجا مدامسا عجائزا مثل السعالي خمسا
لبعض بني تميم ص ١٨١

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه
لاعرابي في مدح الحسين بن علي ص ١٧٧

فلو كنت وردا لونه لعسقتني ولكن ربي سائني بسوا ديا
لسحيم ص ١٦٢

٤ - فهرس المصطلحات

- الأحاد : ٢٢٢
 الإبدال : ١٤٠
 الابتداء : ١٤١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٣٧
 الإبدال : ٢٢٢
 الاتباع : ٢٢٤
 الاجتهاد : ١٠١
 الإجماع : ١٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢
 الأحداث : ٨٠
 الإخالة : ٢٢٩
 الاختصاص : ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٩٣
 الأدب : ٦٦
 الإدغام : ١٤٠
 الأدلة الشرعية : ١١١
 اذن : ١٧٧ ، ١٧٨
 الأساليب : ١٥٤ ، ١٥٥
 الاستثناء : ١٣٨ ، ١٤٠
 الاستدلال : ٨٥
 الاستشهاد : ١٥٧
 الاستغناء : ١٤٠
 الاستقراء : ٩٠ ، ١٢٠ ، ١٠٩ ، ٢١٨ ، ١٤١
 الاستنباط : ١٠٩
 الاستنطاء : ١٦٤
 الاسم : ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٢١٠ ، ١٤٢
 الأعلام : ١٤٠ ، ٢٢٢
 اسم الفعل : ١٤٠
 اسم الفاعل : ١٤٠
 اسم كان : ١٤١
 اسم المفعول : ١٧١
 الأسماء الستة : ١٧٩
 الاشتراك اللفظي : ١٧٢
 الاشتغال : ١٣٧ ، ١٤٠
 الأصل : ١١٢ ، ١١٤
 الأصوات : ١٦٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ - ٢٢٤
 أصول الفقه : ٧٩ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩
 أصول اللغة : ٣٢٥ - ٣٣٢
 أصول النحو : ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٢٥
 الإضافة : ١٤٠ ، ١٢٦ ، ٢٠٩
 الإضافة إلى ياء التكميل : ١٤٠
 الإضافة المعنوية : ٢٠٨ ، ٢٠٩
 الأطراد : ١٣٤ ، ٢٣٦
 الأعراب : ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ٢١٠ ، ١٤٢
 الأعلام : ١٤٠ ، ٢٢٢

- الأعيان : ٢١٦
 الاقتباس : ٩
 التقاء الساكنين : ١٤٠
 الإلغاء : ١٤٠
 الغاء الفارق : ٢٢٩
 أم : ١٤٠
 الإمالة : ١٤٠ ، ١٦٢
 أمثلة المبالغة : ١٧١
 أمس : ١٨٠
 أن (بالكسر) : ١٤٠ ، ١٧٧
 أن : ١٤٠
 أن (بالكسر) : ١٣٨ ، ١٧٤
 أن : ١٣٨
 الانفعالية : ١٢٦
 أو : ١٤٠
 أي : ١٤٠
 الأيماء : ٢٢٩ ، ٢٣٢
 البذل : ١٤٠
 البلاغة : ٦٦
 البناء : ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ٢١٠
 بناء الأفعال : ١٤٠
 التأطير : ٢٣٥ ، ٢٣٦
 التاريخ : ٣٤
 التأليف : ٨٢ ، ١٠٥ ، ١٠٧
 التأويل : ٧٧ ، ١٣٦ ، ١٩٥ ، ٢٢٦
 ٢٤٢ ، ٢٣٥
 التبعية : ٢٠٨ ، ٢٢٤
 النثنية : ١٤٠
 التحريف : ٢٣٥ ، ٢٣٦
 التحذير : ١٤٠
 تحليل الصيغ : ١٤٢
 تخصيص العلة : ٢٣٢
 التخفيف : ١٢٤
 تخلف الحكم : ٢٣٢
 التداخل المنهجي : ٢١٣
 التذكير والتأنيث : ١٨٢ - ١٨٥
 الترادف : ١٦٩ ، ١٧٢
 الترتيب : ١٨٦ - ١٩٠
 الترقيم : ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٦٩
 الترقيق : ١٦٩ ، ٢٢٣
 التركيب : ٢٨ ، ١٥٤ ، ١٥٥
 تسهيل الهمزة : ١٦٥ ، ٢٢٢
 التصرف الاعرابي : ٦٨ ، ١٤١
 ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٩٥ ، ٢١٠
 ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٣٤
 التصغير : ١٤٠
 التصور العقلي : ٢٣٣ ، ٢٣٤
 تصريف الأفعال : ١٧٠
 التضجع : ١٦٤
 التطابق (الظاهرة) : ٢١٠
 التطابق : ٢١٧ ، ٢٢٣
 التطابق العددي : ١٨٥
 تعارض الأدلة : ٢٢٨
 تعارض الأقيسة : ٢٢٨
 تعارض النص والقياس : ٢٢٨
 تعارض النصوص : ٢٢٨
 التصريف : ٨٧ ، ١٠٤ ، ١٠٥
 ١٠٧ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩
 ٢٢٣ ، ٢٢٨
 التعليل : ٨٣ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢
 ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٢
 ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣٦
 التعليل الأصولي : ١١٩ - ١٢٣
 التعليل المنطقي : ١١٨ ، ١١٩

- الجنس الأدنى : ٨٧ ، ٨٩
 الجنس البعيد : ٨٩
 الجنس القريب = الجنس الأدنى
 الجهر : ١٦٩ ، ٢٢٣
 الجوار : ١٧٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣
 الجوارم : ١٤٠
 الجوهر : ١٢٦ ، ٢١٥ ، ٢١٦
 الحال : ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٠
 الحال (بمعنى العرض) : ٢١٥
 الحد : ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ٢٢٣
 الحد الأوسط : ١٠٤ ، ١٢٦
 الحد الأصولي : ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٢٧
 - ١٢٨
 الحد المنطقي : ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٢٦
 - ١٢٧ ، ١٢٨
 الحد النحوي : ١٣٢ ، انظر : الحد
 الحدثان : ٢١٤
 الحديث : ٣٤
 الحذف : ١٤٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
 الحرف : ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ١٣٥
 حروف الزوائد : ١٤٠
 حروف القسم : ١٤٠
 الحرية : ٢٨
 الحكم : ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٠
 الحمل على المعنى : ٢٣٥ ، ٢٣٦
 الخاصة : ٨٦ ، ٨٧ ، ١٢٨
 الخبر : ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٧٤
 التعليل النحوي : ١٢٣
 التعويض : ١٤٠
 التفخيم : ٢٢٣
 التفسير : ٣٤
 التفسير الدلالي : ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٢٤٠
 التفسير الصوتي : ٢١٧ ، ٢٢٤
 تفسير النصوص والظواهر : ١٥٦
 التقديم : ٢٣٥
 تقسيم العلة : ٢٢٩
 التثنية : ١٦٤
 التمثيل الأرسطي : ٩١
 التمييز : ١٣١ ، ١٣٢
 التنازع : ١٣٧ ، ١٤٠
 تناقض الأحكام : ١١٧
 تناول الذهني للغة : ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٦
 تناول المنطقي للغة : ٢٣٦
 التوابع : ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٤١
 التواتر : ٢٢٣
 التوافق السياقي : ٢٠٢
 التوكيد اللفظي : ١٣٠
 التوليد اللغوي : ٨٤
 الجامع : ٨٥
 الجثة : ٢١٦
 الجر : ١٤٠ ، ١٤١
 الجمع : ١٤٠
 جمع التكسير : ١٧٢
 جمع القلة : ١٧٢
 جمع الكثرة : ١٧٢
 الجملة : ٨٢ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٤١
 الجنس : ٨٦ ، ٨٧ ، ١٢٧ ، ١٢٩

- الخفة : ١٢٤
 الخلاف : ٢٠٨ ، ٢٠٩
 الدلالة : ١٦٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣
 الذات : ٨٠
 الرخاوة : ١٦٩ ، ٢٢٣
 الزمان : ١٢٦
 الزندقة : ٢٢
 السبر والتقسيم : ٢٢٩
 الاستصحاب : ٢٢٧
 الاستحسان : ٢٢٧
 الاستدلال بالاصول : ٢٢٧
 السلطة : ٢٨
 السليقة : ١٥٩ ، ١٦٠
 السماع : ١٣٤ ، ١٥٧ ، ١٨٧ ، ١٨٨
 الشاذ : ١١٤
 الشبه : ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦
 الاشتقاق : ٨٤
 الشدة : ١٦٩ ، ٢٢٣
 الشذوذ : ٢٣٤
 شروط العلة : ١٢٢
 الشكل : ١٤٢
 مشكلة القياس : ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥
 الشنونة : ١٦٣
 الصرف : ٢٢٢
 الصفة : ١٢٩ ، ١٣٠
 الصفة المشبهة : ١٤٠
 الصورة الذهنية : ١١٦ ، ١١٧
 ١١٨ ، ١٣٤
 صورية القياس : ١١٠ ، ١١١
 الصيغة : ٨٥ ، ١٤١ ، ١٥٤
 ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٧٠
 الضرورة : ١١٩ ، ١٢٥
 الضمير : ١٤٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٢
 ضمير الشأن : ١٤٠
 الطبيعة : ٣٣
 الطرد : ٨٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠
 طرد الاحكام : ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٣٣
 - ١٣٦
 الطمطمائية : ١٦٣
 ظاهرة الترتيب : ٢١٠
 ظاهرة التطابق : ١٨١ - ١٨٦
 الظرف : ٦٠ ، ١٣٠ ، ١٤٠
 ظن : ١٤١
 العامل : ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٧٥
 ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠
 العامل اللفظي : ٢٠٤
 العامل المعنوي : ٢٠٤ - ٢٠٩
 المعرفية : ١٦٥
 المعجزة : ١٦٣
 العدد : ١٤٠
 عدم النظر : ٢٢٧
 العرض : ٢١٥
 العرض العام : ٨٦ ، ١٢٧
 عصر الاستشهاد : ١٥٨
 العكس : ٨٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩
 العلاقة : ٨٠
 العلة : ٨٥ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١١٢ ،
 ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣
 ١٢٤ ، ١٢٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩
 ٢٣٧ ، ٢٣٨
 العلة الارسطية : ١٠٣ ، ١١
 العلة الاصولية : ٢١٨
 العلة البسيطة : ٢٢٩ ، ٢٣٢

الفعل : ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ٢١٤ ، ٢١٦

الفعل اللازم : ١٣٨

الفعل المضارع : ٨٠

الفعل المضعف : ١٤٠

فصيل (بمعنى فاعل) : ١٧١

الفقه : ٣٤ ، ٩٧

الفلسفة : ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٩٩ ، ١٥٢ ، ١٩٦ ، ٢١٨ ، ٢٣٢

٢٣٨

القائم بنفسه : ٢١٦

قانون الاطراد : ١٠٣

قانون العلية : ١٠٢

القراءات : ٣٤

القصد : ٢٠٨ ، ٢٠٩

القلب : ٢٢٢

القليل : ١١٤

القوادح في العلة : ٢٣٠ ، ٢٣٢

قوانين الهلاكة : ١٧

القياس : ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥

القياس الاصولي : ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣

قياس الشبه : ٢٣٢

القياس الشكلي : ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٣٨

قياس الطرد : ٢٣٢

قياس الظواهر : ١١٤

١٨

١٢٤ ، ١١٩

١٢٤ ، ١٠٣

١٢٤ ، ١١٩ ، ٩٤ ، ١٠٣ ، ١١٩

١٢٤

١٠٣

١١٩

٢٣٢ ، ٢٢٩

١١٩ ، ١٠٣

٢٣٢ ، ٢٢٩

١١٢

٢٢٧ ، ٢١٨

١٤٠

١٤٤

١٩٦ ، ٩٥ ، ٧٩ ، ١٩٦

٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢١٩ ، ٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٣٤

١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٩٥

١٩٦ ، ٢٣٤

١٦٢

٢١٦

١٢٥ ، ١١٩

١٤١ ، ٢٣٤

١٢٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩

١٦٣

١١٣ ، ١١٤

١٢٤

٢٢٠

٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٢٨

١٣٠ ، ٢٣٥

١٧١ ، ١٧٩

- قياس العلة : ٢٣٢
 القياس على القليل : ٢٣٦
 القياس على الكثير : ٢٣٦
 القياس على الطرود : ٢٣٦
 قياس القواعد : ٧٧
 القياس المنطقي : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ - ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧
 القياس النحوي : ١١٣ ، ١١٤ - ١١٧
 قياس النصوص : ٨٤
 الكثير : ١١٤
 الكسكة : ١٦٣
 الكشكة : ١٦٢
 كلا وكلتا : ١٧٨
 الكلام : ٨٢ ، ١٤١ ، ١٤٢
 الكلمة : ٨١ ، ١٤٠ ، ١٤٢
 كم : ١٤٠
 الكمية : ١٢٦
 الكيفية : ١٢٦
 الكيمياء : ٢٣
 لا النافية للجنس : ١٤٠
 اللازم : ١٤٠
 اللخانية : ١٦٤
 لعل : ١٧٥
 اللفظ المؤلف : ٨٢
 اللفظ المركب : ٨١
 اللفظ المفرد : ٨١
 لم : ١٧٨
 لن : ١٧٧
 ليس : ١٧٥
 المؤنث : ١٨٢
- المادة اللغوية : ١٥٧
 المادة الجدلية : ١٥٢ ، ١٥٣
 ما لا ينصرف : ١٤٠ ، ١٨٠ ، ١٨١
 ما ينصرف : ١٤٠
 المتبداً : ١٤٠ ، ١٧٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨
 المبني : ١٤٠
 المبني للمجهول : ١٣٨
 متى : ١٧٥
 المتعدي : ١٤٠
 المثنى : ١٧٨
 المجاورة = الجوار
 الجزيئات : ١٤٢
 الجزومات : ١٤٢
 الحايد : ١٨٢ ، ١٨٣
 المحل : ٢١٥ ، ٢١٦
 المخالفة : ١٦٦
 المد : ٣٣٢
 مذ : ١٧٦
 المذكر : ١٨٢ ، ١٨٣
 المرفوع : ١٤١ ، ١٤٢
 المروي : ١٣٤ ، ١٣٦
 مسالك العلة : ٢١٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧
 المساواة : ٢٩
 المستثنى المتصل : ١٧٥
 المستثنى المنقطع : ١٧٥
 المسموع : ١٣٤ ، ١٣٦
 المسند : ١٤٠
 المسند اليه : ١٤٠
 المشتقات : ١٧١

- المصدر : ٨٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، المنهج الاسلامي : ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣ ،
 ١٧١ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٧٨ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢١ ،
 المضارع : ١٤٠ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٢ ،
 المضارعة : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ١٤٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،
 المعجم : ١٧٠ ، ٢٢٠ ، منهج التحليل : ١٥٤ ،
 المغرب : ١٤٠ ، المنهج المنطقي : ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٢ ،
 المعرفة : ١٢٨ ، ٧٨ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٥٢ ،
 المفعول : ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، موجد الحركة الاعرابية : ٢١٩ ،
 المفعول : ١٩٥ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ ،
 المفعول : ١٠ ، ١٣٨ ، الموضع : ١٢٦ ،
 المفعول لأجله : ١٤٠ ، الموضوعية : ٢٢٦ ،
 المفعول المطلق : ١٤٠ ، الموقعية : ١٦٦ ،
 المفعول معه : ١٤٠ ، الميتافيزيقا : ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٨ ،
 المفعولية : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ميتافيزيقية العلة : ١٢٠ ، ١٢٤ ،
 المقصور : ١٤٠ ، ميتافيزيقية القياس : ١١٦ ، ١١٧ ،
 المقولات العشر : ١٢٦ ، ميتافيزيقية النطق : ٦٥ ، ٦٦ ،
 المقيس : ١١٤ ، ١٧٦ ، ٢٢٨ ، ٦٧ ،
 المقيس عليه : ٨٥ ، ١١٢ ، ٢٢٨ ، نائب الفاعل : ١٤١ ،
 المكان : ١٢٦ ، النجوم : ٢٣ ،
 الملك : ١٢٦ ، النداء : ١٤٠ ،
 المماثلة : ١٦٦ ، الندية : ١٤٠ ،
 المدود : ١٤٠ ، نزع الخافض : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،
 المناسبة : ٢٢٩ ، النسب : ١٧٢ ،
 منذ : ١٧٦ ، النص : ٨٥ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
 النصوبات : ١٤٢ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ،
 المنطق : ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، النظرة الفلسفية للحركة الاعرابية :
 ٨٣ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، نظرية المثل : ٩٤ ،
 ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، النعت : ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،
 ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، النعت السببي : ١٣٨ ، ١٤٠ ،
 ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٥٢ ، ٢١٨ ، النعت النسبي : ١٣٨ ، ١٤٠ ،
 ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ - ٢٣٨ ، النقد : ٦٦ ، ١٧٥ ،

الوتم : ١٦٤	النقض : ٢٣٢
الوجود : ٢٨ ، ٢٩ ، ٨٠	النواصب : ١٤٠
الوضعية المنطقية : ١٥٢	النون الثقيلة : ١٤٠
الوعاء : ١٠	النون الخفيفة : ١٤٠
الوقف : ١٤٠	الهجادة : ١٧
الوكم : ١٦٤	الهمز : ٢٢٢
الوهم : ١٦٤	همزة الوصل : ١٤٠
ويه : ١٨٠	الهمس : ١٦٩ ، ٢٢٣

٥ - فهرس. الكلمات

السنسكريتية : ٢٢ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٦٦ ، ٦٦	الارامية : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٦٦ ، ٦٦
العبرية : ٢٢ ، ١٤٣	الاغريقية : ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٠
الفارسية : ٢٠ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٦٦ ، ١٤٣	الأكاديمية : ٢٢
الفرنسية : ١٥١	الانجليزية : ١٥١
النبطية : ٤٠	البابلية : ٤٠
الهندية = السنسكريتية	الحثية : ٢٢ ، ٢٣
اليونانية : ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٦٦ ، ٧٥	الروسية : ١٥١
	الرومانية : ٢٠ ، ٢٢
	السريانية : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٠

٦ - فهرس الكتب الواردة في الكتاب

- | | |
|----------------------------|-----------------------------------|
| أصول التفكير النحوي : ٢٢٩ | السند والهند : ٣٧ |
| اعجاز القرآن للرمانى : ٢٢١ | سوفسطيقا : ٤٣ |
| الافصح : ٢٠٣ | ترج الاجرومية : ١٢٩ |
| أتولوطيقا : ٣٧ | صبح الأعشى : ١٩ |
| اليساغوجي : ٣٧ | قاطاغورياس : ٣٧ |
| الإيضاح : ٩٦ | كتاب سيويه : ٩٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤١ |
| باري أرمينياس ٣٧ | كتاب العين : ٧٣ ، ٧٤ |
| البيان والتبيين : ٢٢١ | كليلة ودمنة : ٣٦ |
| ناو فرسطس : ٥٠ | الماجنطى : ٤٣ |
| الخصائص : ٥٨ | المغنى : ١٧٧ |
| دلائل الإعجاز : ٢٢١ | المفصل : ١٢٩ ، ١٩٧ |
| الربوبية : ٤٣ | |

٧ - فهرس الأماكن والبلدان

- الاسكندرية : ٣٦ ، ٧٤ ، ٧٥
 برزخ السويس : ١٥
 تبصرة : ٧١ ، ٧٤ ، ٢٠٨
 بغداد : ٣٦
 بيت المقدس : ١٧
 بيزنطة : ٢٧
 تهامة : ١٨
 تونس : ١٥
 جامع الرصافة : ١٧
 جامعة باريس : ١١
 جنديسابور : ٣٦
 الحبشة : ٢٠ ، ٢٦
 الحجاز : ٢٢
 حران : ٣٦
 الحيرة : ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٧٥
 الخورنق : ٢٥
 خيبر : ٢٢
 دار الحكمة : ٤١
 ذوقار : ١٩
 الرها : ٣٦
 سد مارب : ١٨
 السدير : ٢٥
 الشام : ١٤ - ١٦ ، ١٨ ، ٢٠
 ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٥
 شبه الجزيرة : ١٤ ، ١٥ ، ١٦
 ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١
 ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢
 الصومال : ١٦
 العراق : ١٤ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٣٢
 ٣٥ ، ٧٥ ، ١٧
 عمان : ١٨
 فارس : ١٢ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٧٣
 فلسطين : ١٧ ، ٢٢
 الكوفة : ٢٠٨
 مصر : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٦ ، ٢٧
 ٣٥
 مكة : ١٨ ، ٢٠ ، ٢١
 نصيبين : ٣٦
 الهند : ١٢ ، ٢٦ ، ٢٧
 يثرب : ١٨
 اليمن : ١٥ ، ٢٠
 اليونان : ١٠ ، ١٢ ، ٢٤ ، ٦٢

٨ - فهرس القبائل والطوائف والجماعات

- الآراميون : ١٥
 ازد شنوءة : ١٨٥
 ازد عمان : ١٨
 أسد : ١٥ ، ١٧ ، ١٧٦ ، ١٨٠
 الاسلاميون : ١٠٤
 الأشاعرة : ٢٤١
 الأشعرية : ١٢٧
 الآشوريون : ١٥
 الأصوليون : ٨٦ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٨٠
 ١١٢ ، ١١١
 الأكاديون : ١٥
 الأكاسرة : ١٩
 الأندلسيون : ٢٠٦
 الأوس : ١٨ ، ٢٢
 أهل الحجاز = الحجازيون
 أهل العالية : ١٧٧
 أهل اليمن = اليمنيون
 بارق : ١٨
 البجا : ١٦
 البصريون : ١٧٤ ، ١٧٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨
 البغداديون : ٢٠٦
 بكر : ١٥
 بلحارث : ١٧٩
 البيزنطيون : ٢٠
 التدمريون : ١٥
 تغلب = التغلبيون : ١٥ ، ٢٢
 تميم = التميميون : ٢٢ ، ١٥٨ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠
 ١٨١
 التنوخيون : ١٥
 الثموديون : ١٥
 الحالا : ١٦
 جديل : ١٨
 جذم : ٢٢
 جفنة : ١٨
 الجهمية : ٢٤١ ، ٢٤٢
 الجهنيون : ١٥
 الحارث : ١٨
 بنو الحارث بن كعب : ٢٢
 الحجازيون : ١٥٨ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٩
 حمير : ٢٢
 خزاعة : ١٨
 خزام : ١٨
 الخزرج : ١٨ ، ٢٢
 الخوارج : ٣٤
 ربيعة : ٢٢
 الروم : ١٦ ، ١٨ ، ١٩
 الساسانيون : ٢٠

- الساميون : ٧٠
 السريان : ٣٣ ، ٧٠ ، ٧٢
 الشراح : ٨ ، ٩٨ ، ١٠٩
 شيبان : ١٥ ، ٢٢
 الشيعة : ١٢٧
 الصابئة : ٣٦
 بنو صباح : ١٧٧
 ضبة : ١٧٧
 الضجاعة : ١٥
 الطائيون : ١٥ ، ٢٢
 طيء : ١٨٥
 عامر : ١٧٧
 عامر بن صعصعة : ١٧٦
 العبابيد : ١٥
 أقباسيون : ٣٥
 عبد شمس : ٢٠
 عتيك : ١٨
 العرب : ٢٠ ، ٢٢
 عقيل : ١٧٥
 علي بن عثمان بن أوس : ٢٨
 العلاقيون : ١٥
 العموريون : ١٥
 العريبيون : ١٥
 غامد : ١٨
 غسان : ١٨ ، ٢٢
 غطفان : ١٧٦
 الفرس : ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠
 الفقهاء : ٩٨ ، ١٠٠ ، ٢١٥
 فقيم : ١٦٥
 القدرية : ٢٤١
 قريش = القرشيون : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٢٠
 ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٦
 قريظة : ٢٢
 قضاة = القضاة : ١٥ ، ١٨ ، ٢٢
 القيداريون : ١٥
 قيس : ١٧٠ ، ١٧٦
 الكرامية : ١٢٧
 الكلبيون : ١٥
 الكلدانيون : ١٥ ، ٢١
 كنانة : ١٧٩
 كندة : ١٥
 الكنعانيون : ١٥
 الكوفيون : ١٧٤ ، ١٧٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧
 ٢٠٩ ، ٢٠٧
 اللحيانيون : ١٥
 لهب : ١٨
 لحم : ١٥
 الليبيون : ١٦
 الماتريدية : ٢٤١
 (بنو) مازن : ١٨٨
 ماسخة : ١٨
 مالك : ١٨
 المترجمون : ٩٨
 المتكلمون : ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ٢١٥
 (آل) محرق بن عمرو بن عامر : ١٨
 المدرسيون : ١٠٨ ، ١٠٩
 مذحج : ١٥
 المرجئة : ٣٤
 مزينة : ١٧٦
 للصريون : ٢٠٦

المعتزلة : ٣٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٧ ،	الهذليون : ١٧٥
٢٤١	الهكسوس : ١٥
الملائكة : ٢٢	وادة : ١٨
المناطق : ١٢٧	يحمد : ١٨
ميدعان : ١٨	يشكر : ١٨
النبطرون : ١٥	اليمنيون : ١٨
النحاة السريان : ٣٣	اليهود : ١٧ ، ٢١ ، ٢٢
نزار : ١٥	اليونانيون : ١٠ ، ١٢ ، ٦٢
النضير : ٢٢	

٩ - فهرس الاعلام

- ابقراط : ٤٦
 ابلونيوس : ٤٤
 أبي : ٨
 ابن الأثير : ٢٢
 أحمد أمين : ٣٦
 الأخفش : ٢٠٥ ، ٢٠١ ، ١٤١
 ارسطو : ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٢ ، ٩ ، ٧
 ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦
 ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨
 ٥٩ ، ٦٢ ، ٨١ ، ٩٤ ، ١٠١
 ١٠٨ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٦
 ١٢٧
 اسحاق بن حنين : ٤٧
 سدس جاني : ٢٨
 الاسكندر : ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠
 الاسكندر الافردوسي : ٤٣
 الاسود الدولي : ٦٩ ، ٣٣
 ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢
 اصطف بن بسيل : ٤١
 ابن ابي اصيبعة : ٣٩ ، ٤١ ، ٥١
 ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦
 الاعشى : ٢٥
 الاعلم : ٢٠٦
 افلاطون : ٧ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٨
 ٨٠ ، ٨١ ، ٩٤
 اقليدس : ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦
 امونيوس : ٤٩
 ابن الأثيري : ١٨٩
 اوطولوقوس : ٤٤
 اوليري : ٣٤ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٧٣ ، ٧٤
 ابن بابشاذ : ١٧٧
 بارتولد : ٣٧
 بتلر : ١٦
 بختنصر : ١٧ ، ٢١
 بختيشوع بن جورجيس : ٢٨
 ابن برهان : ٢١٤ ، ٢١٧
 بروكلمان : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٥
 ابن البطريق : ٥٨
 بطليموس : ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦
 بقراط : ٧
 بول كراوس : ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٦
 بيس : ٤٤
 ابن نيمية : ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ١٢٧
 نادروس : ٤٧
 ثابت بن سنان بن ثابت : ٤٩
 ثابت بن قرة الصائبي : ٤٠ ، ٤٤
 ثامسطيوس : ٤٨ ، ٤٩

- ثاودوسيوس : ٤٤
 ثعلب : ١٤١ ، ٢٠٦
 ثيوفيل بن توما الحمصي : ٣٨
 الجاحظ : ٨ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١
 جالينوس : ٤١ ، ٤٦
 جذيمة : ٢٥
 جرجي زيدان : ٣٤
 ابن جني : ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧٧ ، ٢٢٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢
 جواد علي : ١٤
 جورجوس بن بختيشوع : ٣٨
 ابن الجوزي : ٧٤
 جون فليمون : ٤٣
 جويدي : ٢٠
 الجويني (امام الحرمين) : ٩٥ ، ١٠١
 حبش بن الحسن الاعسم : ٤٠ ، ٤١
 الحجاج بن يوسف بن مطر الكاتب : ٤٢
 حسن عون : ٧٠ ، ٧١
 حسين مؤنس : ٣٤
 حنين بن اسحاق : ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٩
 ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦
 ابو حيان الاندلسي : ١٧٧ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦
 ابو حيان التوحيدي : ٣٤
 خالد : ٥٨
 خالد (الشيخ) : ١٣٠
 خالد بن الوليد : ١٧٣
 خالد بن يزيد : ٣٢ ، ٣٣
 ابن الخصي : ٧٥
 ابن خلدون : ٣٧ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠
 خلف : ٢٠٦
 الخليل بن احمد : ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢
 ابن الخمار : ٥٢
 ابو الخير الحسن بن سوار الخمار : ٥٠
 ابن درستويه : ١٨٨
 دي بور : ٩ ، ٥٤
 ديوسكوريدس : ٤٢
 رايت : ١٨٣
 الرسول : ٢٩
 الرشيد : ٣٥ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٦١
 الرماني : ٩٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١
 رينان : ٩
 الزباء : ٢٥
 الزجاج : ٧٨ ، ١٩٩
 الزجاجي : ٨٨
 الزمخشري : ١٢٩ ، ٢٠٦
 زهير : ٢٥
 سابور : ٢٥
 سانتلانا : ١٠ ، ٣٥
 السجستاني : ٧٦ ، ٩٤
 سحيم : ١٦١
 ابن السراج : ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٧٧ ، ٢٠٢

- أبو سعيد سنان بن ثابت بن قرة : ٤٨
 ابن عساكر : ٣٢
 ابن عصفور : ١٧٧ ، ١٨٩
 علي التجدي : ١٤١
 أبو علي عيسى بن اسحاق بن زرعة : ٥٢ ، ٥٠
 سقراط : ٧
 ابن سنان الخفاجي : ٢٢٠
 سمنار : ٢٥
 سهل بن هارون : ٨
 سيويه : ٢٥ ، ٩ ، ٨٨ ، ٨٩
 الفزالي : ٩٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩
 غيلان : ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٧٥ ، ١٧٦
 الفارابي : ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٩
 ابن فارس : ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢
 الفارسي : ٣٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠
 ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩
 ابن سينا : ٦٢ ، ٢٢٠
 السيوطي : ٦١ ، ١٢٤ ، ١٢٨
 ٢٠٤ ، ٢٠٦
 الناطبي : ١١٣
 الشافعي : ٥٩
 بنو شاعر (محمد ، واحمد ،
 والحسن) : ٣٩
 الشربيني : ١٢٢
 صاعد : ٤٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦
 ضياء الدين بن الأثير : ٢٢٠
 عباس حسن : ٢٢٢
 عبد الحميد : ٨
 عبد الحميد حسن : ٧٠
 عبد الرحمن بدوي : ٣٢
 عبد الفتاح شلبي : ٧١
 عبد القاهر : ٢٢٠ ، ٢٢١
 عبدالله بن ناعمة الحمصي : ٤٣
 عبد المطلب : ٢٠
 عدي بن زيد : ٢٥
 عيسى بن شهلاق : ٣٨
 عيسى الصيدلاني : ٣٨
 الغزالي : ٧ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٢٧
 غيلان : ٨
 الفارابي : ٦٢ ، ٢٢٠
 ابن فارس : ٨ ، ٨٨
 الفارسي : ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨
 ٩٩ ، ١٧٨
 القراء : ١٤١ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٩
 ٢٠٥
 أبو الفرج عبدالله بن الطيب : ٥٢
 فرغوريوس السوري : ٣٧ ، ٤٥
 ٤٦ ، ٥٢
 فليس : ٢٢٤
 ابن فهر : ٥٨
 فينسك : ١٨٢
 ابن قتيبة : ٦ ، ٨ ، ٥٦ ، ٦٦
 ابن خرة : ٥٨
 قسطنطين لوقا البعلبيكي : ٤٣
 قطرب : ١٤١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٤
 القفطي : ٢٧ ، ٧٣ ، ٧٤
 قويري : أبو اسحاق : ٥١
 الكساني : ٨٧ ، ١٧٧ ، ١٨٨
 ١٨٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨
 ٢٠٩
 كسرى : ٢١
 كسرى أبرويز : ١٩

- الكندي : ٤٣ ، ٤٥ ، ٦٢ ، ٢٥
 ابن كرتيب : ٥١
 كوزان : ١١
 ابن كيسان : ١٧٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤
 اللحياني : ١٧٨
 لقيط بن يعمر : ٢٥
 ليون جوثيه : ١٠
 المأمون : ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥
 المازني : ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٣
 ابن مالك : ١٧٧ ، ١٨٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦
 مايروهوف : ٣٢ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٣
 المبرد : ١٤١ ، ١٨٢ ، ٢٠٥ ، ٢٢٤
 متى : ٤٩
 متى بن يونس : ٤٨ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٦٧
 المتوكل : ٤١
 محمد بن ابراهيم الفزاري : ٣٧
 محمد كرد علي : ٢٢
 مدكور : ٩
 مصطفى عبد الرازق : ١١
 ابن مضاء : ٢٠٥ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠
 ابن مطهر : ١٨٨
 ابن القمع : ٨ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٦ ، ٥٨
 القيدورس : ٤٨
 ملك حمير : ١٧٣
 المنصور (ابو جعفر) : ٣٥ ، ٣٧
 ٣٨ ، ٤٥ ، ٤٦
 المهدي : ٣٨
 موسى بن خالد : ٤١
 اليميني : ١٦١
 النابغة : ٢٥
 ابو ناعمة : ٤٤ ، ٥٨
 ابن النديم : ٥١ ، ٧٤ ، ٧٦
 النشار : ٥٧ ، ٦١ ، ١٢٨
 النعمان : ١٩
 النعمان بن المنذر : ٢٥
 نللينو : ٣٤
 نوفل : ٢٠
 نيقولاوس : ٥٠
 نيقوماخوس : ٤٤
 هاشم بن عبد مناف : ٢٠ ، ٢١
 هانيء بن مسعود البكري : ١٩
 هشام : ١٧٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦
 هيبوقراطيس : ٤٢
 هيوم (ديفيد) : ١٢١
 الواحدي : ٧٤
 وافي : ٣٦
 ولقيسون : ٢٢
 ابن وهيلي : ٥٨
 يحيى بن عدي (ابو زكريا) : ٤٩ ، ٥١
 ابو يحيى الروزي : ٥١
 يحيى النحوي : ٤٣ ، ٤٧
 يحيى بن هارون : ٤١
 اليعقوبي : ١٧
 ابن يعيش : ٨٩ ، ١٢٩
 يوحنا بن بطريق : ٤٢
 يوحنا بن ماسويه : ٣٨ ، ٧٣ ، ٤٠
 ٧٥ ، ٧٦
 يوسف بن ابراهيم : ٧٥

١٠ - فهرس الموضوعات

ك

المقدمة

الباب الاول

اصالة الفكر النحوي

٣ - ١٤٤

الفصل الاول

اصالة الفكر العربي

٥ - ٦٣

الترابط العضوي بين اصالة الفكر النحوي

٥

واصالة الفكر العربي

٦

الحساسية في تناول اصالة الفكر العربي

٦ - ١٣

اسباب هذه الحساسية

١٤

الحاجة الى منطلق موضوعي

١٤

دراسة العلاقات الحضارية من الداخل - دور الدراسة

١٤ - ٢٠

- الصلات بين العرب وغيرهم قبل الاسلام

١٤ - ١٨

- الهجرات :

١٤ - ١٦

الهجرات من شبه الجزيرة الى خارجها

١٦ - ١٧

الهجرات من خارج شبه الجزيرة الى داخلها

١٧ - ١٨

الهجرات المحلية

١٨ - ١٩

- الحدود

١٩ - ٢٠

- التجارة

٢٠ - ٢٧

- آثار هذه الصلات

٢٠ - ٢١

- الآثار الاجتماعية والسياسية

٢١	- الآثار الاقتصادية
٢٢	- الآثار الدينية
٢٣ - ٢٥	- الآثار الثقافية
٢٦ - ٢٧	- نتائج
٢٨ - ٢٩	- الصلات بين العرب وغيرهم بعد الاسلام
	الدوافع الموضوعية لهذه الصلات بعد الاسلام
	الدوافع الموضوعية لتنوع الصلات بعد الاسلام
٣٠ - ٦٣	دراسة للصلات الثقافية من خلال (الترجمة)
٣٢ - ٣٥	مرحلة الترجمة الباكورة وخصائصها
٣٥ - ٥٢	الترجمة المنظمة وخصائصها
٥٣ - ٦٣	- آثار الترجمة في الفكر العربي
٥٣ - ٥٧	مواقف المسلمين تجاه الترجمة
٥٧ - ٦١	مواقف المسلمين من المنطق بصورة خاصة
٦٠ - ٦٣	- نتائج

الفصل الثاني

٦٥ - ١٠٥	أصالة الفكر التحوي
٦٥ - ٦٧	نشأة النحو العربي ومناهجه في رحاب المنهج الاسلامي
	مراحل التحول الفكري من المنهج الاسلامي
٦٨ - ١٠٥	الى المنهج المنطقي
٦٨ - ٧٧	- المرحلة الاولى
	تحديدها وخصائصها
٧٨ - ٩٢	- المرحلة الثانية
	تحديدها وخصائصها
٩٣ - ١٠٥	- المرحلة الثالثة
	تحديدها وخصائصها

الفصل الثالث

١٠٧ - ١٤٢	صور التأثير الاغريقي في النحو العربي
١٠٧ - ١١٧	- اولا : في القياس
١٠٧ - ١١١	القياس المنطقي وخصائصه

١١٢ - ١١١	القياس الاصولي وخصائصه	١
١١٤ - ١١٣	العلاقة بين النوعين	
١١٧ - ١١٤	القياس النحوي	
١٢٥ - ١١٨	- ثانيا : في التعليل	
١١٩ - ١١٨	التعليل المنطقي وخصائصه	
١٢٣ - ١١٩	التعليل الاصولي وخصائصه	
١٢٥ - ١٢٣	التعليل النحوي	
١٣٢ - ١٢٦	- ثالثا : في التعريف	
١٢٧ - ١٢٦	الحد المنطقي وخصائصه	
١٢٨ - ١٢٧	الحد الاصولي وخصائصه	٢
١٣٢ - ١٢٨	الحدود النحوية	
١٣٦ - ١٣٣	- رابعا : في الاحكام	
١٤٢ - ١٣٧	- خامسا : في التأليف	
١٤٥ - ١٤٣	- خلاصة	

الباب الثاني

سلامة الفكر النحوي

١٤٧ - ٢٤٤

١٥٦ - ١٤٩	المدخل (مقياس السلامة)	٣
١٤٩	دراسة قضية السلامة في كافة مستوياتها	
١٥٠	الحقائق الموضوعية في مجال البحث النحوي	
١٥١	ارتباط العربية بالنص القرآني	
١٥٣ - ١٥٢	اتخاذ منهج ما تعبّر عن موقف حضاري	
١٥٣	الدلالة الحضارية للمناهج اللغوية المعاصرة	
١٥٥ - ١٥٤	دعوتنا الى منهج التحليل اللغوي وخصائص هذا المنهج	
١٥٦	نتائج تطبيقية في مجال تحديد سلبيات الفكر النحوي	

الفصل الاول

١٩٠ - ١٥٧	الخلط بين مستويات الاداء اللغوي	
١٥٩ - ١٥٧	مفهوم اللغة عند العرب ومقوماته	

١٦٠ - ١٥٩	مبررات هذا المفهوم
١٩٠ - ١٦٠	نتائج هذا المفهوم وآثاره :
١٧٠ - ١٦٠	- في دراسة الاصوات
١٧٣ - ١٧٠	- في دراسة الصيغ
١٩٠ - ١٧٤	- في دراسة النحو
١٨١ - ١٧٤	١ - في ظاهرة التصرف الاعرابي
١٨٦ - ١٨١	ب - في ظاهرة التطابق
١٩٠ - ١٨٦	ج - في ظاهرة الترتيب

الفصل الثاني

٢١١ - ١٩١	التناول الجزئي وطرده الاحكام
	تصور النحاة للعلاقة بين الظواهر اللغوية والقواعد النحوية
١٩١	اعتماد هذا التصور على جزئية المقومات وعمومية الاحكام
١٩٧ - ١٩٢	نماذج للتناول الجزئي للظواهر اللغوية
٢٠٢ - ٢٠٢	نماذج للتناول الجزئي للقواعد النحوية
٢١٠	اهم سمات التناول الجزئي للظواهر
٢١١ - ٢١٠	اهم صور التناول الجزئي للقواعد

الفصل الثالث

٢٤٤ - ٢١٣	التداخل المنهجي
٢١٤ - ٢١٣	الفكر النحوي يفتقد وحدة المنهج
٢١٩ - ٢١٤	استعانة الفكر النحوي بمناهج العلوم المختلفة
٢٤٢ - ٢١٩	اهم العلوم المؤثرة في الفكر النحوي وآثارها فيه
٢٢٤ - ٢٢٠	أولا : علم الاصوات
٢٣٢ - ٢٢٥	ثانيا : علم الاصول
٢٣٨ - ٢٣٢	ثالثا : الفلسفة والمنطق
٢٤٢ - ٢٣٩	رابعا : علم الكلام
٢٤٤ - ٢٤٣	خلاصة
١٤٥	الخاتمة

الفهارس

٢٤٥ - ٢٦٦	١ - فهرس المصادر والمراجع
٢٦٧	٢ - فهرس الآيات
٢٦٨	٣ - فهرس الأشعار
٢٦٩	٤ - فهرس المصطلحات
٢٧٧	٥ - فهرس اللغات
٢٧٨	٦ - فهرس الكتب
٢٧٩	٧ - فهرس الأماكن والبلدان
٢٨٠ - ٢٨٢	٨ - فهرس القبائل والطوائف
٢٨٢ - ٢٨٦	٩ - فهرس الأعلام
٢٨٧ - ٢٩٠	١٠ - فهرس الموضوعات

1